ترجمان

يان تيوريل

مُحدِّدات التحول الديمقراطي

تفسير تغيُّر أنظمة الحكم في العالم (١٩٧٢-٢٠٠٦)

ترجمة: خليل الحاج صالح





المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مُحدِّدات التحول الديمقراطي

تفسير تغيُّر أنظمة الحكم في العالم
(1972–2006)

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

مُحدِّدات التحول الديمقراطي

تفسير تغيُّر أنظمة الحكم في العالم

(1972-2006)

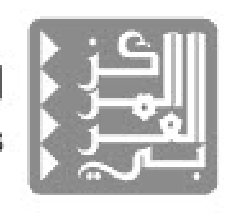
يان تيوريل

ترجمة

خليل الحاج صالح

مراجعة

عمر سليم التل



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

تيوريل، يان
محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغيّر أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)/ يان تيوريل؛ ترجمة خليل الحاج صالح؛ مراجعة عمر سليم التل.
340 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)
يشتمل على ببليوغرافية (ص. 293-314) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-249-3
1. التغير السياسي. 2. نظم الحكم - تغير - القرن 20. 3. نظم الحكم - تغير - القرن 21. 4. الديمقراطية - تاريخ - القرن 20. 5. الديمقراطية - تاريخ - القرن 21. 6. الإسلام والسياسة. أ. الحاج صالح، خليل. ب. التل، عمر سليم. ج. العنوان. د. السلسلة.
321.809045

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Determinants of Democratization
Explaining Regime Change in the World, 1972-2006

by Jan Teorell
Copyright© Jan Teorell 2010

عن دار النشر

Syndicate of the Press of the University of Cambridge

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير 2019



إلى لينا

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

شكر وتقدير

يدين هذا الكتاب بدَين فكري كبير لأشخاص كُثر ومؤسسات شتى، على الرغم مما ينطبق عليه من إبراء معهود مفاده «وقوع مسؤولية كل ما بقي فيه من تقصير على عاتقي وحدي». جُلّ ما أدين به يعود إلى آكسل هادينيوس (Axel Hadenius) الذي صحبني منذ بداية هذه الرحلة ووفر أيضًا المنحة المالية الأولية للبحث؛ فهي التي جعلته ممكنًا. كما كان عمل سابق لآكسل حول التحول الديمقراطي (نُشر في كتابه الصادر عن منشورات جامعة كامبردج من عام 1992[1]) مصدرًا ملهمًا مبكرًا لعملي هذا، إلا أنَّ ما كانت له أهمية أكبر من كل ما سبق هو نقاشاتنا الفكرية حول هذه الموضوعات طوال أعوام (شملت نشر كتاب تيوريل وهادينيوس [2007][2]، وهو نسخة سابقة لمقاربة العينة الموسَّعة (large-*n*) المعتمدة في هذا الكتاب). وكنت قد قدمت نسخًا أولية لأجزاء مختلفة من كتابي هذا في مؤتمرات عمل في أبسالا في عام 2004، واسطنبول في عام 2005، ولُند في عام 2006، وفي حلقات بحثية نُظّمت في غوتنبرغ ولُند في عام 2004، وفي اللقاء السنوي للجمعية الأميركية للعلوم السياسية (APSA) في شيكاغو في عام 2004، وفي واشنطن في عام 2005، وفيلادلفيا في عام 2006. كما أقرُّ بالفضل لأشخاص كُثر كانت تعليقاتهم

(1) Axel Hadenius, *Democracy and Development* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

(2) Axel Hadenius and Jan Teorell, «Pathways from Authoritarianism,» Journal of Democracy, vol. 18, no. 1 (2007).

مفيدة في هذه المناسبات وفي سواها، وفي مقدمة هؤلاء جيسون براونلي (Jason Brownlee) وفاليري بانس (Valery Bunce) وباربرا غيدس (Barbara Geddes) وستافان ليندبرغ (Staffan Lindberg) وكارين ريمر (Karen Remmer) وألفرد ستيبان (Alfred Stepan) وكار ستروم (Kaare Strøm) ونيكولاس فان دي فالي (Nicolas van de Walle). كما ساهم كل من ينس بارتلسون (Jens Bartelson) وبو روثستاين (Bo Rothstein) مساهمة كبيرة في المقدمة، وقدَّم مراجعان مُغفلا الاسم، يعملان لمصلحة منشورات جامعة كامبردج، نقدًا متبصرًا وتشجيعًا عندما كان الكتاب في مرحلته الأخيرة. أخيرًا أدين بالشكر لإميلي آنيير (Emilie Anér) ومايكل فامن (Michael Wahman) لمساعدتهما البحثية الممتازة، وللمجلس السويدي للبحوث (Swedish Research Council)، ولمؤسسة المئوية الثالثة لتأسيس مصرف السويد (The Bank of Sweden Tercentenary Foundation) ومعهد جودة الحكومة (The Quality of Government Institute) في غوتنبرغ لتمويلهما البحث. وأنتِ، لينا، أهدي إليك هذا الكتاب لأنك جعلته يستحق هذا الوقت كله.

مقدمة

لِمَ أصبح بعض البلدان ديمقراطيات ولم يصبح بعضها الآخر؟ ولِمَ بقي بعض البلدان أكثر ديمقراطية بينما ارتد بعضها الآخر إلى الحكم السلطوي؟ هل القوى الاجتماعية هي المُحدِّدات الرئيسة لهذه السيرورات، أم القوى الاقتصادية، أم القوى الدولية؟ وهل بعض أنواع أنظمة الحكم السلطوية أكثر عُرضة للتحول الديمقراطي من أنواع أخرى؟ وهل يؤثر الفاعلون في التحول الديمقراطي، أم إنها حصيلة محتمة بنيويًا؟ وهل المُحدِّدات التي تؤثر في التحول الديمقراطي هي نفسها في المديين القريب والبعيد؟ وما هي الدروس والعبر التي تقدمها دراسات التحول الديمقراطي المقارنة لمصلحة المساعي الدولية لتعزيز الديمقراطية؟

أعالج في هذا الكتاب مجموعة الأسئلة هذه بالاستناد إلى أدلة وفرها التحسن الاستثنائي الذي شهده العالم في السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة أو نحوها في دنيا الديمقراطية. وكانت البداية من منطقة البحر الأبيض المتوسط في عام 1974، حيث أطاحت اليونان والبرتغال وإسبانيا دكتاتوريات قائمة منذ زمنٍ طويل ونصبت حكومات منتخبة شعبيًا. وبعد أن سقطت طُغم عسكرية في كلٍّ من الإكوادور والبيرو في أواخر سبعينيات القرن العشرين، اكتسحت الديمقراطية بعمق أميركا اللاتينية إبان ثمانينيات القرن الماضي مع إقامة نظم حكم ديمقراطية في كلٍّ من بوليفيا والأرجنتين والأورغواي والبرازيل وتشيلي. وفي آسيا، أُسقِطَ في الفيليبين نظام فرديناند ماركوس الدكتاتوري، تلا ذلك تدشين انتخابات تنافسية على أساس التعددية الحزبية في كوريا الجنوبية ونيبال وبنغلادش.

في تلك الأثناء، كان تحلُّل حكم الحزب الواحد في الكتلة السوفياتية السابقة يأخذ مساره. فانطلاقًا من بولندا، كان نظام الحزب الواحد القائم وقتذاك قد بدأ في شباط/ فبراير من عام 1989 محادثات مائدة مستديرة مع حركة المعارضة، قادتْ إلى إجراء انتخابات في شهر حزيران/ يونيو تعرَّض الشيوعيون بنتيجتها لهزيمة كارثية. وفي الوقت نفسه كان الحزب الشيوعي في هنغاريا قد حُلَّ رسميًا وأُعلن عن إجراء انتخابات على قاعدة التعددية الحزبية. وفي خريف العام نفسه سارت تظاهرات ضخمة مناهضة للحكومة في عموم ألمانيا الشرقية انتهت إلى إجبار الحكومة على الاستقالة وأسقطت جدار برلين. وسرعان ما التحقت تشيكوسلوفاكيا بالركب، ولم ينته عام 1989 حتى كانت منظومة الحزب الواحد قد تفكّكت في رومانيا أيضًا. وبعد أقل من سنتين، وعلى أثر انقلاب عسكري فاشل، تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خمس عشرة دولة مستقلة، سرعان ما أجرى عدد قليل منها انتخابات تنافسية على قاعدة التعددية الحزبية.

إبان الفترة ذاتها، وفي أفريقيا جنوب الصحراء، بدأت «الرياح المقبلة من الشرق تهز أشجار جوز الهند»، على ما علق مراقب محلي[1]. فعشية العام الثوري 1989 هذا، أعلن فردريك شيلوبا (Frederick Chiluba)، وكان حينئذٍ رئيس مؤتمر النقابات المهنية في زامبيا، أنه «إن كان أصحاب الاشتراكية قد انسحبوا من منظومة الحزب الواحد، فلماذا على الأفارقة أن يستمروا بها؟»[2]. ولم تمض عشرة أشهر على هذا الكلام حتى تفتتت منظومة الحزب الواحد في بلاده ليُنتخب شيلوبا رئيسًا لزامبيا في أول انتخابات حرة ونزيهة منذ عقود. وعبر القارة الأفريقية، من جنوب أفريقيا وناميبيا في الجنوب إلى بنين ومالي وغينيا بيساو في الغرب، بما فيها الدول الجزر ساوتومي وبرينسيبي والرأس الأخضر ومدغشقر، تحولت طوابير من الدكتاتوريات إلى الديمقراطية خلال الأعوام الأولى اللاحقة من تسعينيات القرن العشرين.

---

(1) ورد في: Charles Kurzman, «Waves of Democratization,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 33, no. 1 (1998), p. 55.

(2) ورد في: Michael Bratton and Nicholas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), pp. 105-106.

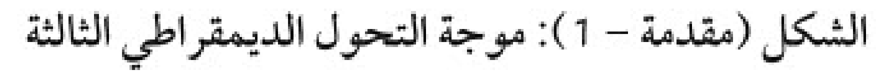
عند منعطف الألفية الثالثة، حققت الديمقراطية تقدمًا إضافيًا ذا شأن في العالم كله؛ حدث هذا في كرواتيا بأوروبا، وفي المكسيك، وفي غانا والسنغال في الجنوب، وفي تايوان وإندونيسيا في الشرق. وفي العقد الأخير، تجدد الأمل بصعود الديمقراطية مع بزوغ فجر انتخابات عام 2002 في كينيا، ومع ما سُمي «الثورات الملونة» في أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان، ومع العودة إلى ما بدا أنه انتخابات تنافسية في لبنان في عام 2005.

يشار إلى هذا التغيّر المتأرجح في إرساء الممارسات الديمقراطية حول العالم بعبارة «الموجة الثالثة» للتحول الديمقراطي[3]، والتي جاءت عقب الموجتين الأولى والثانية اللتين بلغتا ذروتيهما بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية على التوالي. يوضح الشكل (مقدمة -1) بلغةٍ كميَّة أن المستوى المتوسط للديمقراطية في العالم صعد بثبات منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، مع ذروة مهمة في سرعة التغير حوالى عام 1990. مع ذلك، فتحْت هذا الاتجاه العام للتحول الديمقراطي، خالطت الموجة الثالثة منه تيارات تحتية خطيرة كانت تشد في الاتجاه المعاكس. ففي أميركا اللاتينية، أصاب تدهورٌ لافت خلال التسعينيات ديمقراطيات كانت قائمة منذ زمن طويل مثل كولومبيا وفنزويلا. وإثر انفتاح قصير شهدته جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق عقب انهياره، تأكَّلت السياسات الديمقراطية سريعًا في بيلاروسيا، وبسرعة أقل في روسيا. وفي أفريقيا، أنهى انقلاب عسكري في عام 1994 عقودًا من التنافس المؤسّس على قاعدة التعددية الحزبية في غامبيا، وأفسدت الردَّة إلى نظام الحكم السلطوي عددًا آخر من الكيانات السياسية في القارة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي. وفي غضون بضعة أعوام، رجحت كفة الاتجاهات السلطوية الخفية على كفة تيار التحول الديمقراطي العام في الموجة الثالثة، وهذا ما يوضحه القسم الأسفل من الشكل (مقدمة -1). مع الزمن، ظهرت على نحو متكرر تغيرات سريعة اقتربت من الديمقراطية في بلدان وابتعدت عنها في بلدان أخرى؛ كما في هاييتي وتركيا وتايلاند وباكستان والنيجر. غير أن أنظمة حكم سلطوية في

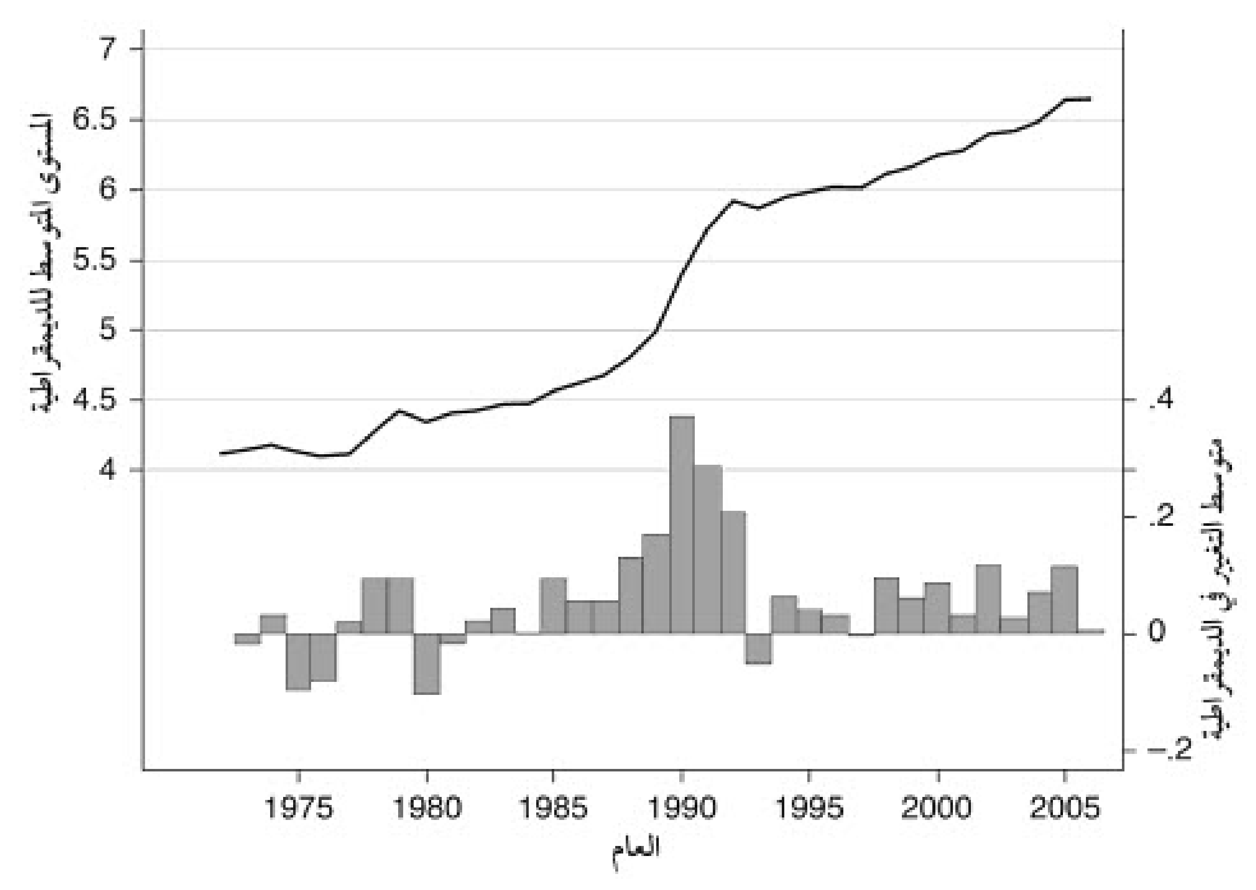
---

(3) Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman; London: University of Oklahoma Press, 1991).

بلدان أخرى، في مقدمتها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيت إلى حد ما بمنأى عن هذه الموجة العالمية للتحول الديمقراطي.



الشكل (مقدمة – 1): موجة التحول الديمقراطي الثالثة



ملاحظة: يستند الرسم البياني هذا إلى مقياسي فريدوم هاوس وبوليتي المدمجين للديمقراطية (سيُقدمان في الفصل الأول) على عينة عالمية من 196 بلدًا.

فما هي القوى الدافعة إلى أنماط تغير أو استقرار أنظمة الحكم في بلدان العالم هذه؟ وهل العوامل المسؤولة عن الدفع باتجاه التحول الديمقراطي هي ذاتها مسؤولة عن إعاقة نزع التحول الديمقراطي؟ بل إلى أي مدى تكون مسببات التحول الديمقراطي ومسببات نزع التحول الديمقراطي مفهومة؟

بالانتقال إلى أبرز نظريات التحول الديمقراطي في هذا الميدان، نجد أربع إجاباتٍ مختلفة تطرح نفسها ردًا على هذه الأسئلة. فتزعم نظرية التحديث[4] أن

---

(4) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (1959).

التحول الديمقراطي في العقود الثلاثة الأخيرة هو حصيلة مسار عام ينحو باتجاه تنمية اقتصادية معزّزة وتصنيع مرسَّخ وتوسع في التعليم. وتاليًا، فإن الاطلاع على هذه المؤشرات البنيوية يجعل من عملية التنبؤ بالحركة، اقترابًا من الديمقراطية أو ابتعادًا منها، أمرًا ميسرًا بدرجة مقبولة. في المقابل، وبسبب ما يُسمى «براديغم الانتقال»[5]، أُحدِثت الديمقراطية من الأعلى من خلال المهارات الاستراتيجية لفاعلين نخبويين يناورون في ظل حال عميقة من اللايقين، وبضربة حظ منهم أحيانًا[6]. فإذا كانت عوامل تتصل بمزاج فردي خاص (idiosyncratic) هي ما يؤدي مثل هذا الدور الحاسم، فإنَّ فهمَنا العوامل العامة الدافعة إلى التحول الديمقراطي سيصبح محدودًا جدًا. لكن، إن ثبتت بدلًا من ذلك صحة تراث «القوى الاجتماعية»[7]، فإن التعبئة الجماهيرية من الأسفل، حيث كانت الطبقة العاملة أبرز من اضطلع بها، هي ما استثار التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة[8]. مع ذلك، واتساقًا مع المقاربة الاقتصادية الجديدة في تفسير التحول الديمقراطي، تنازل الأغنياء عن المؤسسات الديمقراطية لمصلحة الفقراء. ولا بد من أن ذلك قد أصبح ممكنًا عبر التهوين من مخاوف إعادة التوزيع الناتج من تأكل التفاوت الاقتصادي[9].

سأحاج في هذا الكتاب مثبتًا أنه بينما تحمل كل واحدة من هذه المقاربات

---

(5) Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (2002).

(6) Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2 (1970), and Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore; London: The John Hopkins University Press, 1986).

(7) Eva Bellin, «Contingent Democrats: Industrialists, Labor, and Democratization in Late-Developing Countries,» *World Politics*, vol. 52 (January 2000).

(8) Dietrich Rueschemeyer, Evelyn Huber Stephens and John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), and David Collier and Robert Adcock, «Democracy and Dichotomies: A Pragmatic Approach to Choices about Concepts,» in: *Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999).

(9) Carles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), and Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

التي تفسر التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة شيئًا من الحقيقة، فإنها مع ذلك غير كاملة، وأخطأت في كثير من النواحي. وقد تم التوصل إلى هذه النتائج الجديدة من خلال مزيج شمل تصميمًا مطوَّرًا لدراسة العينة الموسَّعة وتوظيفًا أكثر منهجيةً لدراسات الحالات المعمقة. وإذ أبدأ بالأول، مستخدمًا مزيجًا من مؤشرين سائدين للديمقراطية، فإني أستهدف تفسير تقلباتٍ في الديمقراطية عبر الزمن وفي 165 بلدًا طوال الفترة الممتدة بين عامي 1972 و2006. وتفتح هذه التحليلات آفاقًا جديدة لتفسيرات متعددة. **أولًا**: ضمن نطاق المتغيرات التفسيرية المُدخلة، فإن دراستي هذه تفوقت على جُلِّ الدراسات السابقة في هذا الميدان، إن لم يكن كلها. **ثانيًا**: تقدِّم الدراسة بعض النتائج الجديدة ذات الصلة بعوامل غير مُختَبَرة حتى اليوم على نطاق عالمي، وتتعلق هذه النتائج تحديدًا بتأثير الاحتجاج الجماهيري المحفز للتحول الديمقراطي، وهو مُحدِّد مفترض لم يجذب حتى يومنا هذا سوى اهتمام محدود في دراسات العينة الموسَّعة. **ثالثًا**: سأختبر ما إذا كان ثمّة تقلب في كيفية تأثير المُحدِّدات في الحركة باتجاهات مختلفة عبر الاحتكام إلى مقياس متدرج للديمقراطية. بعبارة أخرى، سأسعى إلى الفصل بين التأثيرات في التحركات نحو الديمقراطية والتأثيرات في النكوص عن الديمقراطية على حد سواء. **رابعًا**: سأستكشف منهجيًا آثار هذه المُحدِّدات وكذلك الأداء التنبؤي الشامل لها في المدَيَين القريب والبعيد. وفي حدود اطلاعي، لم يُولَ المسعيان الثالث والرابع قط درسًا وافيًا قبل اليوم. **خامسًا** وأخيرًا: سأقوِّم منهجيًا الروابط الوسيطة داخل التسلسل السببي المفترض الذي يربط كل واحد من المُحدِّدات بالتحول الديمقراطي.

أما التجديد المنهجي الثاني في هذا الكتاب فهو الطريقة التي تجمع بين الدليل الإحصائي ودليل دراسة الحالة؛ إذ إنني أعوِّل على المعرفة البحثية المباشرة عن عمليات التحول الديمقراطي من أركان العالم كافة، من بوليفيا والأرجنتين والأورغواي والبيرو في أميركا اللاتينية، إلى الفيليبين ونيبال في آسيا، إلى هنغاريا في منطقة ما بعد الشيوعية، إلى تركيا في الشرق الأوسط، وصولًا إلى جنوب أفريقيا في البر الأفريقي. وقد انتُقيت هذه الحالات بعناية لكونها عينات دراسة مارست فيها مُحدِّداتٌ بعينها تأثيرها في التحول

الديمقراطي، ما يجعلها حالات ملائمة بشكل خاص لاستكشاف الآليات السببية العاملة.

الموجة الثالثة: عوامل محركة وأخرى غير محركة

بناءً على هذا التصميم الشامل للبحث، سأصوغ نتائج عدة جديدة في هذه الدراسة. وبما أن المقاربة السائدة لاختبار نظرية التحديث انتهت إلى استخدام المتغيرات بالوكالة[10] البسيطة مثل استهلاك الطاقة أو الدخل الوطني، فإنني بدلًا من ذلك سأعيد إلى التداول تقليدًا كان استهلّه سيمور مارتن ليبست[11]، ذاك التقليد الذي يكون التحديثُ الاجتماعي - الاقتصادي وفقًا له متلازمة أعراض متماسكة وواسعة النطاق تكمن وراء سيرورات مجتمعية عدة، كالتصنيع والتعليم والتمدين وانتشار تكنولوجيا الاتصال. وتطبيقًا لهذا المقياس الأوسع، سأثبتُ نتيجةً صلبة تناقض المزاعم الحالية[12]، تسري على البلدان وعبر الزمن. فالتحديث مع ذلك يؤثر في حصائل النظام الحاكم بإعاقته حالات النكوص نحو السلطوية أكثر من تحفيزه حركات الانتقال إلى الديمقراطية. فإذا شبّهنا الديمقراطية بالسلّم، فإن التحديث لا يساعد البلدانَ في الصعودِ إلى أعلاه، بل يساعدها في تجنب السقوط إلى أسفله. هكذا، فإنّي عمومًا أثبتُ حجة آدم بشيفورسكي وآخرين[13]، على الرغم من أنني أستند في نتيجتي هذه إلى مقياس متدرج للديمقراطية وأستخدم مجموعة أكبر من ضوابط التحقق.

علاوة على ذلك، أجد أن المكوِّن الأكثر فاعلية لمتلازمة التحديث ليس

---

(10) بالإنكليزية proxy variable وتعني اللفظة في علم الإحصاء «متغير بالوكالة»، وهي تشير إلى «متغير ليست له صلة مباشرة لكنه يُستعمل بدلًا من المتغير المتعذر على الملاحظة أو القياس». (المراجع)

(11) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy».

(12) Daron Acemoglu [et al.]: «From Education to Democracy,» *American Economic Review*, vol. 95, no. 2 (2005); «Reevaluating the Modernization Hypothesis,» MIT, Department of Economics Working Papers Series; 07-23 (2007), and «Income and Democracy,» *American Economic Review*, vol. 98, no. 3 (2008).

(13) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

التعليم كما أراده بعضهم[14]، وليس التصنيع كما زعم بعضهم الآخر[15]. فما يثير الدهشة إلى حد ما، أن القفزة الأكبر في تركيبة التحديث تتحقق من طريق انتشار وسائل الإعلام. فالانقلابات العسكرية المناوئة للديمقراطية تؤجَّل أو تُحبَط عندما تكون أجهزة الراديو والتلفزيون والصحف منتشرة لدى الناس. ومن المحتمل أن يكون هذا من أوجه متلازمة التحديث الذي نال أدنى نصيب من التنظير. مع ذلك، فإن تفسيري لانتشار وسائل الإعلام بوصفه أبرز الآليات التي تقف وراء تأثير التحديث يساعد في شرح طبيعته غير المتسقة. ففي مقابل ازدياد الدخل القومي أو التصنيع أو التوسع في التعليم، لا يمكن تأثيرات وسائل الإعلام المحفزة للديمقراطية أن تتحقق في مناخ سلطوي. تحديدًا، يجب ترسيخ شيء من حرية الصحافة كي تعمل وسائل الإعلام حارسةً للديمقراطية. ما يتضمنه هذا الكلام هو أن تأثير انتشار وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي يتناسب طردًا مع مستوى الديمقراطية المتحقق سلفًا. لذلك فإن إتاحة الوصول إلى المنافذ الإعلامية لشريحة واسعة من البشر تؤخر الردَّة عن هذه المستويات المتحققة أكثر مما تحفز الحركة باتجاه المزيد من الديمقراطية.

إذًا، بينما يساعد التحديث المجتمعي المصاحب للتنمية الاقتصادية بعيدة الأجل في استدامة الديمقراطية، فإن أثر النمو القريب الأجل في فرص التحول الديمقراطي معاكسٌ تمامًا؛ فالطفرات الاقتصادية تساعد في استدامة أنظمة الحكم الأوتوقراطية، بينما تحفز الأزمات الاقتصادية الانتقال نحو الديمقراطية. وما يمكن استدلاله من دراسات الحالة في أميركا اللاتينية والفيليبين[16]، أن تدهور الأداء الاقتصادي، وما يستدعيه من إجراءات تقشفية، يقوض قواعد سلطة أنظمة الحكم السلطوية؛ إذ يدق إسفينًا بين النظام والنخب الاقتصادية، فيشجع الأخيرة على الانسحاب من الصفقة السلطوية، وبين المتشددين

---

(14) Edward Glaeser, Giacomo Ponzetto and Andrei Shleifer, «Why Does Democracy Need Education?,» *Journal of Economic Growth*, vol. 12, no. 7 (2007).

(15) Boix, *Democracy and Redistribution*, and Acemoglu and Robinson, Economic Origins.

(16) Stephan Haggard and Robert Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton: Princeton University Press, 1995).

والمعتدلين داخل النخبة الحاكمة ذاتها مما يوهن في نهاية المطاف قبضتها على الحكم.

تساعد الظروف الاقتصادية المتردية أيضًا في تغذية الاحتجاجات الجماهيرية ضد النظام الحاكم. غير أن دراسة منهجية واحدة تفحص تأثيرها على نطاق عالمي لم تُجرَ حتى يومنا هذا، على الرغم من عدد كبير من التأكيدات التي صدرت عن مختصين في هذا الميدان ورصدت أهمية التعبئة الشعبية من أجل فهم الانتقال إلى الديمقراطية[17]. وهنا أسجل تأثيرًا ذا شأن لكن - ومن باب النقد الذاتي - لا يشمل جميع أشكال الاحتجاج الجماهيري، وهو أن التظاهرات السلمية وحدها الفاعلة في تعزيز التحول الديمقراطي، بينما ثبت أن استخدام وسائل العنف مثل الشغب، أو حتى الثورة المسلحة، غير مُجدٍ إلى حد بعيد. ومن شأن التحري بشكل أوثق عن حركات المقاومة غير المسلحة التي أسقطت أنظمة الحكم السلطوية في كلٍّ من الفيليبين وجنوب أفريقيا ونيبال أن يكشف عن السبب في كون الأمر على هذا النحو[18]. فالمعارضة العنفية هي عادة استراتيجية خاصة بالجماعات الهامشية تساعد أنظمة الحكم الأوتوقراطية في رص صفوفها وشرعنة استخدامها القمع، ما يجعل مهمة سحق المقاومة أنجح. في المقابل، يمكن الاحتجاجات السلمية أن تستثير قطاعات واسعة من السكان. إضافة إلى ذلك، عندما يختار النظام الحاكم مجابهة الاحتجاجات بفوهات البنادق، فإن الانتهاكات تستحث المزيد من التعبئة المناهِضة للنظام الحاكم محليًا ودوليًا. ومن شأن التحدي الشعبي الناجح أن يعطل في نهاية المطاف مرتكزات دعم النظام الحاكم المادية وغير المادية؛ وبذلك تتفاقم الانقسامات ضمن نخبته ممهدةً الطريق أمام استيلاء ديمقراطي على السلطة.

---

(17) Bratton and van de Walle, *Democratic Experiments in Africa*; Michael McFaul, «The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World,» *World Politics*, vol. 54 (2002), and Valery Bunce, «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience,» *World Politics*, vol. 55 (January 2003).

(18) Kurt Schock, *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies* (Minneapolis and London: University of Minnesota Press, 2005).

لقد وجدتُ أن التحول الديمقراطي متجذر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لا ضمن حدود الدولة الأمة فحسب، بل ضمن المنظومة الدولية أيضًا. فثمة أدلة على آثار لانتشار الديمقراطية على ما يوحي به مجاز «الموجة» نفسه. فقد سلكت أنظمة الحكم السلطوية إبان الموجة الثالثة مسلك قطع الدومينو المتساقطة[19]، من حيث أن سقوط أحدها أثَّر في الكيفية التي سقطت بها أنظمة أخرى في البلدان المجاورة. ويبقى هذا الأنموذج متماسكًا على الرغم من حقيقة أنّي ثبّتُّ عددًا من العوامل الخلفية المشتركة الممكنة أكبر بكثير مما فعلتْ المساهمات الأخيرة في ميدان البحث هذا[20]. بعبارة أخرى، يبدو أن كل واحدة من قطع الدومينو السلطوية أثرت في سقوط الأُخريات، وليس ذلك بسبب عملية ما مُتزامنةٍ «هزت الطاولة» التي كانت تقف عليها.

لكن تفكيك تشابك الآليات المسؤولة عن انتشار الديمقراطية في الجوار هي قضية شائكة تقتضي المزيد من دراسات الحالة حول عملها على الأرض. وينطبق الأمر ذاته على زعم ليون بيفهاوس[21] مفاده أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تشجع التحول الديمقراطي بين دولها الأعضاء. وقد وجدتُ دعمًا لهذا الرأي في دراستي للعيّنة الموسَّعة؛ فبتعقب تأثير مجلس أوروبا (Council of Europe) في تركيا بالدرجة الأولى، ومنظمة الدول الأميركية (Organization of American States) في البيرو، وجدتُ أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تشجع التحول الديمقراطي عبر ممارسة الضغط على أنظمة الحكم السلطوية. إلا أن الأدلة أضعف في حالات أخرى، ما يلفت الانتباه مرة أخرى إلى حقيقة أن التفسيرات الدولية للتحول الديمقراطي تبدو مرتكزة على أسس أقل صلابة.

---

(19) Harvey Starr, «Democratic Dominoes: Diffusion Approaches to the Spread of Democracy in the International System,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 35, no. 2 (1991).

(20) Daniel Brinks and Michael Coppedge, «Diffusion is No Illusion: Neighbor Emulation in the Third Wave of Democracy,» *Comparative Political Studies*, vol. 39, no. 4 (2006), and Kristian Skrede Gleditsch and Michael Ward, «Diffusion and the International Context of Democratization,» *International Organization*, vol. 60 (2006).

(21) Jon Pevehouse, *Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

كما أطعنُ أيضًا في صحة منظورات نظرية عدة سائدة عن التحول الديمقراطي بإظهار أن عواملها المُفسِّرة المفضلة لا تعمل كما هو متوقَّع؛ إذ وجدتُ أن ليست للاستعمار آثار منتظمة، سواء كظاهرة مستقلة بذاتها أو في صورة خبرات متميزة تعتمد على أصل استعماري، على الرغم من وجود اعتقادات سائدة على نطاق واسع تفيد العكس(22). فحجتي، إذًا، تدعم الزعم البديل القائل إنه ربما بُولغ في تقدير أهمية الاستعمار في تاريخ العالم النامي(23). وفوق ذلك، لا تبرر نتائجي الافتراض الأساس في النظريات الاقتصادية الحالية في التحول الديمقراطي، على الرغم من وصولي إلى أكبر قاعدة بيانات عن أوجه التفاوت في الدخل جُمعت حتى تاريخه(24)، ما يعني أن التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة لم ينتج عن تنامي المساواة الاقتصادية. كما تخالف بياناتي الافتراضات الأثيرة حول طبيعة سياسات الهوية ونتائجها(25)، إذ لم يحدث أن أضرَّت الجماعات السكانية غير المتجانسة بالديمقراطية في أثناء الموجة الثالثة.

إن وجود أغلبية سكانية مسلمة، أو الاعتماد على التجارة الخارجية، هما عاملان يعوقان على ما يبدو التحول الديمقراطي. إلا أنه لا يمكن تفسير أي منهما بيسر. وإذ وجدتُ أن الفجوة المسلمة في الديمقراطية هي في الأغلب فجوة «عربية» تفصل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن بقية العالم(26)، فإنه لا يمكن تفسير هذه الفجوة من حيث الأداء الاقتصادي المتفوق في هذه المنطقة، كما أنها لا تعود إلى الثروة النفطية أو إلى تبعية المرأة بحسب ما أشار إليه

(22) Michael Bernard, Christopher Reenock and Timothy Nordstrom, «The Legacy of Western Overseas Colonialism on Democratic Survival,» *International Studies Quarterly*, vol. 48 (2004).

(23) Jeffrey Herbst, *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control* (Princeton: Princeton University Press, 2004; 2000).

(24) Boix, *Democracy and Redistribution*, and Acemoglu and Robinson, *Economic Origins*.

(25) Alvin Rabushka and Kenneth Shepsle, *Politics of Plural Societies: A Theory of Democratic Instability* (Ohio: Merrill, 1972), and Donald Horowitz, *Ethnic Group in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1985).

(26) Alfred Stepan and Graeme Robertson: «An 'Arab' More than a 'Muslim' Electoral Gap,» *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 3 (2003), and «Arab, Not Muslim, Exceptionalism,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (2004).

فيش[27]. وما يفوق كل ما سبق أهميةً أنه نظرًا إلى أن المسلمين الأفراد في بقاع مختلفة من العالم يعبرون عن عواطف ديمقرطية لا تقلّ عما لدى سواهم ممن ينتمون إلى طوائف دينية أخرى، فإن التفسير الثقافي للفجوة المسلمة يرتكز على أساسات جزئية واهية ومهتزة. أخيرًا، يبدو أن الحقيقة التي مفادها أن التحول الديمقراطي يكون أكثر احتمالًا في البلدان غير المعتمدة نسبيًا على التجارة، تدعم للوهلة الأولى «نظرية التبعية» الكلاسيكية[28]. لكني بينتُ أن في هذه النظرية افتراضًا جوهريًا خاطئًا؛ فالبلدان ذات الأنماط التجارية الموجهة بكثافة نحو المركز الرأسمالي في المنظومة العالمية، كتلك الموجهة نحو الولايات المتحدة وأوروبا، لم تكن احتمالات التحول الديمقراطي فيها أقل مما في سواها إبان الموجة الثالثة.

المؤسسات في ظل أنظمة الحكم السلطوية

لازم معظم نظريات التحول الديمقراطي السائدة افتراض مثير للشكوك يتمثل في فكرة أن أنظمة الحكم السلطوية كلها تواجه كوابح وفرصًا متماثلة حيال التحول الديمقراطي. وبقدر ما بين الديمقراطيات نفسها من تباينات من حيث المؤسسات التي تبني نمط تشغيلها، كذلك فإن للدكتاتوريات المختلفة تركيبات مؤسساتية مختلفة؛ فبعض الدكتاتوريين متوّج بينما يرتدي بعضهم الآخر الزي الموحد. وبعضهم يؤسس حزبًا حاكمًا ويُجري انتخابات الحزب الواحد، فيما يحافظ بعضهم الآخر على مظهر زائف لمنافسة مضبوطة النتائج على قاعدة التعددية الحزبية. وبينما ظهرت مؤخرًا أدبيات جديدة عن كيفية تصنيف الأوتوقراطيات وكذلك الأنظمة «الهجينة» الواقعة في المنطقة الرمادية بين الديمقراطية والأوتوقراطية أيضًا[29]، لم تُجرَ محاولاتٌ منهجية لتقييم ما إذا

---

(27) Steven Fish, «Islam and Authoritarianism,» *World Politics*, vol. 55 (October 2002).

(28) Kenneth Bollen, «World System Position. Dependency, and Democracy: The Gross-National Evidence,» *American Sociological Review*, vol. 48 (August 1983).

(29) Barbara Geddes: «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?,» in: *Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999), and *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics* (Ann Arbor: Michigan =

كان التمييز بين أنواع الأنظمة السلطوية يعود بأي فائدة على فهم التحول الديمقراطي.

لقد تنكبتُ مسؤولية إجراء هذا التقييم مستندًا إلى التصنيف المطوَّر لأنواع أنظمة الحكم السلطوية في دراسة هادينيوس وتيوريل[30]. فوجدتُ أن الدكتاتوريات العسكرية، بحسب التوقعات[31]، أكثر عُرضة للتحول الديمقراطي من أنظمة حكم الحزب الواحد. لكن ما يفوق ذلك أهمية أنني أطور وأختبر نظرية عن متى ولِمَ تكون أنظمة الحكم غير الديمقراطية، التي لا تزال تفسح المجال أمام الانتخابات المتعددة الأحزاب - والتي أصطلح على تسميتها بالأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب - أكثر عُرضة للتحول الديمقراطي من غيرها من الأنماط السلطوية. تتجاوز هذه النظرية النماذج الاستنباطية الراسخة لأنواع أنظمة الحكم السلطوية[32]، وهي نماذج لا تميز بين أوتوقراطيات الحزب الواحد والأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب.

تبدأ نظريتي بافتراض أن المنافسة في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب هي معركة مزدوجة، إذ تتنافس النخب الحاكمة والمعارضة بشكل متزامنٍ على الأصوات في الحلبة الانتخابية وتتصارعان وفق القواعد ذاتها التي تشكّل هذه الحلبة[33]. فتسعى المعارضة إلى أن تدفع السباق الانتخابي نحو قدر أكبر من

University Press, 2003); Larry Diamond, «Thinking About Hybrid Regimes,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002); Steven Levitsky and Lucan Way, «The Rise of Competitive Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), and Andreas Schedler: «The Menu of Manipulation,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), and «The Logic of Electoral Authoritarianism,» in: Andreas Schedler (ed.), *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition* (Boulder; London: Lynne Rienner, 2006).

(30) Axel Hadenius and Jan Teorell, «Pathways from Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 1 (2007).

(31) Geddes: «What Do We Know about Democratization?,» and *Paradigms and Sand Castles*.

(32) Roland Wintrobe, *The Political Economy of Dictatorship* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998); Geddes: «What Do We Know about Democratization?,» and *Paradigms and Sand Castles*, and Bruce Bueno de Mesquita [et al], *The Logic of Political Survival* (Cambridge: MIT Press, 2003).

(33) Andreas Schedler, «The Nested Game of Democratization by Elections,» *International Political Science Review*, vol. 23, no. 1 (2002).

انعدام اليقين، إما عبر مساعٍ لإصلاح النظام الانتخابي الذي يسمح غالبًا بالتزوير لمصلحة الحزب الحاكم، أو عبر النضال لإنشاء مؤسسات مستقلة من أجل حوكمة انتخابية نزيهة وحل نزاعات ما بعد الانتخابات. أما الحزب الحاكم الذي يبغض انعدام اليقين فيكافح مقاومًا هذه الإصلاحات. ويمكن أن تكون النتيجة النهائية التغيير في الوجهة المبتغاة إما لدى المعارضة وإما لدى النظام، ما يجعل التنافس في ظل قاعدة التعددية الحزبية الأوتوقراطية توازنًا غير مستقر بطبيعته.

مع ذلك، ينحو منطق الديناميات غير المستقرة هذا إلى دفع الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب باتجاه التحول الديمقراطي. ونبدأ بأن حدوث الانتخابات التي لا تقتصر المشاركة فيها على الحزب الحاكم يخلق حلبةً لا تتيحها ظروف مؤسساتية أخرى يمكن في ظلها لفصائل الحزب الخصم أن تبث شكاواها. وهكذا، فإن الانتخابات المتعددة الأحزاب، ومهما كانت مضبوطة النتائج ومزورة وغير عادلة، فإنها تغذي الانقسامات داخل النظام الحاكم، وهي حالة مواتية للتحول الديمقراطي. فوق ذلك، يمكن أن تطور هذه الانقسامات دوافع لدى ما يمكن أن يكون أحزابًا معارِضةً منقسمة لجمع قواها وتحدي الحزب الحاكم في ظل راية موحدة، وهذا بدوره شرطٌ إضافي مواتٍ للتحول الديمقراطي. وتعزز هاتان السيرورتان – المتمثلتان في الانقسامات داخل النظام الحاكم وتوحيد قوى المعارضة – إحداهما الأخرى.

لا تُسيَّر هذه الديناميات بطبيعة الحال بفعل الضرورة البحتة، بل يُرجَّح أنها تُستحثُّ حين تواجه الأوتوقراطية المتعددة الأحزاب هزات تنشأ من خارجها، أمحلية كانت هذه الهزات أم دولية. ذلك أنه يمكن أن يستنزف انكماش اقتصادي – على سبيل المثال – الموارد المتاحة أمام النظام الحاكم من أجل تأمين التأييد الانتخابي؛ وهكذا كلما تعاظمت فرص فوز المعارضة بالمنافسات الانتخابية، تفاقمت الانقسامات ضمن صفوف نخبة النظام. كما أن التحدي المتمثل في التحرك الشعبي يستحث بدوره ديناميات مشابهة، ومرة أخرى من طريق تعميق الشرخ بين الأكثر اعتدالًا والأكثر تشددًا من عناصر النخب الحاكمة، وأيضًا من طريق بث التشكيك في قابلية النظام للبقاء في أعين

المؤيدين المحتملين للمعارضة. إذًا فنظريتي تقدِّم تفسيرًا للكيفية التي تختلف فيها نزعة الحكم السلطوية الانتخابية عن طرائق أخرى من الأوتوقراطية المُمأسِسَة، بل وتحدد أيضًا الظروف التي يرجِّح أن تتحول الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب في ظلها ديمقراطيًا.

سأُظهر في فحص غير مسبوق لهذه التوقعات، وعلى أساس عيِّنة عالمية من البلدان، أن الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب أكثر عُرضة بذاتها للتحول الديمقراطي من سواها من أنواع الأنظمة السلطوية، حتى عند ثبات جميع المُحدِّدات الممكنة الأخرى للتحول الديمقراطي. إضافة إلى ذلك، فإن للأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب أرجحية كبيرة في التحول الديمقراطي استجابةً لهزات تنشأ خارجها، من قبيل الانكماشات الاقتصادية أو التعبئة الشعبية، أو حتى التدخلات الأجنبية.

مضامين نظرية

والسؤال إذًا إلى أي مدى يمكن هذه المحدِّدات أن تأخذنا من حيث تفسير التحول الديمقراطي؟ يمكن نماذجي الإحصائية أن تفسر ما نسبته 10 في المئة من التغير السنوي في الديمقراطية إبان الموجة الثالثة في أحسن الأحوال، وذلك حين تؤخذ مجموعة المحددات المفترضة بأكملها في الاعتبار. ويعني هذا، على سبيل المثال، أنه حتى مع معرفتنا بالمساحة الجغرافية والطوائف والتنوع الديني لبلد ما في عام بعينه، ومع معرفتنا بأدائه الاقتصادي ومستوى التعبئة الشعبية فيه وأنماط تجارته والبيئة الدولية المحيطة به لناحية حدود انتشار الديمقراطية في بلدان مجاورة وعضويته في منظمات دولية، مع معرفتنا بهذا كله سيبقى حدوث التحول الديمقراطي في هذا البلد في العام المقبل حدثًا غير قابل للتنبؤ به إلى حد ما. بعبارة أخرى، لا تنجح النظريات البنيوية كثيرًا في تفسير التحول الديمقراطي في الأجل القريب.

لكن هذا الوضع يتغير تغيرًا جذريًّا إن اعتمدنا أفقًا زمنيًّا أطول. فإذا فكرنا في هذه الشروط البنيوية نفسها بوصفها شروطًا مُحدِّدةً لمستوى توازن بعيد

الأجل للديمقراطية، ستنجذب إليها البلدان في ظل غياب تشوشات قريبة الأجل، فإن أداءها التفسيري يتحسن بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، تنجح نماذجي في تفسير نحو 40 في المئة من التباين في مستويات الديمقراطية عند نهاية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، وذلك من خلال معرفة نقطة الانطلاق والمتطلبات البنيوية المسبقة للبلدان عند بداية هذه الموجة. ولا يزال هذا يستبعد بطبيعة الحال أي مزاعم بالحتمية. فحتى في الأجل البعيد، ينحرف بعض الأقطار بعيدًا عن مستويات توازنه الديمقراطية البعيدة الأجل المتوقَّعة بُنيويًا. ثمة إذًا فسحة واسعة تُركتْ لعوامل غير بنيوية وأخرى محددة قُطريًا، وحتى لعامل الصدفة، لتؤثر في ديناميات التحول الديمقراطي البعيدة الأجل. وأيًا تكن الحال، فمن شأن البُنى أن توفر في الأجل الأبعد قدرًا أكبر من التفسير مقارنة بما يوفره الأداء التفسيري على أساس سنوي.

بالعودة إلى الصيغ الأسلوبية لأشهر أربع نظريات في التحول الديمقراطي، يمكنني أن أخلصَ أولًا إلى أن عمليات التحديث الاجتماعي - الاقتصادي أدت دورًا في أثناء الموجة الثالثة، لكن ليس بالطريقة التي تصورها ليبست أصلًا[34]. فالتحديث - الذي اتخذ شكل انتشار وسائل الإعلام في الأغلب - بدلًا من أن يدفع البلدان دفعًا نحو الديمقراطية، منعها من التقهقر مرة أخرى نحو الأوتوقراطية. وفي الآن ذاته، تسجِّل المقاربة البنيوية الأوسع نطاقًا التي تُعزى إلى مؤلَّف ليبست البارز[35] نجاحًا مقبولًا في تفسير درجة الديمقراطية المتحققة في بلد بعينه في الأجل البعيد. ولا يعود الفضل في هذا النجاح إلى مُحدِّدات داخلية أو اقتصادية فحسب، بل يعود بقدر مماثل إلى عوامل دولية، مثل التحول الديمقراطي في بلدان مجاورة وضغط المنظمات الإقليمية الديمقراطية. وسيكون التحدي المستقبلي أمام النظريات البنيوية تزويد تنبؤاتها وبوضوح أكبر تفسيرات للآليات السببية العاملة، وتحسين قدرتها على التنبؤ بالتغير الانفجاري في أنظمة الحكم.

---

(34) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy».

(35) Ibid.

في المقابل، جاءت المقاربة الاستراتيجية التي بشر بها كل من غييرمو أودونيل وفيليب شميتر[36] في محلها تمامًا؛ إذ قالت بعدم قابلية التغير في الأجل القريب للتنبؤ. فاللايقين يلف اللحظة الانتقالية حتى عندما يؤخذ نطاق واسع من القوى البنيوية الأساسية في الاعتبار. وعلى هذا النحو، يمكن جعل المقاربة المتمحورة حول البنية والمقاربة المتمحورة حول الفاعل في تفسير التحول الديمقراطي مقاربتَين منسجمتين عبر اعتماد أفقين زمنيين مختلفين. إضافة إلى ذلك، يبيِّن ما لديّ من بيانات مستمدة من دراسة الحالة التي أجريتها الأهمية القريبة الأجل للانقسامات داخل الأنظمة السلطوية في فهم التحول الديمقراطي، وهذا ما تنبأ به أصلًا أودونيل وشميتر[37]. غير أن القوة النظرية للمقاربة الاستراتيجية كانت قد عانت تركيزًا مفرطًا على عوامل مفسِّرة قريبة جدًا من النتائج، كما عانت من افتقارها إلى فهم الظروف التي يظهر في ظلها فاعلون نخبويون مختلفون وما الذي يحدد مصالحهم.

إضافة إلى ذلك، لا تنساق دراما التحول الديمقراطي بفعل فاعلين نخبويين هكذا ببساطة؛ وتراث القوى الاجتماعية مصيبٌ في تشديده على التأثير الأساس للعامة حينما يتحركون بنجاح ضد النظام. فالتحول الديمقراطي لا يحدث من الأعلى فحسب، بل ويتوقف بشكل حاسم على التعبئة الشعبية من الأسفل أيضًا. وبمقارنة وقائع احتجاجات شعبية جرت في آسيا وأفريقيا إبان الموجة الثالثة بالتجربتين الأوروبية والأميركية اللاتينية، يمكنني في أي حال التشكيك جديًا في التأكيد القائل إن هذه الانتفاضات حركتها طبقات اجتماعية معارضة[38]. فالناس الذين نزلوا إلى الشارع في آسيا وأوروبا الشرقية وفي معظم بلدان القارة الأفريقية كانوا خليطًا واسعًا من فاعلين من فضاءات اجتماعية متعددة، ولم يكونوا متميزين بطبقة اجتماعية محدَّدة. لم يكن الأصل

(36) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule*

(37) Ibid., p. 19.

(38) Rueschemeyer, Stephens and Stephens, *Capitalist Development*, and Ruth Berins Collier, *Paths toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America* (Cambridge. Cambridge University Press, 1999).

الاجتماعي هو السمة الأساسية لحركات التمرد الشعبية تلك، بل كانت تتمثل سمتها الرئيسة في استخدامها تكتيكات غير عنيفة. هذا الإخفاق في التعرف إلى أسلوب التحرك وسبب أهميته، بوصفه مفتاحًا لتفسير التحول الديمقراطي، يمثل خللًا جديًا في تراث القوى الاجتماعية.

بناءً على ما تقدم، أحاجج مدللًا على أن نظرية مستقبلية ناجحة في التحول الديمقراطي يلزمها أن تدمج عناصر مستمدة من هذه المقاربات الثلاث: الشروط البنيوية، والتفاعل الاستراتيجي بين الفاعلين النخبويين، والتعبئة الشعبية من الأسفل. أما الميزة الأساس للمقاربة الرابعة، أي المقاربة الاقتصادية، فهي تحديدًا دمج هذه العناصر ضمن أنموذج نظري متسق. فالشروط البنيوية تؤثر في أفضليات النظام المتصلة بعامة الناس الذين تستجيب (أو تستبق) لفعلهم (أو تهديدهم بالفعل) النخب المتولية للمناصب والتي تتخذ القرارات في شأن تغيير النظام[39]. لذا، فإن التنبوءات الواردة في أنموذج كارلس بواش[40] على الخصوص، والتي تتضمن بدورها عنصرًا حاسمًا من لايقينية المعلومات، تتسق بقوة مع عدد من نتائجي التجريبية. وتشمل هذه الأدلة المؤيدة تأثير التعبئة الشعبية، وحقيقة أن البلدان الصغيرة تبدو أقرب إلى التحول الديمقراطي من البلدان الأخرى إبان الموجة الثالثة، وأن الاقتصادات المتحررة من تدخل الدولة أقرب إلى استدامة الديمقراطية، وتأييدي لفكرة مايكل روس[41] التي يكثر الاستشهاد بها، وهي أن وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط تعوق الديمقراطية.

مع ذلك، تبالغ المقاربة الاقتصادية في انشغالها بالصراع على توزيع الدخل. فكما أشرتُ سابقًا، لا تثبت بياناتي صحة تنبؤها الرئيس القائل إن تقليص التفاوت في الدخل من شأنه أن يطلق عملية التحول الديمقراطي. علاوة على ذلك، تقاعست هذه النماذج الاقتصادية حتى الآن عن أخذ طبيعة

(39) Boix, *Democracy and Redistribution*, and Acemoglu and Robinson, *Economic Origins*.

(40) Boix, *Democracy and Redistribution*.

(41) Michael Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53 (April 2001).

المؤسسات السلطوية في الاعتبار. وينبغي تاليًا أن يكون الابتعادُ عن هاجس سياسات إعادة توزيع الدخل والتحركُ نحو تركيز الاهتمام في مختلف «الصفقات السلطوية»[42] أو «علاقات التبعية»[43] التي تنظم أساليب عمل مختلف أنواع الأوتوقراطيات، هو الاستراتيجية المفضلة لجهود النمذجة المستقبلية في هذا التراث.

مضامين متصلة بالسياسة

تترتب عن النتائج التي توصلتُ إليها في هذا الكتاب بعض المضامين المتصلة بالسياسة، على الرغم من أن غايتي منه ليست إصدار توصيات سياسية. وبدايةً، فإن اللاتعيّن [عدم التحديد] البنيوي للتحول الديمقراطي في الأجل القريب يفسح مجالًا واسعًا للمناورة أمام فاعلين محليين. ويتضمن هذا أن المساعدات الخارجية لتعزيز الديمقراطية، إذا ما استهدفت قوى محلية مؤيدة للديمقراطية، يمكن أن تثمر نتائج طيبة[44].

على نحو أكثر تحديدًا، يجب على مشجعي الديمقراطية أن يطوروا استراتيجية ذات شقين، جاعلين إصلاحاتهم حساسة للسياق الديمقراطي لمختلف متلقّي المساعدات. ففي بلدان حققت بعض التقدم باتجاه التحول الديمقراطي، يمكن حماية هذه الإصلاحات بتوسيع حرية الوصول إلى وسائل الإعلام من خلال انتشار المذياع والتلفزيون والصحف بين السكان. فعندما تُرفع الرقابة ويتحقق شيء من حرية الإعلام، يتوفر ترياق مضاد للانقلابات العسكرية المناهضة للديمقراطية. في المقابل، ينبغي في ظل الأوضاع الأكثر سلطوية تعزيز المساعي الهادفة إلى تحريك ثورات شعبية لاعنفية على النظام القائم. وسيظهر مردود هذه الاستراتيجية بوجه خاص حيثما وُجدتْ انقسامات يمكن استغلالها بين المتشددين والمعتدلين داخل النظام، ومتى أمكن وضع

---

(42) Haggard and Kaufman, *The Political Economy*.

(43) Schock, *Unarmed Insurrections*.

(44) Steven Finkel, Anibal Perez-Linan and Mitchell Seligson, «The Effects of U. S. Foreign Assistance on Democracy Building, 1990-2003,» *World Politics*, vol. 59 (April 2007).

تكتيكات تعبوية تحطم قواعد دعم النظام المادية وغير المادية. أما العقوبات الاقتصادية أو التدخل العسكري العنيف فلهما عواقب مشكوك فيها على التحول الديمقراطي. بيد أن الانتخابات على قاعدة التعددية الحزبية تستأهل الدعم، حتى ولو قصُرت هذه الانتخابات عن المعايير الدولية للحرية والنزاهة. فمتى بدأ نظام سلطوي ما بالسير في طريق المنافسة على قاعدة التعددية الحزبية، فإن الفرص سوف تصب في مصلحة المعارضة أكثر مما تكون ضدها. علاوة على ذلك، يصبح النظام أقل حصانة وتزيد احتمالات استجابته بالتحول الديمقراطي متى واجه هزات من خارجه، مثل الأزمات الاقتصادية أو التحركات الشعبية السلمية.

تشير النتائج التي توصلتُ إليها إلى أن تعزيز التنمية الاقتصادية في ظل أنظمة حكم سلطوية ليست بالاستراتيجية التي يُنصح بها لتعزيز الديمقراطية في أي حال. أولًا، لأن التحول الديمقراطي يُستحثّ بأزمات اقتصادية قصيرة الأمد، وليس بالنمو. وثانيًا، لأن التنمية الطويلة الأمد لا تؤثر في احتمالات نجاح التحول الديمقراطي، بل تؤثر في فرص استدامة الإصلاحات الديمقراطية التي أجريت في وقت سابق. وهذا يوحي بمقايضة ممكنة، في الأجل القريب في الأقل، بين أهداف سياسة خارجية لتعزيز التنمية ومحاربة الفقر من جانب، وتعزيز الديمقراطية من جانب آخر.

خطة الكتاب

نُظّم هذا الكتاب وفق ما يأتي: في **الفصل الأول** راجعتُ المقاربات النظرية الأربع الشائعة في تفسير التحول الديمقراطي. فأظهرتُ، في ظل مجموعة معايير مثالية، أن لا وجود لنظرية كاملة في التحول الديمقراطي. علاوة على ذلك، فإن الاستراتيجيات الثلاث الشائعة لفحص هذه النظريات – والمرتكزة على الإحصاءات أو الدراسات التاريخية المقارنة أو دراسات الحالة الإفرادية – لم تكن ناجحة بذاتها. والموقف الذي نتخذه في هذا الكتاب، والمستند إلى انتقائية نظرية ومزيج من المقاربات المنهجية، ينبع من هذه الملاحظات.

أما الفصول من **الثاني** إلى **السادس** فركزتُ في كلٍّ منها على مجموعة واحدة من العوامل التفسيرية، مستندًا إلى تحليلات العينة الموسَّعة (large-*n*) وإلى قرائن من دراسة الحالة بحسب الاقتضاء. ففي **الفصل الثاني** أجريتُ مراجعة للأدبيات والأدلة ذات الصلة بالكيفية التي يمكن الإرث التاريخي، مثل الجذر الاستعماري والطائفة الدينية والتنوع الاجتماعي ومساحة البلد، أن يرسم مصير الديمقراطية. وهنا وجدتُ أن كفة البلدان الصغيرة في التحول الديمقراطي في أثناء الموجة الثالثة كانت أرجح، وأن نسبة المسلمين من سكان البلدان التي أُعيق فيها التحول الديمقراطي كانت أكبر، إلا أنني غير قادر على استجلاء أي آليات تفسيرية لهذه النتائج.

كرَّست **الفصل الثالث** للمُحدِّدات الاقتصادية، بما فيها التحديث الاجتماعي - الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية والأداء الاقتصادي والتفاوت والحرية. فوجدتُ أن التحرر من تدخل الدولة في الاقتصاد وفي التحديث الاجتماعي - الاقتصادي يعوق الردات نحو السلطوية، وأن الآلية الاجتماعية الاقتصادية تعمل عبر أهمية انتشار وسائل الإعلام في ردع الانقلابات العسكرية أو إحباطها. وفوق ذلك، وجدتُ أن الاعتماد على النفط يعوق الديمقراطية، بينما تحفِّز الأزماتُ الاقتصادية التحول الديمقراطي. ثم تعقبتُ آليات التحول الديمقراطي الناتجة من الأزمة الاقتصادية في حالات الفيليبين وبوليفيا والأرجنتين والأورغواي.

في **الفصل الرابع** تناولت المُحدِّدات الدولية للتحول الديمقراطي؛ فوجدتُ أن الاعتماد على التجارة يعوق التحول الديمقراطي، بينما يقوى انتشارها في حالتي المجاوَرة وعضوية البلد في منظمات دولية تجتذب أعضاء لها من مناطق محددة من العالم. مع ذلك، لا يجد أي من هذه المُحدِّدات الدولية تحفيزًا واضحًا له من آليات سببية محدَّدة. ولم تخل من الغموض حتى أدلة دراسة الحالة المُفسِّرة لأهمية العضوية في منظمات إقليمية ديمقراطية في تركيا وهنغاريا والبيرو. وما من تأثير ذي مغزى لتدفق رؤوس الأموال الدولية أيضًا، في حين تباينت نتائج التدخل الخارجي.

ينقل **الفصل الخامس** مركز التحليل من المشهد الدولي إلى القوى المولِّدة للديمقراطية من الأسفل؛ إذ وجدتُ أن التظاهرات السلمية تحفِّز التحول الديمقراطي، بينما لا تحفزه الإضرابات وأعمال الشغب العنيفة والنزاعات الأهلية المسلحة. ومن ثم يجري تتبع الآليات التفسيرية المسؤولة عن تأثير التظاهرات السلمية عبر أدلة مستمدة من دراسة الحالة في كل من الفيليبين وجنوب أفريقيا ونيبال.

ثم يعالج **الفصل السادس** مسألة ما إذا كانت توقعات نجاح التحول الديمقراطي تختلف باختلاف أنواع الأنظمة السلطوية. فاستنبطتُ بدايةً مجموعة فرضيات حول استعداد أوتوقراطية الحزب الواحد والأوتوقراطية العسكرية والأوتوقراطية الملكية والأوتوقراطية المتعددة الأحزاب للتحول الديمقراطي، بأنفسها ومن أنفسها واستجابةً لهزات تحدث خارجها، على حد سواء. ومن ثم تفحصت هذه التوقعات مع الهزات ذات المنشأ الخارجي قيد التنفيذ كالتحركات الشعبية والأداء الاقتصادي والتدخل الخارجي (أكان تدخلًا عسكريًا أم عقوبات اقتصادية)، مستخدمًا مرة أخرى أنموذجي في التقويم العالمي للبلدان إبان الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.

في **الفصل السابع** الختامي لَخَّصتُ نتائجي وقوَّمت الأداء التفسيري المؤلَّف من جميع المُحدِّدات جملةً، في منظور قصير الأمد وآخر طويلة. ثم اختتمت بمناقشة مضامين نتائجي بالنسبة إلى النظرية، ودراسة التحول الديمقراطي في المستقبل، واستراتيجيات تعزيز الديمقراطية، كما بالنسبة إلى العالَم الفعلي للتحول الديمقراطي ذاته.

الفصل الأول

تفسير التحول الديمقراطي

من الناحية المثالية، على النظرية التفسيرية في التحول الديمقراطي أن تستوفي معايير عدة[1]؛ إذ يجب أن تكون عامة بما يكفي لتشمل الانتظام في أنماط تغير النظام عبر الزمن وعبر المكان، من دون التضحية بالوضوح والتحديد والقدرة على تفسير الآليات السببية المعقدة العاملة في الحالات الفردية. ويجب أن تسمو على انقسام البنية والفاعلية من خلال تحديد كيف ومتى تؤثر القيود البنيوية في رغبات الفاعلين الاجتماعيين ومعتقداتهم، بينما تقدم في الوقت نفسه منطقًا ما لفهم سبب اتخاذ هؤلاء الفاعلين قراراتهم بالطريقة التي يتخذونها بها، وكيف يُنتج تفاعل هذه القرارات حصيلةً ما من حيث تغير النظام. ويجب أن تستطيع هذه النظرية المثالية تفسير الديناميات القريبة الأجل والبعيدة الأجل في مسارات النظام عبر الزمن، ولِمَ تتحول أوتوقراطيات إلى ديمقراطيات ولِمَ تنقلب ديمقراطيات إلى أوتوقراطيات مرة أخرى، على حد سواء. ويجب أن تكون هذه النظرية احتمالية بطبيعتها، وبذلك تتخلى عن إمكان الوصول إلى نتائج حتمية بالكامل باعتبارها حالة محدِّدة في ظل ظروف قصوى أكثر منها خاصية متأصلة في النظرية ذاتها. ويجب أن تكون موحَّدة ومتَّسقة داخليًا: فإذا تألفت من أكثر من عامل تفسيري واحد (وهذا ما يبدو مرجَّحًا)، يجب ألا يناقض بعض هذه العوامل المُفسِّرة بعضها الآخر. أخيرًا، يجب أن تكون هذه النظرية مُثبتة تجريبيًا، أي يجب أن تكون معززة بأكبر مجموعة من الأدلة التجريبية.

---

(1) في شأن معايير مثالية لنظريات مفسّرة إجمالًا، يُنظر في: Gary King, Robert Keohane and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (Princeton: Princeton University Press, 1994), pp. 99-114; John Gerring, *Social Science Methodology: A Critical Framework* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), chap. 5.

على مثل هذه المعايير في حالة تفسير نشر الديمقراطية، يُنظر: Michael Coppedge, *Approaching Democracy: Research Methods in Comparative Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, [forthcoming]), chap. 3.

لا يفاجئنا ربما أن نظريات التحول الديمقراطي كافة تقصر حتى تاريخه عن استيفاء هذه المعايير؛ إذ استخدم علماء الاجتماع مقاربات نظرية ومنهجية شتى بغية تفسير التحول الديمقراطي، ورسم علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد على حد سواء خريطة هذا الميدان، مستندين إلى درايتهم بدراسة الحالة المعمقة والتحليل التاريخي المقارن والإحصاء. وقد قام معظم أعمالهم على أساس نظرية لاصورية، طُوِّرت إلى حد بعيد وفق المنهج الاستقرائي، إلا أن مقاربات صورية واستنباطية وأخرى مبنية على نظرية الألعاب تقدمت إلى الواجهة مؤخرًا. مع ذلك، يمكن المرء تبيّن ثلاثة أنواع من التراث الفكري المكتوب صاغت المشهد العام لدراسات التحول الديمقراطي تقف وراء هذه الاختلافات البارزة؛ وهي المقاربة البنيوية والمقاربة الاستراتيجية وتراث القوى الاجتماعية. وعلينا الآن أيضًا إضافة المقاربة الأحدث في تفسير التحول الديمقراطي وهي المقاربة الاقتصادية. سأجري في هذا الفصل وبالترتيب ذاته مراجعة لهذه المقاربات الأربع، مُقيّمًا ما يخص كلًا منها من مواطن القوة النظرية والضعف النظري. وسأختم، مُزوَّدًا بهذه الرؤى الثاقبة، بالدفاع عن مقاربة خاصة بتفسير التحول الديمقراطي يتبناها هذا الكتاب.

المقاربة البنيوية

لا شك في أن واحدًا من أكثر الافتراضات ذيوعًا في السياسات المقارنة هو زعم ليبست[2] أن حظوظ البلدان في الانتقال إلى الديمقراطية تكون أرجح إن كانت قد مرَّتْ بسيرورة تحديث مجتمعي أشمل. بهذا أكد ليبست، مستندًا جزئيًا إلى دانييل ليرنر[3]، الفكرة القائلة إن تلك البلدان تنحو إلى أن تجتاز عددًا كبيرًا من العمليات المتوازية والمتزامنة نوعًا ما، أبرزها التصنيع والتمدين

---

(2) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (1959).

(3) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society* (Glencoe: Free Press, 1958).

ومستويات تعليم متعاظمة ودخل قومي متزايد ونشر متواصل لتقنيات الاتصال؛ عمليات يمكن أن يُنظر إليها جميعًا بوصفها جوانب مختلفة للتحديث. فالديمقراطية إذًا ليست إلا ذروة جبل جليد مؤلف من هذه العمليات الأوسع العاملة في المجتمع.

تطرح فرضية ليبست ما لا يزال إحدى أرسخ العلاقات وفي الوقت نفسه - وربما لهذا السبب ذاته - أشدها إثارة للخلاف في دراسات التحول الديمقراطي المقارنة[4]. غير أن عمل ليبست هذا يشكّل أيضًا براديغمًا، من حيث الطريقة التي ألهم بها فيضًا من التفسيرات البنيوية للتحول الديمقراطي؛ إذ شهدت العقود الأخيرة نموًا ضخمًا في عدد العوامل البنيوية المضافة إلى قائمة المُحدِّدات المفترضة للديمقراطية. وفي ما يتعلق بجوانب الاقتصاد المحلي، ما خلا التحديث، تشمل هذه المحدِّدات تدخل الدولة في الاقتصاد[5]، والتفاوت في الدخل[6]، والأزمات الاقتصادية[7]، ووفرة الموارد الطبيعية[8]. أما المحدِّدات غير الاقتصادية المخمَّنة التي تظل عوامل بنيوية داخلية مؤثرة في

(4) يُنظر، على سبيل المثال، في: Adam Przeworski [et al], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Carles Boix and Susan Stockes, «Endogenous Democratization,» *World Politics*, vol. 55 (July 2003), and David Epstein [et al.], «Democratic Transitions,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 3 (2006).

(5) Gregory Brunk, Gregory Caldeira and Michael Lewis-Beck, «Capitalism, Socialism, and Democracy: An Empirical Inquiry,» *European Journal of Political Research*, vol. 15 (1987), and Ross Burkhart, «Economic Freedom and Democracy: Post-Cold War Tests,» *European Journal of Political Research*, vol. 37 (2000).

(6) Edward Muller, «Democracy, Economic Development, and Income Inequality,» *American Sociological Review*, vol. 53 (1988), and Ross Burkhart, «Comparative Democracy and Income Distribution: Shape and Direction of Casual Arrow,» *Journal of Politics*, vol. 59, no. 1 (1997).

(7) Mark Gasiorowski, «Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis,» American *Political Science Review*, vol. 89, no. 4 (1995), and Michael Bernard, Christopher Reenock and Timothy Nordstrom: «Economic Performance, Institutional Intermediation, and Democratic Survival,» *Journal of Politics*, vol. 63, no. 3 (2001), and «Economic Performance and Survival in New Democracies: Is There a Honeymoon Effect?,» *Comparative Political Studies*, vol. 36, no. 4 (2003).

(8) Michael Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53 (April 2001), and Thad Dunning, *Crude Democracy: Natural Resources Wealth and Political Regimes* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

التحول الديمقراطي، فتشمل حجم البلد[9] والتركيبة الدينية[10]، والتوزع المجتمعي[11]، والإرث الاستعماري[12]، ورأس المال الاجتماعي[13]، والثقافة السياسية للجماهير[14]. وثمة أيضًا تفسيرات بنيوية تقترح مُحدِّدات دولية متنوعة للتحول الديمقراطي، وهذه تشمل التبعية الاقتصادية[15] – أُعيدت صياغتها هذه الأيام بمصطلح العولمة (globalization)[16] – وانتشار الديمقراطية[17] والمنظمات الإقليمية[18].

ما يميز هذه النظريات هو أنها تعين موضع المحفزات الأكثر أهمية للتقدم الديمقراطي في البنية الاجتماعية أو الاقتصادية، أي بما يتجاوز المدى المباشر

---

(9) Robert Dahl and Edward Tufte, *Size and Democracy* (Stanford: Stanford University Press, 1973).

(10) Seymour Martin Lipset, «The Social Requisites Revisited,» *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1 (1994).

(11) Robert Dahl, *Polyarchy* (New Haven: Yale University Press, 1971); Alvin Rabushka and Kenneth Shepsle, *Politics of Plural Societies: A Theory of Democratic Instability* (Ohio: Merrill, 1972), and Donald Horowitz, *Ethnic Group in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1985).

(12) Michael Bernard, Christopher Reenock and Timothy Nordstrom, «The Legacy of Western Overseas Colonialism on Democratic Survival,» *International Studies Quarterly*, vol. 48 (2004).

(13) Pamela Paxton, «Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship,» *American Sociological Review*, vol. 67 (April 2002).

(14) Roland Inglehart, *Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies* (Princeton: Princeton University Press, 1997), and Roland Inglehart and Christian Welzel, *Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(15) Kenneth Bollen, «World System Position. Dependency, and Democracy: The Gross-National Evidence,» *American Sociological Review*, vol. 48 (August 1983).

(16) Quan Li and Rafael Reuveny: «Economic Globalization and Democracy: An Empirical Analysis,» *British Journal of Political Science*, vol. 33 (2003), and *Democracy and Economic Openness in an Interconnected System: Complex Transformations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), and Nita Rudra, «Globalization and the Strengthening of Democracy in the Developing World,» *American Journal of Political Science*, vol. 49, no. 4 (2005).

(17) Harvey Starr, «Democratic Dominoes: Diffusion Approaches to the Spread of Democracy in the International System,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 35, no. 2 (1991), and Daniel Brinks and Michael Coppedge, «Diffusion Is no Illusion: Neighbor Emulation in the Third Wave of Democracy,» *Comparative Political Studies*, vol. 39, no. 4 (2006).

(18) Jon Pevehouse, *Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

للفاعلين البشريين. ففي كثير من الحالات، ينتفي وجود أي فاعلين أو وكلاء محددين ضمن هذه النماذج التفسيرية. والعملية السببية التي تحملها هذه النماذج ميكانيكية إلى حد بعيد: تحول بنيوي يطرأ في «المحيط» فيستحث تغيرًا في نظام الحكم السياسي. صحيح، فهذا المنظور الميكانيكي نادرًا ما يعكس موقفًا وجوديًا. ومعظم منظّري هذا المعسكر - بمن فيهم ليبست نفسه بلا شك - سيوافقون على أن عملية تغيير النظام لا يمكن أن تحدث فعليًا إلا من خلال سلوك الفاعلين الفرديين والجمعيين. إلا أن دور الفاعلية البشرية، من حيث الخاصيات المُفسِّرة التي يعيّنونها في نظرياتهم، يكون حبيس «صندوق أسود». وتاليًا فإن السمات المُميِّزة للنظريات البنيوية للتحول الديمقراطي هي: (أ) أن تُعطى العوامل البنيوية أولوية سببية. (ب) أن الأسئلة عن «كيف» و«لِمَ» و«أي» فاعلين اجتماعيين يُستحَثون ليُحدثوا نتائج محددة في نظام الحكم تُترك غير مكتملة التحديد.

يمكن أن يُقال الشيء نفسه تقريبًا عن الدراسات حول المُحدِّدات المؤسساتية للديمقراطية؛ وتشمل هذه اهتمامًا متجددًا ببعض المناظرات التقليدية في كيف يمكن أطر عمل مؤسساتية متباينة، مثل أشكال الحكومات والنظم الانتخابية، أن تؤثّر في الاستقرار الديمقراطي[19]. وفي الآونة الأخيرة، برز اهتمام متصاعد بالكيفية التي يمكن بها مختلف المؤسسات السلطوية أن تؤثّر في حظوظ التحول الديمقراطي[20]. فلا تزال التفسيرات المؤسسية تحمل

(19) Mark Gasiorowski and Timothy Power, «The Structural Determinants of Democratic Consolidation: Evidence from the Third World,» *Comparative Political Studies*, vol. 31, no. 6 (1998); Mark Gasiorowski, «Economic Dependence and Political Democracy: A Cross-National Study,» *Comparative Political Studies*, vol. 20, no. 4 (1988), pp. 489-515; Bernard, Reenock and Nordstrom, «Economic Performance»; Jose Antonio Cheibub, *Presidentialism, Parliamentarism, and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), and Pippa Norris, *Driving Democracy: Do Power-Sharing Institutions Work?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

(20) Michael Bratton and Nicholas Van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); Richard Snyder and James Mahoney, «The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change,» *Comparative Politics*, vol. 32, no. 1 (1999); Jan Teorell and Axel Hadenius, «Determinants of Democratization: Taking Stock of the Large-N Evidence,» in: D. Berg-Schlosser (ed.), *Democratization: The State of the Art* (Opladen; Framington Hills: Barbara Budrich Publishers, 2007); Beatrice Magaloni, =

شبهًا قويًّا بالنظريات البنيوية في التحول الديمقراطي بواسطة تحديد موقع الأولوية السببية ضمن الشروط المؤسسية الخارجة عن الفاعلية البشرية، على الرغم من أن هذه التفسيرات أكثر حساسية عمومًا تجاه مشكلات الفاعل هذا[21].

تحتوي المقاربة البنيوية في تفسير التحول الديمقراطي نقاط قوة ومواطن ضعف؛ فمن جانب إيجابي، يتصف معظم النظريات البنيوية بعمومية شديدة، ونتيجةً لذلك، أُخضعت لفحص تجريبي مكثَّف جرى معظمه من داخل المنظور الكوني الإحصائي الاحتمالي. لكن لوحة ألوان المُحدِّدات البنيوية المقترحة للتحول الديمقراطي كانت قد نشأت غير متناسبة، وهي بحاجة ماسّة إلى تركيب وتوحيد نظريين. كما أن حبس الآليات السببية في صندوق أسود عنى أيضًا أن معظم النظريات البنيوية في التحول الديمقراطي تفتقر إلى أسس جزئية. وهكذا، فإن المقاربة البنيوية بحاجة ماسّة إلى أن تنتقل من «أسباب» التحول الديمقراطي إلى «مسببيها»، بحسب عبارة شهيرة لصامويل هنتنغتون[22].

المقاربة الاستراتيجية

عمد دانكوارت روستو[23] في مقالة، استُشهِد بها على نطاق واسع، إلى نقد ليبست والأدبيات البنيوية الأوسع نطاقًا حول التحول الديمقراطي لإهمالها

«Credible Power-Sharing and the Longevity of Authoritarian Rule,» *Comparative Political Studies*, = vol. 41, nos. 4-5 (2008), and Jason Brownlee, «Portents of Pluralism: How Hybrid Regimes Affects Democratic Transitions,» *American Journal of Political Science*, vol. 53, no. 2 (2009).

(21) يُنظر على وجه الخصوص: Barbara Geddes: «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?,» in: *Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999), and *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics* (Ann Arbor: Michigan University Press, 2003).

(22) Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman; London: University of Oklahoma Press, 1991), p. 107.

(23) Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2 (1970), p. 340.

«السؤال التكويني عن كيفية بزوغ ديمقراطية ما إلى حيز الوجود». وكي يعالج هذا الإهمال صمم روستو أنموذج عمليةٍ للتحول الديمقراطي، مبرزًا «مراحل» بعينها - مراحل الإعداد والقرار [الحسم] والاعتياد - تمر بها جميع البلدان في طريقها من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي. وسيمضي 26 عامًا قبل أن يظهر أنموذج روستو[24] مرة أخرى في شكل آخر غيَّر كليًا صورة الدراسات المقارنة في التحول الديمقراطي، وذلك مع نشر كتاب أودونيل وشميتر[25]. غير أن المكوِّنات الرئيسة لـ «براديغم الانتقال»[26] المستجد هذا كانت حاضرةً مسبقًا في مساهمته الأصلية. وأبرز ما فيها أن هذه المكوِّنات تشمل فكرة التحول الديمقراطي بوصفها عملية تجري وفق تعاقب محدد للمراحل، وفكرة ألا وجود (تقريبًا) لشروط بنيوية مسبقة لمباشرة هذه العملية، وأن الدور الرئيس تؤديه الفاعلية (agency) وصناعة القرار الاستراتيجي داخل النخب السياسية على وجه خاص.

إن استخدمنا لغة أودونيل وشميتر الاصطلاحية[27]، وهي اليوم اللغة الأكثر شيوعًا، فإن مرحلة «الإعداد» عند روستو[28] تُسمى عندهما لبرلةً، ومرحلة «القرار» [الحسم] تُسمى تحولًا ديمقراطيًا [دمقرطة]، ومرحلة «الاعتياد» تُسمى ترسيخًا[29]. فإقامة نظام حكم ديمقراطي تُفسَّر مجددًا وإلى

---

(24) Ibid.

(25) Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1986).

(26) Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (2002), pp. 5-21.

(27) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule*.

(28) Rustow, «Transitions to Democracy».

(29) استخدم أودونيل وشميتر مفردة consolidation (ترسيخ) في مواضع مختلفة من كتابهما (O'Donnell and Schmitter, pp. 11-13) وهو المصطلح الذي علق في الأذهان، على الرغم من أنهما اصطلحا في الأصل على تسمية المرحلة الثالثة هذه بـ socialization (التطبع الاجتماعي). يُنظر على سبيل المثال: Andreas Schedler, «What Is Democratic Consolidation?,» *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 2 (1998), pp. 91-107.

حد بعيد من خلال عملية تفاعل النخبة. والفاعلون المنخرطون هم في المقام الأول «متشددو» النظام القائم و«معتدلوه»، وقد ارتسم بينهم اختلافٌ مؤثرٌ بقوة، على الرغم من أن المعارضة أيضًا تُؤخذ في الاعتبار إلى حد ما. وحصيلة هذه التفاعلات داخل النخبة مشروطة إلى درجة عالية بمهارات الفاعلين المنخرطين في المساومة. إضافة إلى ذلك، يتمتع عدد من الشروط العشوائية والأحداث غير المتوقعة بقدرة ممكنة على حسم هذه الحصيلة. فقد شدد أودونيل وشميتر[30] على لاتعيّن [انعدام تحديد] الديناميات القريبة الأجل، على الرغم من إقرارهما بإمكان قيام القوى البنيوية بصياغة المسارات البعيدة الأجل لتغيير النظام. وبينما تؤدي الفضيلة والثروة (virtú and fortuna) دورًا رئيسًا في نظريتهما، فإنهما بهذا أوليا اهتمامًا ضئيلًا للمُحدِّد الثالث للأحداث عند مكيافيلي: الضرورة (necessità).

على نحو ما فعل روستو، استبان أودونيل وشميتر[31] قاسمًا مشتركًا واحدًا بين عمليات التحول الديمقراطي كافة (على الرغم من أنه قاسم مشترك مختلف): «ما من انتقال لم تكن بدايته نتيجة - مباشرة أو غير مباشرة - لانقسامات ذات شأن داخل نظام الحكم السلطوي ذاته». بعبارة أخرى، لا يمكن معارضة أن تنتزع الانتقال إلى الديمقراطية وهي تواجه نظامًا سلطويًا متماسكًا وغير منقسم على نفسه[32]. بعبارة أخرى، تُقام الديمقراطية عبر عملية تقودها النخبة من فوق مع شرائح أخرى من المجتمع تؤدي دورًا «عابرًا» في أحسن الأحوال[33]. ويعني هذا، في الجوهر، أن عملية الانتقال ذاتها هي التي تحدد حصيلتها. وبمعزل عن هذا الافتراض، فإن التعميم المستفاد على أوسع نطاق من المشروع الانتقالي هو عدم وجود تعميم عن «الشروط المسبقة»

(30) O'Donnell and Schmitter, pp. 4-5.

(31) Ibid.

(32) Ibid., pp. 19-21.

(33) Ibid., p. 55.

للتحول الديمقراطي[34]. فالديمقراطية يمكن أن تطرأ في ظل ظروف[35] تاريخية ومؤسسية وبنيوية بالغة الاختلاف.

كان للمقاربة الاستراتيجية في تفسير التحول الديمقراطي تأثيرٌ هائلٌ داخل المجتمع العلمي وخارجه؛ إذ إن الإبراز التحليلي للفاعلين والفاعلية كان مساهمة أساسية في لحظة زمنية كان تصوَّر الباحثون فيها أن المقاربة البنيوية تمثل إمساكًا حتميًا بخناق حظوظ التحول الديمقراطي، إمساكٌ ليس أقل تضييقًا على القوى الحية المناصرة للديمقراطية في البلدان التي تعيش في ظل حكم سلطوي[36]. كما أظهر كتاب خوان لينز[37] وآخرين أن العملية المعاكسة للانهيار الديمقراطي قابلة بشكل مشابه أيضًا لتنظير إرادوي [طوعي][38]. علاوة على ذلك، لا يزال على رأس أجندة البحث ذاك التعميم القائل إن الانتقال

(34) يُنظر، على سبيل المثال، في: Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» in: D. Rustow and K. Erickson (eds.), *Comparative Political Dynamics: Global Research Perspectives* (New York: Harper Collins, 1990), pp. 163-191; Terry Lynn Karl and Philippe Schmitter, «Modes of Transition in Latin America, South and Eastern Europe,» *International Social Science Journal*, vol. 128 (1991), pp. 269-284, and Doh Chull Shin, «On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research,» *World Politicism*, vol. 47 (1994), pp. 135-170.

(35) نظرًا إلى مركزية فاعلي النخبة وصناعة القرار الاستراتيجي في هذه المقاربة لتفسير التحول الديمقراطي، لا عجب في أن بعضًا من هذه التبصرات كان مطواعًا لتفسيرات مرتكزة على نظرية الألعاب: Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991); Scott Gates and Brian Humes, *Games, Information, and Politics: Applying Game Theoretic Models to Political Science* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1997), chap. 5; Barry Weingast, «The Political Foundations of Democracy and the Rule of Law,» *American Political Science Review*, vol. 91, no. 2 (1997); Mark Crescenzi, «Violence and Uncertainty in Transitions,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 2 (1999); Siddharth Swaminathan, «Time, Power, and Democratic Transitions,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 2 (1999); Joseph Colomer, *Strategic Transitions: Game Theory and Democratization* (Baltimore; London: The Johns Hopkins University Press, 2000), and Daniel Sutter, «The Transition from Authoritarian Rule: A game Theoretic Approach,» *Journal of Theoretical Politics*, vol. 12, no. 1 (2000).

(36) يُنظر في: Przeworski, *Democracy and the Market*, pp. 97-98.

(37) Juan Linz, *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibrium* (Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1978).

(38) Youssef Cohen, *Radicals Reformers, and Reactionaries: The Prisoner's Dilemma and the Collapse of Democracy in Latin America* (Chicago; London: University of Chicago Press, 1994), and Gerard Alexander, *The Sources of Democratic Consolidation* (Ithaca; London: Cornell University Press, 2002).

الديمقراطي يتولّد من فوق عبر انشقاق في النظام السلطوي[39]. وحتى افتراض «انتفاء الشروط المسبقة» تلقى تأييدًا تجريبيًا في تحليلات إحصائية واسعة النطاق بيّنتْ أنه حيث يبدو بقاء الديمقراطية متأثرًا إلى حد بعيد بالقوى البنيوية، فإن الانتقال من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية يحدث بشكل اعتباطي تقريبًا[40]، على الرغم من أن هذه النتيجة لا تزال موضع جدل[41].

مع ذلك، تعاني المقاربة الاستراتيجية من أوجه قصورٍ نظريةٍ متعددة؛ إذ إنها تركز على حسابات قريبة الأجل لمجموعة ضيقة من الفاعلين خلال مدة زمنية قصيرة. وبذلك، تستبعد المقاربة الاستراتيجية بحكم تعريفها ذاته تقريبًا إمكان أن تصوغ القوى بعيدة الأجل الحصيلة. علاوة على ذلك، فإنها لم تعالج كفاية مسألة ما يكيّف حضور مجموعات محددة من الفاعلين في ظروف بعينها، وما الذي يحدد تفضيلاتهم ومصالحهم ومعتقداتهم[42]. لهذا السبب، فإن العوامل المُفسِّرة التي تدخل الأنموذج الاستراتيجي تكون عادةً قريبة جدًا من الحصيلة التي يجب عليها تفسيرها. فتفسير التحول الديمقراطي بالإحالة على الخصائص المُميِّزة لهذه العملية المُفضية إلى تلك النتيجة هو تفسير يقترب من أن يكون حشوًا[43].

---

(39) Geddes, «What Do We Know about Democratization»; Michael McFaul, «The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World,» *World Politics*, vol. 54 (2002), and Bratton and Van de Walle, *Democratic Experiments in Africa*.

(40) Przeworski [et al], *Democracy and Development*.

(41) Boix and Stockes, «Endogenous Democratization,» and David Epstein [et al.], «Democratic Transitions,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 3 (2006).

(42) هناك مساعٍ بارزة لتجاوز هذا التحيز الإرادوي في عملي سنايدر وبراونلي: Richard Snyder, «Paths out of Sultanistic Regimes: Combining Strutural and Voluntarist Perspectives,» in: H. E. Chehabi and J. Linz (eds.), *Sultanistic Regimes* (Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1998), and Jason Brownlee, «...And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 37, no. 3 (2002).

(43) يتولد مثال واضح عن أوجه القصور هذه في دراسة مقارنة لحصائل نظام لما لا يقل عن أربع وعشرين عملية انتقال حول العالم جرت بين عامي 1973 و1990. فطبيعة المقاربة الاستراتيجية تؤثر بشدة في نتائج غريتشن كاسبر وميشيل تايلور، على الرغم من أن إعداد البحث معقد على نحو غير مألوف مقارنة بأعمال أخرى ضمن التراث الاستراتيجي. تقول إحدى «نتائجهم» مثلًا إن احتمالات تحول ديمقراطي ناجح تزداد عندما تذعن الأنظمة الحاكمة لمطالب الجمهور الديمقراطية. إلا أن هذه =

تراث القوى الاجتماعية المأثور

تطوّر، بموازاة المقاربتين البنيوية والاستراتيجية، تراث نشط آخر بحثَ، بدلًا من ذلك، عن جذور الحكم الديمقراطي في الخصائص المُميِّزة للطبقات الاجتماعية وفي العلاقات بين هذه الطبقات داخل المجتمع. ومثلما هو الحال في المقاربات السابقة، يمكن تعقب جذور هذا التراث في مساهمة مبتكرة قدمها بارينغتون مور[44]. كان الشاغل الرئيس لمور هو دور الطبقة العليا من مُلّاك الأراضي وطبقة الفلاحين في تفسير لماذا انتهى التحول من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية بالديمقراطية في بعض هذه المجتمعات، وبدكتاتوريات يسارية أو يمينية في بعضها الآخر. غير أن المفارقة هنا أن شهرة مور لم تستند أساسًا إلى تحليله لهاتين الطبقتين الاجتماعيتين، بل إلى تعليقاته في هذا الكتاب حول فاعل جمعي آخر أكثر طرفية: الطبقة الوسطى. ولا يزال قول مور المأثور: «لا ديمقراطية من دون برجوازيين»[45] إحدى أكثر العبارات اقتباسًا في أدبيات التحول الديمقراطي بأسرها.

جذبت طريقة مور في التنظير للشروط المجتمعية المُحدِثة للديمقراطية أتباعًا كُثرًا، على الرغم من الاعتراض عليها[46] تجريبيًا. فمفتاح هذه المقاربة

= النتيجة هي ببساطة جواب عن سؤال ما الذي يفسّر التحول الديمقراطي بطرح سؤال جديد: ما الذي يفسّر إذعان أنظمة حاكمة لمطالب الشعب في بعض الأحيان دون أحيان أخرى؟ يُظهر تحليل كاسبر وتايلور بوضوحٍ كم هي ضئيلةٌ الفاعلية التفسيرية المكتسبة من دفع العوامل المفسِّرة قريبًا جدًا من الحصيلة الواجبِ تعليلها. ويثبت هذا أن الخلل الأساس في المقاربة الاستراتيجية خللٌ نظري ولا يمكن حله عبر إعداد بحوث أكثر تفصيلًا، يُنظر: Gretchen Casper and Michelle Taylor, *Negotiating Democracy: Transitions from Authoritarian Rule* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1996).

قارن بـ: Herbert Kitschelt, «Political Regime Change: Structure and Process Driven Explanations?,» *American Political Science Review*, vol. 86, no. 4 (1992), p. 1.028, and Dietrich Rueschemeyer, Evelyn Huber Stephens and John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), pp. 32-33.

(44) Barrington Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of Modern World* (Boston: Beacon Press, 1966).

(45) Ibid., p. 418.

(46) للاطلاع على مراجعة ممتازة للتأييد المختلط والظرفي الذي حظيتْ به أطروحة مور في عمل تاريخيٍّ - مقارنٍ لاحق، يُنظر في: James Mahoney, «Knowledge Accumulation in Comparative =

هو تركيز على تعريفات لفاعلين جمعيين على أساس طبقي، وهم فاعلون مدفوعون بمصالح مادية في المقام الأول. وبالتالي، يرجح أن ينحاز الفاعلون الجمعيون هؤلاء إلى الديمقراطية متى وضعتهم مصالحهم المادية في تعارض مع الدولة السلطوية[47]. ذلك أن الديمقراطية يتم تَصوّرها بوصفها مُصاغة من الأسفل عبر صراع على السلطة بين قوى اجتماعية ذات مصالح اقتصادية متضاربة. وإذ تتمركز هذه المقاربة حول الفاعل، في تعارض حاد مع المقاربة البنيوية، فإن ما يثير المفارقة هو افتقارها إلى نظرية عن هذا الفاعل. كما أن التصورات أو الحسابات السيكولوجية ليست البتة جزءًا مُكملًا لمخططها التفسيري الذي يجعلها متميزة كليًا من المقاربة الاستراتيجية بطبيعة الحال.

هذه المقومات كلها حاضرةٌ بوضوح في المساهمات الأكثر شهرة في هذا التراث المأثور بعد مور: كتاب ديتريش رويشمير[48] (وآخرين). يحاجج رويشمير (وآخرون) في كتاب *Capitalist Development and Democracy* **(تطور الرأسمالية وعلاقته بالديمقراطية)** الذي كان قد تصدّره تمهيدٌ تضمن ملاحظات ثاقبة ليوران تربورن[49]، مدللًا على أن الطبقة العاملة، لا الطبقة الوسطى أو البرجوازية، هي طليعة المناصرين للديمقراطية. وفي الطرف الأقصى الآخر فإن مُلّاك الأراضي، جريًا على منطق مور، هم مَنْ يقاوم الديمقراطية بالوسائل كافة. وتتخذ البرجوازية، كما يفسر رويشمير في كتابه، موقفًا أشد التباسًا حيال

Historical Research: The Case of Democracy and Authoritarianism,» in: J. Mahoney and D. = Rueschemeyer (eds.), *Comparative Historical Analysis in the Social Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

وثمة مساهمتان بارزتان أكملتا ونقّحتا بطريقتين مختلفتين مقاربة مور ونتائجه، هما عملا ليوبرت وداونينغ: Gregory Luebbert, *Liberalism, Fascism, or Social Democracy: Social Classes and the Political Origins of Regimes in Interwar Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1991), and Brain Downing, *The Military Revolution and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Europe* (Princeton: Princeton University Press, 1992).

(47) Eva Bellin, «Contingent Democrats: Industrialists, Labor, and Democratization in Late-Developing Countries,» *World Politics*, vol. 52 (January 2000), p. 177.

(48) Rueschemeyer, Stephens and Stephens, *Capitalist Development and Democracy*.

(49) Goran Therborn, «The Rule of Capital and the Rise of Democracy,» *New Left Review*, vol. 1, no. 103 (1977).

الديمقراطية. فمع هذه المجموعة من الفاعلين الطبقيين على الأرض وقد تحددت مواقفهم تجاه الديمقراطية، تصبح هذه المقاربة في تفسير التحول الديمقراطي أنموذجًا لـ «سلطة طبقية نسبية». فالظن أن ما يفسر، إلى حد بعيد، صعود الديمقراطية واستمرارها لا يعدو مجموع عاملين توأمين: تعزيز تنظيم الطبقة العاملة حجمًا وكثافةً، وإضعاف مُلّاك الأراضي الواسعة حجمًا وسلطةً. وبحسب ما يقوله رويشمير[50] (وآخرون) في كتابه، فإن هذا النمط يفسر أيضًا الارتباطات التي كشفت عنها مدرسة التحديث، بين مؤشرات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والديمقراطية[51].

الأرجح أن الإنجازات الرئيسة لتراث القوى الاجتماعية هذا تتمثل في دمج الفاعلين بالمقاربة البنيوية، وربط قوة هؤلاء الفاعلين بشروط بنيوية، وتضمين بعض الافتراضات العامة حول المصالح التي تحركهم. وباستثناء هذه الإنجازات، فإن ثمة مواطن معتمة عديدة أو نقاط ضعف تتطلب الاستفاضة. **أولًا**، لا تزال هذه المقاربة النظرية تنتظر أن تُفحص بناءً على أدلة منهجية تُجمَع عبر المكان والزمان. فأسسها التجريبية تتسيدها حتى اليوم دراسات الحالة من أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية في المقام الأول. **ثانيًا**: لهذه المقاربة نكهة الحتمية؛ فبتعقب جذور التطور الديمقراطي وصولًا إلى حضور أو غياب سلاسل «شروط» معقدة كثيرًا أو قليلًا – في مقدمتها قوة هذه الطبقة الاجتماعية أو ذاك التحالف الطبقي، أو ضعفهما – يقترب أتباع تراث القوى الاجتماعية كثيرًا من تقديم تفسيرات حتمية لحصائل الأنظمة[52].

ثالثًا: يعاني تراث القوى الاجتماعية من مشكلات التحديد الواضح لماهية الشروط التي بموجبها تدعم الطبقات المختلفة الديمقراطية أو تعارضها، على الرغم من مساعيه لربط مصالح الطبقة الأساسية بالخصائص المميزة للنظام.

---

(50) Rueschemeyer, Stephens and Stephens, *Capitalist Development and Democracy.*

(51) Ibid., pp. 46-61.

(52) لم تكن هذه النزعة أشد وضوحًا يومًا كما وضوحها في مقولة ليوبرت الجازمة بأن «القيادة والخيار ذا المعنى لا يؤديان دورًا في حصائل النظام»، يُنظر: Luebbert, p. 306.

ويتحرك رويشمير (وآخرون)[53] باتجاه صائب إذ يؤكدون أن اعتناق العمال الديمقراطية اعتناق مبني اجتماعيًا، وليس محتمًا سلفًا بحكم الموقع الطبقي في البنية الطبقية. مع ذلك، فإنهم يخفقون في الإشارة إلى المأزق ذاته في ما يخص الطبقات الاجتماعية الأخرى، كما يفتقرون إلى نظرية لتفسير عملية تكوين التفضيل حتى بالنسبة إلى العمال[54]. وثمة مشكلة أخرى في تراث القوى الاجتماعية تشير أيضًا إلى ضرورة أن يكون تداخل بين النظرية الاستراتيجية في التحول الديمقراطي ونظرية تفسير التحول الديمقراطي على أسس طبقية: الافتقار إلى نظرية عن كيفية تفاعل العمل الطبقي المنظم من الأسفل مع قرارات النخب من الأعلى لإحداث تغيير في النظام أو إبقائه مستقرًا. ثمة محاولة تجسير مهمة في هذا الاتجاه تتمثل في مقاربة روث بيرينز كوليير[55]، وفيها يُدمج داخل إطار العمل التحليلي نفسه[56]، الفاعلون الطبقيون وفاعلو النخب، النشاط الاحتجاجي والتفاوض، تحركات الجماعات المهمشة وردات فعل ممسكي زمام السلطة.

موطن الخلل **الخامس** في تراث القوى الاجتماعية هو إهماله النسبي لفاعلين جمعيين غير طبقيين أو، بتعميم أوسع، لهويات جمعية غير مادية. ما خلا فاعلي الطبقة الاقتصادية، فإن الفاعلين الاجتماعيين مثل طلبة الجامعة وناشطي حقوق الإنسان ورؤساء الكنائس والنخب الإقليمية الذين أُقرَّ لهم بتأدية دور في موجات التعبئة الشعبية الساعية للتحول الديمقراطي في أماكن أخرى من العالم[57]، لا يندرجون بسهولة في نظرية الفعل الجمعي الطبقية[58].

---

(53) Rueschemeyer, Stephens and Stephens, *Capitalist Development and Democracy.*

(54) قارن بـ: Bellin, «Contingent Democrats».

(55) Ruth Berins Collier, *Paths toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

(56) بأسلوب مشابه، تناقش نانسي برميو كيف تحسب النخب المخاطر لتعبئة مستدامة تقوم بها جماعات مهمشة، يُنظر: Nancy Bermeo, «Myths of Modernization: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions,» *Comparatives Politics*, vol. 29, no. 3 (1997).

(57) Bratton and Van de Walle, p. 107.

(58) Dan Slater, «Revolutions, Crackdowns, and Quiesence: Communal Elites and Democratic Mobilization in Southeast Asia,» *American Journal of Sociology*, vol. 115, no. 1 (2009).

وكانت الأدبيات التي تناولت الحركات الاجتماعية قد خطَت مؤخرًا خطوات واعدة باتجاه نظرية أوسع نطاقًا عن الهويات الجمعية وصلاتها بالاحتجاجات المنظمة والتحول الديمقراطي، على الرغم من أنها غير مكرسة تقليديًا لدراسة التحول الديمقراطي[59]. علاوة على ذلك، تمكنت الدراسة الموسَّعة لـ «المجتمع المدني» من المساهمة في تراث القوى الاجتماعية القائم على هذا الهدف[60].

المقاربة الاقتصادية

تستخدم المقاربة الأخيرة لتفسير التحول الديمقراطي أدوات علم الاقتصاد لفهم تحولات النظام والاستقرار الديمقراطي. وتشمل هذه المقاربة ثلاثة مكونات رئيسة؛ **أولًا**: دمج مجموعة فاعلين أعرض من تلك المقتصرة على نخب النظام ومجموعات المعارضة. ففي الأساس، لتفضيلات السكان برمتهم أهميتها بالنسبة إلى حصائل النظام، ويمكن أن يمارس فاعلون غير نخبويين، على نحو حاسم، تأثيرًا مهمًا في حصائل النظام من خلال تنظيم الأعمال الاحتجاجية. **ثانيًا**: ترمي المقاربة الاقتصادية إلى تفسير تفضيلات هؤلاء الفاعلين من حيث الشروط البنيوية المسبقة والموارد المادية[61]. والمكوِّن **الثالث** هو استخدام النمذجة الصورية الاستنباطية: الافتراضات المحددة صراحة واللازمات المستنبطة رياضيًا من هذه الفرضيات في صيغة تنبؤات مشتقة من شروط توازن.

---

(59) John Markoff, *Waves of Democracy: Social Movements and Political Change* (Thousand Oaks: Pine Forge Press, 1996), and Charles Tilly, *Contention and Democracy in Europe, 1650-2000* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

(60) Graham Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process* (London: MacMillan, 2000); Nancy Bermeo, *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy* (Princeton: Princeton University Press, 2003), and Petr Kopecký and Cas Mudde, «Rethinking Civil Society,» *Democratization*, vol. 10, no. 3 (2003).

(61) تفصل هاتان السمتان المقاربة الاقتصادية عن التوصيفات النظرية الأبسط، والمستمدة من نظرية الألعاب [أو نظرية المباراة]، للانتقال الديمقراطي المُتبع في تراث بشيفورسكي، حيث تؤخذ التفضيلات بوصفها مُعطى، ويُخضَع للتحليل فاعلو النخبة فحسب: Przeworski, *Democracy and the Market*.

يمكن اعتبار ستيفان هاغارد وروبرت كاوفمان[62] رائدين مبكرين لهذه الأدبيات الناشئة، على الرغم من افتقار عمليهما إلى ثالث هذه المقوِّمات. فهما ينتقدان صراحةً براديغم الانتقال لتقاعسه عن «تناول العوامل التي تصوغ التفضيلات السياسية للفاعلين والشروط التي تتغير بموجبها هذه التفضيلات وحتى هوية الفاعلين المحوريين»، في حين يستبقيان فيه جوهره المتمركز على الفاعل[63]. أما المساهمة الأكثر نضجًا فهي مؤلَّف بواش[64]؛ فبواش يفترض، مستندًا بقوةٍ إلى تراث النظرية الاقتصادية الصورية، أن الناس لا يكترثون إلا لدخولهم فحسب، وهكذا يقوِّمون تفضيلاتهم للديمقراطية أو الأوتوقراطية انطلاقًا من هذه الحيثية. والمقصود ضمنًا أن الصراع الأساس على الديمقراطية يجري بين الأغنياء والفقراء. وانطلاقًا من مبرهنة المقترع المتوسط وافتراض أن المقترعين المتوسطين فقراء، يترتب على ذلك أن الفقراء في ظل الديمقراطية يخصصون معدل ضرائب إيجابيًا بغية إعادة توزيع الدخل (في تقليد ميلتزر وريتشارد)[65]. في المقابل، فإن السياسات في ظل الدكتاتوريات اليمينية لا يقررها المقترع المتوسط، بل يقررها الأغنياء أنفسهم الذين يختارون معدل ضرائب صفريًا مع الامتناع عن إعادة توزيع الدخل. وعلى هذا، فإن الفقراء عمومًا يفضلون الديمقراطية بينما يفضل الأغنياء الدكتاتورية اليمينية.

إلا أنّ ثمة مؤشرين أساسيين يمكن أن يبدلا ترتيب الأشياء هذا؛ **الأول** هو التفاوت في الدخل: كلما ابتدأنا بمستوى دخل موزَّع بصورة أكثر عدالة، كانت خشية الأغنياء من منح الديمقراطية للفقراء أقل[66]. **والثاني** هو قابلية رأس

(62) Stephan Haggard and Robert Kaufman: *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton: Princeton University Press, 1995), and «The Political Economy of Democratic Transitions,» *Comparative Politics*, vol. 29, no. 3 (1997).

(63) Haggard and Kaufman, pp. 5-6.

(64) Carles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(65) Allan Meltzer and Scott Richard, «A Rational Theory of the Size of Government,» *Journal of Political Economy*, vol. 89, no. 5 (1981).

(66) يقدِّم بيتر روزندورف أنموذجًا مشابهًا لأنموذج بواش في بنيته وحصيلته في ما يخص =

المال للانتقال، أو الميزات الخصوصية للأصول (asset specificity): فكلما قلّت إنتاجية أصل ما من الأصول في الوطن قياسًا إلى إنتاجيته في الخارج، تدنى معدل الضرائب الواجب فرضه بغية تجنب هروب رؤوس الأموال. وهذا يعني أن تكلفة الديمقراطية بالنسبة إلى الأغنياء تتناقص مع تناقص الميزات الخصوصية للأصول[67]. من هذين الافتراضين البسيطين، يطوِّر بواش[68] أنموذجًا إحصائيًا بسيطًا بالاعتماد على نظرية الألعاب. يمكن الأغنياء في هذا الأنموذج أن يختاروا القمع (أن يُبقوا على الأوتوقراطية) بتكلفة محددة أو ألّا يقمعوا (أن يُفسحوا المجال أمام الديمقراطية)، ويمكن الفقراء أن يختاروا التمرد (التحرك ضد النظام) أو الخضوع. والمضمونان الملحوظان والأكثر أهمية مما يلزم عن هذا الأنموذج، يختصان بتفاوت الدخل والميزات الخصوصية للأصول؛ فبازديادهما يقوى احتمال الديمقراطية.

قدَّم دارون عاصم أوغلو وجيمس روبنسون[69] مساهمة إضافية في هذه الأدبيات الناشئة، على الرغم من ارتكاز جزء كبير من عملهما على الأسس ذاتها. ففي مشهد مؤلَّفٍ أساسًا من الفاعلين ذاتهم (الأغنياء والفقراء)، وبتفضيلاتهم ذاتها بالنسبة إلى السياسات (معدل الضرائب)، وحصائل النظام (دكتاتورية وديمقراطية) كما في أنموذج بواش، يسأل عاصم أوغلو وروبنسون لِمَ تقبل النخبة بالديمقراطية تحت التهديد بالثورة، ولا تنتقل

= العلاقة بين إعادة توزيع الدخل والديمقراطية، إلا أنه يستولد أيضًا تنبؤات تتعلق بآثار حجم الموجودات الرأسمالية وحجم قوة العمل، يُنظر: Peter Rosendorff, «Choosing Democracy,» *Economics and Politics*, vol. 13, no. 1 (2001), and Boix, *Democracy and Redistribution*.

(67) ما يثير الاهتمام أن هذين المقياسين الأساسيين يضارعان مناقشة بيلين لعاملين يحددان الموقف تجاه الديمقراطية في أوساط الطبقة الرأسمالية، هما: الخوف (من إعادة توزيع الدخل) والاعتماد على الدولة (الأخير، بين أشياء أخرى، يؤدي إلى قابلية منخفضة لانتقال رؤوس الأموال). ويبدو هذان العاملان ذاتهما أيضًا وقد صاغا النقلة في مصالح نخب الأعمال في إسلفادور وجنوب أفريقيا في فترة سابقة على التحول الديمقراطي، يُنظر: Bellin, «Contingent Democrats,» and Elisabeth Jean Wood, *Forging Democracy from Below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

(68) Boix, *Democracy and Redistribution*.

(69) Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

ببساطة إلى سياسة إعادة توزيع أوسع. يشدد تفسيرهما على أهمية الديمقراطية بوصفها حلًا لمشكلة الالتزام. فما دام أولئك الممسكون بزمام السلطة السياسية (الأغنياء) ليسوا منتفعين من سياسات إعادة التوزيع، فلن يلتزموا التزام شرف صادق في المستقبل بوعود سياسات كهذه قُطعتْ تحت التهديد بالثورة. لكن هذه المشكلة تُحل بالديمقراطية، لأن الممسكين بالسلطة والمنتفعين من إعادة توزيع الدخل هم الفاعلون ذاتهم (الفقراء). تماشيًا مع هذا المنطق يقترح عاصم أوغلو وروبنسون[70] أنموذجًا ديناميًا للتحول الديمقراطي أكثر غنى بتفصيلاته الفنية الدقيقة من صيغة بواش السكونية البسيطة[71].

ثمة ميزتان رئيستان لهذه المقاربة النظرية الناشئة والجديدة للتحول الديمقراطي. الأولى هي الاتساق والوحدة؛ إذ تضمن الأدوات الاستنتاجية للنظرية الصورية ألّا تكون هذه الفرضيات نفسها متناقضة ذاتيًا. فمتى نوقشت عواملُ سببيةٌ مختلفةٌ مترادفةٌ، فإن صلاتها البينية تتكشف بصورة كاملة. لكن الأكثر أهمية هو أن المقاربة الاقتصادية تُوحِّدُ مقاربات التحول الديمقراطي الثلاث السابقة؛ إذ تقدِّم هذه المقاربة شروطًا بنيويةً (مثل مستوى تفاوت الدخل)، وتربط هذه الشروط بتفضيلات (مثل الطلب على إعادة توزيع الدخل) وأفعال (مثل التعبئة الشعبية) «قوى اجتماعية»، كما تنمذج كيفية تأثير هذه الشروط في الخيارات الاستراتيجية التي تقررها النخب السياسية (مثل قرار تمديد التصويت). يتصل هذا المسعى الموحِّد بالميزة الثانية: تجاوز انقسام البنية والفاعلية. تلبي هذه النظريات المعايير الثلاثة التي كان يون إلستر[72] قد اشترطها مُثُلًا عليا لـ «نظرية سوسيولوجية عامة»، وذلك بفضل لجوئها إلى الأسس الجزئية للظواهر الكلية:

(i) تفسير الفعل الفردي من حيث الرغبات والمعتقدات الفردية،

---

(70) Ibid.

(71) Boix, *Democracy and Redistribution.*

(72) Jon Elster, *Explaining Technical Change: A Case Study in the Philosophy of Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 86.

(ii) تفسير الحالات الكلية من حيث الأفعال الفردية، (iii) تفسير الرغبات والمعتقدات من حيث الحالات الكلية.

إن الخلل الأكبر في المقاربة الاقتصادية حتى اللحظة هو افتقارها النسبي إلى برهنة تجريبية. ويمكننا، إن اقتفينا خطى ريبيكا مورتون[73]، أن نميز بين ثلاثة أصناف لفحوص النماذج الصورية: تقويم التنبؤات والافتراضات والنماذج البديلة. وحتى تاريخه، قُوِّمتْ النظريات الاقتصادية للتحول الديمقراطي بصورة حصرية تقريبًا من حيث تنبؤاتها التجريبية. والمسعى الأكثر منهجية في ما يتصل بذلك هو تحليلات بواش للعيّنة الموسَّعة وتحليلاته التاريخية[74]، فيما يقدِّم عاصم أوغلو وروبنسون[75] أدلة قولية بصورة حصرية تقريبًا. لكن أيًا منهما لم يقدِّم أدلة كثيرة لمصلحة مبرهنة ميلتزر ريتشارد التي تستند إليها نماذجهما، والتي مفادها تحديدًا أن معدلات الضريبة ترتفع بتفاوت في ظل الديمقراطية، وأن العائدات الضريبية في الديمقراطيات تُستخدم فعلًا لإعادة توزيع الدخل على الفقراء، بل ثمة أدلة وافرة تفيد أن هذه التنبؤات لا تجد لها سندًا قويًا كما يُنتظر منها[76].

وفي ما يخص الفرضيات، فإن ما بُذل من جهد لبرهنتها تجريبيًا قليل جدًا، إن لم يكن منعدمًا. والفرضيات الأكثر أهمية في المقاربة الاقتصادية للتحول الديمقراطي هي الفرضيات المتعلقة بالمعلومات وصوغ التفضيلات. فالعالَم في أنموذج عاصم أوغلو وروبنسون[77] مأهول بأفراد مُطلعين اطلاعًا كاملًا

(73) Rebecca Morton, *Methods and Models: A Guide to the Empirical Analysis of Formal Models in Political Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

(74) Boix, *Democracy and Redistribution*, chaps. 2-3.

(75) Acemoglu and Robinson, *Economic Origins*.

(76) Roberto Perotti, «Growth, Income Distribution, and Democracy: What the Data Say,» *Journal of Economic Growth*, vol. 1 (1996); Mark Gradstein and Branko Milanovic, «Does Liberté=Egalité? A Survey of the Empirical Links between Democracy and Inequality with Some Evidence on the Transition Economies,» *Journal of Economic Surveys*, vol. 18, no. 4 (2004); Casey Mulligan, Ricard Gil and Xavier Sala-i-Martin, «Do Democracies Have Different Public Policies than Nondemocracies?,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 18, no. 1 (2004), and Michael Ross, «Is Democracy Good for the Poor?,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 4 (2006).

(77) Acemoglu and Robinson, *Economic Origins*.

على تفضيلات الأفراد الآخرين كافة وعلى نتائج إعادة التوزيع (المفترضة) في الدكتاتورية وفي الديمقراطية، وعلى تكلفة القمع وعلى حصة المجتمع من الموارد الاقتصادية التي ستدمَّر بفعل ثورة، وغير ذلك من معلومات. وهذه بطبيعة الحال فرضيات غير واقعية إلى أبعد حد[78]. وفي ما يخص سؤال: ما الذي يحدد تفضيلات الأفراد بشأن الحصائل؟ فإن الناس بحسب بواش وعاصم أوغلو وروبنسون[79] منشغلون بمدخولاتهم الفردية فحسب. وهم بهذا يقوِّمون تفضيلاتهم في ما يتعلق بالديمقراطية في مقابل الدكتاتورية من حيث المنفعة المادية المحض التي ستعود عليهم من العيش في ظل كل واحد من نوعي المؤسسات هذين. لكن، وبحسب معرفتي، لم يُبذل أي جهد لإثبات صدق هذه الفرضيات تجريبيًا[80].

وعلى نحو مشابه، لم ينل النوع الثالث من التقويم التجريبي – فحص النظريات البديلة – كثيرًا من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية حول التحول الديمقراطي. وما بُذل من محاولات لفحص أكثر من أنموذج صوري بمضاهاته بأنموذج آخر هي محاولات قليلة، إن لم تكن معدومة. والحاجة إلى ذلك تصبح ماسّة متى كانت لدينا نماذج مختلفة تروي قصصًا مختلفة عن الآليات الأساسية المسؤولة عن الانتظام التجريبي ذاته، مثل العلاقة المشتركة بين الديمقراطية والتحديث الاقتصادي[81].

---

(78) تصدق هذه الافتراضات، وقد أُوردتْ في أنموذج بواش، في ما يتصل بجزء واحد من هذه المعلومات: يُفترض أن يكون المواطنون غير متيقنين من تكلفة القمع الذي ستمارسه النخبة، يُنظر: Boix, *Democracy and Redistribution*.

(79) Ibid., and Acemoglu and Robinson, *Economic Origins*.

(80) باستخدامهما معطيات مسح القيم العالمي (World Value Survey)، وجد تورستن برسون وغويدو تابيليني أن الخبرات المتراكمة من الديمقراطية داخل البلاد وخارجها (اصطلحا على تسميتها بـ «الرأسمال الديمقراطي») ترتبط إيجابًا بمراكمة التأييد للديمقراطية في مقطع عرضي من البلدان. يُنظر: Torsten Persson and Guido Tabellini, «Democratic Capital: The Nexus of Political and Economic Change,» *American Economic Journal*, vol. 1, no. 2 (2009).

وهذا ما يؤيد إحدى فرضياتهم حول صياغة التفضيلات، لكنه لا يدعم الفرضيات الأوسع لدى بواش وعاصم أوغلو وروبنسون: Boix, *Democracy and Redistribution*, and Acemoglu and Robinson, *Economic Origins*.

(81) يُنظر على سبيل المثال، في: Baizhu Chen and Yi Feng, «Economic Development and the =

المقاربة الحالية: انتقائية نظرية، توليفة منهجية

يتصف حقل دراسات التحول الديمقراطي المقارنة إجمالًا بأنه غير مكتمل ومتنوعٌ وغير متسق؛ إذ لم ينجح التراث البنيوي ولا التراث الاستراتيجي ولا تراث القوى الاجتماعية في عرض نظرية مقبولة عمومًا في التحول الديمقراطي. أما المقاربة الاقتصادية الأحدث فقد بالغت في التعويل على افتراضات وتنبؤات تجريبية غير مثبتة، على الرغم من احتوائها بذور الوحدة النظرية الأشد ضرورة. وفي مقدمة كل ما سبق، فإن الانقسامات المنهجية كانت قد وسّعت الثغرات القائمة في فهمنا النظري للتحول الديمقراطي. أما المناهج الإحصائية المطبقة على عدد كبير من البلدان فقد هيمنت على المقاربة البنيوية منذ نشأتها، وطالما جرى تقويم هذه المناهج بصورة منظمة، انطبق الأمر ذاته على النماذج الاقتصادية للتحول الديمقراطي أيضًا. في المقابل، كانت طبعة *Transitions from Authoritarian Rule* (**الانتقال من نظام الحكم السلطوي**) التي تلخص المقاربة الاستراتيجية[82]، مصممة تجريبيًا على أنها دراسات قطرية إفرادية، فيما عوّل تراث القوى الاجتماعية في المقام الأول على التحليل التاريخي المقارن لمسارات بلد ما عبر آماد طويلة من تاريخه. إلا أن الدراسات العابرة لهذه الحدود هي نوع نادر. بعبارة أخرى، تنقسم الأدبيات القائمة حول التحول الديمقراطي المقارن بعمق بين جداول تقديرات الأثر السببي وسرديات دراسة الحالة عن قرب، ويندر أن تتعامل إحدى هاتين مع الأخرى[83].

= Transition to Democracy: A Formal Model,» *Social Choice and Welfare*, vol. 16 (1999); Yi Feng and Paul Zak: «The Determinants of Democratic Transitions,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 2 (1999), and «A Dynamic Theory of the Transition to Democracy,» *Journal of Economic Behavior and Organization*, vol. 52 (2003), and Edward Glaeser, Giacomo Ponzetto and Andrei Shleifer, «Why Does Democracy Need Education?,» *Journal of Economic Growth*, vol. 12, no. 7 (2007).

(82) Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).

(83) ثمة استثناء تطور خلال السنوات الأخيرة في أوساط المختصين بميدان دراسة التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم، مثل أفريقيا جنوب الصحراء (يُنظر: Bratton and Van de Walle, *Democratic Experiments in Africa.*) وبلدان حقبة ما بعد الشيوعية (يُنظر: Steven Fish, «Democratization's Requisites: The Postcommunist Experience,» *Post-Soviet Affairs*, vol. 14, no. 3 (1998), and Valery Bunce, «Comparative Democratization Big and Bounded Generalizations,» *Comparative Political* =

بالنظر إلى المزايا والعيوب النسبية لكل واحدة من هذه المقاربات المنهجية، فإن هذه بالطبع ليست الحالة المثالية للأمور. فالقوة العامة للإحصاء تحتوي على مزاعم العمومية وعلى تقديرات احتمالية لحجم الآثار السببية وعلى قابلية لدمج كثير من الأسباب المفترضة في آن واحد، وبنتيجة ذلك فإنها تتحكم بعوامل مربكة تكمن خلف كل سبب من الأسباب. أما دراسات الحالة، سواء منها المقارنة أو دراسة الحالة المفردة، فإنها تشهد ظرفًا غير مواتٍ نسبيًا في هذا الصدد؛ إذ تنحو إلى أن تكون متركزة في الزمان والمكان، وبذلك تضر بعموميتها وبمجموعة العوامل المربكة التي يمكن إبقاؤها ثابتة عبر الحالات المقارنة. وبدلًا من ذلك، تترعرع دراسات الحالة على الحساسية تجاه الطابع الموقت والفاعلية والعملية. وفي حين يمكن التحليل الإحصائي، مع تراكم المعطيات عبر الزمن، أن يقدِّم نظرات ثاقبة في الأولوية الزمنية، فإن نتائجه تنحو إلى أن تكون حساسة تجاه الفرضيات غير المفحوصة حول امتداد وتساوي الفاصل الزمني السببي. والمقاربات الإحصائية أيضًا غير قادرة على تتبع الآليات السببية من حيث المتغيرات الطارئة، إلّا أن هذه الآليات تنحو إلى أن تكون خلوًا من الفاعلين والأفعال وعمليات التفاعل.

انطلاقًا من هذا الوصف للحالة الراهنة، سأبسط في هذه الدراسة استراتيجيتين لتحسين حقل التحول الديمقراطي المقارن: انتقائية نظرية، ومزيج من منهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي. ينطوي الغموض النظري الذي يلف

= *Studies*, vol. 33, nos. 6-7 (2000), and McFaul, «The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship».

وأميركا اللاتينية (يُنظر: Scott Mainwaring and Anibal Perez-Linan: «Level of Development and Democracy: Latin America Exceptionalism, 1945-1996,» *Comparative Political Studies*, vol. 36, no. 9 (2003), and «Latin America Democratization since 1978: Democratic Transitions, Breakdowns, and Erosions,» in: Frances Hagopian and Scott P. Mainwaring (eds.), *The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances and Setbacks* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2005).

فضيلة هذا التخصص الإقليمي هي جمعه المعرفة السياقية العميقة من دراسات الحالة المقارنة إلى التحليل الإحصائي المنظم. إلا أن ما لم توضحه هذه الدراسات قط هو إمكان الكشف عن العوامل التي تفسر تنويعات الديمقراطية في بلدان يضمها إقليم بعينه فحسب، ما دامت تعول على التنويعات العابرة للبلدان. فما فشلت في تقديره هو المدى الذي أثرت فيه هذه العوامل ذاتها على الديمقراطية في الإقليم ككل. ويمكن معالجة السؤال الأخير هذا بإجراء مقارنات بين الأقاليم فحسب؛ أي بتحليلات أكثر أو أقل شمولًا.

القوى الدافعة إلى التحول الديمقراطي، على أن ما من مقاربة محددة يمكنها أن تعلو الأُخريات من حيث فحص الأولوية؛ وبناء عليه، فإنني لن أفحص أي مقاربة تفسيرية مفردة، بل إني سأفحص مدى واسعًا من التنبؤات النظرية الناجمة عن مقاربات عديدة. وستنحاز هذه الاستراتيجية الانتقائية، كخطوة أولى في كل واحد من الفصول الخمسة الأساسية الآتية، من الفصل الثاني إلى الفصل السادس، إلى المقاربة الإحصائية للكيفية التي ستتولى بها النظريةُ البيانات. أما استراتيجية العينة الموسَّعة التجريبية فهي ببساطة أفضل أداءً في اجتثاث المرشحين غير الملائمين من قائمة طويلة من التنبؤات النظرية. وعندئذ سيُستعمل الإطار الإحصائي هذا ما أمكن في مسعى لتعقب الروابط الوسيطة في السلسلة السببية. لكن، ولما للمنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة من مزايا نسبية لكنها مُكمِّلة، يجدر بنا أن نداخِل بينهما بغية تضخيم الجودة النهائية لاستدلالاتنا بدلًا من تفضيل عدد قليل منها فحسب. وهكذا فإني سأُلحقُ أيضًا الدراسة المستفيضة لعدد كبير من الحالات بتفحص مكثف لعدد قليل منها فحسب. وهذا ما سيقربني من مسألة الفاعلية في عمليات التحول الديمقراطي.

سيكون المنطق الاستقرائي مهيمنًا، بمعنى من المعاني، على استراتيجيتي الاستدلالية، على الرغم من وجوب أن تحوي الدراسات الاستقصائية التجريبية عناصر استنباطية واستقرائية: الانتقال من الملاحظة المعمقة نظريًا للبيانات نحو مضامينها من أجل النظرية. إلا أن المقاربة الاستنباطية ستتصدر أكثر عندما أُطوِّرُ فرضيات صورية الطابع قبل الحصول على البيانات، ثم أعكف أخيرًا على المُحدِّدات المؤسسية للتحول الديمقراطي في الفصل السادس.

سأطوِّر في ما تبقى من فقرات هذا الفصل الخصوصيات المنهجية لمقاربتي. وهذه تستلزم، على نحو أكثر تحديدًا، استراتيجياتي لتصور وقياس الديمقراطية والتحول الديمقراطي وللتقدير الإحصائي ولمجموعة مختارة من الحالات. ويمكن القارئ غير المهتم بالأمور الفنية أن يتخطى هذا الجزء وأن يتحول مباشرةً إلى الفصل التالي، حيث يبدأ بسط الحجج الأساسية.

سأتبع في هذا الكتاب المقاربة السائدة في ميدان التحول الديمقراطي المقارن عبر تعريف الديمقراطية من حيث معاييرها الأساسية[84]. تتضمن هذه المعايير إجراء انتخابات دورية وحرة ونزيهة وفعالة للمناصب التشريعية و/أو التنفيذية الرئيسة في الدولة، إلى جانب حزمة من الحقوق السياسية المصونة باستمرار، أبرزها قاطبة حرّيتا تكوين الجمعيات والرأي. ويعني حكم الفرد (autocracy) أو الحكم السلطوي (authoritarianism) ضمنًا غياب هذه السمات الأساسية (على الرغم من أنني سأُدخل بعض التمييزات المهمة بين أنواع الحكم الفردي (الأوتوقراطيات) في الفصل السادس). ووراء هذه المعايير الأساسية ثمة خلاف عميق حول معنى الديمقراطية. فمصطلحات من قبيل ديمقراطية «مستجيبة» (responsive) وديمقراطية «تشاركية» (participatory) وديمقراطية «تداولية» (deliberative) كانت قد صِيغت إبان محاولات إبراز بعض أشد الخطوط الفاصلة تميزًا في هذا الجدال[85]. لكن، وعلى صعيد المعايير الأساس، نجد أن الطلبة الدارسين للديمقراطية أكثر اتفاقًا حول ما يعنيه هذا المصطلح[86].

لكن ثمة قضية مفهومية تثير خلافًا أشد وتتعلق بما إذا كان يجب علينا أن نتصور الديمقراطية بوصفها ظاهرة متصلة أم منفصلة[87]. فهل الديمقراطية ممتلكات يمكن التدرج بها لجهة نيل كثير أو قليل منها، أم هي ظاهرةُ إما/ أو؟

---

(84) يُنظر، على سبيل المثال: Axel Hadenius, *Democracy and Development* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992); Axel Hadenius and Jan Teorell: «Cultural and Economic Prerequisites of Democracy: Reassessing Recent Evidence,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 39, no. 4 (2005), and «Assessing Alternative Indices of Democracy,» Concepts and Methods Working Papers; 6, IPSA, 2005, at: www.conceptsmethods.org/papers.php.

(85) يُنظر، على سبيل المثال، في: Jan Teorell, «Political Participation and Three Theories of Democracy: A Research Inventory and Agenda,» *European Journal of Political Research*, vol. 45, no. 5 (2006).

(86) Guillermo O'Donnell, «Democracy, Law, and Comparative Politics,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1 (2001).

(87) David Collier and Robert Adcock, «Democracy and Dichotomies: A Pragmatic Approach to Choices about Concepts,» in: *Annual Review of Political Science* (1999).

كنتُ قد جادلتُ في موضع آخر في أن الشواغل المنهجية تصب في مصلحة المقاربة المتدرجة، دحضًا لهذه الصياغة المفهومية الثنائية، إما/أو، بسبب النقص في المعلومات والموثوقية(88). وإلى ذلك أود الآن إضافة حجة أساسية أخرى: إن ثمة افتقارًا إلى تعريف نظري للديمقراطية (أو الأوتوقراطية) منصوص عليه بلغة كيفية أو ثنائية محض.

لنأخذ على سبيل المثال التعريف الشهير الذي قدَّمه أشد مناصري وجهة النظر الثنائية ضراوة: بشيفورسكي وآخرون(89). يعرِّف هؤلاء المؤلفون الديمقراطية بأنها «نظام يُختار فيه أولئك الذين يحكمون عبر انتخابات تنافسية، حيث تعني الصفة «تنافسية» وجود «معارضة لها **فرصة ما** في الفوز بالمنصب»(90). ما الذي تنطوي عليه عبارة «فرصة ما» في هذا التعريف؟ أيُّ احتمال أكبر من الصفر؟ احتمال 001.؟ أم 00001.؟ إنها تعني، جدلًا، حتى على الصعيد النظري، عددًا حقيقيًا موجبًا على مقياس احتمالات متصل. بعبارة أخرى، يجب إرساء نقطة اتصال فضاءات (cut point) في مكان ما **حتى على الصعيد النظري**. وينطبق الأمر ذاته على تعريفات قاطعة شهيرة أخرى للديمقراطية، حيث تُعرَّف الديمقراطية بتحقيق **قدر معين** من خاصية اتصال رئيسة مثل التنافس أو التصويت أو الحرية السياسية(91). وهكذا، فالديمقراطية من الناحية النظرية ليست شيئًا مختلفًا كيفًا عن الأوتوقراطية. فالفارق بينهما هو فارق في الدرجة.

تبعًا لذلك، سيُصار إلى صوغ مفهوم الديمقراطية في هذا الكتاب بوصفها ظاهرة متدرجة. فإذا قصدنا بمصطلح «نظام حكم» معنى «الأنماط... التي

---

(88) Hadenius and Teorell: «Cultural and Economic Prerequisites of Democracy,» and «Assessing Alternative Indices».

(89) Przeworski [et al], *Democracy and Development*.

(90) Ibid., p. 16, italics added.

(91) Mark Gasiorowski, «An Overview of Political Regime Dataset,» *Comparative Political Studies*, vol. 29, no. 4 (1996); Scott Mainwaring, Daniel Brinks and Anibal Perez-Linan, «Classifying Political Regimes in Latin America, 1945-1999,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1 (2001), and Gary Reich, «Categorizing Political Regimes: New Data for Old Problems,» *Democratization*, vol. 9 (2002).

تحدِّد قنوات الوصول إلى المناصب الحكومية الرئيسة»[92]، فإن الديمقراطية بنظام حكم كهذا يمكن أي بلد أن يقترب كثيرًا أو قليلًا من ملامحها في أي نقطة زمنية معطاة. وإذًا يمكن استيعاب مفهوم التحول الديمقراطي بوصفه شكلًا من أشكال تغير النظام.

أوضح ما يعنيه ذلك ضمنًا هو السيرورة التي تصبح عبرها البلدان أكثر ديمقراطية. لكني سأستعمل مصطلح التحول الديمقراطي في هذا الكتاب على نحو فضفاض للإشارة إلى غياب السيرورة المعاكسة أيضًا، أو ما اصطلح تيلي[93] بشكل صائب على تسميته «نزع التحول الديمقراطي» (de-democratization)؛ أي الحركة من الديمقراطية نحو السلطوية. ولا يتضمن ذلك أن التمييز بين هاتين العمليتين، أو بين اتجاهَي التغير هذين، غير ذي أهمية. فالحال عكس ذلك؛ إذ سأحرص، كما سأبيّن أدناه، على التمييز بين هاتين العمليتين في تحليلاتي التجريبية عبر فصل الحركة صعودًا في مستوى الديمقراطية («طفرات») عن الحركة ارتدادًا («ردات»). وما دام ليس ثمة اتفاق عام في الأدبيات حول تسمية هاتين العمليتين، فإني سأستخدم في الأحوال كافةً كلمة «التحول الديمقراطي» للدلالة على الحركة نحو الديمقراطية وعلى غياب حركة التقهقر عنها نحو الأوتوقراطية، على حد سواء.

ومن حيث التمييز الذي ساد المقاربة الاستراتيجية على وجه خاص، فإن ذلك يعني أني سأتعامل مع مصطلحات مثل «الانتقال» و«التعزيز»[94]. غير أني أملك أسبابًا لتحبيذ عدم استخدام هذه المصطلحات. فلمصطلح «تعزيز»، بداية، استعمالات كثيرة عكّرت معناه العام[95]. علاوة على ذلك، فإن التمييز بين «انتقال

(92) O'Donnell, «Democracy, Law,» p. 14.

(93) Charles Tilly: *Contention and Democracy, and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

(94) يُنظر، على سبيل المثال، في: Philippe Schmitter, «Transitology: The Science or the Art of Democratization?,» in: Joseph S. Tulchin and Bernice Romero (eds.), *The Consolidation of Democracy in Latin America* (Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1995).

(95) Andreas Schedler, «What Is Democratic Consolidation?,» *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 2 (1998).

إلى الديمقراطية» و«تعزيز الديمقراطية» يتوقف ضمنًا على تصور ثنائي للديمقراطية. وهذا، على ما جادلت أعلاه، موقف مفاهيمي أختلفُ معه؛ إذ لا أحاول في هذا الكتاب التنبؤ بزوال أنظمة الحكم السلطوية وحلول بدائلها «الديمقراطية» محلها بمعنى نوعي، كما أنّي لست معنيًا ببساطة بالإحاطة ببقاء الأخيرة منها. فما أستهدف فعله هو تفسير مدى تنفيذ البلدان المختلفة إصلاحات ديمقراطية متدرجة واستدامتها، أصغيرة كانت هذه الإصلاحات في طبيعتها أم كبيرة. بعبارة أخرى، يمكن أن يكون بعض ما أحاول التنبؤ به من تغيرات النظام محدودًا جدًا، مثل رفع حظر بسيط عن صحيفة أو تسامح النظام أكثر مع تنظيمات المجموعات المعارضة. لكن يمكن أن تكون لتغيرات أخرى عواقب أكبر، مثل إجراء انتخابات تنافسية أول مرة منذ مدة طويلة. وهذا ينطوي على أن اهتمامي لن يقتصر على تفسير «الانتقال» فحسب، بل يتعداه إلى تفسير «اللبرلة» أيضًا، وفق الرطانة المعتمدة في المقاربة الاستراتيجية[96]. ومرة أخرى أجدُ أن مصطلح «التحول الديمقراطي» العام أكثر ملاءمةً وتوضيحًا لالتقاط الظاهرة قيد الدرس.

كيف يجب قياس الديمقراطية؟ إن تحبيذ القياس المستمر للديمقراطية لا يحل هذه المسألة، نظرًا إلى وجود مقاييس عدة يمكن الاختيار من بينها. يتضمن كتاب جيراردو ل. مونك وجاي فركولن[97] تقويمًا مفهوميًا ومنهجيًا لأكثرية المقاييس التجريبية المستخدمة في قياس الديمقراطية حتى تاريخه، وكان أفضل مؤشرين متدرجين لديهما هما مقياس «حكم الكثرة» (polyarchy) لمايكل كوبدج وفولفغانغ راينيكي[98]، و«مؤشر الديمقراطية» لآكسل هادينيوس[99]. وهما مقياسان مقطعيان مستعرضان خالصان، يغطيان عامًا

---

(96) يُنظر، على سبيل المثال في: O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule*, pp. 9-11.

(97) Gerardo L. Munck and Jay Verkuilen, «Conceptualizing and Measuring Democracy: Evaluating Alternative Indices,» *Comparative Political Studies*, vol. 35, no. 1 (2002).

(98) Michael Coppedge and Wolfgang Reinicke, «Measuring Polyarchy,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 25, no. 1 (1990).

(99) Hadenius, *Democracy and Development*.

يُنظر: Munck and Verkuilen, p. 27.

واحدًا فقط من عقد الثمانينيات. وتاليًا، فإنهما غير ملائمَين لتقويم ما يفسر التغيرات في الديمقراطية حول العالم إبان الموجة الثالثة. مع ذلك توصلنا، في دراسة حديثة أجريتها مع هادينيوس، إلى حل أكثر نجاعةً يستند إلى مقياسين متدرجين راسخين للديمقراطية - متوسط درجات الحقوق السياسية والحريات المدنية الذي قدمته مؤسسة فريدوم هاوس[100] (Freedom House)، ومؤشر درجات الأوتوقراطية والديمقراطية المختلط والمنقَّح، والمستمد من بيانات بوليتي 4[101] (Polity IV) - والمقياسان يقدمان تغطية موسعة عبر الزمان والمكان. وباستخدام مقياس هادينيوس[102] معيارًا مستقلًا على عينة من عمليات رصد لـ 76 سنة من عمر البلد مع تناقضات كبيرة بين درجات الديمقراطية عند كل من بوليتي وفريدوم هاوس، اكتشفنا خطأً منهجيًا في القياس في بيانات المصدرين، وإن كانا في اتجاهين متعاكسين. فبينما يميل مقياس بوليتي إلى المبالغة في تقدير درجة الديمقراطية في بلد ما، يعاني مقياس درجات فريدوم هاوس من تقدير مبخس لها. لكن باستطاعتنا التخلص من هذه التحيزات المتقابلة بأخذ متوسط هذين المؤشرين. علاوة على ذلك، فإن دقة درجات الديمقراطية الناتجة، مقيسةً من حيث قابلية التغير حول الدرجة المتوسطة، قد دُعمتْ في هذه الدراسة[103].

إذًا المقياس المفضَّل للديمقراطية في هذا الكتاب هو هذا المؤشر المختلط. وهكذا، سأحوِّل أولًا مؤشري فريدوم هاوس وبوليتي لتراوح درجاتهما بين 0 (الأقل ديمقراطية) و10 (الأكثر ديمقراطية)، ومن ثم سأحسب معدلهما، لكنّي سأضمّن أيضًا النتائج الرئيسة عند استخدام الأجزاء المكوِّنة لهذا المؤشر المركَّب في اختبارات الصلاحية المشمولة بالملحق (ج).

---

(100) Freedom House, *Freedom of the World* (Washington: Freedom House, 2009), at: http://www.freedomhouse.org.

(101) Monty Marshall and Keith Jagger, «Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2007,» George Mason University, Center for Global Peace, 2009, Available online at: www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm.

(102) Hadenius, *Democracy and Development*.

(103) Hadenius and Teorell, «Assessing Alternative Indices».

استراتيجية التقدير الإحصائي

تستند النتائج الإحصائية الواردة في هذا الكتاب إلى تحليل الانحدار (regression analysis) الذي يستخدم التغيرات السنوية في مؤشر الديمقراطية المختلط المعروض أعلاه بوصفه متغيرًا تابعًا وسلسلة مقاييس لمُحدِّدات محتمَلة للتحول الديمقراطي بوصفها متغيرات مستقلة (يُنظر الملحق (أ) للحصول على وصف مفصَّل للبيانات). وأسلطُ الضوء هنا على بعض خصائص ذات خطر لهذا الأنموذج، على الرغم من أنّي سأقدّمُ وصفًا أكثر تفصيلًا لهذا الأنموذج الإحصائي المستخدَم في الملحق (ب).

أولًا، أستغلُّ توظيفًا بارزًا للبعد الزمني للبيانات. في البداية، وبالنسبة إلى جميع الأعوام، سأدرجُ مقاييس المتغيرات المستقلة من العام السابق على قياس المتغير التابع. وأفعلُ هذا بغية تلطيف مشكلة «التسبيب المعكوس»؛ أي أن تكون المتغيرات المُفسِّرة مُسبَّبة جزئيًا في الأقل بالمتغير التابع. كما أدرجُ أيضًا مقاييس من أعوام سابقة على المتغير التابع نفسه في الأنموذج. ثمة أسباب نظرية وأخرى منهجية لهذا؛ إذ إن ثمة معنى نظريًا في إدراج هذا الضابط بالنسبة إلى الخبرة السابقة بالديمقراطية في بلد ما، ذلك أن الديمقراطيةَ ظاهرةٌ شائكة بكل معنى الكلمة: فلا الديمقراطية ولا الأوتوقراطية تُخترع من جديد في كل عام وفي كل بلد. وثمة حضور باقٍ من الماضي، أو «تبعية مسار»: امتلاك ديمقراطية (أو عدم امتلاكها) اليوم يؤثر إيجابًا في حدث امتلاك ديمقراطية (أو عدمه) غدًا. ومنهجيًا، فإن حضور هذا الضابط «ينوب مناب» حشد من محدِّدات محتملة أخرى للتحول الديمقراطي مما لا يمكن قياسه، على الرغم من إمكان أن تؤثر في مستوى الديمقراطية في بلد ما عند نقاط زمنية أبكر.

إن إدراج المستويات السابقة من الديمقراطية ضمن هذا الأنموذج هو مفتاح أيضًا للتمييز الذي أجريه بين الآثار والأداء المُفسِّر قريبي الأجل في مقابل نظيريهما بعيدي الأجل. وبما أن مستوى الديمقراطية في عام سابق يمثل جميع التغيرات في المتغير التابع وصولًا إلى تلك النقطة الزمنية، فإن التقديرات

المباشرة لآثار المتغيرات المفسِّرة الأخرى تتبع التغير في الديمقراطية خلال أفق زمني سنوي فحسب. وهذا هو تعريفي للأثر قريب الأجل. ونظرًا إلى أن الديمقراطية ظاهرة شائكة، فإن تأثير التغير في متغير مستقل واحد يجعل نفسه ملموسًا في المزيد من السنوات المقبلة. فإذا اضطربت منظومة حكم في بلد ما بفعل صدمة ما في عام بعينه، ركود كبير مثلًا، فإن أثر هذه الصدمة سيتلاشى ببطء، إذ يكون في أشد قوته عند بدايته ومن ثم يفقد هذه القوة تدريجًا على مر الأعوام. إن مجمل هذه الآثار السنوية كلها لتغير مفترض في متغير مستقل بعينه هو تعريفي للتأثير البعيد الأجل. ويعتمد طول الزمن الذي يستغرقه أثر ما ليصل إلى مداه على درجة تعقد المتغير التابع فيكون بذلك مسألةً تجريبية. وبحسب تقديراتي في ما يلي من تحليلات، فإن آثار الأجل البعيد الكامل تتطلب 50 عامًا في نماذجي كي تظهر (يُنظر الملحق (ب)).

إضافة إلى ذلك، وكما جادلتُ أعلاه، فإني سآخذ على محمل الجد تأكيد أودونيل وشميتر[104] أنَّ «ما يُسقط ديمقراطية ما ليس عكس هذه العوامل التي تُسقط نظامًا سلطويًا». وكما جادلتُ بتفصيل أوسع في الملحق (ب)، ليس يسيرًا أن يكون لهذا التمييز طابع عملياتي في سياق مقياس متدرج للديمقراطية. إلّا أنّي سأشرحه هنا بما يفيد أنه إذا كان لمُحدِّد ما تأثير موجب، مثلًا، في الحركة باتجاه الديمقراطية، فإن غياب هذا المُحدِّد لا يستلزم بالضرورة مزيدًا من التراجع عن أقصى طرف سلّم الديمقراطية. وبما أن التغير السنوي في مستوى الديمقراطية يمكن أن يكون موجبًا («طفرات») أو سالبًا («ردات»)، فإنّي ببساطة سأجري التحليل ذاته بعد أن أضبط جميع الردات على الدرجة صفر بغية تقدير الأثر على الطفرات، وأضبط جميع الطفرات على الدرجة صفر بغية تقدير الأثر على الردات. وبمقارنة هاتين النتيجتين مجتمعتين بالنتيجة الحاصلة عند تناول الطفرات والردات معًا، سأستخلص نتائج تتعلق في ما إذا كان لمُحدِّد بعينه أن يمارس معظم تأثيره في أحد الاتجاهين أم في كليهما.

---

(104) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule*, p. 18.

أخيرًا، وحيثما أمكن، أحاول التحقق من آليات سببية مفترَضة بالاستناد إلى دليل العينة الموسَّعة. فنظرًا إلى التركيز المكثف في الكتابات المنهجية على «تتبع العملية» بوصفه منهجًا صُمم لمعالجة هذه القضية[105]، يمكن أن يفاجَأ بعض القراء بأن هذا التتبع ممكن فعليًا ضمن إطار إحصائي. مع ذلك، فإن الحدس الذي يقف وراء مقاربة دراسة الحالة يشابه جدًا ذلك الذي يقف وراء المقاربة الإحصائية لتقصي الآليات السببية. والفكرة التي تقف وراء تتبع العملية هي أن ثمة أسبابًا محددة تترك، على نحو فريد، آثارًا ملموسة في السجل التاريخي لحالة بعينها. وبقدر ما يمكن تتبع هذه الخطوات الوسيطة، يجب أن تفسر بالكامل العلاقة الأصلية بين السبب والنتيجة. وبلغة مجاز الدومينو عند ألكسندر جورج وأندرو بينيت[106]، فإذا لاحظنا صفًا من قطع الدومينو المصفوفة على مسطح وفق الوجهة ذاتها، قد يتساءل المرء: لماذا سقوط القطعة الأولى يفضي إلى سقوط الأخيرة، من طريق ملاحظة خصائص قطع الدومينو التي تتوسطهما. فإذا كانت هذه القطع مصفوفة في سلسلة تتجه الاتجاه ذاته مثل القطعة الأولى والقطعة الأخيرة، فهذا يوحي أن قطع الدومينو المتوسطة تصف بالكامل كيف يمكن لسقوط قطعة الدومينو الأولى أن يُسقط القطعة الأخيرة. وعلى نحو مشابه، إذا ظهر أن متغيرًا في تحليل عينة موسَّعة يؤثر في متغير تالٍ زمنيًا، أمكن المرء أن يسأل عن السبب وراء كون الحال كذلك بعد ضبط المتغيرات الوسيطة. وإذا انعدمت العلاقة الأصلية بين السبب والنتيجة المفترضين بموجب ضوابط كهذه، يكون المرء قد نجح في الكشف عن السلسلة الكاملة من الآليات السببية الرابطة بينهما.

كذلك ينجح هذا الإجراء، على ما يشير إليه مثال الدومينو، كفحص إضافي يتمثل في ما إذا كان للمتغير السابق زمنيًا أن يسبب المتغير الآخر. وكان

---

(105) Alexander George and Timothy McKeown, «Case Studies and Theories of Organizational Decision Making,» in: Robert Coulam and Richard Smith (eds.), *Advances in Information Processing in Organizations*, vol. 2 (Santa Barbara: JAI Press, 1985); Henry Brady and David Collier (eds.), *Rethinking Social Inquiry: Diverse Tools, Shared Standards* (Lanham: Rowman and Littlefield, 2004), and Alexander George and Andrew Bennet, *Case Studies and Theory Development in the Social Science* (Cambridge: MIT Press, 2005).

(106) George and Bennet, pp. 206-207.

جوديا بيرل[107] قد تلقف ما سمّاه «معيار الباب الأمامي»، وبه يمكن المرء أن يحدد بشكل كامل نتيجةً سببية إلى الحد الذي تشكل فيه المتغيرات الوسيطة مسارًا منفردًا ومفصلًا يربط السبب بالنتيجة. وضمنًا، من شأن الفشل في كشف أي آليات عاملة أن يُضعف ثقتنا في فرضية سببية ما.

في المحصلة، وبعد أخذ البيانات المفقودة في الاعتبار، تتألف عينة التقييم الشامل في هذا الكتاب من 3,795 عملية رصد سنوية في 165 بلدًا في العالم بين عامي 1972 و2006[108]. وفي بعض الحالات الاستثنائية أخذتُ في الاعتبار عينة تقييم أصغر بسبب قيود أشد على توصيل البيانات. وستُستمد جميع الأرقام الواردة في الجدول الأول من كل فصل بشكل مباشر من تقييم شامل واحد مع إدراج المُحدِّدات كافة، على الرغم من أني سأقدِّمُ نتائج مجموعات مختلفة للمتغيرات في الفصول المقبلة. وبذلك، فإني لا أزعم إجراء أي تمييز بين النتائج المباشرة والنتائج غير المباشرة؛ إذ لا يمكنني في المستوى الحالي من التنظير أن أبرر مزاعم عامة بإجراء ترتيب سببي بين المُحدِّدات.

دمج الإحصاءات بدراسات الحالة

مُذ نُشر كتاب *Designing Social Inquiry* **(تصميم البحث الاجتماعي)**[109] والتعقيبات التي أجريت عليه[110]، تنامى في أوساط الباحثين في حقل الدراسات المقارنة عمومًا وعيٌ يشير إلى أن لا المقاربة الإحصائية ولا مقاربة الحالة الموجهة لدراسة السياسة تلبيان وحدهما المعايير المثالية للاستدلال. ونظرًا إلى التعويل على نقاط القوة النسبية، لكن المتكاملة، في هاتين المقاربتين

---

(107) Judea Pearl, *Causality: Models, Reasoning, and Inference* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

(108) لكني أدخلت، اختبارًا للصلاحية أيضًا، النتائجَ الحاصلة من أنموذج حسابي متعدد لا يفتقد البيانات في الملحق (ج) يغطي الـ 196 بلدًا بالكامل خلال الفترة ذاتها.

(109) King, Keohane and Verba, *Designing Social Inquiry*.

(110) Brady and Collier (eds.), *Rethinking Social Inquiry*.

المنهجيتين، كان على الاستراتيجية المثلى للبحث إذًا أن تجمعهما في ما اصطُلح على تسميته بـ «التحليل المتداخل»[111] (nested analysis).

لكن نادرًا ما وضعت هذه المقاربة موضع التطبيق على الرغم من التبشير بها عمومًا. ويسري الأمر أيضًا على الدراسة المقارنة للتحول الديمقراطي. ففي تحليل حديث لأكثر من ثلاثمئة مقالة نُشرت في ثلاث من المجلات الرائدة في دراسات السياسات المقارنة بين عامي 1989 و2004، لم تتعد نسبة المقالات التي تناولت الأنظمة السياسية بالاعتماد على مزيج من المنهجين الكمي والكيفي ما نسبته 14 في المئة[112]. إذًا، ثمة شحٌّ في استراتيجيات المنهج المختلط المطبقة في ميدان دراسات التحول الديمقراطي المقارنة.

علاوة على ذلك، عندما تُجمع هاتان المقاربتان المنهجيتان، فإنهما لا تُدمَجان بما فيه الكفاية. ففي دراسة بيفهاوس[113] البارزة للمنظمات الإقليمية والتحول الديمقراطي، على سبيل المثال، يُدخَل التحليل الكمي لعينة موسعة ضمن توصيفات مزدحمة للأحداث في دراسات حالة لستة بلدان. وهذه الدراسة جديرة بالثناء، لأنها مثال للوضوح والبراعة؛ إلا أن المدى والطرائق التي ناسبتْ الحالات فيها الصورة الإحصائية الأوسع غير مفهومة بشكل جيد. وبما أن النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي لم تُستعمل قط لإلقاء الضوء على الحالات المنتقاة، أخفق بيفهاوس في جعل مخطط المنهج المختلط يتجاوز مجموع أجزائه.

أعالجُ في هذا الكتاب عيوب الأدبيات تلك بمزج التحليل الإحصائي للعينة الموسعة بأدلة دراسة الحالة من تسعة بلدان. لكن طموحي لا يقتصر

---

(111) Michael Coppedge, «Explaining Democratic Deterioration in Venezuela Through Nested Inference,» in: Hagopian and Mainwaring (eds.), *The Third Wave*, and Evan Lieberman, «Nested Analysis as a Mixed-Method Strategy for Comparative Research,» *American Political Science Review*, vol. 99, no. 3 (2005).

(112) Gerardo Munck and Richard Snyder, «Debating the Direction of Comparative Politics,» *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 1 (2007), p. 17.

(113) Pevehouse, *Democracy from Above*.

ببساطة على حشد أي بيانات مؤيدة مستمدة من دراسة الحالة فحسب؛ فما أريده أيضًا هو إبراز الأجل الذي تتناسب فيه حالات محددة مستقصاة مع أدلة إحصائية أوسع. ويثير هذا الأمر تلك القضية الحرجة المتعلقة بمعايير انتقاء الحالات. فما هو نوع الحالات التي يجب أن يختارها المرء إذا أراد تقصي آلية سببية قادرة على تفسير لماذا يظهر مُحدِّدٌ ما بأنه يمارس تأثيرًا في أنموذج انحدار متعدد. ومع أن التحرك العام يتجه نحو توحيد المنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة في العلوم السياسية، فإن ما يثير المفاجأة هنا هو وجود نصيحة منهجية صغيرة تُقدَّم حول ذلك في الأدبيات. ويلخّص ليبرمان[114] بشكل موفق هذا الموضوع في حكمة تقليدية تقول: اختر حالة «على خط الانحدار» إذا أردت تقصي الآلية السببية الكامنة وراء العلاقة الإحصائية محل البحث؛ واختر حالة «بعيدة عن خط الانحدار» إذا أردت استكشاف أيٍّ من مصادر التباين الأخرى غير المفسَّرة يمكن أن تزيد فهمك للظواهر قيد الدرس. مع ذلك، فإن ما لم تأخذه هذه الحكمة التقليدية في الاعتبار هو حقيقة أن «خط» الانحدار هو عادةً سطح متعدد الأبعاد تحدده متغيرات مستقلة متعددة. فإذا اختار المرء حالةً يفسرها الأنموذج الإحصائي تفسيرًا حسنًا (لكونها قريبة من سطح الانحدار)، فهل يمكنه أن يتوقع أن تكون الآليات السببية لجميع المتغيرات السببية المُدخَلة في الأنموذج حاضرة في الحالة بشكل متساوٍ؟ والجواب المعقول هو لا؛ إذ يمكن أن يكون متغيرٌ مفرد مسؤولًا عن قربِ حالة بعينها من سطح الانحدار. فضلًا عن ذلك، وحتى إن توقَّع المرء آليات سببية متعددة لتفسير حالة مفردة، فإن ذلك سيحُدّ بشدة من قدرة المرء على استخدام منهج تتبُّع العملية للكشف عن هذه الواقعة، لأن قوة هذا المنهج تعتمد عمومًا على امتلاك تنبؤات نظرية قوية لمسار سببيٍّ مفرد.

على حد علمي، فإن تصور جون غيرينغ وجيسون سيرايت[115] لـ «حالة مسار» يقدِّم الدليل الإرشادي الوحيد في الأدبيات على كيفية انتقاء حالةٍ من

---

(114) Lieberman, «Nested Analysis».

(115) John Gerring and Jason Seawright, «Techniques for Choosing Cases,» in: John Gerring, *Case Study Research: Principles and Practices* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

تحليل انحدار متعدد انتقاءً يلائم تتبع الآلية المتعلقة بمتغير سببيٍّ مفرد. وببساطة، كلما زادت مساهمة مُحدِّد بعينه في تفسير الحصيلة في حالة بعينها، حَسُنت ملاءمة هذه الحالة لمعيار حالة مسار لذلك المُحدِّد. وسأقدِّم في الملحق (د) نسخة مدقَّقة من «معيار المسار» هذا تأخذ في الاعتبار أيضًا حجم التغير في المتغير التابع. وإذًا سأستخدم هذا المعيار، في الفصول المقبلة، بغرض تقويم المدى الذي تلائم فيه حالاتٌ جزئية منتقاة البراهين الإحصائية لمصلحة هذا المُحدِّد الجزئي.

الفصل الثاني

ظلال الماضي: المُحدِّدات الاجتماعية

ثمة اعتقاد شائع أن الديمقراطية لا يمكن أن تتجذر إلا في تربة خصبة. وتتباين البلدان في جذورها التاريخية؛ فبعضها كان على الدوام حرًا بهذا القدر أو ذاك، فيما لم ينل بعضها الآخر استقلاله عن الحكم الاستعماري إلا مؤخرًا. وبما أن خصائص البلدان المستعمِرة تتباين أيضًا، فلن تكون جميع المستعمَرات السابقة متشابهة. فبعض البلدان يتقاسم تراثًا مسيحيًا، بينما ورث بعضها الآخر تقاليد إسلامية أو بوذية أو هندوسية. ويشترك الناس في بعض البلدان باللغة والخلفية الإثنية ذاتيهما، بينما يتكونون في بعضها الآخر من مجموعات لغوية وإثنية متعددة. وبموجب الظروف التاريخية التي تشكّلتْ في ظلها الدولة، فإن بعض البلدان كبير المساحة وبعضها صغيرها.

فهل أثّرتْ هذه الظروف الموروثة تاريخيًا في حظوظ التحول الديمقراطي في أثناء الموجة الثالثة؟ سأقوم في هذا الفصل أولًا بمراجعة أدبيات العوامل التاريخية التي لا تزال راسخة، والتي يُطلق عليها هنا مصطلح «المُحدِّدات الاجتماعية الداخلية». من ثم سأسترشد بالبيانات لفحص أي تراث كان له تأثير في عينتي الكاملة المؤلفة من 165 بلدًا بين عامي 1972 و2006، ليتضح أنهما التراثان التاريخيان الرئيسان موضع الاهتمام: نسبة المسلمين من السكان، ومساحة البلد الجغرافية. وفيما لا يزال الاعتماد على بيانات العينة الموسعة قائمًا، سأدرس في المبحثين الأخيرين من هذا الفصل الآليات التي تظهرت عبرها هاتان النتيجتان.

الأدبيات المتصلة بالمُحدِّدات الاجتماعية المحلية

ثمة تراث قديم لمحاولة تفسير التحول الديمقراطي بالرجوع إلى تاريخ البلد أو تركيبته السكانية. وكبداية، سننطلق من نقاش طال أمده يتعلق بنتائج الاستعمار.

فقد أشارتْ هذه الأدبيات إلى حقيقة وجود ترابط بين الاستعمار من جانب، ونقص النمو ومستويات مرتفعة من التفتت الاجتماعي من جانب آخر، الأمر الذي يعوق التنمية الديمقراطية، لكنها تشير أيضًا إلى آليات أخرى. عادةً لا يُفترض أن يكون تأثير الاستعمار ثابتًا عبر القوى الاستعمارية المختلفة. وأهم ما يُطرح هنا هو ما كان يُفهم من أن التراث الاستعماري البريطاني مُفضٍ إلى الديمقراطية أكثر مما تفضي تأثيرات المستعمرين الآخرين. وافتُرض في معظّم الروايات أن البريطانيين أفضل من الفرنسيين أو الإسبان في رعاية الحكم الذاتي ومجتمع مدني أكثر استقلالًا في مستعمراتهم[1]. غير أن ثمة مشككين يجادلون بأن حقبة الاستعمار أقصر زمنًا في تاريخ العالم النامي من أن تخلف أي تأثير مستدام[2].

ثمة مُحدِّد اجتماعي آخر للديمقراطية هو التقاليد الدينية. فقد أكد كثير من الدارسين أن علينا أن نتوقع تأثيرًا سلبيًا للكاثوليكية والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام والكونفوشيوسية على حظوظ الديمقراطية، بينما ينبغي ربط البروتستانتية بالديمقراطية ربطًا إيجابيًا. وبحسب ليبست، «فإن هذه الاختلافات قد فُسرتْ عبر (1) التشديد بقوة أكبر على النزعة الفردية في البروتستانتية و(2) الصلات الوثيقة تقليديًا بين الدين والدولة في الأديان الأربعة الأخرى»[3].

---

(1) Michael Bernard, Christopher Reenock and Timothy Nordstrom, «The Legacy of Western Overseas Colonialism on Democratic Survival,» *International Studies Quarterly*, vol. 48 (2004), pp. 227-232.

يحاج عاصم أوغلو وآخرون في مقالتين يكثر الاستشهاد بهما، في أن الجذور الاستعمارية تحدد نوعية المؤسسات ومستويات النمو الطويلة الأمد في بلد ما. ولدي سببان لئلا ألتفت إلى هذه النظرية؛ أولهما أن عاصم أوغلو وآخرين قصدوا تفسير التباينات بين المستعمرات السابقة فحسب، فيما تشمل تقديراتي بلدانًا لم تكن قط مستعمرات (في العالمين المتقدم والنامي). وثانيهما أن عاصم أوغلو وآخرين لا يناقشون الإرث المختلفة لقوى استعمارية محددة، كالفوارق بين الحكم الاستعماري البريطاني والفرنسي والإسباني التي كانت أكثر ما شغل أدبيات التحول الديمقراطي المعنية بالاستعمار، يُنظر: Daron Acemoglu, Simon Johnson and James A. Robinson: «The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation,» *American Economic Review*, vol. 91, no. 5 (2001), and «Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern Income Distribution,» *Quarterly Journal of Econometrics*, vol. 118 (2002).

(2) Jeffrey Herbst, *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control* (Princeton: Princeton University Press, 2004; 2000).

(3) Seymour Martin Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» *American* =

أما أكثر تراث ديني أُخضع للنقاش في خلال السنوات الأخيرة فكان الإسلام؛ إذ يتفق معظم الكُتاب على أن الإسلام يرتبط بالديمقراطية على نحو سلبي، إلّا أن قلة منهم تتفق حول كيفية تفسير هذه النتيجة. وكان فيش[4] قد طرح حجة قوية تفيد أن التأثير المضاد للديمقراطية في البلدان المسلمة يرجع إلى تبعيّة المرأة. وينكر فيش وجود أي أساس ديني لكون الحال على ما هو عليه، مجادلًا بأن القرآن لا يأمر بتبعية المرأة. ويورد في المقابل، وبصفة مبدئية، أسبابًا سوسيولوجية وسيكولوجية وديموغرافية ليفسر أن التفاوت الجندري الإسلامي يحول دون الديمقراطية. فالعلاقات العائلية القمعية والأبويّة يمكن أن تخلق ثقافة هيمنة تمتد بدورها إلى عموم الحياة الاجتماعية والسياسية. وبقدر ما تكون النساء مؤيدات لمبادئ الديمقراطية وممارساتها، يمكن أن يكبح تهميشهن الاجتماعي التأييد الشعبي الشامل للديمقراطية. كما يمكن المجتمع الأبوي أيضًا أن «يخلق شروطًا تجعل الشباب من الذكور أكثر ميلًا إلى الالتحاق بمجموعات مقاتلة والانخراط في تصرفات مهدِّدة ومخلّة تستحث قمعًا رسميًا»[5].

غير أن آخرين عارضوا هذا الزعم، وربما يكون أهم ما طُرح في هذا الصدد هو ما جادل به روس[6] ليثبت أن الثروة النفطية وليس الإسلام هي ما يعوق المساواة الجندرية، أكانت في الشرق الأوسط أم في أنحاء العالم عمومًا. ضمنًا، إذًا، من غير الراجح أن يؤثر الإسلام في التحول الديمقراطي عبر هذه الآلية المحددة[7]. علاوة على ذلك، صيغت حجة مفادها أن ما يظهر من تأثير سلبي لأكثرية مسلمة على حظوظ الديمقراطية هو تأثير سياقي ينفرد به العالم العربي، وليس لشيء متأصل في دين الإسلام نفسه[8].

= *Sociological Review*, vol. 59, no. 1 (1994), p. 5.

(4) Steven Fish, «Islam and Authoritarianism,» *World Politics*, vol. 55 (October 2002).

(5) Ibid., pp. 30-31 and 37.

(6) Michael Ross, «Oil, Islam, and Women.» *American Political Science Review*, vol. 102, no. 1 (2008).

(7) Daniela Donno and Bruce Russett, «Islam, Authoritarianism, and Female Empowerment: What Are the Linkages?,» *World Politics*, vol. 56 (July 2004).

(8) Michael Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53 (April 2001), and Alfred Stepan and Graeme Robertson: «An 'Arab' More than a 'Muslim' Electoral Gap,» *Journal of* =

ثمة افتراض آخر راسخ مفاده أن حظوظ الديمقراطية تضعف بفعل اللاتجانس الاجتماعي. وفي هذا السياق، أكبّت معالجتان نافذتان على هذا الموضوع باستفاضة؛ إذ يوجز ألفين رابوشكا وكينيث شبسلي[9] نظرية عن «انعدام الاستقرار الديمقراطي» تستند إلى تحليل الخيار الاجتماعي للمشكلات المُتضمنة في تجميع تفضيلات حادة وغير متوافقة، كالتفضيلات التي يفترضان أنها تسم المجتمعات المنقسمة. ونظرًا إلى اقتران ذلك بمجموعة افتراضات تتصل بسلوك ممارسي السياسة، «مِمَّن يُلجئهم سعيُهم من أجل الترقي في المناصب السياسية إلى استحضار المشاعر الإثنية»، فإنهما يجادلان ليُثبتا أن الإثنية سرعان ما تتحول لتصبح أبرز جوانب المنافسة في أوضاع كهذه، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حال من المزايدة بين الأحزاب المتنافسة وإلى اضمحلال المؤسسات الوسيطة مثل الائتلافات الحاكمة متعددة الإثنيات، وفي النهاية «زوال المنافسة الديمقراطية، نتيجة الدسائس الانتخابية والعنف السياسي»[10]. وعلى المنوال نفسه، يلخِّص دونالد هوروفيتز[11] مشكلات التنافس الحزبي في المجتمعات المنقسمة إثنيًا: نزوع إلى تشكيل أحزاب إثنية يمكن أن يؤدي بالحزب المهيمن متعدد الإثنيات إلى إغلاق الباب أمام المنافسة عبر إنشاء نظام حكم الحزب الواحد. وبديل ذلك أن تتنافس أحزاب متعددة الإثنيات في انتخابات مثيرة للشقاق تفضي إلى معارضة عنيفة، ما يمكن أن يفضي مرة أخرى إلى نظام الحزب الواحد أو إلى انقلابات عسكرية أو إلى حرب أهلية مباشرة. وبخلاصته القاتمة يُجمل: «سواء أألغى قادة الحزب الانتخابات أم عكس القادة العسكريون نتائجها، أم حاول القادة الانفصاليون تقليص المساحة التي ستسود فيها هذه النتائج، فمن الواضح أن الانقسامات الإثنية تنهك في الأغلب المؤسسات الديمقراطية وتحرفها وتحولها»[12].

Democracy, vol. 14, no. 3 (2003), and «Arab, Not Muslim, Exceptionalism,» *Journal of Democracy*, = vol. 15, no. 4 (2004).

(9) Alvin Rabushka and Kenneth Shepsle, *Politics of Plural Societies: A Theory of Democratic Instability* (Ohio: Merrill, 1972).

(10) Ibid., chap. 3, pp. 91-92.

(11) Donald Horowitz, *Ethnic Group in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1985).

(12) Ibid., pp. 681-682.

غير أن مارك بيسنجر[13] يحاج، مستندًا إلى خبرات من عمليات الانتقال إلى الديمقراطية في مرحلة ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية، ليثبت أن التنوع الإثني في ظل ظروف معينة يمكن أن يؤازر التحول الديمقراطي من خلال تمكين التعبئة القومية ضد نظام حكم سلطوي. لذا، وبما أن التنوع الاجتماعي يمكن أن يمس التحول الديمقراطي كما يمكن أن يحدثه، فقد اقترح آخرون أن صافي تأثيره يقارب الصفر[14].

أخيرًا، ثمة مدرسة فكرية قديمة تعود جذورها إلى اليونان القديمة تحاج أن ازدهار الديمقراطية في البلدان الصغيرة أرجح منه في غيرها. ويربط معظم التقديرات المتصلة بهذه العلاقة صغر المساحة باحتمال راجح لاستدامة المؤسسات الديمقراطية حال إنشائها؛ إذ يؤكد كل من روبرت دال وإدوارد تافتي[15]، في معالجة كلاسيكية، أرجحية نمو الديمقراطية في بلدان صغيرة من طريق تقريب الحكومة من شعبها. فمن شأن ذلك أن يُحسن مشاركة المواطنين وأمنهم ونظامهم، كما يعزز الولاء للدولة وتطوير مصلحة مشتركة. وتنبأ أرند ليبهارت[16] بطريقة مشابهة بأن البلدان الصغيرة مهيأة لا بد لفرصة أكبر لاستدامة الديمقراطية بفضل تنمية «روح تعاون وانسجام أقوى»[17]. وثمة عدد من التقديرات أقل حول أهمية الحجم في إرساء المؤسسات الديمقراطية. لكن بواش استثناء نادر، فنظريته في قابلية رأس المال للحركة[18] تقدّر بأن الصغر

---

(13) Mark Beissinger, «A New Look at Ethnicity and Democratization,» *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 3 (2008).

(14) Steven Fish and Robin Brooks, «Does Diversity Hurt Democracy?,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1 (2004).

(15) Robert Dahl and Edward Tufte, *Size and Democracy* (Stanford: Stanford University Press, 1973).

(16) Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (New Haven: Yale University Press, 1977), p. 65.

(17) يُنظر أيضًا: Larry Diamond, *Developing Democracy Towards Consolidation* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1999), pp. 117-121.

أطلق بعضهم مزاعم سببية مماثلة لكن بالإحالة على كون بلد ما جزيرة (حاله كجزيرة) أكثر منه بالإحالة على صغر مساحته. وسأعود إلى تناول العلاقة بين المساحة وكون البلد جزيرة والتحول الديمقراطي أدناه.

(18) يُنظر الفصل الأول.

يزيد من فرص التحول الديمقراطي: «فكلما اتسعت الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها الدولة، ارتفعت معها تكلفة الانتقال إلى الخارج... بناء عليه، يكون لدى أصحاب رؤوس الأموال في البلدان الكبيرة دافع أقوى للسيطرة على عملية صنع القرار»[19].

لقد فحص روبرت بارو[20]، في دراسة يكثر الاستشهاد بها، التأثيرات الناتجة من جميع المُحدِّدات الاجتماعية المحلية هذه على التحول الديمقراطي حال ضبط مستوى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. فاكتشف أن التأثير السالب للتوزع الإثنولغوي ذا أهمية هامشية، من دون أن يعثر على تأثير لحجم البلد أو تاريخه الاستعماري. وقد تكشف أن التوقع الوحيد ذا الأهمية في مجموعة المتغيرات هذه هو عدد السكان المسلمين الذي كان له تأثير سالب بجلاء. ويمكن تقويم ما توصل إليه بارو من نتائج على أساس عدد أكبر من البلدان بشكل ملموس وبوجود عدد أكبر من الضوابط.

نتائج تجريبية

سأعكفُ الآن على النتائج التجريبية الأولى المقدمة في الجدول (2–1). تُقدَّم نتائج الأثر العام في التحول الديمقراطي، والأثر في الطفرات والردات، والآثار البعيدة الأجل، بشكل منفصل. وللإشارة إلى أهمية الماضي القريب، يورد هذا الجدول تقديرات للقيمتين المؤخرتين لمستوى الديمقراطية أيضًا. وبما أن المتغير التابع في هذه التحليلات هو التغير السنوي في مستوى الديمقراطية، فإن المقياس يقدِّر للديمقراطية المتأخرة (أي عند ز–1 و ز–2

(19) Carles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 44.

قارن مع: Roland Rogowski, «Democracy, Capital, Skill, and Country Size: Effects of Asset Mobility and Regime Monopoly on the Odds of Democratic Rule,» in: P. Drake and M. McCubbins (eds.), *The Origins of Liberty: Political and Economic Liberalization in the Modern World* (Princeton: Princeton University Press, 1998).

(20) Robert Barro, «Determinants of Democracy,» *Journal of Political Economy*, vol. 107, no. 6, pt. 2 (1999).

معًا) هو 1 + 018. – 098.، أي نحو 920.؛ بعبارة أخرى، تتحرك الديمقراطية ببطء شديد عبر الزمن. ومقدار ما أُنجز اليوم من مؤسسات ديمقراطية في هذا البلد يطابق كثيرًا جدًا مقدار ما أُنجز منها في الأمس. لكن حقيقة أن هذه المطابَقة ليست تامة (أي إنها أقل من الواحد) تشير إلى أن ثمة ارتدادًا متوسطًا يُسجَّل، ما يستتبع أن المستويات العالية من الديمقراطية في أي عام بعينه تميل إلى الانخفاض، بينما تميل المستويات المتدنية إلى الارتفاع. فإذا تعكر صفو الديمقراطية في بلد ما، فإنها تميل إلى أن تنجذب نحو مستوى توازن بعيد الأجل.

الجدول (2–1): المُحدِّدات الاجتماعية المحلية

	الأجل القريب			
	عام	طفرات	ردات	الأجل البعيد
الديمقراطية عند ز – 1	.018	.035	–.017	–
	(.049)	(.030)	(.025)	
الديمقراطية عند ز – 2	–.098**	–.091***	–.007	–
	(.048)	(.029)	(.025)	
مستعمرة بريطانية	–.014	–.005	–.009	–.177
	(.039)	(.029)	(.025)	(.487)
مستعمرة إسبانية	–.061	–.005	–.056**	–.762
	(.055)	(.043)	(.027)	(.671)
مستعمرة فرنسية	–.029	–.025	–.004	–.363
	(.048)	(.040)	(.034)	(.607)
مستعمرة برتغالية	.079	.034	.045	.989
	(.085)	(.075)	(.029)	(1.044)
مستعمرة ألمانية/ بلجيكية/ إيطالية	–.111	–.016	–.096	–1.392
	(.106)	(.078)	(.067)	(1.257)
سكان بروتستانت	–.024	–.021	–.003	–.303
	(.040)	(.026)	(.025)	(.507)

يتبع

تابع

سكان مسيحيون أرثوذكس	.053	.017	.036	.665
	(.067)	(.062)	(.023)	(.847)
سكان مسيحيون آخرون	.019	-.052	.071	.240
	(.144)	(.095)	(.089)	(1.798)
سكان مسلمون	-.211***	-.109***	-.102*	-2.64***
	(.071)	(.042)	(.052)	(.804)
سكان بوذيون	-.132	.071	-.203*	-1.653
	(.137)	(.071)	(.106)	(1.744)
سكان هندوس	-.048	-.025	-.022	-.596
	(.145)	(.086)	(.114)	(1.834)
سكان من أديان أخرى	-.047	-.138**	.090*	-.590
	(.083)	(.055)	(.050)	(1.041)
سكان لادينيون	-.247**	-.206**	-.041	-3.09**
	(.109)	(.087)	(.052)	(1.299)
قياس التوزع الإثنولغوي	.051	.105**	-.055	.632
	(.060)	(.043)	(.037)	(.752)
قياس التوزع الديني	-.118	-.054	-.064	-1.474
	(.088)	(.057)	(.050)	(1.097)
سجل (مساحة)	-.014*	-.015***	.002	-.172**
	(.007)	(.005)	(.005)	(.080)

* دال عند مستوى 10.، ** دال عند مستوى 05.، *** دال عند مستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 3795؛ عدد البلدان = 165؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة لكل بلد = 23.0.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات موضوعة بين قوسين. وقد عُوملت البلدان غير المستعمَرة بوصفها فئة مرجعية بالنسبة إلى التمثيلات الوهمية الاستعمارية، ونسبة الكاثوليك من السكان بالنسبة إلى متغيرات الطائفة الدينية. كما تشمل النماذج كافة المُحدِّدات في الجداول (3-1) و(4-1) و(5-1) بوصفها ضوابط. وقد أُخر الحجم (القيد المساحي للمنطقة) سنة واحدة.

للمُحدِّدات الاجتماعية التي أُوردتْ آثارها في الجدول (2-1) استثناء واحد (مساحة البلد) مقيس بوصفه ثوابت بلد ما (أي إنها لا تختلف عبر

الزمن). أما المنشأ الاستعماري لبلد ما فقد ثُبِّت بالنسبة إلى المرحلة الأخيرة من الحكم الاستعماري (الذي استمر لأكثر من 10 أعوام)، وثُبِّتت الطوائف الدينية عند عام 1970 تقريبًا، وثُبِّتت مقاييس التوزع الاجتماعي عند نقاط زمنية مختلفة في بلدان مختلفة. وبالعودة إلى النتائج أجدُ، إلى جانب بارو[21]، أن الديمقراطية إبان الموجة الثالثة لم تكن أحسن حالًا بكثير في المستعمرات البريطانية السابقة من حالها في بلدان أخرى ذات جذر استعماري آخر. كما أجد أن لا إرث ديمقراطيًا سلبيًا عامًا لكون بلد ما مستعمرة سابقة لغرب ما وراء البحار. ببساطة، لا يضيف الإرث الاستعماري، بهذا المعنى في الأقل، شيئًا إلى فهمنا للموجة الثالثة من التحول الديمقراطي[22].

في ما يتعلق بالطائفة الدينية، تُظهر نتائجي - على عكس ما لخصه ليبست وآخرون[23]، لكن بالانسجام مع ما توصل إليه بارو[24] - أن صيغًا مختلفةً من المسيحية لم تمارس تأثيرًا دالًا في التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة. بعبارة أخرى، ليست للبلدان البروتستانتية ميزة تحول ديمقراطي. ومن جانب آخر، عانت مجتمعات يسود فيها المسلمون من اتجاه جلي معاد للديمقراطية؛ وهذا التأثير جوهري تمامًا. فإذا قارن المرء بين بلدين افتراضيين، أحدهما يشكل المسلمون 100 في المئة من سكانه والآخر 0 في المئة من سكانه، فإن للبلد الذي يسوده المسلمون معدل تحول ديمقراطي وسطي مقدر بأقل من 211. في الأجل القريب، ومستوى توازن بعيد الأجل أقل من 2.64 على مقياس متدرج

---

(21) Ibid.

(22) كذلك يسري هذا التقييم إذا أُدخل متغير استعماري عام في هذا الأنموذج، ويُرمز إلى هذا المتغير بالرقم (1) بالنسبة إلى المستعمرات الغربية ما وراء البحار. وكما يتبين في الجدول (2-1)، يوجد استثناء صغير واحد: إذ يبدو أن المستعمرات الإسبانية السابقة تملك نزوعًا أقوى نحو نزع التحول الديمقراطي مما تملكه بلدان لم تُستعمر (أي إنّ لكون بلد ما مستعمرة إسبانية سابقة تأثيرًا دالًا وسالبًا في الردات). إلا أن هذا التأثير يتوقف على إدخال شذوذ مؤثر واحد هو الأرجنتين في عام 1976، المستعمرة الإسبانية السابقة التي عانت وقتذاك انقلابًا مدمرًا. ولا يتبقى أي تأثير دال لهذا الأنموذج الوهمي الاستعماري حال إقصاء عملية الرصد الخاصة بالأرجنتين هذه.

(23) Seymour Martin Lipset, Kyoung-Ryung Seong and John Charles Torres, «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy,» *International Social Science Journal*, vol. 45 (1993).

(24) Barro, «Determinants of Democracy».

من 0 إلى 10. أما من حيث اتجاه التغير، فيقل بشكل ملحوظ احتمال أن تحقق المجتمعات المسلمة طفرات نحو الديمقراطية، في حين يزداد احتمال أن تنكص (على الرغم من وجود أدلة هامشية فحسب) في ردات نحو الحكم السلطوي[25].

يُظهر الملحق (ج) صلاحية عامل السكان المسلمين بقوة بالنسبة إلى معظم المواصفات البديلة. حتى أنه تعزز في العينة العالمية المقدرة بـ 196 بلدًا، كما أنه يؤثر في المكوِّنات التأسيسية الثلاثة في مؤشرِي للديمقراطية (مؤشر بوليتي وتقديرات فريدوم هاوس للحريات المدنية والحقوق السياسية). لكن عند تثبيت الأقاليم، أي عندما آخذ في الاعتبار الاختلاف بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وهو الأهم - من جانب وباقي بلدان العالم من جانب آخر، فإن معامل السكان المسلمين ينخفض بشكل كبير ليغدو غير دال. وسأعود إلى تفسير ذلك في المبحث التالي.

وبخلاف ما ذهب إليه بارو[26] والكثير من الأدبيات السابقة، فإن البلدان التي تتشكل من سكان غير متجانسين من حيث تركيبتها الإثنولغوية، ليست أشد ميلًا بشكل دال للسير في أي من اتجاهي مقياس الديمقراطية[27]. وينطبق الأمر ذاته على التنوع الديني الذي يبدو أنه لم يحظ بأي تأثير ملحوظ في التحول الديمقراطي أثناء الموجة الثالثة.

أخيرًا، فقد كان للحجم - مقيسًا بوصفه سجل مساحة البلد في أي عام معلوم - تأثير إحصائي ملحوظ سالب في التحول الديمقراطي، على الرغم من أنه ليس بالتأثير الكبير جدًا. لكن، وخلافًا لمعظم الأدبيات، ما من ترابط صرف بين

---

(25) توصلت إلى الحصيلة ذاتها التي توصل إليها بارو في ما يتعلق بفئة اللادينيين من السكان: فإذ يمارس هذا العامل للوهلة الأولى تأثيرًا سالبًا بشكل دال على التحول الديمقراطي، فإن النتيجة تتلاشى ما إن تُقصى الصين من التحليل، لأن الصين هنا شذوذ قوي للغاية. كذلك لا أجد أن لنسبة الأشخاص المنتمين إلى طوائف «أخرى» (وتشمل هذه أديانًا شرق آسيوية متنوعة) تأثيرًا دالًا وموجبًا في الطفرات. وإذ لا يتوافر تأويل واضح لهذه الحصيلة، فإني أتركها من دون المزيد من الدراسة، يُنظر: .Ibid

(26) .Ibid

(27) لقياس التوزع الإثنولغوي تأثير دال وموجب (!) في الطفرات، أمر تكشّف أنه مسبَّب بفعل حالة بلد واحد مؤثر للغاية: سورينام.

المساحة والردات (حالات النكوص). بعبارة أخرى، ليس الحال أن بلدانًا أصغر مساحةً كانت أقل عُرضة للتقهقر نحو السلطوية. ما حفّز هذه النتيجة، في المقابل، يتبدى في حقيقة أن البلدان الأصغر مساحةً، بالانسجام مع حجة بواش[28]، شهدت طفرات أكبر في درجات ديمقراطيتها مقارنة ببلدان أكبر. والمعامل 015.- يعني أنه بمقارنة بلدين أ و ب، حيث أ أكبر من ب بمرتين، فإن الاتجاه السنوي للتحول الديمقراطي هو 015.*ln(2)، أو أكبر بما يقارب 010. بالنسبة إلى البلد ب. وهذا الأثر، وإن كان صغيرًا، صامدٌ بالنسبة إلى معظم اختبارات الصلاحية في الملحق (ج)[29]. وقد يحاج المرء مبرهنًا على أن السهم السببي يشير إلى الاتجاه المعاكس: إما أن التحول الديمقراطي في هذه الفترة أفضى إلى انشقاقات[30]، وإما أن الأنظمة الأوتوقراطية تمتعت بحوافز أقوى لتوسيع الأراضي الخاضعة لسيطرتها[31]. لكن، وبوضع المتغير التابع المتأخر في مكانه، فمن الممكن ألّا تستطيع هذه الأنماط التاريخية البعيدة تفسير ما توصلت إليه من نتائج بالنسبة إلى الموجة الثالثة.

خلاصة القول، أجد أدلة على مُحدِّدين صامدين فقط للتحول الديمقراطي من بين مُحدِّدات التراثات الاجتماعية التاريخية: عدد السكان المسلمين ومساحة البلد. وسأنتقل الآن إلى استكشاف أي الآليات يمكن أن تفسر نتيجتي البحث هاتين.

الإسلام والديمقراطية

ثار بعض الجدل حول كيف نفسر العلاقة السلبية بين الإسلام والديمقراطية. هل ثمة ما هو غير ديمقراطي في جوهر الإسلام كعقيدة دينية، أم

(28) Boix, *Democracy and Redistribution.*

(29) الاستثناء الرئيس هو مواصفات تأثيرات تثبيت البلد. لكن، ونظرًا إلى الندرة الإجمالية للتوسع الترابي وتقلص الدول، يمكن أن تكون المطالبة بأدلة من داخل البلد الواحد لتدعيم هذا المُحدِّد مطالبة مغالية في أفق زمني من 35 عامًا.

(30) Alberto Alesina and Enrico Spolaore, «On the Number and Size of Nations,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 112 (1997).

(31) Michael Hiscox and David Lake, «Democracy and the Size of States,» Unpublished Paper, Department of Political Science, University of California, San Diego, 2001.

في الطريقة التي تُنظم بها المجتمعات المسلمة؟ أو هل الجزء المسلم من السكان يحمل فحسب سمة بنيوية أخرى تؤثر سلبًا في التحول الديمقراطي؟ تأييدًا لحجة المعسكر الأخير هذه، أجرى فيش[32] سلسلة تحليلات انحدارات مقطعية مستعرضة تُظهر أن الفجوة في منسوب الديمقراطية بين البلدان ذات الأغلبية المسلمة وبقية العالم تتقلص عندما تُثبَّت المكانة النسبية للمرأة، مثل فجوة أمية الإناث بالنسبة إلى الذكور أو حصة النساء في الحكومة. لكن دانييلا دونو وبروس راسيت[33] يعترضان على نتائج فيش. فيُظهران أن التأثير السلبي لعدد السكان المسلمين لا يتلاشى بصورة جوهرية عندما تُثبَّت سلسلة طويلة من مقاييس تبعية المرأة، والتي تتضمن أيضًا نسبة النساء في البرلمانات ونسبة تعليم الإناث إلى الذكور والمعدل الوسطي المتوقع للحياة.

وبحسب اطلاعي، ما من فحص حتى الآن لحجة فيش في إطار حركي يحاول تفسير أثر الإسلام في التحول الديمقراطي عبر الزمن. لقد أوردتُ نتائج فحص كهذا في الجدول (2-2). وبما أن الأثر المسلم عامٌّ، حيث يؤثر في احتمالات الطفرات والردات على حد سواء، يمكنني هنا أن أتجاهل بأمان هذا التمييز الفرعي. وأبدأ في الأنموذج (1) بتكرار ما استخلصته من الجدول السابق: إن نسبة المسلمين من السكان تمارس تأثيرًا سالبًا على التحول الديمقراطي، على الرغم من الضوابط العديدة المطبقة في هذه الفحوص الموسعة. هل يستطيع المرء أن يحذف أو يحد في الأقل من هذا التأثير السالب بتثبيت مقاييس مكانة النساء؟ وبما أن المقاييس التي يمكنني استخدامها عديدةٌ، فقد آثرتُ في الأنموذج (2) لقياس التبعية **الاجتماعية** للمرأة أن (أ) ترتبط بقوة بنسبة المسلمين من السكان، و(ب) ترفع إلى الحد الأقصى تغطية البلدان. تتبين أن هذا المقياس هو معدل انتساب الإناث إلى انتساب الذكور في مرحلة الدراسة الثانوية، والذي يرتبط بنسبة المسلمين عند 36.–[34].

---

(32) Fish, «Islam and Authoritarianism».

(33) Donno and Russett, «Islam, Authoritarianism, and Female Empowerment».

(34) ثمة مقياس مُطوَّر نوعيًا لنسبة التعليم يرتكز على بيانات روبرت بارو وجونغ وا لي حول العدد الإجمالي لسنوات التعليم التي حققها رجال ونساء بعمر 15 عامًا فما فوق يرتبط بنسبة المسلمين =

الجدول (2–2): تفسير التأثير المسلم (عام)

	الأنموذج			
	(1)	(2)	(3)	(4)
سكان مسلمون	***-.211	***-.212	***-.295	-.126
	(.071)	(.074)	(.099)	(.078)
معدل تعليم الإناث نسبة إلى الذكور		.028		
		(.094)		
تمثيل المرأة في البرلمان			-.022	
			(.195)	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				-.114
				(.079)
غامبيا في عام 1994				***-7.115
				(.404)
عدد عمليات الرصد	3795	3610	2817	3795
عدد البلدان	165	161	149	165

* دال عند مستوى 10.، ** دال عند مستوى 05.، *** دال عند مستوى 01.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. وتستخدم جميع النماذج التغيرَ في مستوى الديمقراطية بوصفه المتغير التابع وتُدخل تأخيرين في مستوى الديمقراطية والمُحدِّدات في الجداول (1–2) و(1–3) و(1–4) و(1–5) بوصفها ضوابط. وقد أخر معدل تعليم الإناث نسبة إلى الذكور وحصة المرأة في البرلمان سنة واحدة.

مع ذلك، فإن إضافة هذا العامل إلى هذا الأنموذج لا تحد من التأثير السلبي للسكان المسلمين (الأحرى أنه يزداد)، والسبب البسيط لذلك هو أن معدل التعلم نفسه لا يؤثر في التحول الديمقراطي. وفي الأنموذج (3) أُثبِّتُ، في المقابل، مقياس التبعية السياسية للمرأة الذي يلبي المعايير ذاتها: حصة

= من السكان عند 51.-، إلا أنه يغطي عددًا أقل كثيرًا من البلدان والسنوات. لكن ثمة مقاييس أخرى للوضع الاجتماعي للمرأة، مثل معدلات العمر المتوقع للإناث بالنسبة إلى الذكور، ترتبط بصورة أضعف بحصة المسلمين من السكان (عند 32.-)، إلا أن لها تغطية واسعة إلى حد ما للبلدان والسنوات. بيد أن إضافة أي من هذه المقاييس، أو إضافتها جميعًا، كضوابط لا تُحدث تغيرًا في تأثير السكان المسلمين في التحول الديمقراطي.

النساء في السلطة التشريعية (التي ترتبط عند 30.- مع نسبة المسلمين من السكان). لكن النتيجة لا تنسجم مرة أخرى مع حجة فيش[35]. فالتأثير السلبي للسكان المسلمين لا يختفي، ومرة أخرى لسبب بسيط يتمثل في أن تمثيل النساء في السلطة التشريعية غير مرتبط بشكل دالٍ بالتحول الديمقراطي[36].

فإذا لم يمكن تبعية المرأة أن تفسر التأثير المسلم، فما الذي يمكنه؟ يجدر بدايةً ذكر المُحدِّدات المتعددة للتحول الديمقراطي المثبَّتة سلفًا في الأنموذج (1) من الجدول (2-2)، والتي يمكن حذفها فورًا من قائمة المشتبهين المحتملين. إذ لا يمكن، على سبيل المثال، تفسير التأثير المسلم بالإحالة على نقص النمو أو الأداء الاقتصادي الفائق في البلدان الإسلامية، ولا بسبب الثروة النفطية. كما أنه لا يقبل التفسير من حيث نقص انتشار الديمقراطية في البلدان المجاورة، أو ضعف الصلات بالمنظمات الإقليمية الديمقراطية، أو غياب التعبئة الشعبية.

يُضاف إلى ذلك وجوب إلقاء ظلال الشك على مجموعة التفسيرات الثقافية برمتها للأثر المسلم السالب متى جرت مضاهاتها بأدلة المستوى الفردي لمنسوب الديمقراطية. ففي العقد الأخير، حققت صناعة الدراسات الاستقصائية الدولية تقدمًا ملحوظًا في العالم الإسلامي، ما يعني أننا نعرف اليوم أكثر مما مضى عن كيفية تفكير الناس العاديين وشعورهم في هذه البلدان حيال الديمقراطية. وتسود هذه المجموعة المتنامية من الأدبيات ثلاثُ مقاربات: بعضها يقارن النظرة الديمقراطية بين مسلمين أكثر أو أقل تدينًا **داخل** مجتمعات ذات أكثرية مسلمة في العالم العربي[37]. ويعقد بعض المقاربات

---

(35) Fish, «Islam and Authoritarianism».

(36) لا تتغير النتائج إذا أبقينا عدد عمليات الرصد ثابتًا، أي إذا نظرنا إلى تأثير السكان المسلمين في عينة عمليات الرصد غير المفقودة بالنسبة إلى معدل التعليم وحصة المرأة في البرلمان.

(37) Mark Tessler: «Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientations on Attitudes toward Democracy in Four Arab Countries,» *Comparative Politics*, vol. 34, no. 3 (2002), and «Do Islamic Orientations Influence Attitudes toward Democracy in the Arab World? Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria,» *International Journal of Comparative Sociology*, vol. 43, nos. 3-5 (2002).

الأخرى مقارنة بين المسلمين وغير المسلمين في مجتمعات منقسمة دينيًا(38). كما يقارن بعضها الثالث مجتمعات ذات أكثرية مسلمة، مأخوذة جملةً، بمجتمعات غير مسلمة(39). ما يثير الاهتمام، وبصرف النظر عن المقاربة المستخدَمة، أن ثمة نتيجة دالة مشتركة بين هذه الدراسات جميعًا: ما من تأييد أقل لمبادئ الديمقراطية بين المؤمنين بالإسلام؛ فإذا كانت الثقافة الإسلامية تفسِّر إلى حد ما الأثر السالب على التحول الديمقراطي، فليس ذلك لأن ميل المسلمين إلى تأييد السلطوية أكثر من ميل أتباع الأديان الأخرى(40).

ثمة رادع آخر أمام الاعتقاد بالقوة المحوِّلة ديمقراطيًا للدين، تتمثل في حقيقة أن الكاثوليكية كانت لا تزال تُعَدّ حتى أوائل سبعينيات القرن العشرين عائقًا ثقافيًا أمام الديمقراطية. وبعدئذ تحول جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية إلى الديمقراطية. وفي ثمانينيات القرن العشرين، كان يُنحى باللائمة على الكونفوشيوسية بسبب ضعف تقدم الديمقراطيات في شرق آسيا. لكن كوريا الجنوبية وتايوان

---

(38) Richard Rose, «How Muslims View Democracy: Evidence from Central Asia,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 4 (2002), and Steven Ryan Hofmann, «Islam and Democracy: Micro-Level Indications of Compatibility,» *Comparative Political Studies*, vol. 37, no. 6 (2004).

(39) Pippa Norris and Roland Inglehart, *Scared and Secular: Religion and Politics Worldwide* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), and Mark Tessler and Eleanor Gao, «Gauging Arab Support for Democracy.» *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (2005).

(40) تظهر محصلة أخرى تناقض أي تأويل ثقافي تبسيطي للتأثير المسلم حين يؤخذ التغير في حصة المسلمين من السكان عبر الزمن في الاعتبار. فإذا كان اللوم يُلقى على ثقافة استبدادية ما تنتشر بين المسلمين، فيجب عندئذ أن تصبح البلدان التي يتزايد فيها عدد السكان المسلمين أقل ديمقراطية مع الزمن، بينما تصبح البلدان التي يتناقص فيها عدد السكان المسلمين أكثر ديمقراطية. إلا أن الحال ليس كذلك. فمع أن التباينات داخل البلد الواحد في حصة المسلمين من السكان بين عامي 1970 و2000 (وفق بيانات من: David B. Barrett, George T. Kurian and Todd M. Johnson, *World Christian Encyclopedia: A Comparative Survey of Churches and Religions in the Modern World*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2001). في الحالين كليهما) هي تباينات ضئيلة، فإنها تترابط بشكل موجب مع التغير في مستوى الديمقراطية بين عامي 1972 و2000. تنسجم هذه المحصلة أيضًا مع المعامل الموجب (والدال! في هذه الحالة) للسكان المسلمين في شعاع ثابت لآثار أنموذج التفكيك (لم يورد هنا)، والذي يغربل تباينات التحول الديمقراطي داخل البلد الواحد، يُنظر في: Thomas Plumper and Vera Troeger, «Efficient Estimation of Time Invariant and Rarely Changing Variables in Panel Data Analysis with Unit Effects,» *Political Analysis*, vol. 15, no. 2 (2007).

تحولتا ديمقراطيًا بعد ذلك. بعبارة أخرى، ما ذُكر سابقًا عن عوائق دينية أمام التحول الديمقراطي جاء التاريخ ليدحضه في لحظة زمنية لاحقة.

ختامًا، يبدو أن ثمة سمة واحدة تجعل التأثير المسلم يتبدد: إضافة متغير وهمي يثبّت جميع البلدان المنتمية إلى شمال أفريقيا والشرق الأوسط. بحسب ما يبين الأنموذج (4) من الجدول (2-2)، ومع تثبيت انحراف حدي (غامبيا في عام 1994)، فإن ذلك يخفض التأثير المسلم إلى نحو نصف مقداره الأصلي ويجعله غير دال إحصائيًا. وما يعنيه ذلك هو أن ثمة ما هو خاص بهذه المنطقة ذات الأكثرية المسلمة (مع حالة غامبيا القريبة جغرافيًا)، وهو أولى بالنظر من نسبة المسلمين من السكان في حد ذاتها التي عوّقت التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة. وهكذا، تؤكد نتائجي إلى حد بعيد زعم ألفرد ستيبان وغريام روبرتسون[41] أن الفجوة «المسلمة» هي في معظمها فجوة «عربية».

صحيح، فهذا ليس «تفسيرًا» ذا بال ما دام يبدأ بطرح السؤال لِمَ ثمة فجوة «عربية» أو شرق أوسطية. لكنني أعتقد أن بمقدور هذه النظرة الثاقبة أن تساعد باحثين مستقبليين يرغبون في تفسير التأثير المسلم من طريق إعادة صوغ السؤال المطروح. فما نريد معرفته ليس السبب في أن البلدان الإسلامية عمومًا أقل ميلًا إلى أن تتحول ديمقراطيًا، بل السبب في أن الحال هو على ما هو عليه في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. بطبيعة الحال، يبقى ممكنًا أن الإسلام كدين هو جزء من الإجابة عن هذا السؤال، لكن تحديدًا تلك الخصائص من الإسلام التي تتفرد بها هذه المنطقة بعينها.

لماذا يرجح احتمال التحول الديمقراطي في البلدان الصغيرة؟

كما لاحظنا في الفصل السابق، تُقدِّم نظرية بواش[42] في حركة رأس المال تفسيرًا لسبب تأثير الحجم سلبًا في التحول الديمقراطي، والفكرة هي أن نقل

(41) Stepan and Robertson: «An 'Arab' More than a 'Muslim',» and «Arab, Not Muslim».

(42) Boix, *Democracy and Redistribution.*

الموجودات الثابتة إلى الخارج أيسر في البلدان الصغيرة جغرافيًا، مما يحد من مخاوف أصحاب رؤوس الأموال من الديمقراطية. لكن، وبمعزل عن وكلاء حركة رأس المال المشمولين سلفًا في مقياسي المركب للتحديث (مثل التصنيع والتعليم)، أو من حيث وفرة الموارد الطبيعية، لا تستجيب هذه الآلية بسهولة للاختبار التجريبي. عوضًا عن ذلك، فإن ما أحاول تقديمه في هذا القسم هو أمر أدنى مطمحًا: إنه تفحص مختلف التفسيرات لما قد يكون المحرك وراء تأثيرات الحجم السلبية في التحول الديمقراطي.

الجدول (2-3): تفسير تأثير الحجم (طفرات)

	الأنموذج			
	(1)	(2)	(3)	(4)
سجل (المساحة)	***-.015	***-.017	-.012	***-.016
	(.005)	(.006)	(.008)	(.005)
جزيرة		-.026		
		(.023)		
سجل (السكان)			-.007	
			(.010)	
سجل (الكثافة السكانية)				-.027
				(.111)

* دال عند مستوى 10.، ** دال عند مستوى 05.، *** دال عند مستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 3795؛ عدد البلدان = 165؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة للبلد الواحد =23.0.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. تستخدم جميع النماذج الطفرات في مستوى الديمقراطية بوصفها المتغير التابع، وقد أدخل تأخيران لمستوى الديمقراطية والمُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1) بوصفها ضوابط. وقد أخرت جميع المتغيرات المُفسِّرة في الجدول سنة واحدة.

أولًا: كان عدد من الباحثين قد حاجج ليثبت أن العزلة، أو وضع الجزيرة، أولى أن يفضي إلى جعل البلدان الصغيرة ديمقراطية، من حجمها[43]. وبما أن

---

(43) Axel Hadenius, *Democracy and Development* (Cambridge: Cambridge University Press, =

الدول الجزر صغيرة الحجم عادةً (يرتبط الحجم والعزلة عند 60.-)، فيمكن أن يكون هذا هو واقع الحال. لكن، وكما يبين الأنموذج (2) من الجدول (2-3)، فإن أثر الحجم لا ينخفض قط بتثبيت وضع الجزيرة (الذي يُعرَّف بأنه بلد لا يشارك أي بلد آخر حدودًا بريةً أو نهريةً). وفي الواقع، لا تعزز العزلةُ التحول الديمقراطي.

وثمة تفسير آخر يرى أن عدد السكان أحرى بالاهتمام من الامتداد الجغرافي للبلد. ففي نظرية رونالد روغوفسكي[44] في التحول الديمقراطي المستندة إلى حركية الأصول، على سبيل المثال، ما هو أولى بالأهمية من رأس المال المادي (كما في نظرية بواش) هو رأس المال البشري. وبما أن سكان البلد الصغير أميل إلى أن يكونوا منتمين إلى مجموعات لغوية صغيرة، فمن المرجح أن يعرفوا لغات أجنبية أكثر، فيمكن والحال هذه أن ينتقلوا إلى الخارج بسهولة أكبر. وما دام الخروج خيارًا أسهل لهؤلاء السكان متى كانوا غير راضين عن حكومتهم، فثمة احتمال أكبر لأن يمنحهم الحكام انتخابات، أي أن يتحولوا ديمقراطيًا. وفي ظل الارتباط القوي بين عدد السكان والمساحة (عند 79.)، يكون هذا مرة أخرى تفسيرًا منافسًا معقولًا لأثر المساحة. مع ذلك، وكما يبين بوضوحٍ الأنموذج (3)، لا آثار المساحة ولا آثار عدد السكان بقيا دالين إحصائيًا عندما أدخلا في آن معًا في الأنموذج (على الرغم من أن لكل منهما هذه الدلالة إن أُدخل بمفرده). ببساطة، هذا الترابط بين المساحة وعدد السكان أقوى من أن يتيح لنا أن نعاكس بفاعلية التأثير المستقل لكل منهما. ما هو جدير بالذكر أن التأثير الجغرافي يفوق التأثير السكاني من حيث المقدار (يمكن مقارنة معامليهما، ما داما موجودين على مقاييس لوغاريتمية). لكن الحاجة أمسّ إلى فتراتٍ أطول للوصول إلى نتيجة أشد تماسكًا في هذا الصدد.

1992), pp. 125-127; Dag Anckar and Carsten Anckar, «Size, Insularity and Democracy,» *Scandinavian* = *Political Studies*, vol. 18, no. 4 (1995); Dag Anckar, «Why Are Small Island States Democracies?,» *Round Table*, vol. 365 (2002), and Christopher Clague, Suzanne Gleason and Stephen Knack, «Determinants of Lasting Democracy in Poor Countries: Culture, Development, and Institutions,» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 573, no. 1 (2001).

(44) Rogowski, «Democracy, Capital, Skill, and Country Size».

وبما أن التفاعل بين المساحة وعدد السكان ينتج الكثافة السكانية، فقد فحصت أخيرًا هذا التفسير الثالث في الأنموذج (4). وسيكون أحد مسارات هذا التفسير، اقتفاءً لخطى هربست[45]، هو أن سلطة الدولة تنتشر بيسر أكبر على مناطق ذات كثافة سكانية أعلى، وأن قدرة الدولة بدورها تؤثر إيجابًا في حظوظ التحول الديمقراطي. وثمة تقليد راسخ داخل السوسيولوجيا المقارنة يجادل ليثبت أن تشكيل الدولة، خلال مدة طويلة في الأقل، يميل إلى أن يعزز تطوير المؤسسات التمثيلية[46]، على الرغم مما وُوجه به التأكيد السابق هذا من اعتراضات[47]. وبما أن البلدان الأصغر هي (كقاعدة) البلدان الأكثر كثافة سكانية، فربما يكون هذا ما يفسر أثر الحجم؟ بيد أن الحال ليست كذلك كما يظهر للعيان. فالكثافة السكانية، في حد ذاتها، لا تؤثر في التحول الديمقراطي، ما يبقي التأثير السلبي للحجم غير مفسر؛ في الأقل من حيث الخصائص الملاحَظة التي استطعت جمع بيانات حولها.

خلاصة

خلاصة القول، نشأت الديمقراطية وظلت قائمة إبان الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في ظل ظروف اجتماعية تاريخية متنوعة. لم تنل البلدان المفتقرة إلى إرث استعماري حظوظًا أوفر من حظوظ المستعمرات السابقة، كما لم يبدُ أن لأصل القوة الاستعمارية أهمية أكبر. علاوة على ذلك، حدث التحول الديمقراطي ظاهرًا في بلدان متنوعة وأخرى متجانسة سكانيًا على حد سواء، بغض النظر تقريبًا عن التقاليد الدينية. والاستثناء الوحيد في هذا الصدد

---

(45) Herbst, *States and Power in Africa.*

(46) Mick Moore, «Revenues, State Formation, and the Quality of Governance in Developing Countries,» *International Political Science Review*, vol. 25, no. 3 (2004); Michael Ross, «Does Taxation Lead to Representation?,» *British Journal of Political Science*, vol. 34 (2004), and Charles Tilly: *Contention and Democracy in Europe, 1650-2000* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), and *Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

(47) Lucan Way, «Authoritarian State Building and the Sources of Regime Competitiveness in the Fourth Wave: The Cases of Belarus, Moldova, Russia, and Ukraine,» *World Politics*, vol. 57 (January 2005).

هو التأثير السالب للإسلام، ويكاد هذا التأثير يقتصر حصرًا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولعدد السكان أيضًا أهميته، فالبلدان الأصغر تحظى باحتمال تحول ديمقراطي أكبر.

إذًا، وبصرف النظر عن أثر الإسلام في الشرق الأوسط وعن أثر الحجم الجغرافي، فقد أثر الماضي تأثيرًا ضئيلًا في مصائر الديمقراطية إبان الموجة الثالثة.

الفصل الثالث

قوة الازدهار: المُحدِّدات الاقتصادية

لا نحتاج إلّا إلى نظرة خاطفة إلى العالم لنتوصل إلى نتيجة تفيد أن الديمقراطية والازدهار مترابطان. فالبلدان الأكثر غنىً هي في المتوسط بلدان أكثر ديمقراطية. لكن هل هذه العلاقة سببية؟ وعلى وجه أكثر تحديدًا، هل كان احتمال التحول الديمقراطي في البلدان المزدهرة أو البلدان الأكثر نموًّا على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي إبان الموجة الثالثة احتمالًا أكبر؟ فماذا إذًا عن التقلبات قريبة الأجل في الأداء الاقتصادي: هل كانت عاملًا معززًا لازدهارٍ يسير في الاتجاه ذاته؟ لا نحتاج إلى أكثر من لمحة خاطفة ثانية إلى العالم لنكتشف استثناءً واضحًا من العلاقة بين الازدهار والديمقراطية: أوتوقراطيات النفط الثرية في الشرق الأوسط. فهل كان النفط أو مصادر أخرى لوفرة الموارد الطبيعية عائقًا أكبر عموميةً أمام التحول الديمقراطي في أثناء هذه الفترة؟

سأعالج في هذا الفصل الأسئلة المطروحة أعلاه في محاولة لتقييم سلسلة مُحدِّدات اقتصادية للتحول الديمقراطي بطريقة منهجية. تنقسم سلسلة المُحدِّدات هذه إلى قسمين: تتعلق السلسلة الأولى بمُحدِّدات اقتصادية تُلحَظ في العينة التقديرية الكاملة لديّ المؤلفة من 165 بلدًا؛ وتتعلق الثانية بمُحدِّدات تُلحَظ بالنسبة إلى عينة أكثر تقييدًا. ذلك أنني أجد تدعيمًا إحصائيًا لأربعة مُحدِّدات اقتصادية: مستوى التحديث الاجتماعي – الاقتصادي، والنمو الاقتصادي قريب الأجل، ووفرة النفط، والتحرر من تدخل الدولة في الاقتصاد. وبعد ذلك أُقيّم الآليات الكامنة وراء المُحدِّدين الأولين منها من خلال الدلائل المتاحة من تحليل العينة الموسَّعة ودراسة الحالة.

التحديث والأداء الاقتصادي ووفرة الموارد

مُذ أطلق ليبست[1] حجته المؤسِّسة، الملخَّصة في الفصل **الأول**، خرج عدد لا يحصى من الدراسات التي تؤكد أن المُحدِّد الأكثر استقرارًا للديمقراطية حول العالم هو مستوى التحديث الاجتماعي – الاقتصادي؛ أي إن أطروحة ليبست لا تزال تواجه الكثير من الاعتراضات التي لم تُعالج. **بدايةً**، كان الجزء الأكبر من التأييد التجريبي لهذه الفرضية مرتكزًا على مقاييس التحديث من حيث التنمية الاقتصادية، مثل استهلاك الطاقة وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وينطبق هذا على كل من الدراسات المقطعية المستعرضة الأبكر[2] وعلى الاختبارات الصادرة مؤخرًا المستندة إلى بيانات السلاسل الزمنية التجميعية[3]. إلا أن نطاقًا من مؤشرات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية أوسع بكثير كان قد استُخدم في تفسير ليبست الأصلي[4]، وفي الدراسات المبكرة التي أعقبته[5]. وقد شملت هذه، ما خلا الدخل القومي، التصنيع والتعليم والتمدين

(1) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (1959).

(2) من أجل نظرة أشمل يُنظر في: Larry Diamond, «Economic Development and Democracy Reconsidered,» in: Gary Marks and Larry Diamond (eds.), *Reexamining Democracy: Essays in Honor of Seymour Martin Lipset* (Newbury Park: Sage Publications, 1992).

(3) Ross Burkhart and Michael Lewis-Beck, «Comparative Democracy: The Economic Development Thesis,» *American Political Science Review*, vol. 88, no. 4 (1994); John Helliwell, «Empirical Linkages between Democracy and Economic Growth,» *British Journal of Political Science*, vol. 24 (1994); John Londregan and Keith Poole, «Does High Income Promote Democracy?,» *World Politics*, vol. 49 (1996); Mark Gasiorowski and Timothy Power, «The Structural Determinants of Democratic Consolidation: Evidence from the Third World,» *Comparative Political Studies*, vol. 31, no. 6 (1998); Robert Barro, «Determinants of Democracy,» *Journal of Political Economy*, vol. 107, no. 6, pt. 2 (1999); Adam Przeworski [et al], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Carles Boix and Susan Stockes, «Endogenous Democratization,» *World Politics*, vol. 55 (July 2003), pp. 815-849, and David Epstein [et al.], «Democratic Transitions,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 3 (2006).

(4) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy».

(5) Phillips Cutright, «National Political Development: Measurement and Analysis,» *American Sociological Review*, vol. 28 (1963); Deane Neubauer, «Some Conditions of Democracy,» *American Political Science Review*, vol. 61 (1967); Marvin Olsen, «Multivariate Analysis of National Political Development,» *American Sociological Review*, vol. 35 (1968), and Gilbert Winham, «Political Development and Lerner's Theory: Further Test of Causal Model,» *American Political Science Review*, vol. 64 (1970).

والاتصالات. وتبعًا لمُنظّري التحديث، ينبغي النظر إلى هذه العمليات التنموية بوصفها أجزاءً من متلازمة واحدة تكمن وراءها، هي «التحديث الاجتماعي - الاقتصادي» الذي يعزز تنمية ديمقراطية في المحصلة النهائية[6]. ما يبعث على المفاجأة أن هذا التدعيم النظري الواسع لفرضية ليبست لقي القليل من الاهتمام في أدبيات التحول الديمقراطي المقارنة الأحدث عهدًا. وسأحاول أن أصلح هذا الوضع في ما يأتي أدناه من خلال معاملة التحديث الاجتماعي - الاقتصادي بوصفه متلازمة متسقة بمؤشرات قابلة للملاحظة ومتعددة.

ثانيًا: ثمة خلاصة يكثر إيرادها من جانب بشيفورسكي وآخرين[7] مفادها أن التحديث الاجتماعي - الاقتصادي لا يحفز الانتقال إلى الديمقراطية، بل هو عوضًا عن ذلك يساعد في استدامة الديمقراطية ما إن تُنشأ. تعرضتْ هذه الخلاصة للتأكيد من جانب[8] وللنقد من جانب آخر[9] على أسس تجريبية، إلا أنها استندت في معظمها إلى مقياس ثنائي للديمقراطية[10]. وسأحاول في هذا الفصل أن أجري فحصًا منهجيًا لهذه الخلاصة باستخدام مقياس متدرج للديمقراطية، وذلك بفصل المؤثرات التي تؤثر في الطفرات عن تلك التي تؤثر في الردات.

أما الاعتراض **الثالث** فيأتي من عمل حديث عُني بتبيان أن أثر كل من الدخل الاقتصادي والتعليم على التحول الديمقراطي لا ينطبق إلا على بلدان

---

(6) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society* (Glencoe: Free Press, 1958), and Karl Deutsch, «Social Mobilization and Political Development,» *American Political Science Review*, vol. 55, no. 3 (1961).

(7) Przeworski [et al], *Democracy and Development*.

(8) Torsten Persson and Guido Tabellini, «Democratic Capital: The Nexus of Political and Economic Change,» *American Economic Journal*, vol. 1, no. 2 (2009).

(9) Boix and Stockes, «Endogenous Democratization,» and Epstein [et al.], «Democratic Transitions».

(10) أعرف استثناءً واحدًا في هذا الصدد هو عاصم أوغلو وآخرون، الذين وظفوا (في الجدولين 3 و4) التقنية ذاتها التي استخدمتُها بغية فصل تأثيرات الانتقال إلى الديمقراطية عن التحول عنها: Daron Acemoglu [et al.], «Reevaluating the Modernization Hypothesis,» MIT, Department of Economics Working Papers Series; 07-23, 2007.

في لحظة زمنية معينة، لكنه لا ينطبق في البلدان طوال الزمن[11]. وبدلًا من ذلك، يحاجج واضعو سلسلة الأبحاث هذه لإثبات أن مجتمعات مختلفة ربما تكون قد باشرت مسالك تنمية سياسية - اقتصادية متباينة عند بعض المنعطفات الحرجة محددة منذ نحو 500 عام مضى؛ فبعض البلدان اتبع مسلك دخل عالٍ - ديمقراطية عالية/متقدمة، واتبع بعض آخر مسلك دخل متدنٍ - ديمقراطية متدنية/ضعيفة، لكن من دون وجود ترابط سببي قط بين الاثنين. سأتناول أيضًا هذا الاعتراض في اختبارات الصلاحية المرفقة بالملحق (ج)، بالاستناد مرة أخرى إلى مقياس موسّع للتحديث الاجتماعي - الاقتصادي.

إلى جانب فرضية التحديث، وضعت حجة نظرية أخرى كانت معنية بتأثير الأداء الاقتصادي. تقول هذه الحجة إن انهيار كل من الأوتوقراطيات والديمقراطيات يغدو أكبر احتمالًا عند مواجهتها أزمات أداء موقتة، لأن ذلك يعني «خفضًا في الموارد المتاحة أمام النخب السياسية لاستبقاء دعائم التأييد»[12]. وقد استند معظم التأييد التجريبي الذي توفره العينة الموسّعة لهذا الجدال إلى معدلات نمو سنوية بوصفها مقياسًا للأداء، كما استند مرة أخرى إلى تصورات ثنائية في معظمها للمتغير التابع، الذي يشير ببساطة إلى ما إذا كانت أنظمة الحكم أوتوقراطية أم ديمقراطية. وعن هذا سادت محصلتان؛ فمن جهة، تقول الأولى إن النمو مرتبط سلبًا بالانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي أو، على العكس من ذلك، إن الأنظمة السلطوية تسقط تحت ضغط الأزمات الاقتصادية[13]. ومن جهة أخرى، تقول الثانية إنه ثبت أن

---

(11) Ibid.; Daron Acemoglu [et al.], «From Education to Democracy,» *American Economic Review*, vol. 95, no. 2 (2005), and «Income and Democracy,» *American Economic Review*, vol. 98, no. 3 (2008), and James Robinson, «Economic Development and Democracy,» in: *Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 2006).

(12) Stephan Haggard and Robert Kaufman: *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton: Princeton University Press, 1995), p. 29, and «The Political Economy of Democratic Transitions,» *Comparative Politics*, vol. 29, no. 3 (1997).

(13) Mark Gasiorowski, «Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis,» *American Political Science Review*, vol. 89, no. 4 (1995); Karen Remmer, «The Sustainability of Political Democracy: Lessons from South Africa,» *Comparative Political Studies*, vol. 29, no. 6 (1996), and Przeworski [et al.], *Democracy and Development*.

النمو ينعكس إيجابيًا على بقاء الديمقراطية، ما يعني أن الديمقراطيات أيضًا عُرضة للأزمات الاقتصادية[14]. ليس سهلًا ترجمة هاتين النتيجتين إلى قرائن تُستخدم فيها مقاييس متدرجة للديمقراطية. مع ذلك، يمكنهما أن ينطويا على وجوب تعيين معامِلات الأداء الاقتصادي بشكل مختلف بالاعتماد على اتجاه التغير في سلم الديمقراطية، الذي يمكن أن يفسِّر لِمَ أنتجتْ الدراسات القليلة، التي فحصتها على مقياس متدرج، نتائجَ ضعيفة وغير متسقة[15].

يبدو أن إحدى أقوى نتائج البحث تتمثل في أثر وفرة الموارد الطبيعية المضاد للديمقراطية. ففي سلسلة تحليلات الانحدار التي تتنبأ بتنامي الديمقراطية مع مرور الزمن، وجد روس[16] أن لوفرة النفط وغيره من الموارد المعدنية غير النفطية باعتبارهما مصدرين أوليين للصادرات القومية، أثراً سالبًا بوضوح على حظوظ التحول الديمقراطي. وكانت دراسات أقدم عهدًا، ادعتْ استجلاء تأثير سالب للنفط، قد وضعت ملاحظات عابرة بشأن ضعف أداء الحوكمة الديمقراطية في بضعة بلدان منتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية[17]. في المقابل، تمكن روس[18] من توضيح أن هذا التأثير ظهر على صعيد عالمي، واندرج في عداد موارد أخرى لمعادن ذات ربحية عالية. وبحسب روس، ترجع هذه العلاقة إلى تنامي «الدولة الريعية» في بلدان غنية بثروة الموارد الطبيعية.

---

(14) Przeworski [et al.], *Democracy and Development*, and Michael Bernard, Christopher Reenock and Timothy Nordstrom: «Economic Performance, Institutional Intermediation, and Democratic Survival,» *Journal of Politics*, vol. 63, no. 3, 2001), and «Economic Performance And Survival in New Democracies: Is There a Honeymoon Effect?,» *Comparative Political Studies*, vol. 36, no. 4 (2003).

(15) وجد جون لوندريغان وكيث بول في استخدام مؤشر الديمقراطية ذاته (بوليتي) لكن بضوابط مختلفة، تأثيرًا سالبًا ضئيلًا وقصير الأمد للنمو على التحول الديمقراطي: Londregan and Poole, «Does High Income Promote».

بينما لم يجد كوان لي ورفائيل روفني تأثيرًا للنمو بل وجدا تأثيرًا موجبًا للتضخم يتناقص بمرور الزمن: Quan Li and Rafael Reuveny, «Economic Globalization and Democracy: An Empirical Analysis,» *British Journal of Political Science*, vol. 33 (2003).

(16) Michael Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53 (April 2001).

(17) Helliwell, «Empirical Linkages,» and Robert Barro: *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study* (Cambridge: MIT Press, 1997), and «Determinants of Democracy».

(18) Ross, «Does Oil Hinder».

وبمقدور الأنظمة المعتمدة بالدرجة الأولى على هذه الموارد الضخمة استعمال الجزرة (التخفيضات الضريبية والرعاية) والعصا (القمع) للبقاء في مأمن من تشكيك الخصوم[19].

بالعودة إلى نتائجي التجريبية في الجدول (3-1)، أكرر بدايةً حصيلة نحو 50 عامًا من البحث المقارن حول العلاقة الإيجابية بين التحديث الاجتماعي - الاقتصادي والتحول الديمقراطي. وكما أشرتُ سابقًا، تستند هذه النتيجة إلى مقياس مركب لعملية التحديث بأسرها، لا إلى مجرد مكوّن جزئي واحد من مكونات اقتصادها الكلي. علاوة على ذلك، فإن ما يثير الاهتمام أن أثر التحديث إبان الموجة الثالثة يجب، بتقديري، ألا يفسَّر بوصفه نزوعاً إلى الديمقراطية في البلدان المُحدِّثة، بل إن نزوعًا إلى التقهقر نحو السلطوية وُجد في بلدان أقل تحديثًا. إلا أنه صح أن هذا النزوع لم يكن قويًا جدًا. فتغير الانحراف المعياري في مؤشر التحديث - المساوي تقريبًا لنقلة من مستوى الصومال (في أسفل المؤشر) إلى مستوى ناميبيا، أو من مستوى إلسلفادور (في وسط المؤشر) إلى مستوى إيرلندا - أسفر عن انخفاض متوقع بـ 061. في استعداد الديمقراطية للارتداد نحو السلطوية في العام التالي. لكن التأثير على (غياب) الردات يكون دالًا إحصائيًا بخلاف التأثير على الطفرات.

الجدول (3-1): المُحدِّدات الاقتصادية المحلية

	الأجل القريب			
	عام	طفرات	ردات	الأجل البعيد
التحديث الاجتماعي - الاقتصادي	*.038	-.023	***.061	*.472
	(.021)	(.019)	(.015)	(.242)

يتبع

(19) يوجه ثاد دونينغ في مساهمة حديثة اعتراضًا قويًا على حجة روس (Thad Dunning, *Crude Democracy: Natural Resources Wealth and Political Regimes* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008)) بملاحظة أنه حين تُوزَّع الثروة، التي لم تنتج عن الموارد، بشكل غير عادل، يمكن فعلًا لوفرة الموارد أن تقوي التحول الديمقراطي (أو تعوق نزع التحول الديمقراطي) من خلال تخفيفها الصراع على إعادة التوزيع، يُنظر: Ross, «Does Oil Hinder».

تابع

النمو	-.184	***-.540	**.356	-2.30
	(.259)	(.195)	(.171)	(3.210)
التضخم	-.002	-.001	-.001	-.025
	(.004)	(.003)	(.002)	(.051)
الوقود	*-.228	***-.189	-.039	**-2.85
	(.120)	(.073)	(.080)	(1.447)
المعادن	-.034	.053	-.087	-.424
	(.230)	(.156)	(.182)	(2.872)

* دال عند مستوى 10.، ** دال عند مستوى 05.، *** دال عند مستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 3795؛ عدد البلدان = 165؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة بالنسبة إلى البلد الواحد = 23.0.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات موضوعة بين قوسين. وتشمل النماذج كلها تأخيرين للمتغير التابع والمُحدِّدات في الجداول (1-2) و(1-4) و(1-5) بوصفها ضوابط. وقد أُخرت المتغيرات المُفسِّرة كافة في الجدول سنة واحدة.

يشبه هذا النمط شبهًا مذهلًا الحصيلة التي توصل إليها بشيفورسكي وآخرون وبرسون وتابيليني[20] ومفادها أن التحديث الاجتماعي - الاقتصادي لا يؤدي إلى الانتقال إلى الديمقراطية، وإنما يحول دون النكوص إلى السلطوية. علاوة على ذلك، فإن هذه الحصيلة صامدة بقوة قياسًا إلى مواصفات بديلة. ويُظهر الملحق (ج) بجلاء أنه حتى الأدلة في البلد الواحد (بتطبيق التأثيرات الثابتة للبلد) تدعم وجهة النظر القائلة إن التحديث إبان الموجة الثالثة خفّض المستوى المتوقع للتقهقر نحو السلطوية. ويعني هذا بدوره أني لا أجد تأييدًا لحجة عاصم أوغلو وآخرين[21] القائلة إن التحديث يؤثر في الترابطات العابرة للبلد وحسب[22].

(20) Przeworski [et al.], *Democracy and Development*, and Persson and Tabellini, «Democratic Capital».

(21) Acemoglu [et al.]: «From Education;» «Reevaluating the Modernization,» and «Income and Democracy».

(22) يصح آتي عندما أطبق تأثيرات تثبيت البلد والعام (أنموذج الصلاحية رقم 6 في ملحق (ج)، فإن معامل التحديث يفشل في بلوغ دلالة إحصائية. غير أنه اختبار متطلب للغاية بالنسبة إلى خاصية بطيئة الحركة مثل التحديث الاجتماعي - الاقتصادي.

عند النظر في أداء الاقتصاد الكلي في الأجل القريب فإني لا أجد تأثيرًا لأزمة تضخمية في تغير نظام الحكم. غير أن النمو أثَّرَ سلبًا في الطفرات باتجاه الديمقراطية إبان الموجة الثالثة. وبما أن معدلات النمو تُقاس بالكسور، فإن معاملًا عند 540.– يعني ضمنًا أنه بالنسبة إلى بلدٍ يعاني اقتصاده انكماشًا بنسبة 10 نقاط مئوية، مثلًا، فإن ميل هذا البلد إلى أن يتحول ديمقراطيًا في العام التالي يزداد بنسبة 54 في المئة. هذه الحصيلة، وإن كانت ضئيلة من الناحية الجوهرية، إلا أنها تُبدي صمودًا قويًا قياسًا على مواصفات بديلة[23]، كما تتسق مع حجة هاغارد وكاوفمان[24] القائلة إن احتمالات التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية تكون أكبر عندما تعاني أزمات انكماشية. غير أن معامل الردات، في حين يظهر أنه دال إحصائيًا، يتوقف على إدراج انحرافين قويين للغاية[25]. وهكذا، فإني لا أجد تدعيمًا صلبًا لما تقوله وجهة النظر المُتممة من أن النمو الاقتصادي يعصم الديمقراطيات من التقهقر. لكن حقيقة أن تأثير النمو في الردات موجب المؤشر تفسر لِمَ لا يوجد تأثير للنمو في التحول الديمقراطي في الأنموذج العام، ولا أي تأثير ملحوظ في منسوب التوازن الديمقراطي بعيد الأجل.

تؤكد نتائجي ما توصل إليه روس[26] في ما يتصل بأثر النفط (وبعموم أكبر وقود الطاقة) المضاد للديمقراطية، على الرغم من حقيقة أنّي أُثبتُ مجموعة من المُحدِّدات أكبر. ووفق تقديراتي، فإن اكتشاف النفط، الذي رفع حصة الصادرات من النفط من 0 في المئة إلى 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إبان الموجة الثالثة، قد أدى إلى انخفاض متوقع قدره 228. في

(23) الاستثناء الوحيد هو أن النمو يؤثر فحسب على الطفرات في الحقوق السياسية (وفق فريدوم هاوس) ونقاط بوليتي، ولا يؤثر على الحريات المدنية (يُنظر في ملحق (ج)). ويوجد كذلك شذوذ قوي ومتطرف نسبيًا هو بنما في عام 1989، لكن تأثير النمو على الطفرات يصمد لاستثناء هذه الحالة.

(24) Haggard and Kaufman: *The Political Economy*, and «The Political Economy».

(25) هما نيجيريا في عام 1984 وسورينام في عام 1980، وهما حالتان لانقلابين عسكريين مدمرين حدثا في العام التالي لانكماش اقتصادي خطر ضرب البلدين.

(26) Ross, «Does Oil Hinder».

منسوب الديمقراطية في العام التالي، وإلى نقلة بمقدار 2.85 انخفاضًا في منسوب التوازن الديمقراطي بعيد الأجل. وينتج هذا التأثير بالدرجة الأولى من نزعة لدى البلدان المعتمدة على النفط لمقاومة ارتفاع منسوبها من الديمقراطية (أو، ضمنًا، نزعة تحول ديمقراطي بين البلدان غير المعتمدة على النفط). ومن المحتمل أن واقعة وصول بضعة بلدان غنية بالنفط إلى مستوى أعلى من الديمقراطية هي السبب في أن أثر النفط كمحفّز للردات هو أثرٌ ضعيفٌ وغير ذي دلالة.

إذًا، وبينما أؤكد حصيلة روس[27] الأولية في ما يتعلق بتأثير ثروة الموارد الطبيعية، أسجل بعض التحفظات. وأبدأ بمتغير الطاقة الذي لا يصمد أمام جميع المواصفات البديلة (يُنظر الملحق (ج)). وفي مقدمة ذلك، أن الاعتماد على النفط لا يفسر الحركة في منسوب الديمقراطية داخل البلدان (أي أخذ التأثيرات الثابتة للبلد). كما لا يمارس تأثيرًا دالًا في كل عينة الـ196 بلدًا المفترضة عبر العالم. وبذلك لا يمكنني أن ألغي إمكان أن يكون أثرُ النفط معتمدًا على العينة. أخيرًا، وعلى عكس ما ذهب إليه روس، لا أجد أي تأثير سالب دال للمعادن والخامات غير النفطية.

التفاوت الاقتصادي والحرية الاقتصادية

أعرض الآن اختبارين أقبل فيهما بعينة تقديرية أصغر بعض الشيء نظرًا إلى الأهمية النظرية المشمولة في افتراضاتهما. ثمة تنبؤ رئيس مستمَد من النماذج الاقتصادية للتحول الديمقراطي ورد في الفصل الأول، يقول إن التحول الديمقراطي يرتبط سلبًا بالتفاوت في الدخل. فكلما ازداد الدخل الموزع تفاوتًا، زاد الضغط من أجل إعادة توزيعه، الأمر الذي تميل النخب الأوتوقراطية إلى تجنبه متوسلة في ذلك القمع. وعلى نحو مشابه، وفي ظل مستويات عالية من تفاوت الدخول، فإن النخب الثرية تملك دافعًا أقوى إلى تنظيم انقلاب على الديمقراطية بغية تفادي إعادة توزيع مستقبلية للدخل. وبهذا

(27) Ibid.

يمكننا أن نتوقع تفاوتًا في الدخل يرتبط سلبًا بحركة تنحو إلى الديمقراطية، لكنه يرتبط إيجابًا بحركة تنأى عن الديمقرطية[28].

كان معظم الدراسات عن تأثيرات التفاوت المحوِّلة ديمقراطيًا غير قاطع، ويعود ذلك في جله إلى شح بيانات الدخل وعدم موثوقيتها[29]. أما المسعى الأبعد مطمحًا فكان بيانات السلاسل الزمنية العرضية عند بواش[30]، الذي وجد أن التفاوت في الدخل يؤثر سلبًا في احتمالات الانتقال إلى الديمقراطية ويؤثر إيجابًا في الاستقرار الديمقراطي. إلا أن النتائج هذه تبدو شديدة الحساسية تجاه المواصفات، وتنطبق على عينة تتألف في أحسن الأحوال مما يقارب 1000 عملية رصد من 50 بلدًا. وبفضل مجموعة بيانات عن التفاوت الاقتصادي (مقيسًا بمعامل جيني)، أستطيع في الجدول (3-2) أن أفحص أثره على التحول الديمقراطي في عينة أكبر بمرتين تقريبًا (وعلى مقياس متدرج للديمقراطية).

الجدول (3-2): التفاوت في الدخل

	الأجل القريب			
	عام	طفرات	ردات	الأجل البعيد
خط مستقيم:				
التفاوت في الدخل	.271	.171	.100	2.36
	(.612)	(.446)	(.352)	(5.34)

يتبع

(28) Carles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), and Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

(29) يُنظر، على سبيل المثال: Kenneth Bollen and Robert Jackman, «Political Democracy and the Size Distribution of Income,» *American Sociological Review*, vol. 60 (1985), and «Income Inequality and Democratization Revisited: Comment on Muller,» *American Sociological Review*, vol. 50 (1995), and Edward Muller: «Democracy, Economic Development, and Income Inequality,» *American Sociological Review*, vol. 53 (1988); «Economic Determinants of Democracy,» *American Sociological Review*, vol. 60 (1995), and «Income Inequality and Democratization,» *American Sociological Review*, vol. 60 (1995).

(30) Boix, *Democracy and Redistribution*.

تابع

خط منحنٍ:				
التفاوت في الدخل	2.644	*3.229	-.585	22.8
	(3.238)	(1.949)	(2.288)	(28.2)
التفاوت في الدخل^2	-2.745	-3.538	.793	-23.7
	(3.930)	(2.288)	(2.798)	(34.1)

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 1829؛ عدد البلدان = 114؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة بالنسبة إلى البلد الواحد = 16.0.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصحَّحة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. تشمل جميع النماذج أيضًا تأخيرين للمتغير التابع والمُحدِّدات في الجداول (1-2) و(1-3) و(1-4) و(1-5) بوصفها ضوابط. وقد أُخرت المتغيرات المُفسِّرة كلها في الجدول سنة واحدة.

لكن يتبدّى أن ما من معاملات للتفاوت في الدخل دالة إحصائيًا. وينطبق هذا أيضًا على الحقل الأسفل من الجدول، الذي خصصته للآثار ذات الخطوط المنحنية. يكتشف روس بوركهارت[31] علاقة غير رتيبة بين توزيع الدخل والديمقراطية، إذ تقع البلدان الأكثر ديمقراطيةً عند مستويات متوسطة من التفاوت في الدخل. وينسجم هذا فعلًا مع التنبؤ النظري الأدق عند عاصم أوغلو وروبنسون[32] الذي يملك الفقراء برأيهما دافعًا أضعف إلى تنظيم تمرد شعبي على الدكتاتورية في المجتمعاتِ التي تسود المساواةُ فيها أكثر. فإذا جُمع هذا إلى أثر النخبة (حيث ينبغي أن تتقلص الخشية من إعادة توزيع الدخل عند مستوى المساواة الاقتصادي)، فلا بد من أن يكون النمط المتوقع أثرًا ذا خط منحنٍ. بيد أن إضافة تربيع التفاوت في الدخل إلى أنموذجي يؤدي، مرة أخرى، إلى نتائج غير دالة فحسب. في الإجمال، لم يكن التفاوت في الدخل ليبدو مُحدِّدًا دالًا للتحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة، على الرغم من الأناقة النظرية التي تتمتع بها النماذج الاقتصادية للتحول الديمقراطي.

(31) Ross Burkhart, «Comparative Democracy and Income Distribution: Shape and Direction of Casual Arrow,» *Journal of Politics*, vol. 59, no. 1 (1997).

(32) Acemoglu and Robinson, *Economic Origins of Dictatorship.*

تخالف هذه النتيجة أيضًا عاملي بيلين[33] التوأمين المؤثرَين في حسابات النخبة الرأسمالية في ما يتعلق بصافي الأرباح والخسائر لنظام ديمقراطي. العامل الأول هو الخشية من إعادة التوزيع التي يجب، مرة أخرى، أن ترتبط إيجابًا بمستوى التفاوت الاقتصادي. لكن ثمة عاملاً آخر في نظرية بيلين يؤثر على نحو مشابه في حسابات العمال، هو على وجه التحديد الاعتماد على الدولة اقتصاديًا. تقول هذه الحجة: كلما زاد اعتماد الفاعلين الاقتصاديين (رأس المال أو العمل) على إعانات الدولة وأنظمة العمل في قطاعات محددة، قلَّ ميلهم إلى معارضة نظام الحكم السلطوي. ويوافق هذا العامل أيضًا إطار بواش[34] من حيث حركية رأس المال، نظرًا إلى وجوب أن تؤدي الإعانات الكبيرة من الدولة إلى ارتفاع تكاليف نقل رأس المال إلى الخارج.

يوجد تراث من الدراسات ذات الصلة بهذا الافتراض يبحث في العلاقة بين الديمقراطية و«الحرية الاقتصادية»، أي التحرر من تدخل الدولة في الاقتصاد. وكانت دراسات سابقة قد توصلت إلى أن مستويات متوسطة من الحرية الاقتصادية تُفضي أكثر مما عداها إلى الديمقراطية[35]، وأن اللبرلة الاقتصادية تُحفِّز التحول الديمقراطي[36]؛ على الرغم من أن اتجاه السببية بين اللبرلة الاقتصادية والتحول الديمقراطي يمكن أن يكون موضع شك[37].

---

(33) Eva Bellin, «Contingent Democrats: Industrialists, Labor, and Democratization in Late-Developing Countries,» *World Politics*, vol. 52 (January 2000).

(34) Boix, *Democracy and Redistribution*.

(35) Ross Burkhart, «Economic Freedom and Democracy: Post-Cold War Tests,» *European Journal of Political Research*, vol. 37 (2000), and Gregory Brunk, Gregory Caldeira and Michael Lewis-Beck, «Capitalism, Socialism, and Democracy: An Empirical Inquiry,» *European Journal of Political Research*, vol. 15 (1987).

(36) Steven Fish and Omar Choudhry, «Democratization and Economic Liberalization in the Postcommunist World,» *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 3 (2007).

(37) Francesco Giavazzi and Guido Tabellini, «Economic and Political Liberalizations,» *Journal of Monetary Economics*, vol. 52 (2005).

أقيّم في الجدول (3-3) مدى تأثر التحول الديمقراطي بالتبعية للدولة عبر مقياس للحرية الاقتصادية يتدرج بين 0 و10 درجات. ويجدر بي في هذا الاختبار الثاني أن أقبل عينة تقديرية مخفَّضة (تقتصر هذه المرة على 119 بلدًا)، على الرغم من أني أستجلب البيانات مرة أخرى من أوسع تغطية ممكنة. إلا أني أجد بالفعل تأثيرًا في الاتجاه المتوقع هذه المرة. فكما يشير معامل الردات في الحقل الأعلى، فإن بلدانًا قلَّ فيها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كانت احتمالات ارتدادها نحو السلطوية أضعف على نحو دال إبان الموجة الثالثة. ويفترض مقدار التأثير أنه بمقارنة اقتصاد معتمد على الدولة نسبيًا كما هو الحال في زيمبابوي، بمعدل وسطي عند 4.74 على مؤشر الحرية الاقتصادية خلال فترة التقدير، مع بوتسوانا المتمتعة بحرية اقتصادية أوسع، وبمعدل وسطي يبلغ 7.19، فإنها تؤدي إلى زيادة المعدل الوسطي في الميل إلى النكوص في العام التالي بمقدار (8.51-3.85)*042. أو 099. تقريبًا. ومع وجود بعض الانحرافات القصوى المؤثرة في هذه المحصلة، فإنها صامدة لاستبعاد هذه الانحرافات[38]. علاوة على ذلك، وكما يظهر في الملحق (ج)، يجتاز تأثير الحرية الاقتصادية جميع اختبارات الصلاحية ما خلا واحداً (لا تشمله عينة الـ196 بلدًا المفترضة). غير أن ذلك لا ينسحب على تقديرات تأثير خط منحنٍ يرد في الحقل الأسفل من الجدول (3-3). ومع وجود ميل يشي بأن تجنب الردات يبلغ ذروة كفاءته في المستويات المتوسطة من الحرية الاقتصادية، فإن هذه الحصيلة شديدة الحساسية إزاء عدد قليل من انحرافات بالغة القوة[39].

(38) وتشمل هذه ثلاثة انحرافات قوية للغاية ومُصدِّقة (غانا في عام 1981 والأرجنتين في عام 1976 والبيرو في عام 1992)، كما تشمل انحرافاً واحداً قوياً للغاية ومُكذِّباً (هاييتي في عام 1991).

(39) يتذبذب التأثير الدال بصورة هامشية للمؤشر التربيعي على الطفرات حالما يُستبعد انحراف قوي واحد هو زامبيا في عام 1991 من عينة التقديرات. أما استبعاد انحرافين قويين نسبيًا هما غانا في عام 1981 والأرجنتين في عام 1976، فيجعل التأثير في الردات دالاً بصورة هامشية.

الجدول (3-3): الحرية الاقتصادية

	الأجل القريب			
	عام	طفرات	ردات	الأجل البعيد
خط مستقيم:				
مؤشر الحرية الاقتصادية	.024	-.018	.042***	.252
	(.025)	(.017)	(.015)	(.245)
خط منحن:				
مؤشر الحرية الاقتصادية	.083	-.142**	.225***	.856
	(.100)	(.071)	(.070)	(1.04)
مؤشر الحرية الاقتصادية	-.005	.012*	-.017***	-.057
	(.008)	(.006)	(.006)	(.089)

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 2827؛ عدد البلدان = 119؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة بالنسبة إلى البلد الواحد = 23.8.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصحَّحة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. كما تشمل النماذج كافة تأخيرين للمتغير التابع والمُحدِّدات في الجداول (1-2) و(1-3) و(1-4) و(1-5) بوصفها ضوابط. وقد أُخرت المتغيرات المُفسِّرة كافة في الجدول سنة واحدة.

التحديث الاجتماعي – الاقتصادي والاستعصاء الديمقراطي

سأتحول الآن إلى النظر في تقييم الآليات السببية الكامنة وراء عاملين اقتصاديين ارتبطا بالتحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة: التحديث الاجتماعي – الاقتصادي والأزمات الاقتصادية. ويدفعني إلى اختيار هذين العاملين سببان: الأول منهما نظري؛ فالآليات المخمنة لتفسير السؤال: لِمَ تضر وفرة المصادر الطبيعية بالديمقراطية فيما تساعدها الحرية الاقتصادية، هي آليات غير غامضة نسبيًا ومُطورة بشكل جيد نظريًا، وهذه نقطة سأعود إليها في الفصل الختامي. لكن حال التحديث الاجتماعي – الاقتصادي والأداء الاقتصادي ليس كذلك، إذ توجد، في المقابل، وفرة من تفسيرات ممكنة وغير مرجَّحة بالكامل

تشير إليها الأدبيات. والسبب الثاني تجريبي؛ إذ كان روس[40] قد أجرى سابقًا بعض الاختبارات التجريبية للآليات المفترضة في ما يخص النفط والمعادن. لكن، وفي حدود اطلاعي، لم تُجرَ اختبارات مماثلة قط في ما يتعلق بآليات التحديث الاجتماعي - الاقتصادي أو الأزمات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالأداء الاقتصادي، فإن الدراسة الأشد تأثيرًا بشأن الكشف عن هذه الآليات ترتكز على دراسات حالة[41]، صلتها بدراسات العينة الموسَّعة غير معروفة إلى حد بعيد. تاليًا، فإن اللاتعين النظري والنقص التجريبي يستدعيان السعي إلى كشف الآليات المفسرة للمُحدِّدات الاقتصادية المعنية تلك.

لِمَ يضعف إذًا احتمال نزع التحول الديمقراطي في بلدان مُحدَّثة اجتماعيًا واقتصاديًا؟ وفيما تغص أدبيات التحول الديمقراطي باقتراحات بشأن ما يفسر الصلة العامة بين التحديث والديمقراطية، فإن قليلًا من المحاولات بُذل لمعالجة هذا السؤال المحدد[42]. لكن ربما يمكنني استخراج بعض الافتراضات القابلة للتحقق عبر اللجوء إلى الأدبيات الأكثر عمومية عن التحول الديمقراطي.

كانت قد سادت هذه الأدبيات خمس أفكار، أربع منها كان حاضرًا سلفًا بالفعل في مقالة ليبست[43] المؤسِّسة. الفكرة الأولى بحسب ليبست: تؤثر

---

(40) Ross, «Does Oil Hinder».

(41) Haggard and Kaufman, *The Political Economy*.

(42) من بين هذه الاستثناءات النادرة، طور بشيفورسكي وبن حبيب ودي مسكيتا (يُنظر: Adam Przeworski, «Democracy as an Equilibrium,» *Public Choice*, vol. 123 (2005); Jess Benhabib and Adam Przeworski, «The Political Economy of Redistribution under Democracy,» *Economic Theory*, vol. 29 (2005), and Bruce Bueno de Mesquita [et al.], *The Logic of Political Survival* (Cambridge: MIT Press, 2003), pp. 388-392. جميعًا نماذج صورية تستند إلى فكرة أن احتمالات تطوير المجتمعات الثرية خططًا لإعادة التوزيع مقبولةً من الأطراف كافة هي احتمالات مرجَّحة. وثمة تأويل مستحدث آخر في شرح برسون وتابيليني لعبارة «الانتقاء الداخلي» (endogenous selection): يؤثر الدخل بقوة في بقاء الديمقراطية أكثر منه في التحول عن الأوتوقراطية لأن البلدان الأكثر إنتاجية كديمقراطيات هي البلدان الأكثر تمثيلًا بين الديمقراطيات. إلا أن النظرية الأخيرة هذه لا تتسع بسهولة للمقومات اللااقتصادية لعرض التحديث الذي أدرسه، كما أن النظريات السابقة لا تطاوع التحقق التجريبي بيسر، يُنظر: Persson and Tabellini, «Democratic Capital».

(43) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy».

التنمية في طبيعة الصراع الطبقي في المجتمع. والأكثر أهمية من ذلك أن التنمية تساعد في تطور طبقة وسطى حيوية، تُبدِّل «شكل بنية التراتب الاجتماعي بحيث تحولها من هرم ممتد، بقاعدة كبيرة من الطبقة الدنيا، إلى مُعيَّن بطبقة وسطى متنامية. فطبقة وسطى كبيرة كهذه تؤدي دورًا ملطِّفًا في تخفيف حدة الصراع، لأنها قادرة على إثابة الأحزاب المعتدلة والديمقراطية ومعاقبة المجموعات المتطرفة»(44). وقد لاقت فكرة تأثير التحديث في الديمقراطية عبر تأثيره في **التفاوت الاقتصادي** قبولًا واسعًا في هذه الأدبيات، في حين اندمجت لاحقًا بالنماذج الصورية الأحدث للتحول الديمقراطي(45)، على الرغم من أنه كان يُحاجّ بأن الطبقة العاملة هي أشد مناصري الديمقراطية وليس الطبقة الوسطى(46).

في الفكرة الثانية، يحاجج ليبست ليثبت أن التنمية الاقتصادية تساعد في تشجيع المنظمات الوسيطة في المجتمع، أو تعزيز **المجتمع المدني**، الكلمة الشعار التي روجت لهذه الموضوعة. تقول الحجة إن مجتمعًا تكثر فيه الجمعيات الطوعية يساعد في ضبط وموازنة سلطة الدولة، كما «تعمل على تدريب الناس على المهارات السياسية» و«تساعد في رفع مستوى الاهتمام والمشاركة السياسيين»(47). وقد التقط هذه الموضوعة ووسّعها مؤخرًا غراهام جيل(48)، على سبيل المثال.

تفيد الفكرة الثالثة، كما يحاج ليبست(49)، أن التنمية تساعد في تعضيد

---

(44) Ibid., p. 83.

(45) Boix, *Democracy and Redistribution*, and Acemoglu and Robinson, *Economic Origins of Dictatorship*.

(46) Dietrich Rueschemeyer, Evelyn Huber Stephens and John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: The University of Chicago Press, 1992), and Ruth Berins Collier, *Paths Toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

(47) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 84.

(48) Graham Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process* (London: MacMillan, 2000).

(49) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» pp. 83-84.

الديمقرطية من خلال تقوية قيم سياسية معينة، أي من خلال تقوية الثقافة السياسية. ويرى ليبست أن هذه القيم أو هذه الثقافة تتسم في المقام الأول بالتسامح مع الرأي المعارض، كما تتسم بأسلوب عقلاني أكثر اعتدالًا وضبطًا للنفس عمومًا في ما يتعلق بالسياسة والمعارضة السياسية، فيُفضَّل الإصلاح المتدرج على التغيير الجذري والثورة الاجتماعية. وتبين معالجةٌ، استغرقت كتابًا كاملًا وضعه رونالد إنغلهارت وكريستيان فلزل[50]، أن هذا التقليد مستمر بقوة أيضًا في النقاش الجاري حول تفسير الكيفية التي يؤثر بها التحديث.

رابعًا، ويتصل بما سبق، ما يزعمه ليبست[51] من أن لأحد مكوِّنات متلازمة التحديث العام، **التعليم** تحديدًا، مكانة متقدمة وخاصة. فالتعليم يستنهض حظوظ الديمقراطية، عبر تأثيره في القيم الديمقراطية سالفة الذكر. ويتردد صدى هذه الفكرة في نظرية اقتصادية حديثة العهد تجادل لتثبت أن رأس المال البشري يزيد من منافع المشاركة السياسية ويجذب عددًا أكبر من الناس ليدعموا الديمقراطية بشكل نشط[52].

أما الفكرة الوحيدة التي لم يتيسر أمر تتبعها في عمل ليبست، وهي بالتالي

---

(50) Roland Inglehart and Christian Welzel, *Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(51) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» pp. 79-80.

(52) Edward Glaeser, Giacomo Ponzetto and Andrei Shleifer, «Why Does Democracy Need Education?,» *Journal of Economic Growth*, vol. 12, no. 7 (2007).

صاغ كل من يي فنغ وبول زاك حجة مماثلة تقول إن الثراء المتعاظم يجعل أعداداً أكبر من الناس تقوم بأفعال سياسية لمصلحة الديمقراطية، يُنظر: Yi Feng and Paul Zak, «The Determinants of Democratic Transitions,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 2 (1999).

قارن مع: Paul Zak and Yi Feng, «A Dynamic Theory of the Transition to Democracy,» *Journal of Economic Behavior and Organization*, vol. 52 (2003).

ويقدم برسون وتابيليني بدورهما نظرية يؤثر فيها الدخل الفردي بشكل موجب على التحول الديمقراطي واستمرار الديمقراطية من خلال التأثير في كيفية استبطان الناس للفائدة الاقتصادية الحقيقية من كونهم في نظام ديمقراطي (التي يُفترض أن تكون إيجابية)، وهي بدورها مسألة تجعل احتمالات أن يثوروا على الدكتاتورية وأن يدافعوا عن الديمقراطية في وجه الانقلابات أكبر، يُنظر: Persson and Tabellini, «Democratic Capital».

فكرة أكثر أصالة في جدتها، فهي نظرية الميزات الخصوصية للأصول (asset specificity) لدى بواش[53]، إضافة إلى تصور ضيق لكنه ذي صلة هو تصور عاصم أوغلو وروبنسون[54] عن نسبة رأس المال إلى الأرض. ويعمل التقديران كلاهما من خلال مستوى الضرائب المتوقع في ظل الدكتاتورية والديمقراطية. فعندما يُحدَّث المجتمع، في نظرية بواش، تصبح الأصول أقل تحديدًا وبذلك يصبح تخمين الضرائب عليها أقل يسرًا، ما يخفف الخشية من الديمقراطية أو تحييذ الأوتوقراطية وسط النخب الاقتصادية، ويسهِّل هذا نشوء الديمقراطية وبقاءها. ويصوغ عاصم أوغلو وروبنسون[55] بُعدًا مشابهًا لبنية الاقتصاد – نسبة رأس المال إلى الأرض – ويتوصلان إلى أنه بينما ترتفع هذه النسبة (مع التصنيع مثلًا)، فإن تكلفة القمع والانقلابات ترتفع، وبينما ينخفض معدل الضرائب في ظل الديمقراطية، فإن حجم الطبقة الوسطى ورخاءها يزدادان، ما يعني أن احتمال التحول الديمقراطي واستمرار بقاء الديمقراطية يزدادان أيضًا. هذه إذًا «قصة التحديث» عندهما، وهي تشبه تصور بواش[56] عن الميزات الخصوصية للأصول[57] لكنها أضيق منه نطاقًا.

من الواضح أن هذه الافتراضات الخمسة المتداخلة جزئيًا تستدعي ظواهر تصعب مراقبتها تجريبيًا في عينة كبيرة من البلدان. إلا أن الاثنين الأولين منها كانا قد عُولجا بشكل جزئي سابقًا. بداية، لا تدعم بياناتي زعم أن التفاوت في

---

(53) Boix, *Democracy and Redistribution.*

(54) Acemoglu and Robinson, *Economic Origins of Dictatorship.*

(55) Ibid., chap. 9.

(56) Boix, *Democracy and Redistribution.*

(57) يقترح بايزهو شن ويي فنغ بدلًا من ذلك أنموذجًا تؤدي التنمية فيه إلى الديمقراطية عبر خيار سياسة لإعادة التوزيع، يُنظر: Baizhu Chen and Yi Feng, «Economic Development and the Transition to Democracy: A Formal Model,» *Social Choice and Welfare*, vol. 16 (1999).

وتشبه هذه الفكرة عمل بشيفورسكي، وبن حبيب وبشيفورسكي، على الرغم من أن العملين الأخيرين يعنيان بمسألة لِمَ تبقى الديمقراطيات عند مستويات مرتفعة من الدخل الفردي. ينظر: Przeworski, «Democracy as an Equilibrium,» and Benhabib and Przeworski, «The Political Economy of Redistribution».

الدخل يحفز التحول الديمقراطي (أو نزع التحول الديمقراطي)، كما لا تدعم زعم أن التفاوت في الدخل يفسر أثر التحديث[58]. ويمكنني رفض الافتراض الثاني بقدر ما تكون التعبئة الشعبية ممثلة لحيوية المجتمع المدني - وهو افتراض يمكن إخضاعه للشك بطبيعة الحال[59] - ولي أن أرفض الافتراض الثاني كذلك. أما الفرضية الثقافية فقد عالجتها في موضع آخر[60]. وحسبنا القول في هذا المقام أن ما جُمع من بيانات مسحية حتى الآن لتقييم هذه الأطروحة مبعثر في الزمان والمكان بما لا يفسح في المجال أمام أي نتائج رصينة.

ما يتبقى إذًا هما الفرضيتان الرابعة والخامسة، وكلتاهما مدمجَتان جزئيًا، في الأقل كمكوِّنين في مؤشر التحديث المركب خاصتي. فماذا سيحدث إن أنا فككت المؤشر ووضعتُ كل مكوِّن منهما قبالة الآخر في أنموذج واحد؟ لا بد من أن الفرضية الرابعة تقودني إلى توقع أن يبزّ التعليم مؤشرات التحديث الأخرى متى وصلنا إلى تفسير الردات، على الرغم من أن على المرء ألّا يترقب نتائج قاطعة تنتج من ممارسة كهذه نظرًا إلى مستوى الترابط المتبادل بينهما. وتنوب مناب الفكرة الخامسة مكوِّنات عدة لكنها (باستثناء التعليم) تدفعني إلى توقع أن يكون التصنيع قوةً أولى معوّقة لنزع التحول الديمقراطي.

---

(58) يصح أن طبيعة البنية الطبقية يمكن أن تتشعب في أبعاد أخرى غير التفاوت الاقتصادي. لكن، ولأنّي أفتقد البيانات المنهجية العابرة للبلدان حول البنية الطبقية، فلن يكون في مقدوري امتحان هذه الفكرة بشكل أكثر مباشرة. علاوة على ذلك، لا يجد رنسكي دورنسبليت (Renske Doorenspleet) علاقة دالة بين الانتقالات إلى الديمقراطية ومقاييس حجم الطبقة الوسطى في مقابل الطبقة العاملة في بلد ما، يُنظر: Renske Doorenspleet, *Democratic Transitions: Exploring the Structural Sources of the Fourth Wave* (Boulder; London: Lynne Rienner, 2005).

(59) يُنظر على سبيل المثال في: Petr Kopecký and Cas Mudde, «Rethinking Civil Society,» *Democratization*, vol. 10, no. 3 (2003).

(60) Axel Hadenius and Jan Teorell, «Cultural and Economic Prerequisites of Democracy: Reassessing Recent Evidence,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 39, no. 4 (2005), and Jan Teorell and Axel Hadenius, «Democracy without Democratic Values: A Rejoinder to Welzel and Inglehart,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 41, no. 3 (2006).

قارن بـ: Christian Welzel and Ronald Inglehart, «Emancipative values and democracy: Response to Hadenius and Teorell,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 41, no. 3 (2006).

الجدول (3-4): تفسير أثر التحديث (ردات)

	الأنموذج				
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
التصنيع	-.001				
	(.002)				
التعليم	-.000				
	(.001)				
التمدين	-.001				
	(.001)				
الأوضاع الصحية	-.005				
	(.030)				
انتشار وسائل الإعلام	**.042	***.065	***.046		
	(.017)	(.013)	(.010)		
سجل (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	.016				
	(.022)				
التحديث الاجتماعي - الاقتصادي				***.061	***.033
				(.015)	(.012)
عدد الانقلابات الناجحة			***-1.68		**-1.72
			(.105)		(.095)
عدد عمليات الرصد	2485	2884	2884	3792	3792
عدد البلدان	143	150	150	165	165

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات موضوعة بين قوسين. وتستخدم النماذج كافة الردات في مستوى الديمقراطية بوصفها المتغير التابع، كما تشمل تأخيرين لمستوى الديمقراطية والمُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1) بوصفها ضوابط. وقد أُخرت المتغيرات المُفسِّرة كافة، باستثناء عدد الانقلابات الناجحة، في الجدول سنة واحدة.

لكن الأنموذج (1) في الجدول (3–4) يوضِّح أن أيًا من هذه التوقعات لا يتولد عن البيانات[61]. فلا مستوى التعليم ولا التصنيع أو التمدين أو حتى الدخل القومي يؤثر في الميل إلى تجنب الردات، عندما يتم بالتزامن مع ذلك تثبيت مؤشرات التحديث كافة، كما يظهر للعيان. غير أن مؤشرًا واحدًا يمارس تأثيرًا دالًا، حتى في ظل هذه الضوابط شديدة الصرامة، وهو مستوى انتشار وسائل الإعلام. وبطبيعة الحال، تكون درجة الترابط الخطي (المدى الذي تتباين فيه متغيرات مستقلة بشكل مترابط) في أقصى حد لها. لكن الحد الأقصى لمكوِّن انتشار وسائل الإعلام يكون من الدرجة ذاتها بالنسبة إلى مؤشرات التحديث الأخرى. إنها إذًا حصيلة جديرة بالنظر أن يبرز هذا المكوِّن للعيان بوصفه المُحدِّد المهم الوحيد.

إنها حصيلة غير متوقعة حقًا ولا سابق لها ضمن نطاق اطّلاعي في أيٍّ من الأدبيات الرامية إلى تفسير أثر التحول الديمقراطي[62]. فلِمَ يكون الحال أن انتشار وسائل الإعلام يساعد في عرقلة التقهقر الديمقراطي؟ لا الزمن ولا الموضع متاحان الآن لصوغ مسعى لبناء نظرية، إلّا أنّي سأبدي هنا ملاحظتين عن الطبيعة الخاصة لوسائل الإعلام. أولًا: يوجد بعض الأدلة على أن التلفزيون بوجه خاص هو ركيزة الضوابط والتوازنات الأقوى للديمقرطية. تنتج هذه الأدلة من تحليل منهجي لِما يُسمى «فلاديفيديوز» (vladivideos)، أي تسجيلات لعمليات فاسدة قام بها فلاديمير مونتِسينوس (Vladimir Montesinos)، قائد الشرطة السرية في البيرو في عهد الرئيس ألبرتو فوجيموري (Alberto Fujimori) في أواسط تسعينيات القرن العشرين. تكشف هذه العمليات عن أن الرشوة العادية التي تُدفع لمالك محطة تلفزيونية يفوق بكثير ما دُفع لسياسي معارض

---

(61) كوَّنتُ في هذا الأنموذج مجموعتين من تسعة مؤشرات تحديث تشكِّل جميعًا المؤشر الشامل (يُنظر في محلق (أ)، وذلك بغية إدخال بعض النظام على التفسيرات. أولًا: مؤشرا الصحة (العمر المتوقع ووفيات الأطفال)، ثانيًا: المؤشرات الثلاثة لانتشار وسائل الإعلام (عدد أجهزة التلفاز والراديو والصحف بالنسبة إلى الفرد الواحد) وضعت في مؤشرَي عوامل منفصلين.

(62) كان قياس انتشار وسائل الإعلام في حجة ليبست الأصلية قد أُدخل بوصفه تمثيلًا للثروة القومية ببساطة من دون أي تبريرات نظرية إضافية، يُنظر: Lipset, «Some Social Requisites of Democracy».

أو لقاضٍ. فإن كان حجم الرشوة يشير إلى شدة الرغبة في دفع المال عند مونتِسينوس لشراء ذمة أولئك الذين كان بمقدورهم أن يراقبوا حكمه وحكم فوجيموري السلطوي، فقد كان التلفزيون، بعبارة أخرى، حامي الديمقراطية الأكثر وفاءً[63].

ثانيًا: وفي مقابل التصنيع أو التعليم اللذين لا تعتمد آثارهما المفترضة على النظام الحالي، يجب توقع تأثير مُحوِّل ديمقراطيًا لانتشار وسائل الإعلام يزداد بازدياد مستوى الديمقراطية المتحقق قبلًا. لا يؤدي انتشار وسائل الإعلام إلى التحول الديمقراطي في سياق سلطوي لأن المنافذ الإعلامية المنتشرة يمكن أن تكون أداة فاعلة في يد النظام السلطوي إذا لم تكن حرية وسائل الإعلام مصانة[64]. لكن، وفيما تتوسع حرية وسائل الإعلام، يُفسح المجال لنشر تقنيات الاتصال بشكل أوسع لحماية الديمقراطية. وبعبارة أخرى، بالكاد يمكن توقع أن يشجع انتشارُ وسائل الإعلام التحولَ الديمقراطي، لكنه يجب أن يكون قادرًا على إعاقة نزع التحول الديمقراطي إن تحرر من سيطرة الدولة.

لسوء الحظ، هذه النظرية عن التفاعل بين حرية وسائل الإعلام وانتشارها ليس من السهل تطويعها للاختبار التجريبي. وأودُّ في المقابل إضافة جزء آخر من الأدلة التجريبية يساعد في حل هذا اللغز مستقبلًا. وبتحديد أكبر، كيف يتراجع بلد ما إلى مستويات أدنى من الديمقراطية؟ لا بد من أن ثمة مسلكاً غالباً هو الانقلاب العسكري على الرغم من وجود بدائل، منها استغلال النفوذ من جانب الحزب الحاكم. فإذا ساعد انتشار وسائل الإعلام في درء التقهقر من طريق الحيلولة دون (حدوث أو نجاح) الانقلابات الحكومية، فللمرء أن يتوقع رؤية انخفاض لأثرها في الردات ما إن يتم تثبيت انقلابات ناجحة. وهذا ما لاحظته على وجه الدقة في الأنموذجين (2) و(3) من الجدول (3-4). فتأثير انتشار وسائل الإعلام، المُدخَل هنا وحده بصفته مؤشر التحديث الأبرز

---

(63) John MacMillan and Pablo Zoido, «How to Subvert Democracy: Montesinos in Peru,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 18, no. 4 (2004).

(64) Pippa Norris, *Driving Democracy: Do Power-Sharing Institutions Work?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 189.

خاصتي، يتراجع من 065. إلى 046. عندما تُثبّت انقلابات ناجحة. ما يُحدثُ خفضًا لأثره يقارب 30 في المئة.

لا بد من أن يتولَّد في أذهاننا تحذيران عند تأويل هذه النتيجة. الأول: يؤثر انتشار وسائل الإعلام بشكل ملحوظ في الردات حتى بصرف النظر عن الانقلابات العسكرية، ما يعني أن ثمة مسارات مهمة أخرى يجب استكشافها. والثاني: لست في موقع مَنْ يدعي أنه «فسَّر» بهذه الطريقة 30 في المئة من أثر انتشار وسائل الإعلام. وسبب ذلك أن تأثير الانقلابات العسكرية في الردّات هو تحصيل حاصل بالفعل. فلا نزعم الكثير إن قلنا إن الديمقراطيات تسقط متى أُطلقتْ انقلابات ناجحة.

غير أن ما تدل عليه هذه النتيجة هو أن مسلكًا مثمرًا لبحوث مستقبلية عن هذا الموضوع لا بد من أن يستكشف الطرائق التي يمكن انتشار وسائل الإعلام من خلالها إرجاء محاولات انقلابية، أو إضعاف احتمالات نجاحها. فقد لوحظ على سبيل المثال أن واحدًا من الأهداف الأولى لأي استيلاء عسكري على السلطة هو بسط سيطرته على وسائل البث الرئيسة، مثل التلفزيون الوطني ومحطات الإذاعة[65]. ويمكن أن يكون تنفيذ مثل هذا الاستيلاء أشد صعوبة، بقدر ما ينوب انتشار وسائل الإعلام مناب نسق واسع من المنافذ الإعلامية. كبديل، يمكن أن يكون «الصحفيون المتعطشون للفضائح سباقين إلى اشتمام رائحة أي مؤامرة انقلابية جديدة»[66]. ولتظهير مثل هذه التأكيدات وفحصها، يمكن مسلكًا مثمرًا لبحوث مستقبلية أن يدرس الانقلابات الفاشلة أو المحبَطة في ظل ظروف انتشار واسع لوسائل الإعلام.

ككلمة أخيرة، لعله يجدر بالمرء أن يمتنع عن أخذ أهمية انتشار وسائل الإعلام بوصفها واحدة من مؤشرات التحديث بحرفيتها الشديدة. لكن بقدر ما يرغب المرء في الاستمرار بمعالجة التحديث الاجتماعي – الاقتصادي بوصفه

---

(65) يُنظر، على سبيل المثال، في: Eric Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1977), p. 103.

(66) Vicky Randall, «The Media and Democratization in the Third World,» *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 3 (1993), p. 644.

متلازمة متماسكة، فإن منطقًا مماثلًا من أجل بحوث إضافية يفرض نفسه. وكما يُظهر الأنموذجان (4) و(5) من الجدول (3-4)، فإن أثر هذا المؤشر العام ينخفض أيضًا بشكل كبير حالما تُثبَّت انقلابات ناجحة. في النتيجة، يعود نصف تأثير التحديث الاجتماعي - الاقتصادي تقريبًا إلى قدرته على صد الانقلابات أو حرفها. ومما لا شك فيه أن استكشاف الأسباب المُفسِّرة لهذه الحال يستحق المزيد من التقصي.

الأزمات الاقتصادية وهشاشة السلطوية

يرتكز وصفي المنصبّ على الآليات التي تعلل السبب في أن الأزمات الاقتصادية تحفز الطفرات الديمقراطية على دراسات الحالة لدى هاغارد وكاوفمان[67]. وكما ذُكر في الفصل الأول، فإن المطمح الصريح لأنموذجهما النظري هو تجسير الانقسام بين البنية والفاعلية (agency) بربط تفضيلات وأعمال الفاعلين بشروط اقتصادية خارجية المنشأ. والافتراض المسبق الرئيس هنا هو أن الأنظمة السلطوية، وفيما تفتقد ذلك النوع من الشرعية الواسعة التي تُضفيها الانتخابات التنافسية، تستمر في التعويل على «صفقات سلطوية» مع مجموعات مؤيدة محددة. وهما يذكران بدقة أكبر ثلاث مجموعات محورية من الفاعلين: «المجموعات التجارية في القطاع الخاص»، و«منظمات الطبقة الوسطى والقطاعات الشعبية»، و«النخبتين العسكرية والسياسية المتحكمتين بالدولة وبوسائل الإكراه الرئيسة». ومن الممكن أن يشوِّش تدهورُ الظروف الاقتصادية، وما يقابله من ضغوط من أجل تعديل السياسة، الصفقاتِ السلطوية المبرَمة مع المجموعات الثلاث كافة، مُحدِثة بذلك بيئة أكثر تقبلًا للتحول الديمقراطي[68].

أولًا: يرجح أن تهدد برامج الاستقرار الاقتصادي القاسية أسسًا عديدة مما تميل مجموعات الأعمال في القطاع الخاص إلى بناء تعاونها مع النظام على

---

(67) Haggard and Kaufman, *The Political Economy.*

(68) Ibid., p. 29.

أساسه، مثل حماية الملكية الخاصة، أو سياسات تنموية تقودها الدولة وتحابي بها قطاعات بعينها، أو توفُّر تقدمات وريوع مخصوصة أكبر. وعندما تضعف قدرة الحكومة السلطوية على تأدية دورها في هذه الميادين بسبب أزمة اقتصادية، فإن ثمة فرصاً لتنامي إدراك مجموعات الأعمال للديمقراطية بوصفها بديلًا مفضلًا. وفي النتيجة، يزيد احتمال أن ترتد هذه المجموعات عن الصفقة السلطوية.

ثانيًا: غالبًا ما تصرف الأنظمةُ السلطوية المعارضةَ عن مجموعات القطاعات الشعبية عبر التوظيف في القطاع العام ومشاريع الأشغال العامة والإنفاق الاستهلاكي. ومرة أخرى، وفيما تستنزف الأزمات الاقتصادية موارد الدولة، تضعف قدرة الحكومة على إدامة هذه المكافآت المادية. وعندئذ يكون السلاح الأمضى بيد مجموعات القطاعات الشعبية المبعَدة هو حشد الاحتجاجات. فتصبح هذه الاحتجاجات، ولا سيما الإضرابات الواسعة النطاق والتظاهرات الجماهيرية، سلاحًا مزدوجًا ضد النظام القائم من خلال مفاقمة تردي الأداء الاقتصادي نفسه، وتحويل المظالم الاقتصادية إلى مطالب سياسية لتغيير النظام.

ثالثًا، وربما الأهم، تعمل الأزمة الاقتصادية على مفاقمة الانقسامات داخل النظام السلطوي نفسه. يقتفي هاغارد وكاوفمان[69] صراحةً خطى أودونيل وشميتر[70] وبشيفورسكي[71] في المحاجة لإثبات أنه «يمكن دائمًا العثور على السبب الأكثر مباشرةً لزوال الأنظمة السلطوية في الانشقاقات داخل النخبة». إلّا أنهما يضيفان أن ردة في الاقتصاد تنحو إلى توسيع الفجوة بين المتشددين والمعتدلين. بداية، إن العسكر الذين يميلون إلى أن يحضروا بقوة في أوساط

---

(69) Ibid.

(70) Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1986).

(71) Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

المتشددين، هم أنفسهم مجموعة قطاع شعبي حصرية لا يقدِّمون ولاءهم إلا في مقابل خدمات مادية. فيمكن أن تتسبب قدرة النظام الضعيفة على توفير هذه الخدمات، متى مست الحاجة إلى برامج إصلاح اقتصادية قاسية، في دق إسفين بين المؤسسة العسكرية المتشددة والمجموعات المعتدلة داخل نخب النظام الحاكم. علاوة على ذلك، يمكن توليفة من المكوِّنَين الأولين نفسيهما في نظرية هاغارد وكاوفمان أن تعزز الأهمية الاستراتيجية لانقسامات النظام:

> من منظور القيادة السلطوية، فإن ارتداد مجموعات القطاع الخاص وتوسع احتجاجات القطاعات الشعبية يزيدان من تكلفة القمع ومن مخاطر انعدام فاعليته على حد سواء. وفي ظل هذه الشروط تحديدًا تبدأ الانقسامات، التي لاحظناها داخل النظام، بنيل أهمية استراتيجية بالنسبة إلى عملية الانتقال؛ إذ يبدأ «المعتدلون» في إجراء حساباتهم ليخلصوا إلى أن أفضل حماية للمصالح المشتركة للنخبة الحاكمة تأتي عبر المصالحة لا عبر المزيد من القمع[72].

بعبارة أخرى، تدفع الأزمة الاقتصادية القطاع الخاص إلى الانكفاء عن النظام، وتتفاعل الاحتجاجات الشعبية مع انقسامات النخبة لجعل التحول الديمقراطي أكثر رجحانًا.

وبما أن الآلية الثانية من هذه الآليات الثلاث، أي الاحتجاج الشعبي، هي في حد ذاتها مُحدِّد سأعود إليه في الفصل الخامس، فلن أنظر فيها هنا. وإذ وجدتُ أن الأزمات الاقتصادية [تحفز] هبَّات ديمقراطية شعبية حتى عندما يُعتقد أن منسوب الاحتجاجات ثابت، أود في هذا المبحث استكشاف الآليات التي تُفسِّر أثر الأزمات الاقتصادية من دون الخروج عن هذا المسار المحدد.

تستند الحالات المدروسة التي قدَّمها هاغارد وكاوفمان لبرهنة نظريتهما، إلى عمليات الانتقال الديمقراطي التي شهدها كلٌّ من البيرو في عام 1980، وبوليفيا في عام 1982، والأرجنتين في عام 1983، والبرازيل والأورغواي في

---

(72) Haggard and Kaufman, *The Political Economy*, pp. 29-32.

عام 1985، والفيليبين في عام 1986. ومن بين هذه الحالات، تطابق ثلاث مفهومي عن حالات المسار بشكل جيد جدًا، وواحدة تطابقه بشكل جيد نسبيًا، بينما لا تطابقه حالتان البتة. والحالتان غير المطابقتين هما البيرو في عام 1980 والبرازيل في عام 1985 اللتان عانتا أزمتين **تضخميتين** لا أزمتين انكماشيتين فعليتين. وبما أن التضخم غير مرتبط منهجيًا بالتحول الديمقراطي في تحليلاتي، فلن أنظر في هاتين الحالتين أكثر.

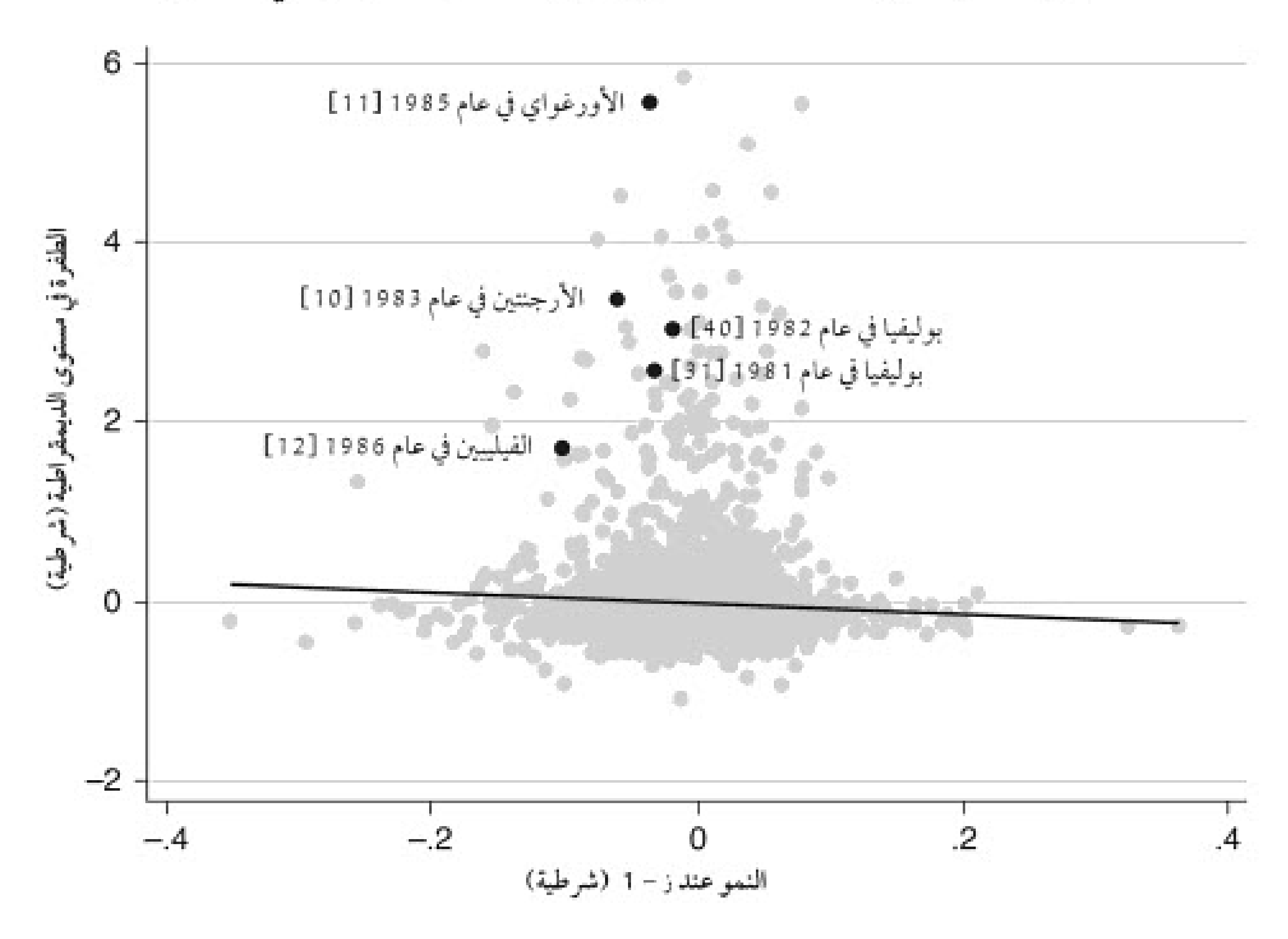
يعرض الشكل (3-1) كيف تتموقع الحالات الثلاث المتبقية في رسم بياني جزئي انحداري للنمو والطفرات الديمقراطية. وهذا الرسم البياني نفسه هو نظير متعدد المتغيرات لمخطط الانتشار (التشتت) (scatter diagram) المعروف. وهو يُظهر العلاقة بين النمو (متأخرًا عامًا واحدًا) والطفرات بعد أخذ المُحدِّدات الأخرى كلها في الاعتبار. وميل الانحدار السالب يشاكل بدقة التأثير 540.- قريب الأجل الذي يمارسه النمو على الطفرات وفق الجدول (3-1). وضمن هذا السياق، يطابق كل من الأرجنتين في عام 1983 والأورغواي في عام 1985 والفيليبين في عام 1986 مفهوم حالات المسار كل المطابقة. هذه الحالات، مُشاراً إليها بين معقوفين، تحتل المراتب 10 و11 و12 ضمن السنوات القُطرية الـ 3795 كلها من حيث معيار المسار[73]. أما بوليفيا فحالة إشكالية بعض الشيء بمرتبة مسار 40 في عام 1982، لكن إن أنا

(73) يلقي الشكل (3-1) الضوء أيضًا على سمات أخرى لمعيار المسار. أولى هذه السمات أن معظم حالات المسار هي انحرافات قصوى للغاية بمعنى حدوث قدر كبير من التغير في مستواها من الديمقراطية، وهو قدر غير مفسَّر حتى بالنظر إلى حدة أزمتها الاقتصادية (أي إن لها بواقي كبيرة). وكما حاججتُ في الملحق (د)، ما من سبب يدعو إلى تجريد هذه الحالات من أهليتها كحالات مسار في سبيل تقييم الآليات المسؤولة عن هذا المحدِّد الجزئي. وثانية هذه السمات أن معظم حالات المسار يشهد القليل أو لا يشهد أي تغير في مستواه من الديمقراطية وفق وصف غيرينغ وسيرايت: John Gerring and Jason Seawright, «Techniques for Choosing Cases,» in: John Gerring, *Case Study Research: Principles and Practices* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

وكمثال فإن حالة المسار الأعلى ترتيبًا وفق معيارهما هي الغابون في عام 1975، إذ تتموضع إلى اليمين على خط الانحدار وإلى يسار الرقم (غير معيَّن). إلا أن الغابون في عام 1975 شهدت تغيرًا صفريًا على سلم الديمقراطية، ولذا فإنها تقدم قرائن ضعيفة على الآليات الممكنة التي تربط الأداء الاقتصادي بالتحول الديمقراطي.

تحولتُ إلى عام 1981 فستكون مرتبتها على المسار 31[74]. أعتقد إذًا أن حالة بوليفيا، مأخوذة جملةً في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، تُطابق معيار المسار بشكل جيد بما يخدم غرضي منها.

الشكل (3-1): دراسات حالة لتأثير الأزمات الاقتصادية في الطفرات



ملاحظة: هذا الشكل هو رسم بياني انحداري (أو متغير مضاف) جزئي للعلاقة الشرطية بين النمو الاقتصادي مقيسًا بالكسور ومؤخرًا سنة واحدة، والطفرات (ن = 3795). والأرقام الموضوعة بين معقوفين [] هي مَرتبة كل حالة من الحالات من حيث معيار المسار.

---

(74) قد تبدو هذه النقلة مفاجئة بعض الشيء بالنظر إلى أن الجيش في بوليفيا لم يخفف القمع ويسلم السلطة أخيرًا إلى المجلس المنتخب قبلها بعامين إلا في عام 1982: Ruth Berins Collier, *Paths Toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 148.

ومصدر الغرابة هو توقيت نقاط فريدوم هاوس، الذي يفتقر إلى ترميز منفصل لعام 1982 ذاته، والذي يبدو (بحسب حكم فريدوم هاوس) مغطيًا لجُلّ تغيرات النظام الجوهرية. وبما أن قسوة الأزمة الانكماشية التي ضربت بوليفيا تركزت في عام 1980 أكثر منها في عام 1981، فإن خصوصية التوقيت تعني أن عام 1981 يبدو ملائمًا على نحو أفضل من عام 1982.

لقد كانت جذور الأزمات الاقتصادية في هذه البلدان الأربعة مطلع ثمانينيات القرن العشرين مكونة من توليفة أخطاء سياسة داخلية سابقة وأزمة مديونية دولية. ومع انسحاب الدائنين الخارجيين، تحولت الحكومات إلى ضرائب التضخم لتمويل عجزها المالي والعجز في الحسابات الجارية. وبعد تردد طويل، اتُّخذتْ إجراءات تصحيحية مثل خفض قيمة العملة والرقابة على التجارة وصرف القطع الأجنبي. إلا أن التأخير في تنفيذ السياسات الضرورية جعل تبعاتها أشد تدميرًا[75].

كان ناتج انكفاء نخب رجال الأعمال قد حُفِّز بمظالم مختلفة بعض الشيء في هذه الحالات المدروسة، بحسب طبيعة الصفقة الأصلية التي أبرمتها السلطة. ويكتب هاغارد وكاوفمان: «في بوليفيا والفيليبين تبلورت معارضة قطاع الأعمال ضد شبكات المحسوبية التي أقصت مصالح كبيرة للقطاع الخاص»[76]. ليس في المستطاع هنا إجراء تقييم مفصل لتعقيدات عملية الانتقال في بوليفيا من دكتاتورية عسكرية كان يرئسها الجنرال بانزر (Banzer) إلى إعادة إرساء الديمقراطية بين عامي 1977 و1982، والتي رسمتها الانقلابات والانقلابات المضادة والانتخابات[77]. يكفي القول إن نظام بانزر كان قد اعتُبر جيدًا عمومًا بالنسبة إلى قطاع الأعمال. لكن مجيء إدارة عسكرية موقتة فاسدة جدًا رأسها غارسيا ميزا (Luis Garcia Meza Tejada) في عامي 1980 و1981، على وجه خاص، دفعت التنظيم الرئيس في القطاع الخاص، الاتحاد البوليفي لمتعهدي القطاع الخاص (Bolivian Confederation of Private Entrepreneurs - CEPB) إلى تغيير موقفه. فقد أصبحت نخب رجال الأعمال مقتنعة أن لدى المؤسسة العسكرية «نزوعاً إلى مركزة الدولة»، وأنها عجزت عن معالجة الأزمة الاقتصادية، وأن القطاع العام «يغدو قطاعًا طفيليًا». لذا كان الاتحاد البوليفي

---

(75) Haggard and Kaufman, *The Political Economy*, pp. 45-53.

(76) Ibid., p. 56.

(77) يُنظر، على سبيل المثال، في: Lawrence Whitehead, «Bolivia's Failed Democratization, 1977-1980,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), and Collier, pp. 143-149.

لمتعهدي القطاع الخاص قد طالب حكومة ميزا في وقت سابق، في شهر آب/ أغسطس 1981، بإعادة انتخاب الهيئة التشريعية والرئيس[78].

رأسَ النظامَ السلطوي في الفيليبين فرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) الذي استولى على السلطة حال انتخابه رئيسًا عبر انقلابه على نفسه في عام 1972 بإعلانه فرض قانون الأحكام العرفية. وكما الحال في بوليفيا، وافق مجمل نخب القطاع الخاص في الفيليبين على قانون الأحكام العرفية، لكن هذا التأييد بدأ يتصدع في مطلع ثمانينيات القرن العشرين تحت وطأة تردي الأوضاع الاقتصادية. وبدأ عدد من الأعضاء البارزين في نادي ماكاتي (Makati) للأعمال، الرافعة الرئيسة للقطاع الخاص من غير محاسيب السلطة في الفيليبين، يرفعون الصوت ضد المحسوبية والفساد في نظام ماركوس. إلا أن أشد حفز لارتداد القطاع الخاص حدث نتيجة اغتيال بنينيو آكينو (Benigno Aquino)، وهو معارض لحكم ماركوس منذ زمن طويل وابن عائلة بارزة في طبقة رجال الأعمال، في عام 1983. إثر هذه الحادثة «أدى القطاع الخاص دورًا حاسمًا في تشكيل ائتلاف وسطي مناهض لماركوس شمل سياسيين معارضين وأكاديميين والكنيسة والطبقات الوسطى»[79]، وهو التحالف الذي ساعد أخيرًا في تحقيق التحول الديمقراطي في عامي 1986 و1987، كما سنرى في الفصل الخامس.

أما في الأرجنتين والأورغواي اللتين يعدّهما أودونيل[80] أنموذجين بارزين لما اصطلح على تسميته أنظمة الحكم «البيروقراطية السلطوية»، فقد انطلقت ديناميات الأزمة بشكل مختلف إلى حد ما. فمظالم مجموعات القطاع الخاص هنا لا تعود في المقام الأول إلى الطبائع المنحرفة للفساد والمحسوبية، بل تعود إلى انعدام أهلية التكنوقراطيين للسيطرة على صناعة القرار الاقتصادي. ففي أثر تخفيضات لقيمة العملة وتشديد سياسات الاقتصاد الكلي، بدأت تطفو

---

(78) Haggard and Kaufman, *The Political Economy*, p. 57.

(79) Ibid., p. 56.

(80) Guillermo O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics* (Berkeley: Institute of International Studies, 1979).

على السطح توترات جدية بين الحكومة وقطاع الأعمال. وهكذا وجّه التنظيم الصناعي الرئيس في الأرجنتين، اتحاد الصناعيين في الأرجنتين (Industrial Union of Argentina)، انتقادات صريحة إلى الحكومة العسكرية بعد إفلاس عدد من الشركات الصناعية والمالية في عامي 1981 و1982. وفي الأورغواي، كان النظام الحاكم قد أقصى الوسط التجاري الخاص برمته تقريبًا منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين. وبعبارات هاغارد وكاوفمان:

> مع تفاقم المشكلات الاقتصادية، بدأت نخب رجال الأعمال في إعادة تقويم تكلفة وفائدة أسلوب صنع القرار التكنوقراطي الذي يتسم به الحكم السلطوي... ولم ينعكس الاستياء المتدرج للقطاع الخاص عيدًا لصعود الديمقراطية، بل استجابةً براغماتيةً لتغير الظروف. ومع عجز الحكومة السلطوية المتزايد عن الوفاء بما ترتبه عليها الصفقة، بدأت أهمية «الصوت» تتزايد بالنسبة إلى مجموعات رجال الأعمال[81].

تأثرت الطريقة التي انتهت بها هذه الأنظمة السلطوية الأربعة أخيرًا تأثرًا شديدًا بالكيفية التي عملت بها الأحوالُ الاقتصادية المتردية على توسيع الانقسامات داخل النظام الحاكم. ففي أميركا اللاتينية، حدثت أكثر هذه الانقسامات على طول الخط الفاصل بين المتشددين والمعتدلين داخل المؤسسة العسكرية ذاتها. فأدى ذلك، في الأرجنتين وبوليفيا، إلى سيرورة مقتصرة على الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة، لم تنته في حالة الأرجنتين إلا عند فشل الغزو الكارثي لجزر فوكلاند في عام 1982. أما في الأورغواي فكان الانتقال أكثر سلميةً؛ إذ تفاوض أعضاء الحكومة العسكرية في ما بينهم بأمر خروجهم من السلطة، وتمكنت المؤسسة العسكرية من البقاء أكثر تماسكًا. غير أن المفاوضات تأثرت بوضوح بالصعوبات الاقتصادية التي أضعفتْ قبضة الرجعيين وعززت قبول الديمقراطية في أوساط المعتدلين. وفي الفيليبين، عَمَّق تردي الاقتصاد الهوة القائمة بين النظام الذي يقوده المدنيون في ظل حكم ماركوس والمؤسسة العسكرية، ما أدى في النهاية إلى محاولة تمرد

---

(81) Haggard and Kaufman, *The Political Economy*, pp. 58-60.

أعقبت سعي ماركوس إلى الفوز في انتخابات عام 1986 المبكرة باستخدام وسائل غير مشروعة[82].

خلاصة القول، تلتقي نتائجي الإحصائية مع سرد هاغارد وكاوفمان لأربع حالات مسار لتقديم البرهان على أن الأزمات الاقتصادية هي حقًا مُحدِّدات سببية للتحول الديمقراطي. مع ذلك، لن يكون التوصيف الذي قدمه هاغارد وكاوفمان النظرية النهائية عن تداعيات الأزمات الاقتصادية على التحول الديمقراطي. كما لا يمكن اعتبار ما قدماه من دراسات لحالات كلمةً فصلًا في شأن الآليات السببية المتصلة بهذه الظواهر. والأكثر أهمية مما عداه، أن دور ارتداد القطاع الخاص يكون مشروطًا بطبيعة الحال بوجود القطاع الخاص الذي يعين حدودًا لنطاق هذه الآلية الخاصة بالنسبة إلى مجموعة الاقتصادات اللااشتراكية[83]. ولهذا تحتاج النظرية إلى أن توسَّع لتشمل أشكالًا أخرى من الصفقات السلطوية مع مجموعات مؤيدة أخرى، كما تحتاج إلى أن تقيس أدلة مستمدة من دراسة الحالة في أنظمة اقتصادية أوسع.

وثمة مسألة أخرى بلا حل: لِمَ تعمل الأزمات الانكماشية وحدها من دون التضخمية منها، إذا افترضنا صحة نظرية هاغارد وكاوفمان، كمُحدِّد دال للتحول الديمقراطي في تحليلاتي؟ ويمكن المرء أن يتساءل، ربطًا بما سبق: هل الأزمة الاقتصادية نفسها، أم السياسة المتبعة ردًا على الأزمة، هي المُحدِّد الأشد حسمًا؟ وللتوقيت أيضًا أهميته الحاسمة؛ فدراسات الحالة تكشف نمطًا أشد تعقيدًا بكثير، على الرغم من أني فرضتُ في سبيل التبسيط زمن تأخر موحَّدًا مقداره سنة واحدة في تحليلاتي الإحصائية لأثر الأزمة الاقتصادية على الديمقراطية. وفي معظم الأمثلة، تكون الأزمات الاقتصادية قائمة لسنوات كثيرة قبل أن تُسرِّع تغير النظام، إلا أن ما تستغرقه من زمن يتباين أيضًا باختلاف البلدان. ولذا يجب أن يُجعل العمل الإحصائي المستقبلي حول الآثار المحوِّلة ديمقراطيًا للأزمات الاقتصادية حساسًا أكثر تجاه هذه القضية.

---

(82) Ibid., pp. 66-71.

(83) قارن مع: Ibid., pp. 371-374.

خلاصة

وجدتُ في هذا الفصل أن التحديث الاجتماعي - الاقتصادي قد أثّر في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي من خلال إعاقة التقهقر نحو السلطوية. فكان المكوِّن الأوثق صلة بهذه المتلازمة الأساسية هو انتشار وسائل الإعلام الذي يمنع الانقلابات العسكرية أو يؤجِّلها. في المقابل، وبحسب الأدلة التي وفرتها دراسة الحالة، تحفِّز الأزمات الانكماشية التحول الديمقراطي عبر تحريضها لردة القطاع الخاص والانشقاقات داخل النظام الحاكم. في مقابل ذلك يعوق الاعتمادُ على النفط التحولَ الديمقراطي، بينما يعوق التحرر من تدخل الدولة في الاقتصاد الردات نحو السلطوية. غير أن التفاوت في الدخل لم يمارس أي تأثير دال على حظوظ التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة.

بناء عليه، فإن قوة الازدهار الاقتصادي سيف ذو حدين؛ فبينما تحفظ وفرةُ الموارد الطبيعية والنمو قصير الأمد الديمقراطيةَ داخل البلاد، فإن مستويات أعلى من التحديث الاجتماعي - الاقتصادي هي الأفضل لإدامة الإنجازات الديمقراطية السابقة.

الفصل الرابع

قوة الدفع الخارجية : المُحدِّدات الدولية

بطبيعة الحال، لم يحدث قط أن نُفذت السياسات في ساحات محلية مغلقة تمامًا. مع ذلك، يتفق معظم المراقبين على أن العولمة كانت اتجاهًا مهمًا في منظومة العلاقات الدولية إبان العقود الأخيرة؛ إذ بدأت البلدان بالاعتماد المتبادل اقتصاديًا وهو أمر يتنامى أكثر فأكثر. كما يعني انتشار وسائل البث الإعلامي الدولية والأهمية المتنامية للمنظمات الحكومية الدولية أن منظومات الحكومات الوطنية يغدو بعضها معتمداً على بعضها الآخر سياسيًا أكثر فأكثر؛ فيما تنتشر الأفكار العالمية عبر حدود البلدان. وسلطة صنع القرار في ما كان سابقًا الشؤون الداخلية آخذة في الانتقال إلى هيئات حكومية جديدة في الميدان الدولي. أخيرًا وليس آخرًا، يتدخل بعض البلدان عمدًا في السياسات الداخلية لبعضها الآخر.

توجد إذًا أسباب متنوعة للاعتقاد أن المُحدِّدات الدولية تؤدي دورًا رئيسًا في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي. لكن هل أدّت فعلًا هذا الدور؟ سأعالجُ هذا السؤال في الفصل الحالي بعد مراجعة الأدبيات المستفيضة المتصلة بالمُحدِّدات الدولية للتحول الديمقراطي. تشير نتائجي إلى وجود ثلاث قوى غير داخلية عاملة: التجارة الدولية والانتشار في بلدان الجوار وضغط المنظمات الدولية الإقليمية. إذًا، سأستهدفُ كشف الآليات المسؤولة عن هذه النتائج وذلك بالعودة مرة أخرى إلى البراهين الإحصائية وقرائن دراسة الحالة.

الأدبيات المتصلة بالمُحدِّدات الدولية

توجد أدبيات ضخمة ومتنامية عن العوامل المعوقة أو المحفزة للتحول الديمقراطي على المستوى الدولي. في هذا الصدد، ثمة مدرسة فكرية قديمة

تضم مَنْ يسمَّون مُنظِّري موقف النظام العالمي والتبعية[1] (world system position and dependency theorists). زعم هؤلاء أن التبادل الرأسمالي الدولي الذي ينطوي على التجارة والاستثمارات، حابى «المركز» الدولي الغني على حساب «الأطراف» الفقيرة التي استغلها. وبغية الحفاظ على نظام الاستغلال هذا، كان لا بد من خنق الحكم الديمقراطي في البلدان الطرفية بحسب ما يراه منظرو التبعية، مفترضين أن القادة السلطويين أكثر تقبلًا لمصالح المراكز الاقتصادية الدولية.

غير أن معظم الاختبارات المقطعية العرضية المبكرة لتنبؤات التبعية أنتج تأييدًا ضعيفًا أو تأييدًا غير متسق[2]. وقد اختبر لي وروفني[3] في تقرير حديث بعضًا من التنبؤات القديمة في مخطط سلسلة زمنية عرضية راج كثيرًا في الآونة الأخيرة، على الرغم من أنهما صاغاه بلغة «العولمة». وما يثير الاهتمام في هذا التقرير أن نتائجهما تؤكد نظرية التبعية إلى حد بعيد. وبحسب هذه النتائج، فإن حجم التجارة وتدفقات المحافظ الاستثمارية تؤثر سلبًا في التحول الديمقراطي. وفيما تحوز التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة - مؤشر العولمة الثالث عندهما - تأثيرًا موجبًا، إلّا أنها ضعفت مع الزمن. ويخلص لي وروفني إلى تقرير أن «الأوجه الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي تبدأ الآن في إحداث انتكاس في الحوكمة الديمقراطية الوطنية»[4].

---

(1) من أجل الحصول على نظرة أشمل يُنظر في: Kenneth Bollen, «World System Position, Dependency, and Democracy: The Cross-National Evidence,» *American Sociological Review*, vol. 48, no. 4 (August 1983), pp. 469-471, and Axel Hadenius, *Democracy and Development* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), pp. 91-98.

(2) Bollen, «World System Position»; Kenneth Bollen and Robert Jackman, «Political Democracy and the Size Distribution of Income,» *American Sociological Review*, vol. 60 (1985); Mark Gasiorowski, «Economic Dependence and Political Democracy: A Cross-National Study,» *Comparative Political Studies*, vol. 20, no. 4 (1988), and Lev Gonick and Robert Rosh, «The Structural Constraints of the World Economy on National Political Development,» *Comparative Political Studies*, vol. 21, no. 2 (1988).

(3) Quan Li and Rafael Reuveny: «Economic Globalization and Democracy: An Empirical Analysis,» *British Journal of Political Science*, vol. 33 (2003), and *Democracy and Economic Openness in an Interconnected System: Complex Transformations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

(4) Li and Reuveny, «Economic Globalization and Democracy,» p. 53.

وجد روبرتو ريغوبون وداني رودريك مؤخرًا أيضًا أن حجم التجارة يؤثر سلبًا في الديمقراطية[5]. لكن لي وروفني[6] وجدا تأثيرًا موجبًا لوجه آخر من التبعية الدولية هو إذاعة الأفكار الديمقراطية في البلدان، أو ما يشار إليه عادةً بعبارة الانتشار الديمقراطي. واستخدام بيانات العينة الموسّعة لتقييم مثل هذا الانتشار الخارجي أو تأثيرات التظاهر بشكل منهجي، هو مشروع جديد تمامًا في بابه؛ بل إن الأدلة أكدت حتى الآن هذه التوقعات جملةً. فقد بيّن الانتشار أنه يؤثر في التحول الديمقراطي على مستوى قريب من مستواه في الدول المجاورة وعلى مستوى أقاليم العالم وعلى مستوى عالمي[7].

يقترح بيفهاوس[8]، في كتاب صدر مؤخرًا، إمكانًا آخر لمُحدِّد غير داخلي للتحول الديمقراطي هو المنظمات الدولية الإقليمية. فمن خلال مزيج من دراسات الحالة والأدلة الإحصائية، يرمي بيفهاوس إلى إظهار أن بمستطاع المنظمات الإقليمية الديمقراطية ممارسة الضغط على الدول السلطوية الأعضاء لإجراء إصلاحات ديمقراطية، وتنشئة النخب العسكرية والاقتصادية تنشئة اجتماعية تقبل الإجراءات الديمقراطية، وربط النخب المنتخبة حديثًا في الديمقراطيات الوليدة بتلك الإصلاحات حال إجرائها. وبذلك، فإن عضوية الدولة في المنظمات الإقليمية تساهم في التحرك نحو الديمقراطية وفي تعزيز استمرارها في آن، بحسب بيفهاوس[9].

---

(5) Roberto Rigobon and Dani Rodrik, «Rule of Law, Democracy, Openness, and Income,» *Economics of Transition*, vol. 13, no. 3 (2005).

(6) Li and Reuveny, «Economic Globalization and Democracy».

(7) Harvey Starr, «Democratic Dominoes: Diffusion Approaches to the Spread of Democracy in the International System,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 35, no. 2 (1991); John O'Loughlin [et al.], «The Diffusion of Democracy, 1946-1994,» *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 88, no. 4 (1998); Jeffrey Kopstein and David Reilly, «Geographic Diffusion and the Transformation of the Postcommunist World,» *World Politics*, vol. 53 (October 2000); Harvey Starr and Christina Lindborg, «Democratic Dominoes Revisited The Hazards of Governmental Transitions, 1974-1996,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 47, no. 4 (2003); Daniel Brinks and Michael Coppedge, «Diffusion Is no Illusion: Neighbor Emulation in the Third Wave of Democracy,» *Comparative Political Studies*, vol. 39, no. 4 (2006), and Kristian Skrede Gleditsch and Michael Ward, «Diffusion and the International Context of Democratization,» *International Organization*, vol. 60 (2006).

(8) Jon Pevehouse, *Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(9) Ibid.

أخيرًا، قفز شكل أشد صرامة من المُحدِّدات الدولية إلى مقدمة الأجندة العالمية، وتحديدًا منذ الغزوين اللذين قادتهما الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، هو الغزو الأجنبي المباشر. فسعي بعض الدول إلى تحسين مستوى الديمقراطية في بلد آخر قد يكون على سبيل المثال بفرض عقوبات اقتصادية أو إطلاق تدخل عسكري خارجي. غير أن دراسات مقارنة حديثة، وفق طريقتَي دراسة الحالة والعينة الموسعة، تلقي ببعض الشك على الكفاءة العامة لهاتين الاستراتيجيتين، مبينة أن هذا الفرض من الخارج ينجح في بعض الأحيان ليفشل في أحيان أخرى[10].

غير أن معظم هذه الدراسات للمُحدِّدات الدولية لم يُقيِّم تأثير العولمة والانتشار الديمقراطي والمنظمات الإقليمية والتدخلات الخارجية خالصًا من جميع المؤثرات الداخلية الأخرى للتحول الديمقراطي. فما يجب أن يكون بيّنًا أن ما يبدو على سبيل المثال انتشارًا يربط بين بلدين، يمكن أن يتلاشى ما إن تؤخذ في الاعتبار عوامل مربكة تؤثر في الديمقراطية بشكل متزامن في البلدين كليهما. وينطبق الأمر في الأساس على التبعية الاقتصادية، أو على العضوية المشتركة في منظمات دولية إقليمية، أو على العقوبات الاقتصادية، أو على التدخل العسكري الخارجي. يجب عليَّ الآن أن أحاول معالجة هذا الأمر عبر تقييم الآثار الدولية في سياق نماذج نوعية أكثر اكتمالًا.

نتائج تجريبية

عند الانتقال إذًا إلى الجدول (4-1)، تؤكِّد نتائجي جزئيًا ما توصل إليه

---

(10) Bruce Bueno de Mesquita and George Downs, «Intervention and Democracy,» *International Organization*, vol. 60 (2006); Jeffrey Pickering and Mark Peceny, «Forging Democracy at Gunpoint,» *International Studies Quarterly*, vol. 50 (2006); Sonja Grimm, «External Democratization after War: Success and Failure,» *Democratization*, vol. 15, no. 3 (2008), and Gary Clyde Hufbauer [et al.], *Economic Sanctions Reconsidered*, 3rd ed. (Washington: Peterson Institute for International Economics, 2009), pp. 67-69 and 158-159,

قارن بـ: Jeffrey Pickering and Emizet Kisangani, «Political, Economic, and Social Consequences of Foreign Military Intervention,» *Political Research Quarterly*, vol. 59, no. 3 (2006).

لي وروفني[11] وريغوبون وررودريك[12] من أن حجم التجارة كان قد عوّق التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة. ففي خلال تلك الفترة، كان ثمة تأثير مهم وسالب إحصائيًا على الطفرات، على الرغم من كونه غير كبير جوهريًا، يتضمن أن زيادة قدرها 100 في المئة في حجم تجارة بلد ما (قياسًا إلى الناتج المحلي الإجمالي) تؤدي إلى انخفاض يقدر بـ 076. في استعداده لأن يتحول ديمقراطيًا في العام التالي. تبدو القيمة الظاهرة لهذه النتيجة برهنةً لنبوءة قديمة لنظرية التبعية مفادها أن البلدان التي تعتمد بشكل كبير على التجارة تُعوَّق عملية تحولها الديمقراطي، على الرغم من أنه يجدر بي العودة إلى هذا التفسير في موضع لاحق من هذا الفصل. وهذا التأثير صامد تمامًا أمام مواصفات بديلة لكن ليس إلى درجة صمود المُحدِّدات الأخرى تمامًا. وما له أهمية أكبر أني لا أجد تأثيرًا للتجارة عندما يكون التباين داخل البلد فحسب مقيدًا، وهذا التأثير حساس إزاء اختيار مقياس الديمقراطية. علاوة على ذلك، فإن المُعامِل في عينة عالمية مُحفزة بالكامل يكون دالًا بشكل هامشي فحسب، في وقت يكون فيه متماثلًا بالمقدار (انظر الملحق (ج)).

الجدول (4-1): المُحدِّدات الدولية

	الأجل القريب			
	عام	طفرات	ردات	الأجل البعيد
حجم التبادل التجاري	*-.086	**-.076	-.011	*-1.08
	(.051)	(.036)	(.026)	(.604)
التحول الديمقراطي في البلدان المجاورة	***.116	***.077	**.039	***1.45
	(.031)	(.024)	(.019)	(.488)
المستوى السابق للديمقراطية في البلدان المجاورة	.008	-.003	**.011	.097
	(.007)	(.005)	(.005)	(.089)

يتبع

(11) Li and Reuveny, «Economic Globalization and Democracy».

(12) Rigobon and Rodrik, «Rule of Law».

تابع

لا بلدان مجاورة	-.017	**-.086	.070	-.208
	(.069)	(.044)	(.044)	(.867)
مستوى الديمقراطية إقليميًا	**.019	.008	*.012	**.242
	(.010)	(.007)	(.006)	(.118)
مستوى الديمقراطية عالميًا	.010	.002	.009	.126
	(.017)	(.014)	(.011)	(.208)
التحول الديمقراطي للمنظمات الإقليمية	.030	.029	.001	.373
	(.028)	(.021)	(.018)	(.367)
المستوى السابق للديمقراطية في المنظمات الإقليمية	**.028	***.035	-.007	**.348
	(.013)	(.007)	(.009)	(.143)
لا منظمات إقليمية	**.214	***.203	.011	**2.67
	(.095)	(.062)	(.056)	(1.07)

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 3795؛ عدد البلدان = 165 بلدًا؛ متوسط عدد السنين الملاحَظة بالنسبة إلى البلد الواحد = 23.0 سنة.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. كما تشمل النماذج كافة أيضًا تأخيرين للمتغير التابع والمُحدِّدات في الجداول (1-2) و(1-3) و(1-5) بوصفها ضوابط. لقد أخر حجم التجارة والتحول الديمقراطي في البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية سنة واحدة، فيما أُخرت المتغيرات المتبقية سنتين.

وكما هو ظاهر في الجدول (4-2)، بالنسبة إلى عينة أكثر تقييدًا (نظرًا إلى محدودية البيانات المُتاحة) من البلدان، فإن اندماجًا أكبر في الاقتصاد العالمي من حيث تدفقات رأس المال الدولي لم يؤثر، وفقًا لتقديراتي، في التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة. وبمعزل عن كون هذه التقديرات غير متسقة مع نظرية التبعية، فإنها تناقض نتائج لي وروفني[13] بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق المحافظ.

(13) Li and Reuveny: «Economic Globalization and Democracy,» and *Democracy and Economic Openness.*

الجدول (4-2): تدفقات رأس المال الدولي

	الأجل القريب			
	عام	طفرات	ردات	الأجل البعيد
الاستثمار الأجنبي المباشر	-.046	-.088	.042	-.615
	(.093)	(.070)	(.047)	(1.27)
المحفظة الاستثمارية	.143	.177	-.034	1.92
	(.154)	(.122)	(.075)	(2.10)

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 2577؛ عدد البلدان = 152 بلدًا؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة بالنسبة إلى البلد الواحد = 17.0 سنة.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. كما تشمل النماذج كافة تأخيرين للمتغير التابع والمُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1) بوصفها ضوابط. وقد أُخرت المتغيرات المُفسِّرة كلها في الجدول سنة واحدة.

بالعودة إلى الجدول (4-1)، فإن مجموعتي الأخيرة من المُحدِّدات الدولية تستهدف عقْلَ آثار الانتشار الجغرافي؛ انتشار الديمقراطية أو الأوتوقراطية من بلد إلى آخر. تتبع استراتيجية القياس هنا الأدبيات الأوسع عبر إدراج المستوى المتوسط للديمقراطية في ثلاثة صُعد مكانية: صعيد عالمي وصعيد البلدان المنتمية إلى إقليم بعينه من العالم وصعيد البلدان المتجاورة. ومن بين الصعد المكانية الثلاثة المدرجة يبدو أن التأثير يكون للأقرب جغرافيًا فحسب. فإذا تحول المستوى المتوسط للديمقراطية على صعيد البلدان المتجاورة صعودًا وحدةً واحدةً بين ز-2 و ز-1، فإن صافي التغير المتوقع في الديمقراطية عند الزمن ز يكون 116.؛ فيكون المستوى بعيد الأجل لتوازن الديمقراطية قد ارتفع بالنتيجة بمقدار 1.45 على سلم متدرج للديمقراطية بين 0 و10 درجات. ويستلزم هذا ضبطًا محكمًا بشدة وبعيد الأجل لمستويات الديمقراطية على صعيد البلدان المتجاورة. وفيما تشير المقادير النسبية للأثر إلى الطفرات في مقابل الردات، فإن أثر الانتشار في البلدان الجارة يكون، علاوة على ذلك، مدفوعًا بالدرجة الأولى ببلدان تتحرك في الاتجاه الصاعد.

فالتأثير في الطفرات صامد بالنسبة إلى معظم المواصفات البديلة (يُنظر الملحق (ج))[14]، فيما يعتمد التأثير في الردات على بضع عمليات رصد ذات تأثير بالغ نسبيًا[15].

للوهلة الأولى، يبدو الجدول (4-1) وقد أشار إلى أن آثار الانتشار تحدث على صعيد الأقاليم في العالم أيضًا، لكن هذه النتيجة تتداعى حالما يُستثنى منها انحرافان بالغا التأثير[16]. بعبارة أخرى، يبدو أن ما من آثار انتشار كانت قد عملت (خالية من مؤثرات أخرى) إبان الموجة الثالثة، أكانت هذه الآثار على صعيد إقليمي أم على صعيد عالمي. تختلف نتائجي في هذا الصدد عن الأدبيات القائمة حول نتائج الانتشار، والسبب المحتمل لذلك هو أنموذجي التفسيري المحدد بشكل أكثر اكتمالًا.

سأفحص في ما يأتي حجة بيفهاوس[17] المتعلقة بأهمية المنظمات الإقليمية. وسأتبع استراتيجيّته الخاصة في القياس؛ هذه الاستراتيجية التي تفيد أن منسوب الديمقراطية بالنسبة إلى منظمة إقليمية معينة، أعسكرية كانت أم اقتصادية أم سياسية، يتحدد بوصفه درجة متوسطة من الديمقراطية بين البلدان المنتمية إلى المنظمة الإقليمية ذاتها. أما بالنسبة إلى البلدان المنتمية إلى أكثر من منظمة إقليمية واحدة، فما يُدرج هو درجة المنظمة الإقليمية الأكثر ديمقراطيةً. تؤكد النتائج تنبؤًا أساسيًا واحدًا في نظرية بيفهاوس وهو أن العضوية في

---

(14) لأسباب غير واضحة بالنسبة إلي، فإن الانتشار في الجوار ليس مُحدِّداً دالاً إحصائيًا للطفرات عندما يُستخدم مقياس فريدوم هاوس للحريات المدنية وحده متغيرًا تابعًا، ويكون دالاً بصورة هامشية وحسب حين يُستخدم مقياس فريدوم هاوس للحقوق السياسية. وثمة حاجة إلى مزيد من البحث لتفسير السبب في أن تأثيرات الانتشار تُحرَّك بمقياس بوليتي للديمقراطية في المقام الأول.

(15) تشمل عمليات الرصد هذه غامبيا في عام 1994 وغانا في عام 1981 وتايلاند في عام 1976. فإذا حُذفت أي من هذه الحالات الثلاث من التحليل لن يكون الانتشار في الجوار بعدُ مُحدِّدًا دالًا إحصائيًا للردات.

(16) هذان الانحرافان هما تركيا في عام 1980 وفيجي في عام 1987، وفيهما أرجع انقلابان عسكريان الديمقراطية إلى مستوى متناسب مع المعدلات الخاصة بإقليميهما وقتها. وحال استبعاد هذين الانحرافين لن يمارس الانتشار الإقليمي تأثيرًا دالًا إحصائيًا على التحول الديمقراطي.

(17) Pevehouse, *Democracy from Above.*

منظمات إقليمية ديمقراطية نسبيًا استعجلَتْ الطفرات في منسوب الديمقراطية لبلد ما إبان الموجة الثالثة؛ وهي نتيجة تكشف أنها تصمد بقوة أمام مواصفات بديلة (يُنظر الملحق (ج))[18]. كما يجب أن يكون واضحًا أن ما يحرك الاهتمام هو المنسوب الحالي للديمقراطية في منظمة إقليمية لا التغير فيه. ويمكنني أيضًا أن أستنتج أن النمط الإحصائي غير منقاد لبلدان منضمة إلى منظمات إقليمية ديمقراطية؛ ذلك أن النتائج نفسها تسري متى ثُبِّتَ عدد المنظمات الإقليمية التي ينتمي إليها بلد ما، وكذلك التغير في هذا العدد (النتائج غير معروضة). وبناء عليه، تفيد النتيجة الرئيسة أن البلدان **المنتمية** إلى منظمة إقليمية تكون الدول الأعضاء فيها كافة ديمقراطيةً بالكامل (تحرز الدرجة 10) كمعدل متوسط، ترفع درجاتها من الديمقراطية بمقدار 28. مقارنةً ببلدان تنتمي إلى منظمات إقليمية تكون الدول الأعضاء فيها كافة سلطوية بالكامل (أي بدرجة 0)، ما ينطوي على نقلة صاعدة بعيدة الأجل في منسوب الديمقراطية مقدارها 3.48.

الجدول (4-3): التدخل الأجنبي

	الأجل القريب			
	عام	طفرات	ردات	الأجل البعيد
العقوبات الاقتصادية	-.068	.146	-.213**	-.720
	(.143)	(.099)	(.104)	(1.53)
عدد عمليات الرصد	2630	2630	2630	2630
عدد البلدان	158	158	158	158
التدخل العسكري الدولي	.119	.408*	-.289	1.19
	(.330)	(.238)	(.210)	(3.28)
عدد عمليات الرصد	2181	2181	2181	2181

يتبع

(18) هذه النتيجة غير حساسة لاستبعاد أربعة انحرافات قوية نسبيًا: تركيا في عام 1983 وغويانا في عام 1975 وغينيا بيساو في عام 1994 والبرتغال في عام 1974. كما حصلت على نتائج مماثلة عندما استخدمت متوسط مستوى الديمقراطية في المنظمات الإقليمية التي ينتمي إليها بلد ما بدلًا من حده الأقصى.

تابع

عدد البلدان	124	124	124	124
مؤشر التدخل الخارجي	-.045	.197**	-.242**	-.481
	(.136)	(.096)	(.101)	(1.45)
عدد عمليات الرصد	3035	3035	3035	3035
عدد البلدان	159	159	159	159

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. وتشمل النماذج كافة تأخيرين للمتغير التابع والمُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1) بوصفها ضوابط. وقد أُخرت المتغيرات المُفسِّرة كلها في الجدول سنة واحدة.

غير أنّي لا أجد تأييدًا للوجه المتقلب من حجة بيفهاوس: أن المنظمات الإقليمية تساعد أيضًا في بقاء الديمقراطية؛ أي إنّي لا أجد تأثيرًا للمنظمات الإقليمية في الردات من حيث استراتيجيتي التجريبية.

أخيرًا، وبالعودة إلى تأثير التدخل الأجنبي، أجريتُ ثلاثة اختبارات بسيطة في الجدول (4-3) على عينة من البلدان أكثر تقييدًا. تحدث العقوبات الاقتصادية غالبًا في صورة وقف التمويل أو وقف المساعدات و/ أو التبادل التجاري[19]. وكما يشير الحقل الأعلى، كان لهذه العقوبات الاقتصادية تأثيرٌ دالٌ إحصائيًا في الردات، إلّا أنه تأثير سالب. ويتضمن هذا أن العقوبات الاقتصادية المفروضة من بلدان ديمقراطية أدت في المتوسط إلى تقهقر أكبر نحو الاستبداد. أما التدخلات العسكرية العدوانية فتشمل هنا أعمالًا ينتقل الجنود فيها إلى أرض بلد آخر بهدف قتال الحكومة المستهدفة أو دعم مجموعات ثائرة[20]. ففي حقل البيانات الأوسط، وجدتُ أن للتدخل العسكري المعادي لنظام قائم تأثيرًا هامشي الدلالة في الطفرات لكنه تأثير موجب. لكن لم تكن هناك، في الحالتين، أي تأثيرات متوسطة عامة في التحول الديمقراطي، ما يفسِّر بحقيقة أن نتائج صِنفَي التدخلات الخارجية هذين يشار إليهما بشكل مقلوب بالطفرات مقارنةً بالردات.

---

(19) يُنظر في: Hufbauer [et al.], *Economic Sanctions*.

(20) Pickering and Peceny, «Forging Democracy».

تظهر هذه النتيجة الأكثر عمومية بوضوح أشد في الحقل الأسفل، حيث ضغطتُ مقياسَي العقوبات الاقتصادية والتدخلات العسكرية في «مؤشر» واحد، يدلل ببساطة ما إذا حدثت أي صورة من صور التدخل. وهذا ما رفع موضوعيًا عدد التدخلات المشمولة وأتاح لي أيضًا تغطية أمد زمني أطول (في المحصلة من عام 1974 إلى عام 2001). وكما نرى، يمارس هذا المؤشر تأثيرًا دالًا وموجبًا في الطفرات، وتأثيرًا دالًا لكنه سالب في الردات. لكن ما من تأثير عام لا في الأجل القريب ولا في الأجل البعيد. إذًا، واتساقًا مع الأدبيات السابقة، أجد أن للتدخلات الأجنبية التي تفرضها بلدانٌ ديمقراطية أوجهًا إيجابية وأخرى سلبية. فهي في معظم الأحوال سواء، إنْ في احتمال تحسينها شروطَ الديمقراطية في البلد المستهدف بها، أو في احتمال دفعها إلى التدهور.

إجمالًا، لقد وجدتُ ثلاثة مُحدِّدات دولية للتحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة صامدة: حجم التبادل التجاري وله تأثير سالب، وكذا حال الانتشار في بلد مجاور والعضوية في منظمات إقليمية ديمقراطية، ولكليهما تأثير موجب. وسأتحول الآن إلى استكشاف الآليات التي يمكنها تفسير هذه المُحدِّدات الثلاثة.

تبعية التجارة والتحول الديمقراطي المتعثر

كما أشرتُ سابقًا، فإن الفكرة القائلة إن البلدان المعتمدة في تجارتها على العالم الخارجي تكون احتمالات تحولها الديمقراطي أضعف هي فكرة يعود تاريخها إلى نظريات التبعية والنظام العالمي في سبعينيات القرن العشرين. وقد قدَّمتْ هذه الكتابات تنبؤات عن حظوظ الديمقراطية أيضًا، على الرغم من أن معظمها تركز على النمو والتفاوت في العالم. وما له أهمية أكبر هو افتراض هؤلاء الباحثين إمكان تقسيم العالم إلى مجموعتين: مجموعة الديمقراطيات الغنية والقوية في «المركز»، ومجموعة البلدان الفقيرة والهامشية في «الأطراف». وبصيغة أبسط، تفيد الفكرة أن النخب الاقتصادية والنخب السياسية في مجموعتَي البلدان هاتين عملتا مترادفتين لقمع وكبح حق العامة

في الاقتراع في بلدان الأطراف؛ لتمضي الحجة في قولها، في ما يخص التجارة، إن بلدان المركز تتغلغل اقتصاديًا في بلدان الأطراف، وإن الحكومات السلطوية في الأخيرة منها ضرورية لإدامة هذا الاستغلال[21].

أختبرُ في الجدول (4-4) ما إذا كان ممكنًا تفسير التأثير السالب لحجم التبادل التجاري في الطفرات من حيث مع مَنْ يتاجر المرء. ونظرًا إلى أني أملك معلومات عن الأخير فحسب (مع مَنْ يتاجر) بالنسبة إلى مجموعة ثانوية من البلدان والأعوام[22]، سأبدأ في الأنموذج (1) بإعادة تنفيذ الأنموذج مع المُحدِّدات كافة حول هذه العينة الأكثر تقييدًا.

الجدول (4-4): تفسير تأثير حجم التبادل التجاري (طفرات)

	الأنموذج			
	(1)	(2)	(3)	(4)
حجم التبادل التجاري	-.087	-.111*	-.081	-.106*
	(.054)	(.057)	(.054)	(.057)
تبادل تجاري مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا		.104		.101
		(.070)		(.069)
تبادل تجاري مع الصين والاتحاد السوفياتي/ روسيا			-.140	-.117
			(.206)	(.204)

* دال عند المستوى .10، ** دال عند المستوى .05، *** دال عند المستوى .01.

عدد عمليات الرصد = 2961؛ عدد البلدان = 153 بلدًا؛ متوسط عدد السنين الملاحَظة بالنسبة إلى البلد الواحد = 19.3 سنة.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. وتستخدم النماذج كافة الطفرات في مستوى الديمقراطية بوصفها المتغير التابع، كما تشمل تأخيرين لمستوى الديمقراطية والمُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1) بوصفها ضوابط. وقد أخرت المتغيرات المُفسِّرة كلها في الجدول سنة واحدة.

(21) يُنظر، على سبيل المثال، في: Bollen, «World System Position,» and Hadenius, pp. 91-98.

(22) بيانات مستمدة من: Kristian Skrede Gleditsch, «Expanded Trade and GDP Data,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, no. 5 (2002).

وكما يتبين، فإن المعامل السالب للتجارة في هذه العينة يكون ذا حجم متساوٍ بصورة تقريبية، بل أقوى بقليل (مقارنة بالجدول (4-1))، لكنه غير دالٍّ إحصائيًا. وهذا الأمر، وإن كان مؤسفًا، إلّا أنه لا يمنع بالكامل منطق التحقق مما إذا كان التأثير يضعف متى ثُبِّتت آليات محتملة. وتاليًا، سأختبر في الأنموذج (2) توقعاً صاغته نظرية التبعية يقول إن التأثير السالب للتجارة يعود في أسبابه إلى التجارة مع اقتصادات «المركز» العالمية. ومع أن المرء يمكن أن يناور في مسألة ما هي بالضبط بلدان هذا «المركز»، إلّا أن قلة مَنْ سينكرون أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا هي من بين بلدان المركز هذه. لكن عند تثبيت حصة هذه البلدان المسماة من التبادل التجاري، فإن المعامل السالب حول حجم التبادل التجاري يكون غير متأثر (بل إنه يزداد بعض الشيء). وما له أهمية مساوية، أن التبادل التجاري مع اقتصادات المركز هذه لا يضر هو نفسه بالديمقراطية. وتذهب هذه النتيجة في الاتجاه المعاكس لأسّ نظرية التبعية.

غير أن صيغة بديلة من نظرية التبعية يمكن أن تذهب إلى أن ما له أهمية هنا هو أن يكون بلد ما معتمدًا على التجارة مع دولة سلطوية قوية تميل مصالحها الأمنية إلى فرض نظام أوتوقراطي في بلدان شريكة أيضًا. يخطر في البال حالًا خاطران لهذا النوع من «المهيمنين الإقليميين» هما بطبيعة الحال الصين والاتحاد السوفياتي/روسيا. ومرة أخرى، يُنتج تثبيت حجم التبادل التجاري البيني مع هذين البلدين في الأنموذج (3) نتائج غير دالة، لكن ذلك لا يقلل من التأثير السالب لحجم التبادل التجاري. كما لا تنتج نتائج مختلفة إذا ثُبِّتَ التبادل التجاري، في الأنموذج (4)، مع بلدان كل من المركز الرأسمالي والبلدان السلطويان المهيمنان. وخلاصة القول، يفتقر التأثير السالب للتجارة إلى تفسير نظري.

ما تفسير انتشار الديمقراطية في بلد مجاور؟

كانت الأدبيات المتنامية حول الانتشار الديمقراطي قد اقترحت آليات سببية عديدة يمكن عملية الانتشار في الجوار أن تحدث عبرها. والتفسيران

المتنافسان الأكثر معقولية في هذا الصدد هما إمكان حدوث الانتشار الديمقراطي في الجوار عبر الفرض أو عبر الاقتداء. في حالة الفرض، فإن بلدانًا تسعى نحو الديمقراطية تجهد هي ذاتها لتعزيز التحول الديمقراطي في جوارها[23]. قد تتنوع أسبابها الدافعة إلى فعل ذلك، إلا أن أحد الاحتمالات الراجحة هو أنها تفعل ذلك لتعزيز أمنها الداخلي. فإذا كان احتمال أن تقاتل الديمقراطيات بعضها أقل، كما يمكن لنظرية ديمقراطية في السلم أن تقول، فإن للديمقراطيات الوليدة مصلحة أمنية في مساعدة المعارضة الديمقراطية في قلب الأنظمة القائمة في البلدان المجاورة لها[24]. وفي حالة الاقتداء، تسير العملية في الاتجاه المعاكس، إذ تأتي القوة الدافعة إلى الانتشار من داخل البلدان المجاورة نفسها. عندئذ يمكن المعارضات الديمقراطية أن تحسّن فرص نجاحها في إطاحة أنظمة الحكم الأوتوقراطي القائمة في بلدانها عبر الاقتداء بقدوة ناجحة من دول الجوار كانت أول من أقام ديمقراطيته، وذلك من خلال اكتشاف «أن في المستطاع فعل ذلك» وتعلّم «كيفية فعله»[25]. كما يمكن أن تتأثر النخب القائمة أيضًا عبر الاقتداء لأن «القادة الممانعين في الأوتوقراطيات يمكن أن يكونوا راغبين في الشروع بإصلاحات شاقة إذا أوحت خبرات الدول الأخرى أن تكلفة الإصلاحات وتبعاتها يمكن ألّا تكون سيئة بقدر ما يخشون»[26]. بطبيعة الحال، فإن آليتي الفرض والاقتداء تتبادلان الإقصاء. وبعبارة بيسنجر، قد «لا تكون، ببساطة، مسألة جذب القدوة»، بل «في جزء منها أيضًا مسألة الدفع من جانب مَنْ كانوا قد نجحوا من قبل»[27].

لسوء الحظ، لا يخولني ما بين يدي من بيانات أن أفصل فصلًا كاملًا بين آليتي الانتشار هاتين. لكن يمكنني بطريقة غير مباشرة توسل أدلة تنطبق على

---

(23) Brinks and Coppedge, p. 467, and Gleditsch and Ward, p. 919.

(24) Pevehouse, p. 18.

(25) Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Noman; London: University of Oklahoma Press, 1991), p. 101.

(26) Gleditsch and Ward, p. 920.

(27) Mark Beissinger, «Structure and Examples in Modular Political Phenomena: Bulldozer/Ross/Orange/Tulip Revolutions,» *Perspectives on Politics*, vol. 5, no. 2 (2007), p. 266.

كليهما. أولًا: كنت قد ثبَّتُّ من قبل، في الجدول (4-1)، آلية فرض فعالة إلى حد معقول هي تأثير المنظمات الإقليمية. وبما أن المنظمات الإقليمية، بحكم طبيعتها، تجمع بلدانًا واقعة ضمن حيز جغرافي واحد، فإن عملية فرض الانتشار في الجوار يمكن أن تعمل من خلال أقنية المنظمات الإقليمية بطبيعة الحال. إذًا، ما هو أثر الانتشار في الجوار عندما لا تكون هذه الآلية مشمولة بالأنموذج؟ الجواب يقدِّمه الأنموذج (1) في الجدول (4-5). فمن دون تثبيت المنظمات الإقليمية، يكون تأثير التحول الديمقراطي في البلد الجار 081.. لكن تقليص هذا التأثير إلى 077. في الأنموذج (2) هو تقليص ضئيل للغاية. وبذلك لا أجد تأييدًا لهذه العملية المخصوصة بفرض الجار، وتحديدًا أنها تعمل عبر أقنية منظمة إقليمية مشتركة.

الجدول (4-5): تفسير تأثير انتشار الديمقراطية في الجوار (طفرات)

	الأنموذج			
	(1)	(2)	(3)	(4)
التحول الديمقراطي في البلدان المجاورة	***.081	***.077	***.089	***.088
	(.025)	(.024)	(.027)	(.027)
التحول الديمقراطي في المنظمات الإقليمية		.029	.027	.030
التضخم في البلدان المجاورة		(.021)	(.021)	(.022)
			−.001	
			(.004)	
النمو في البلدان المجاورة			−.272	
			(.290)	
التظاهرات في البلدان المجاورة				−.249
				(1.005)
الشغب في البلدان المجاورة				.243
				(1.004)

يتبع

تابع

الإضرابات في البلدان المجاورة				.046
				(.033)
عدد عمليات الرصد	3795	3795	3706	3719
عدد البلدان	165	165	162	163

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. وتستخدم النماذج كافة الطفرات في مستوى الديمقراطية بوصفها المتغير التابع، كما تشمل تأخيرين لمستوى الديمقراطية والمُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1) بوصفها ضوابط. وقد أُخرت متغيرات التحول الديمقراطي في بلد مجاور والتحول الديمقراطي في المنظمات الإقليمية سنة واحدة، فيما أُخرت المتغيرات المتبقية في الجدول عامين.

بدلًا من ذلك، حاولتُ في الأنموذجين (3) و(4) أن أمثل بعض العمليات الممكنة التي قد يحدث الاقتداء بالجار من خلالها. لنتخيل بلدًا افتراضيًا (أ) محاطًا بالبلدان (ب) و(ج) و(د). والفكرة المضمرة هي تثبيت أحداث في البلدان المجاورة (ب) و(ج) و(د)، أحداث ربما كانت قد حفَّزتْ في البداية التحول الديمقراطي في هذه البلدان ومن ثم سببت تحويل (أ) ديمقراطيًا عبر الاقتداء. يجب أن يتجلى التأثير المباشر للتحول الديمقراطي في (ب) و(ج) و(د) على تحويل (أ) ديمقراطيًا إلى الحد الذي يمكنني فيه كشف هذه الأحداث. وباقتفاء خط التفكير هذا أدخلتُ، في الأنموذج (3)، مؤشرات الأزمات الاقتصادية في البلدان المتجاورة. وعطفًا على ما تنحو نتائجي في الفصل السابق إلى تأييده، في إمكان المرء أن يعتقد بصورة معقولة أن توسع الأزمات الاقتصادية إلى بلدان مجاورة يتستر خلف قناع الانتشار في الجوار، إلى الحد الذي أُسقطتْ فيه أنظمة سلطوية بفعل أزمات اقتصادية. لكن واقع الحال ليس كذلك؛ فالتأثير الموجب للتحول الديمقراطي عند الجار في الطفرات لا يتأثر بحدة الأزمة الاقتصادية في البلدان المجاورة، بينما لا يكون لهذه الأخيرة أثر مستقل في ذاته.

أخيرًا، أجريتُ في الأنموذج (4) تمرينًا مماثلًا، لكن بإدخال مؤشرات التحركات الشعبية في بلدان الجوار. فقد كشف عمل حديث عما سُمِّي «الثورات الملونة» التي اكتسحت صربيا وجورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، عمليات انتشار مهمة تُرجمت بانتشار

الاحتجاجات الجماعية[28]. فإذا سافرت هذه الآليات في الزمن إلى الماضي، وإلى أماكن جغرافية أخرى، فهل كان ما دفع الانتشار في الجوار إبان الموجة الثالثة هو ربما انتشار الاحتجاجات الشعبية من بلد إلى آخر؟ لكن التوقعات تتذبذب مرة أخرى متى قُوبلتْ بالأدلة التجريبية. فكما يبين الأنموذج (4)، ما من انخفاض في تأثير التحول الديمقراطي عند الجوار، والتحركات الشعبية في البلدان المجاورة لا تؤثر في التحول الديمقراطي خالصةً من المؤثرات الأخرى.

ثمة إذًا حاجة إلى القيام بعمل إضافي بغية تعيين الآليات السببية التي يعمل الانتشار في الجوار من خلالها. إن المساهمة الرئيسة في هذا الصدد هي إدخال مزيد من الأدلة المنهجية من دراسات الحالة لتقييم ما إذا كانت تمثيلات تقريبية للانتشار في الجوار تنقل فعلًا سيرورات عالم الواقع على الأرض. والمؤشر إلى أن الحال قد لا يكون كذلك تمامًا هو أن جُلَّ أثر هذا المتغير، تبعًا لتقديراتي، يبدو وقد اتخذ مكانًا له في جزء من العالم بأدلة دراسة حالة ضئيلة، بحسب اطلاعي، مقارنة بآليتي الفرض من الجار أو الاقتداء به: أفريقيا جنوب الصحراء. وتوجد على سبيل المثال أدلة سردية كثيرة عن انطباع مفاده أن خبرات الخارج القريب أثَّرت في عقلية القوى المناصرة للديمقراطية إبان السقوط المتتالي للأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. وبعبارة تيموثي غارتون آش، وكان وقتذاك شاهدًا محليًا على معظم التحولات المحتدمة تلك وعلى صلات شخصية وثيقة بالمعارضة الديمقراطية: «عَرَفَ الجميع، من خبرات جيرانهم، أنَّ في استطاعتهم فعل ذلك. وأكثر من ذلك، قدّم جيرانهم لهم حفنة من الأفكار حول كيف يجب فعل ذلك»[29]. كما أقرَّ أن التحول الديمقراطي في أميركا اللاتينية إبان الموجة الثالثة كان، إلى حد بعيد، سيرورة انتشار إقليمية[30].

---

(28) يُنظر، على سبيل المثال، في: Ibid., and Joshua Tucker, «Enough! Electoral Fraud, Collective Action Problems, and Post-Communist Colored Revolution,» *Perspective on Politics*, vol. 5, no. 3 (2007).

(29) Timothy Garton Ash, *We the People: The Revolution of '89* (London: Granta Books, 1990), p. 127.

(30) Scott Mainwaring and Anibal Perez-Linan: «Latin America Democratization since 1978: Democratic Transitions, Breakdowns, and Erosions,» in: Frances Hagopian and Scott Mainwaring, (eds.) *The Third Wave of Democratization in Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), =

لكن، وبينما يصمد أثر الانتشار في الجوار بقوة أمام إقصاء أنظمة أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية (أو أي منطقة أخرى في العالم)، فإنه يتذبذب كليًا إذا أقصيتُ من عينته التقديرية البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. وعلى نحو مشابه، فمن بين الحالات العشرين الأشد ملاءمة لمعيار المسار، فإن حالة وحيدة وحسب تقع في أوروبا الشرقية (أرمينيا في عام 1998)، وتقع ست حالات في أميركا اللاتينية، فيما تقع عشر حالات في أفريقيا جنوب الصحراء (أبرزها جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 1993 وزامبيا وأنغولا في عام 1991). لذا، فإن الاختبار الحاسم مستقبلًا لفرضيات الانتشار في الجوار، في الأقل في الصورة التي يمثل فيها بواسطة دراسات إحصائية، سيكون لتقييم الأحداث في هذه الحالات المحددة بشكل أكثر قربًا.

هل تعزز المنظمات الإقليمية التحول الديمقراطي؟

سأجري الآن تقييمًا كهذا، لكن لمُحدِّد دولي ثالث وأخير هو العضوية في منظمة إقليمية ديمقراطية. إن الحجة بالنسبة إلى الانتشار في الجوار – القائلة إن مقياس تأثير المنظمات الإقليمية مقياس تقريبي جدًا بطبيعته – تسري هنا بصورة مماثلة أيضًا. وللتذكير، قستُ متبعًا بيفهاوس[31] منسوب الديمقراطية لمنظمة إقليمية بوصفه مستوى وسطياً للديمقراطية بين دولها الأعضاء، وبعد ذلك أدخلتُ بالنسبة إلى كل بلد منسوب الديمقراطية الخاص بالمنظمة الإقليمية الأكثر ديمقراطية التي ينتمي إليها هذا البلد المعني (من دون أخذ منسوب الديمقراطية في البلد المعني ذاته في الاعتبار). وبطبيعة الحال، فإن حقيقة أنّي وجدتُ في الجدول (4–1) تأثيرًا دالًا إحصائيًا لمستوى هذا المتغير في الطفرات، خالصًا من المُحدِّدات الأخرى كافة، ليست بالضرورة دليلًا على وجود علاقة سببية. فقد يمكن أن تعكس ببساطة حقيقة أن البلدان المنتمية إلى المنظمات الإقليمية ذاتها تتحول ديمقراطيًا بالترادف (على الرغم من وجود فاصل زمني ما)، أو أنها تنحو إلى أن تقارب مستوى توازن الديمقراطية بعيد الأجل ذاته بالنظر إلى أسباب

---

and «Why Regions of the World Are Important: Regional Specificities and Region-Wide Diffusion of = Democracy,» Kellogg Institute Working Paper Series; 322, University of Notre Dame, October 2005.

(31) Pevehouse, *Democracy from Above.*

أخرى خارجية المنشأ لم يتم تثبيتها. لذا، فإن ثمة حاجة إلى أدلة من دراسة الحالة لاختبار ما إذا كانت استراتيجية القياس هذه تلتقط فعلًا تأثير منظمة إقليمية في عالم الواقع. وقد تؤثر أدلة من دراسة الحالة لتأثير كهذا، بطريقة غير مباشرة في الأقل، في اعتقادنا بمتغير الانتشار في الجوار أيضًا.

يفترض بيفهاوس ثلاث آليات سببية متمايزة يمكن من خلالها عضوية بلد في منظمة إقليمية ديمقراطية أن تُحدِث المزيد من التحول الديمقراطي في هذا البلد. يسمّي بيفهاوس الآلية الأولى، ببساطة، **الضغط**. ذلك أنه يمكن منظمة إقليمية، عبر الإدانات اللفظية العلنية والتهديد بالمقاطعة أو غيرها من العقوبات مثل تعليق العضوية، أن تُضرّ، أو في الأقل تهدد بضرّ، اقتصاد نظام حكم سلطوي، بل والمساعدة في نزع شرعيته داخليًا: «فإذا عامل الحلفاء والشركاء في المؤسسة هذا النظام كدولة منبوذة، فربما يؤثر ذلك في مدركات العامة والنخبة في هذه الدولة. كما يمكن هذه الضغوط أن تُضعف قبضة النظام السلطوي على السلطة»[32].

أما الآلية الثانية فتُسمّى بأثر **الرضوخ** (acquiescence)؛ إذ يفترض بيفهاوس، وبالقدر ذاته هاغارد وكاوفمان[33]، أن الأنظمة السلطوية تعتمد على دعم مجموعات نخبوية مؤثرة معينة في مقدورها نقض أي مسعى للانتقال إلى الديمقراطية. لتمضي النظرية في القول إن الانخراط في منظمة إقليمية ملتزمة ديمقراطيًا يمكن أن يخفف الخشية من الديمقراطية في أوساط هذه المجموعات النخبوية فيساعدها بذلك في الإذعان للانتقال. ويقدّم بيفهاوس مثالين إضافيين محددين عن مثل هذه المجموعات وتاليًا عن الكيفية التي يمكن أن تعمل وفقها هذه الآلية. المثال الأول هو التزام موثوق به بحماية اقتصادية - ليبرالية ضد الاعتداءات على حق الملكية عبر العضوية في منظمات اقتصادية و/أو تجارية إقليمية. فيكون هذا القبول المحدد إذًا حاسمًا إلى أقصى حد بالنسبة إلى النخبة الاقتصادية في القطاع الخاص، التي يمكن أن تكون تفضيلاتها للديمقراطية «مستغلقة» عبر صلاتها بمنظمة إقليمية. والمثال الثاني هو التنشئة الاجتماعية

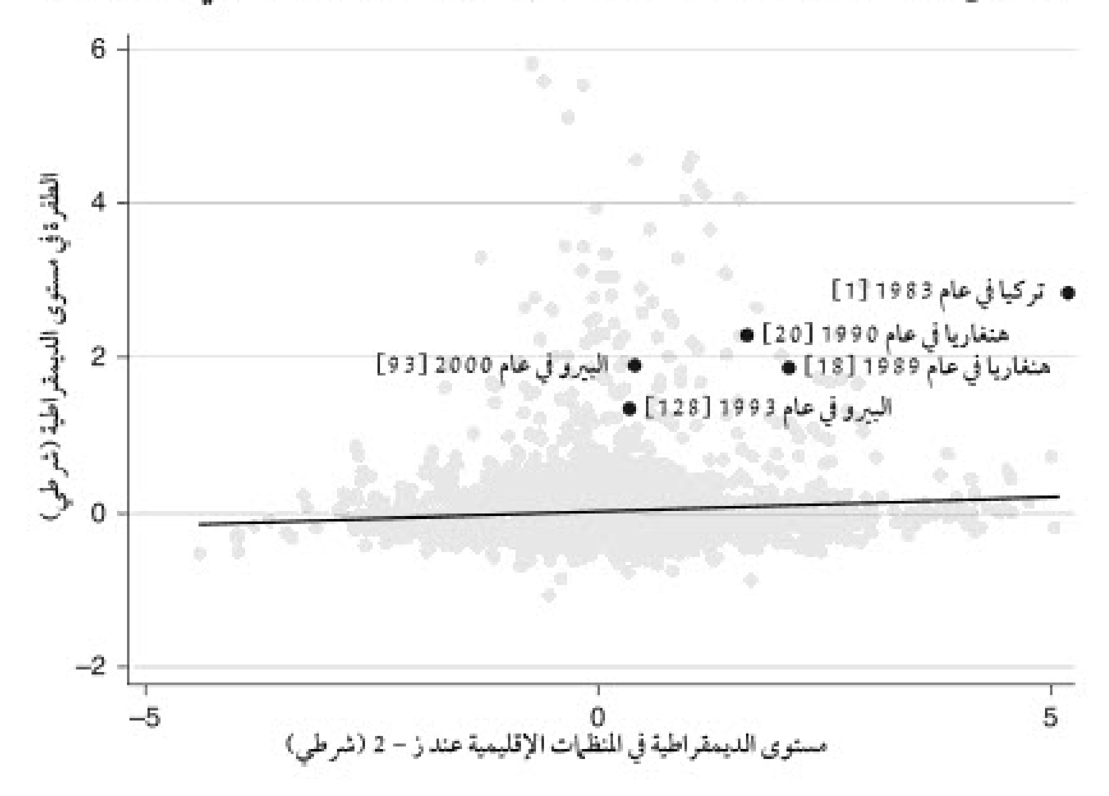
(32) Ibid., pp. 17 and 19.

(33) Stephan Haggard and Robert Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton: Princeton University Press, 1995).

(socialization) للجيش بالتعاون مع بلدان أخرى أكثر ديمقراطية في المنظمات الأمنية الإقليمية أو الحلفاء العسكريين. ويمكن عبر التفاعل مع نخب عسكرية من تلك البلدان إقناع الجيش «بأن دور القوات المسلحة ليس دور شرطة محلية منخرطة في سياسات داخلية، بل إن دوره هو حماية الدولة من أعداء خارجيين»[34].

أخيرًا، يمكن المنظمات الإقليمية أن تعزز التحول الديمقراطي من خلال **شرعنة** [إضفاء الشرعية على] حكومات انتقالية، أي حكومات تصريف أعمال تتسلم زمام السلطة، في الفترة الواقعة بين انهيار الأوتوقراطية وإجراء انتخابات تأسيسية. كما يمكن العضوية في منظمات إقليمية ديمقراطية أن تساعد تلك الحكومات الهشة في إرسال إشارات على نحو موثوق عن التزامها استكمال الانتقال إلى الديمقراطية[35].

الشكل (4-1): دراسات حالة لتأثير المنظمات الإقليمية في الطفرات



ملاحظة: هذا الشكل هو رسم بياني لانحدار (أو متغير مضاف) جزئي للعلاقة الشرطية بين مستوى ديمقراطية المنظمة الإقليمية الأكثر ديمقراطية التي ينتسب إليها هذا البلد مع تأخير سنتين، والطفرات (ن = 3795). والأرقام الموضوعة بين معقوفين [...] تمثل مرتبة كل حالة من الحالات من حيث معيار المسار.

---

(34) Pevehouse, pp. 20-25.

(35) Ibid., pp. 25-27.

تَظهَر دراسات الحالة الثلاث التي تعقَّب بيفهاوس أدلة آلياتها السببية موضَحة في الشكل (4-1). يتبين أن عودة التحول الديمقراطي في تركيا في عام 1983 هو الأكثر ملاءمة من بين الحالات الـ 3795 جميعًا من حيث معيار المسار. أما الانتقال في هنغاريا أواخر ثمانينيات القرن العشرين فيلائم بشكل جيد نسبيًا أيضًا، لتحتل المرتبة 18 مع «البرلة» عام 1989 ومن ثم التحول إلى «ديمقراطية كاملة» في عام 1990 واحتلالها المرتبة 20. إلا أن الحالة البيروفية لا تلائم بشكل جيد، إذ تحتل المرتبة 93 والمرتبة 129 على التوالي. وسأعود إلى تفسير ذلك في ما يأتي أدناه، وبدلًا من ذلك سأتحول الآن إلى أدلة دراسة الحالة بالنسبة إلى كل واحد من هذه البلدان الثلاثة.

تركيا

كان تدخل الجيش في تركيا يوم 12 أيلول/ سبتمبر 1980 المناسبة الثالثة التي يزيح فيها العسكر حكومة مدنية مُذ دُشنتْ سياسات التعددية الحزبية في عام 1950. فتحْتَ إشراف مجلس الأمن القومي الذي رأسه الجنرال كنعان إفرن [أو أورن]، حَلَّ الجيشُ الحكومة والبرلمان، وحظر جميع الأنشطة السياسية، وراقب الصحافة، وفرض قانون الأحكام العرفية. أعقبت ذلك اعتقالات وقمع شديد طاول عشرات الآلاف من الناشطين السياسيين والصحفيين. ثم استؤنف التنافس على قاعدة التعددية الحزبية في عام 1982 من خلال مسودة دستور جديد تمت الموافقة عليها في استفتاء جرى على نطاق وطني، فاكتمل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 عندما استطاع حزب واحد لا يرئسه عسكري أن يفوز بأغلبية المقاعد في انتخابات وطنية[36].

يحاج بيفهاوس بأن سلوك منظمتين إقليميتين في المنطقة قد ساعد في صوغ جدول زمني للعودة إلى الديمقراطية، على الرغم من أن الجنرال إفرن

---

(36) Ahmet Evin, «Demilitarization and Civilianization of the Regime,» in: M. Heper and A. Evin, eds., *Politics in the Third Turkish Republic* (Boulder: Westview Press, 1994), pp. 23-26; Ishan Dagi, «Democratic Transition in Turkey, 1980-83: The Impact of European Diplomacy,» *Middle Eastern Studies*, vol. 32, no. 2 (1996), pp. 125-126, and Pevehouse, p. 140.

كان قد تعهد في أول مؤتمر صحفي بعد استيلائه على السلطة بإعادة تنصيب حكومة مدنية جديدة منتخبة ديمقراطيًا في الوقت المناسب[37]. أولى هاتين المنظمتين هي السوق الأوروبية المشتركة (European Economic Community - EEC)، وكانت تركيا قد وقعت معها اتفاق تعاون في عام 1970. مارست السوق الأوروبية المشتركة ضغطًا شديدًا على تركيا من خلال زيادة مساعداتها المالية لها في عام 1981 بدايةً، ومن ثم سحب هذه المساعدات مشترطة تحسين حال حقوق الإنسان والعودة إلى الديمقراطية[38].

لكن، ونظرًا إلى أن تركيا ليست دولة عضوًا في السوق الأوروبية المشتركة، فإن صحة أدلة دراسة الحالة لتفسير العلاقة الإحصائية بين المنظمات الإقليمية والديمقراطية يمكن أن تكون موضع شك. في المحصلة، لم يدخل تأثير السوق الأوروبية قط في بياناتي (أو بيانات بيفهاوس) بالنسبة إلى الحالة التركية. في المقابل، كانت تركيا عضوًا في ثلاث منظمات إقليمية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية في عام 1981 (قبل عامين من الطفرة الكبيرة في عام 1983): مجلس أوروبا (Council of Europe - CoE) وحلف شمال الأطلسي (NATO) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Organization for Security and Cooperation in Europe - OSCE). ولحسن الحظ، فإن مجلس أوروبا هو المنظمة الثانية التي استطاع بيفهاوس[39] تتبع أدلة دراسة الحالة الخاصة بها في ما يخص تركيا[40]؛ إذ كان مجلس أوروبا قادرًا على فرض ضغوط نفسية على نظام

(37) Dagi, p. 125.

(38) Pevehouse, p. 146, and Dagi, pp. 129-130 and 137-138.

(39) Pevehouse, Democracy from Above.

(40) إن حصرنا الكلام بتركيا، فليس مجلس أوروبا هو المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تدخل نقاطها في الديمقراطية ضمن بياناتي (وتاليًا في بيانات بيفهاوس)، لأن المنظمة الإقليمية الأكثر ديمقرطية التي انتسبت إليها تركيا هي حلف شمال الأطلسي (NATO). والفارق في مستوى الديمقراطية بين حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1981 ضئيل جدًا (9.58 بالنسبة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا و9.76 بالنسبة إلى حلف شمال الأطلسي). وكما جادلتُ أعلاه فإن تأثير المنظمات الإقليمية صامد أمام استبدال الحد الأقصى بالمستوى المتوسط للديمقراطية في المنظمات الإقليمية كافة.

الحكم العسكري عبر استغلال ما للعضوية في المجلس من أهمية رمزية كبيرة بالنسبة إلى تركيا. وكانت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قد دانت في عام 1980 الأحداث في تركيا ودعت إلى عودة الديمقراطية فورًا. كما نُوقشتْ أيضًا قضية تعليق عضوية تركيا في مناسبات عديدة في الأعوام التالية، على الرغم من أن هذه التهديدات لم تدخل قط حيز التنفيذ[41]. كما أرسل مجلس أوروبا بعثات تقصي حقائق متعددة الأطراف إلى تركيا للتحقيق في مزاعم عن انتهاكات لحقوق الإنسان، حصل أكثرها خطرًا في أواخر عام 1981، بعد شهر واحد فقط من إتمام الحكومة العسكرية إحكام قبضتها على المعارضة عبر حظر الأحزاب السياسية كافةً. وقد حاولت تركيا رفض هذه الزيارة التي كان سيقوم بها 25 مندوبًا، لكن ضغوطًا مُورست عليها للقبول بها. يُضاف إلى ذلك أن الجنرال إفرن أعلن موعدًا تقريبيًا لانتخابات عامة جديدة قبل أسبوع واحد من وصول المندوبين، حركة دفعه إليها - جزئيًا في الأقل - قلق متصل بالكيفية التي سيؤثر فيها تقرير المندوبين في الوضع المستقبلي لتركيا في المجلس[42].

إذًا شكّل ضغط مجلس أوروبا الآلية ذات الحضور الأقوى في الحالة التركية. صحيح أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي أفسحت المجال للرضوخ، إلا أن الحلف بدا لينًا جدًا مع النظام العسكري التركي في مطلع ثمانينيات القرن العشرين. يسلّم بيفهاوس[43] بأن «مساهمة حلف شمال الأطلسي في إعادة التحول الديمقراطي إلى تركيا والمرتكزة على التنشئة الاجتماعية لضباط في الجيش التركي كانت مساهمة ضعيفة تمامًا»، على الرغم من ورود بعض المزاعم عن ذلك في الأدبيات.

هنغاريا

استُهلتْ الإصلاحات الحاسمة الدافعة نحو التحول الديمقراطي في هنغاريا مطلع عام 1989، حين شرعن الحزب الشيوعي، الذي كان في السلطة

(41) Dagi, pp. 131-134.

(42) Ibid., pp. 137-138, and Pevehouse, p. 147.

(43) Pevehouse, p. 147.

منذ ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وجود أحزاب سياسية مستقلة. وقد انتهت محادثات مائدة مستديرة، جرت في شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، إلى إقرار اتفاق ينص على إجراء انتخابات نزيهة متعددة الأحزاب، إضافة إلى تعديلات دستورية أخرى عديدة تمت الموافقة عليها في استفتاء وطني في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. وأُجريتْ انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في ربيع عام 1990، نتج منها تشكيل حكومة ائتلافية شملت أحزابًا سياسيةً معارضة، رأسها رئيس الوزراء يوزف أنتال[44] (József Antall).

غير أن أدلة دراسة الحالة المتصلة بتأثير المنظمات الإقليمية في هنغاريا محدود بعض الشيء. وبمعزل عن المشكلة التي يناقشها بيفهاوس[45] كثيرًا، مشكلة تأثير المنظمتين الإقليميتين اللتين لم تكن هنغاريا عضوًا فيهما في عامي 1989 و1990 (السوق الأوروبية المشتركة وحلف شمال الأطلسي)، أو المنظمة التي لم تنضم إليها حتى عام 1990 (مجلس أوروبا)، فإن ثمة انقطاعًا زمنياً أعم في هذه الحالة هو، على وجه التحديد، أن معظم ما وجهته أي منظمة إقليمية إلى هنغاريا من نشاط كان قد جرى **بعد** عام 1990. والتأثيرات الأهم وفقًا لبيفهاوس هي تلك التي مارستها السوق الأوروبية المشتركة ومجلس أوروبا. فكانت السوق الأوروبية المشتركة قد بادرت في شهر تموز/ يوليو 1989 بطرح برنامج إعادة هيكلة اقتصادية، تضمن هِبات وقروضاً، مُكرّس لهنغاريا وبولندا (ما يعني آليةً سببية لمنافع اقتصادية مباشرة، لم تُقدَّر في إطار العمل النظري لدى بيفهاوس). كما قدَّم مجلس أوروبا، بعد منح هنغاريا العضوية فيه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، مساعدات فنية، وساعد مع السوق الأوروبية المشتركة في شرعنة حكومة

---

(44) Ibid., pp. 116-117.

ويُنظر أيضًا: Graham Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process* (London: MacMillan, 2000), pp. 196-197, and Steven Saxonberg, *The Fall: A Comparative Study of the End of Communism in Czechoslovakia, East Germany, Hungary and Poland* (Amsterdam: Harwood Academic, 2001), pp. 8-9.

(45) Pevehouse, *Democracy from Above.*

أنتال ودفعها إلى إرسال إشارات عن التزامها مواصلة الإصلاحات[46]. غير أن هنغاريا كانت قد أتمت في أثناء ذلك انتقالها من المرتبة 4.1 في عام 1988 إلى المرتبة 9.16 في عام 1990 وفق سلم الديمقراطية المستخدم في هذا الكتاب[47]. وتقدمها الأخير إلى الدرجة الأعلى 10.0 الذي لم تصل إليه إلا في عام 2004، كان متدرجًا ولم يحفز نتائجي حول تأثير المنظمات الإقليمية في التحول الديمقراطي.

كانت هنغاريا عضوًا في ثلاث منظمات إقليمية في عامي 1987 و1988 (تطبيقًا لتأخير عامين عن أنموذجي الإحصائي)، وهذه المنظمات هي: مجلس التعاون الاقتصادي (كوميكون) وحلف وارسو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكانت الأخيرة بطبيعة الحال هي المنظمة الأكثر ديمقراطية من بين المنظمات الثلاث (بدرجة ديمقراطية 7.80 نقطة، باستثناء هنغاريا)، وبهذا فإنها المنظمة التي يجب أن تمارس دورًا معززًا للديمقراطية افترضه بيفهاوس[48] بغية تفسير التأثير الإحصائي للمنظمات الإقليمية في الطفرات. لكن جُلّ ما يبدو من تأثير مارسته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يظهر بعد عام 1990. فيناقش بيفهاوس أولًا أهمية المنظمة في ما يتصل بأثر الرضوخ، الذي يُزعَم أنه ساعد في التنشئة الاجتماعية للجيش الهنغاري للقبول بسيادة مدنية عليه. كما قدّمت المنظمة إعادة تدريب لقادة الجيش الهنغاري بغية تشجيع العلاقات بين المدنيين والعسكريين وفق الأسلوب الغربي[49]، على الرغم من أن حلف شمال الأطلسي قد طغى على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد من خلال اتفاق الشراكة من أجل السلم (أُطلق في عام 1994!). وأيًا تكن الحال، فما من أدلة على حدوث ذلك قبل أواخر ثمانينيات القرن العشرين، كما لا تتوافر أدلة على أن الجيش قد فرض قط

---

(46) Ibid., pp. 121-126.

(47) واقع الحال أن هنغاريا «أتمت انتقالها إلى الديمقراطية» في عام 1990 وفق المعايير الاجرائية التي يستخدمها بيفهاوس أيضًا؛ أي إن هنغاريا تستقبل 6+ نقاط في الأقل من نقاط بوليتي.

(48) Ibid.

(49) Ibid., p. 119.

تهديدًا للانتقال إلى الديمقراطية في هنغاريا. فإن كان الأمر كذلك، فربما كان رضوخ الجيش الهنغاري قد مارس دورًا في إحباط انقلاب عسكري لاحق، إلا أن ذلك سيكون آليةً تربط المنظمات الإقليمية بغياب الردات (وهي علاقة لا يدعمها تحليلي الإحصائي).

قد يكون ما قدَّمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فلاءم التوقيت الهنغاري كحالة مسار، هو ضغط مباشر أشد على نظام الحكم الشيوعي. وإذ توجد أدلة توحي أن وثيقة هلسنكي الختامية في عام 1975 (الوثيقة التي تستند منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إليها) شجعت مناخًا عامًا لدعم حركات معارضة، في بولندا وتشيكوسلوفاكيا خصوصًا[50]، فما من تأييد مباشر لهذا في الحالة الهنغارية. وبينما يبدو أن ثمة تقارباً زمنياً بين تبني منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لوثيقة فيينا الختامية في شهر كانون الثاني/ يناير 1989 «حيث قطعت خطوات واسعة نحو ميدان حساس هو ملف حقوق الإنسان»[51]، وشرعنة الأحزاب المعارضة في هنغاريا في شهر شباط من العام نفسه، إلا أنّي لم أستطع العثور على ما يؤكد أي صلة مباشرة بين هذين الحدثين (ولم يستطع بيفهاوس أيضًا فعل ذلك). وخلاصة القول إذًا أن الحالة الهنغارية تقدِّم دعمًا محدودًا فحسب للتأثير المحوِّل ديمقراطيًا لمنظمة إقليمية ديمقراطية واحدة انضمت إليها في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. وثمة ما يوحي أكثر أن السوق الأوروبية المشتركة أدت دورًا حاسمًا، عبر توسيع المساعدات الاقتصادية المشروطة، في استكمال انتقال ديمقراطي، لكن، مرة أخرى، ما من أدلة لمصلحة أهمية **العضوية** في هذه المنظمات.

---

(50) Ibid., p. 118, and Lawrence Whitehead, «East-Central Europe in Comparative Perspective,» in: G. Pridham, E. Herring and G. Sanford (eds.), *Building Democracy? The International Dimension of Democratization in Eastern Europe*, 2nd ed. (London; Washington: Leicester University Press, 1997), pp. 44-47.

(51) Arian Hyde-Price, «Democratization in Eastern Europe: The External Dimension,» in: G. Pridham and T. Vanhanen, eds., *Democratization in Eastern Europe: Domestic and International Perspective* (London; New York: Routledge, 1994), p. 237.

البيرو

انتُخب السياسي المستقل ألبرتو فوجيموري رئيسًا بأغلبية ساحقة بعد عشرة أعوام من إعادة إرساء الديمقراطية في البيرو في عام 1980. وإثر تزايد التوترات مع السلطتين التشريعية والقضائية داخل الحكومة، قام فوجيموري بانقلاب على حكومته ذاتها (autogolpe) فحلّ المجلس وعَلّق السلطة القضائية في 5 نيسان/أبريل 1992 [52]. ويتابع بيفهاوس حدثين - جرى أولهما في عام 1993 والثاني في عام 2000 - يعدُّهما حاسمَين في ما يتعلق بعودة الديمقراطية إلى البيرو. بدوري سأتابع هذا التقسيم الفرعي بغية فحص الأهمية المزعومة للمنظمات الإقليمية بالنسبة إلى التحول الديمقراطي في الحالة البيروفية.

كانت منظمة الدول الأميركية (Organization of American States)، في الحدثين كليهما، السلف الخارجي الذي مارس ضغطًا على البيرو[53]. فقد وافقت الدول الأعضاء في هذه المنظمة في عام 1991 على إعلان سانتياغو (القرار 1080) الذي نص على وجوب أن تعقد المنظمة اجتماعًا طارئًا فوريًا في حالة تعطيل الديمقراطية في أي بلد عضو. استُحدث هذا القرار عقب انقلاب فوجيموري على حكومته مباشرة، ما دفع بمنظمة الدول الأميركية إلى

---

(52) Pevehouse, pp. 128-129.

(53) كانت البيرو عضوًا في أربع منظمات إقليمية عسكرية أو اقتصادية أو سياسية في عام 1991: رابطة الوحدة الأميركية اللاتينية (Latin American Integration Association-LAIA) ووكالة حظر الأسلحة النووية في أميركا اللاتينية (Agency for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America) والمنظومة الاقتصادية الأميركية اللاتينية (Latin American Economic System) ومنظمة الدول الأميركية (OAS). فإذا حصرنا الكلام بمنظمة الدول الأميركية فإن الفارق بينها وبين رابطة الوحدة الأميركية اللاتينية غير متسق منطقيًا (إذ كانت درجة الديمقراطية بالنسبة إلى منظمة الدول الأميركية هي 7.8 وكانت 8.0 بالنسبة إلى رابطة الوحدة الأميركية اللاتينية باستثناء البيرو)، على الرغم من أن منظمة الدول الأميركية تأتي ثاني أكثر هذه المنظمات ديمقراطية (المنظمة الأكثر ديمقراطية هي رابطة الوحدة الأميركية اللاتينية). وحتى عندما انضمت البيرو أيضًا إلى المنظمة الاقتصادية لآسيا - المحيط الهادئ (Asia-Pacific Economic Organization) في عام 1998، كانت منظمة الدول الأميركية هي المنظمة الأكثر ديمقراطية التي تنتمي إليها البيرو.

إصدار إدانة عاجلة لتصرفاته والدعوة إلى اجتماع طارئ في جزر الباهاماس في شهر أيار/ مايو. وبعد سلسلة زيارات رتبها بين الطرفين سفراء المنظمة، قرر فوجيموري أن يحضر. ووسط مزاعم التهديد بالعقوبات، خاطب فوجيموري مجلس منظمة الدول الأميركية في ما يتعلق بتصرفاته، وتعهد بعودة الديمقراطية بأسرع مما كان قد قدَّره بدايةً. وبدلًا من إجراء استفتاء عام لشرعنة حكمه، وهو أمر كان فوجيموري قد خطط له في البداية، أدى ذلك إلى إعادة جدولة الانتخابات لمجلس جديد سيقوم أيضًا مقام جمعية تأسيسية تضع مسودة دستور جديد، انعقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992[54]. وبعد عام من المداولات، وافقت الجمعية التأسيسية على مسودة دستور جديد مُرِّر بهامش صغير في استفتاء وطني في تشرين الأول/ أكتوبر 1993[55].

فهل كان ذلك إنجازاً ديمقراطياً حققته منظمة الدول الأميركية كما يجادل بيفهاوس؟ ثمة أسباب للشك في هذا التفسير. فواقع الحال أن معظم ما كان قد حققه فوجيموري هو إطلاق يده وفرض حل لأزمة كانت قد نتجت عن انقلابه هو[56]. وبعبارة أحد المعلقين اللامعين:

> تحكمت قوات فوجيموري بعملية إعادة كتابة الدستور واستعادة مقاعد البرلمان من مبتدئها حتى منتهاها... لقد تلاعب فوجيموري وحلفاؤه بالعملية لمآربهم الخاصة ووسط ضآلة الممانعة الخارجية الجدية. في الواقع، بإرسالهما فرقًا لمراقبة الانتخابات كي ترصد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر، وضعت كل من منظمة الدول الأميركية والولايات المتحدة، بلا قصد منهما، ختم موافقتهما على عملية انتخابية بدت، من الخارج، نزيهة وشفافة، إلا أنها كانت مصممة لإقصاء الأحزاب السياسية الرئيسة في البيرو.

---

(54) Ibid., pp. 128-129.

(55) Philip Mauceri, «Return of the Caudillo: Autocratic Democracy in Peru,» *Third World Quarterly*, vol. 18, no. 5 (1997), p. 902, and Maxwell Cameron, «Latin American Autogolpes: Dangerous Undertows in the Third Wave of Democratization,» *Third World Quarterly*, vol. 19, no. 2 (1998), p. 225.

(56) Barry Levitt, «A Desultory Defense of Democracy: OAS Resolution 1080 and the Inter-American Democratic Charter,» *Latin American Politics and Society*, vol. 48, no. 3 (2006), p. 104.

وبذلك خرجت حكومة فوجيموري أكثر قوة وتماسكًا مما كانت عليه قبل الانقلاب[57].

إذًا، بالكاد يمكن المجادلة في أن منظمة الدول الأميركية جديرة بالثناء في ما يتعلق بـ«استعادة الديمقراطية» في البيرو في عام 1993.

ونظرًا إلى أن حدث عام 1993 لا يلائم في أي حال معيار المسار بشكل جيد، يمكننا في المقابل التحول إلى أحداث بلغت ذروتها بسقوط فوجيموري في عام 2000. هذه المرة يبدو سلوك منظمة الدول الأميركية أكثر حسمًا بلا شك. فابتداءً من ربيع ذاك العام، راقبت المنظمة الانتخابات الرئاسية التي هزم بها فوجيموري مرشح المعارضة توليدو، لكن من دون الحصول على الأكثرية اللازمة من الأصوات. وإثر تزايد الشكوك في حدوث تزوير انتخابي، غادرت بعثة المنظمة البيرو بعد أن دانت انتخابات الإعادة التي جرت في شهر أيار/ مايو بوصفها غير شرعية. وهذا ما حدا بتوليدو إلى سحب ترشحه، ليتمكن فوجيموري من الانتصار بأمان في المنافسة. لكن، وردًّا على هذه الأحداث، أرسلت منظمة الدول الأميركية بعثة رفيعة المستوى إلى البيرو بهدف «تقوية الديمقراطية». فكان لهذه البعثة أن تمارس دورًا رئيسًا في الحالة البيروفية بإنشائها مائدة مستديرة جمعت إليها ممثلي الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني. صحيح أن الحدث الذي حفَّز في النهاية سقوط فوجيموري كان نشر شريط فيديو يُظهر قائد جهاز الاستخبارات في الحكومة، فلاديمير مونتِسينوس، وهو يقدم رشوة إلى عضو مجلس معارض في 14 أيلول/ سبتمبر؛ إلا أن المائدة المستديرة، في خلال الأحداث المحتدمة التالية، «أدت وظيفتها كمنبر مؤسساتي استطاعت القوى المحلية والدولية من خلاله الضغط على فوجيموري في أثناء الأزمة»؛ إذ ضغطت المائدة المستديرة على الرئيس كي يعلن عن إجراء انتخابات جديدة في عام 2001، ويمنع تدخلات الجيش في هذه العملية. وعندما استقال فوجيموري وفرّ إلى خارج البلاد في شهر تشرين

(57) Thomas Legler, «Peru Then and Now: The Inter-American Democratic Charter and Peruvian Democratization,» *Canadian Foreign Policy*, vol. 10, no. 3 (2003), p. 63.

الثاني/ نوفمبر، عاجزًا عن التملص من فضيحة الفساد الضخمة المكتشفة، يسّرت المائدة المستديرة عملية الانتقال إلى حكومة موقتة[58].

ملخص

خلاصة القول، تحفل أدلة دراسة الحالة التي تؤيد وجود تأثير محوِّل ديمقراطيًا للمنظمات الإقليمية في الطفرات بمشكلات عدة. **وأول** ما يلاحَظ هو أن حجة بيفهاوس[59] **النظرية** تعتمد بشدة على الظواهر السيكولوجية. فعبارات مثل تهديدات متصوَّرة وتنشئة اجتماعية وشرعنة هي جميعًا آليات معرفية إلى حد بعيد. ويندر في أي حال أن تمس أدلة دراسة الحالة مستوى التحليل الدقيق هذا. ففي ما يخص دور مجلس أوروبا في تركيا والتأثير المحتمل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هنغاريا ومنظمة الدول الأميركية في البيرو، فإن الضغط العلني هو إحدى الآليات التي وثقها بيفهاوس على أفضل وجه. غير أن ثمة القليل من التبصر في مسألة كيف اختُبِر هذا الضغط من منظور الفاعلين أنفسهم.

ثانيًا، وكما كنت قد شددت في الحالتين التركية والهنغارية، ينتفي التطابق بين المنظمة الإقليمية المعينة التي دخلت تحليلاتي الإحصائية وتلك التي قدَّم بيفهاوس أدلة دراسة حالة عنها. فإذا اعتبرنا ذلك استراتيجية لمعايرة مستوى الديمقراطية في المنظمات الإقليمية تجب رؤيته تمثيلًا أكثر منه قياسًا مباشرًا، فقد يبدو هذا أقل إشكالية على مستوى أعم. فحقيقة أن منظمات إقليمية مارست في المحصلة النهائية تأثيرًا مهمًا بالفعل في الحالات التي تلائم معيار المسار، يمكن أن تُفسَّر كأدلة غير مباشرة على نجاح استراتيجية القياس. لكن المرء يفضل أن تنجح هذه الاستراتيجية، بل وأن تنجح للأسباب المحقة أيضًا.

(58) Pevehouse, pp. 135-137.

(59) يُنظر: Andrew Cooper and Thomas Legler, «The OAS in Peru: A Model for the Future?,» *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 4 (2001); Cynthia McClintock, «The OAS in Peru: Room for Improvement,» *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 4 (2001), and Legler, «Peru Then and Now». Pevehouse, *Democracy from Above*.

علاوة على ذلك، لا تدور المشكلة في الحالة الهنغارية حول أي المنظمات الإقليمية هي التي نجحت بالفعل، بل متى نجحت (يشير جُلّ الأدلة إلى أن ذلك حدث **بعد** الانتقال إلى الديمقراطية).

ثالثًا، وربطًا بما سبق، ليس في وسع أدلة دراسة الحالة عند بيفهاوس أن تصرف كليًا الشكوك في أن المنظمة الإقليمية الوحيدة التي كانت لها بالفعل القدرة على التأثير في العمليات الداخلية إبان الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي هي السوق الأوروبية المشتركة (ولاحقًا الاتحاد الأوروبي). ربما لا يكون ثمة تأثير عام لمنظمات إقليمية ديمقراطية، لكن قد يكون الوعد بعضوية مستقبلية هو ما أدى إلى النجاح في هذه الحالة النادرة جدًا لمنظمة قوية بشكل غير معهود. صحيح أن دور منظمة الدول الأميركية في البيرو في عام 2000 استثناء مهم من هذا، لكن حتى هذه الحالة لا تلائم معيار المسار بصورة حسنة جدًا. أفربما كان دور منظمة الدول الأميركية في البيرو استثناءً فريدًا؟ تُقرّ مراجعة حديثة لدور منظمة الدول الأميركية المُعزز للديمقراطية في أميركا اللاتينية أن «البيرو ربما تكون الشيء الأقرب إلى حالة ناجحة لتدخل منظمة الدول الأميركية»، وبصورة أعم تبدو أهمية منظمة الدول الأميركية في ما يتصل بتعزيز الديمقراطية في حال من الانحطاط منذ مطلع القرن الحادي والعشرين[60].

بذلك، فإن أدلة دراسة الحالة التي تؤيد التأثير المحوِّل ديمقرطيًا للمنظمات الإقليمية هي خليط أدلة. ذلك أنه يبدو أن ثمة تأثيراً في ما يتعلق بمجلس أوروبا في تركيا في عام 1983، وبمنظمة الدول الأميركية في ما يخص البيرو في عام 2000. لكن تأييدًا لآلية مماثلة قادتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هنغاريا، ومنظمة الدول الأميركية في البيرو في عام 1993، هو تأييد أكثر هشاشة.

---

(60) Dexter Boniface, «The OAS's Mixed Record,» in: T. Leagler, S. Lean and D. Boniface (eds.), *Promoting Democracy in the Americas* (Baltimore: John Hopkins University Press, 2007), pp. 42-43 and 57.

خلاصة

وجدتُ في هذا الفصل أدلة إحصائية تشير إلى أن حجم التبادل التجاري عوّق التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة، إلّا أن السؤال لِمَ كان الحال كذلك يبقى غير واضح. علاوة على ذلك، يرتبط الانتشار في الجوار بشدة بالتحول الديمقراطي، لكن مرة أخرى من دون اكتشاف أي آليات سببية دالة، وجُلّه في منطقة (أفريقيا جنوب الصحراء) ندرت فيها عمليات التوثيق. وتبدو العضوية في منظمات إقليمية ديمقراطية مُعزِّزة أيضًا للتحول الديمقراطي، لكن أدلة دراسة الحالة المدعمة لهذا الزعم مشوَّشة. أخيرًا، ينجح التدخل الخارجي أحيانًا ولا ينجح في أحيان أخرى. وخلاصة القول، يبدو الحافز من الخارج جليًا للوهلة الأولى؛ إلّا أن طرائق عمله الباطنة تبدو زوّاغة تحت النظر المدقق.

الفصل الخامس

القوة من الأسفل: التعبئة الشعبية

لا يحدث التحول الديمقراطي من فراغ، بل يتعين على أحدنا أن يتخذ إجراءات لينشئ المؤسسات الديمقراطية أو يحميها. وفي معنى أكثر مباشرة، فإن النخب السياسية هي مَنْ يقوم عادةً بهذه الإجراءات: أي صناع القرار البارزين في منظمات الدولة الحكومية. مع ذلك، يُذكر غالبًا أن فاعلًا قويًا آخر هو العامة (populace) أو «عموم الناس» (demos) أنفسهم، يدخلون مسرح الأحداث أحيانًا فيضغطون من أجل إصلاحات أو يقاومونها. فإلى أي حد أثّرت هذه القوة من الأسفل في الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي؟ سأراجع في هذا الفصل الأدبيات والأدلة التجريبية لهذا التأثير وسأتحول بعدها إلى دراسات الحالة لعرض ثلاث وقائع ذات خطر على التحول الديمقراطي، وهي وقائع تشكّلت عبر التظاهرات السلمية، بغية الكشف عن الآليات السببية العاملة.

الأدبيات والنتائج التجريبية

تبدو الديمقراطية في النصوص المؤسِّسة للمقاربة الاستراتيجية، كما لاحظنا في الفصل الأول، وقد حدثت في سياق جماهير مُسَرَّحة ألغيت تعبئتها[1] (demobilized). إلا أن وجهة النظر هذه، التي بُنيت أساسًا على تجارب من جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية، عارضتها تجريبيًا تقارير لاحقة من المناطق نفسها في العالم[2]. علاوة على ذلك، يبدو التناقض شديدًا في وجهة النظر تلك عند تناول علاقتها بالانهيارات المتتالية لأنظمة حكم سلطوية في آسيا وأوروبا

(1) Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1986).

(2) Nancy Bermeo, «Myths of Modernization: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions,» *Comparatives Politics*, vol. 29, no. 3 (1997), and Ruth Berins Collier, *Paths toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

الشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء. ففي هذه الأمثلة، يبدو العمل الجماعي الذي قام به الجمهور العريض ظاهرةً تحدث على نطاق واسع وزُعم أن لها تأثيرات مُعزِّزة للديمقراطية(3). وتشير الأدلة المستمدة من «الثورات الملونة» في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إلى الاتجاه ذاته(4). كما تشير الأدلة السردية أيضًا إلى أن التحول الديمقراطي في كل من أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية في مطلع القرن العشرين نتج في أعقاب اضطرابات اجتماعية وعمل جماهيري شعبي(5).

هذا ما يجدر بنا توقعه من منظورٍ نظريٍّ إذا ثبت أن مقاربة «القوى الاجتماعية» لتفسير التحول الديمقراطي مقاربةٌ صحيحةٌ، على الرغم من أن هذه الأدبيات لم تكن قط دقيقة في مسألة الآليات السببية(6). وهكذا، فلا بد من أن يكون النشاط الإضرابي واحدًا من أشكال التعبئة الشعبية المتوقع أن تؤثر في التحول الديمقراطي، وبوجه خاص، ضمن خط هذا التراث الذي يشدد على أهمية العمال المنظّمين(7). لكن يتم أيضًا التكهن بوجود تأثير لأشكال أكثر عموميةً من النشاطات الاحتجاجية التي تقوم بها مجموعات أخرى في المجتمع،

---

(3) Michael Bratton and Nicholas Van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), pp. 83-84; Barbara Geddes, «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?,» in: *Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999), p. 120; Michael McFaul, «The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World,» *World Politics*: vol. 54 (2002), pp. 222-223; Valery Bunce, «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience,» *World Politics*, vol. 55 (January 2003), pp. 171-178, and Kurt Schock, *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies* (Minneapolis; London: University of Minnesota Press, 2005).

(4) Mark Beissinger, «Structure and Examples in Modular Political Phenomena: Bulldozer/Ross/Orange/Tulip Revolutions,» *Perspectives on Politics*, vol. 5, no. 2 (2007), and Joshua Tucker, «Enough! Electoral Fraud, Collective Action Problems, and Post-Communist Colored Revolution,» *Perspective on Politics*, vol. 5, no. 3 (2007).

(5) Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), pp. 67-68 and 71-73.

يُنظر أيضًا: Charles Tilly, *Contention and Democracy in Europe, 1650-2000* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

(6) Dan Slater, «Revolutions, Crackdowns, and Quiescence: Communal Elites and Democratic Mobilization in Southeast Asia,» *American Journal of Sociology*, vol. 115, no. 1 (2009).

(7) Dietrich Rueschemeyer, Evelyn Huber Stephens and John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), and Collier, *Paths toward Democracy*.

بما فيها الصدامات العنيفة والتظاهرات السلمية[8]. ويبدو أن ثمة وعياً متنامياً بتراث أقدم يدَّعي أن التعبئة الشعبية قد يكون نفعها للديمقراطية محاطًا بتحفظات، على الرغم من قلة ما صُرف من عناية بهذا الموضوع مؤخرًا. وعن هذا يسجل برميو[9] ملاحظة في شأن الأهمية الحاسمة للتعبئة العمالية والنشاط الإضرابي في نقض الديمقراطية في أميركا اللاتينية في سبعينيات القرن العشرين[10].

ما هو مفاجئ في ضوء هذه المشاهدات أن ثمة القليل من دراسات العينة الموسَّعة بشأن التأثير الذي يمكن أن تمارسه التعبئة الشعبية على التحول الديمقراطي. فضمن حدود اطلاعي، ثمة دراستان عالميتان أخريان فقط تتصلان بأثر التعبئة الشعبية[11]، إلّا أن أيًا منهما لا يقوم بهذا التقدير في نماذج حركية تفسِّر تغير الأنظمة. وبناء عليه، أتفق مع حكم كوبِدج[12] بأن «التأثير الحقيقي للتعبئة السياسية... يبقى سؤالًا مفتوحًا».

لحل هذه المسألة، أتحول إلى الجدول (5-1). فقد يسَّر عددٌ كبيرٌ من التظاهرات السلمية المناهضة للحكومات طفرات نحو الديمقراطية إبان الموجة الثالثة، الأمر الذي يؤكد توقعات تراث القوى الاجتماعية. ويجب أن يبقى ماثلًا

---

(8) Joe Foweraker and Todd Landman, *Citizenship Rights and Social Movements: A Comparative and Statistical Analysis* (Oxford: Oxford University Press, 1997); Graham Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process* (London: MacMillan, 2000); Elisabeth Jean Wood: *Forging Democracy from Below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), and «An Insurgent Path to Democracy: Popular Mobilization, Economic Interest, and Regime Transition in South Africa and El Salvador,» *Comparative Political Studies*, vol. 34, no. 8 (2001), and Schock, *Unarmed Insurrections*.

(9) Nancy Bermeo, *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy* (Princeton; Oxford: Princeton University Press, 2003).

(10) يُنظر ايضاً: Ariel Armony, *The Dubious Link: Civic Engagement and Democratization* (Stanford: Stanford University Press, 2004).

(11) Seymour Martin Lipset, Kyoung-Ryung Seong and John Charles Torres, «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy,» *International Social Science Journal*, vol. 45 (1993), and Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

(12) Michael Coppedge, «Review of Adam Przeworski, Michael E. Alvarez, José Antonio Cheibub, and Fernando Limongi, *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990*,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 38, no. 1 (Spring 2003), p. 125.

في الذهن أن هذا المتغير مؤخَّرٌ بفاصل زمني مدته عام واحد، مثله في ذلك مثل جميع ما اختُبر من مُحدِّدات أخرى متباينة زمنيًا. فما ألاحظه، تاليًا، **ليس** هبّة (upsurge) احتجاج شعبي تمثل جزءًا لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي ذاتها؛ بل إن ما ألتقطه في المقابل هو تأثير التعبئة الشعبية في عام واحد في الاستعداد للتحول الديمقراطي في العام **التالي**، مع تساوي كل ما عدا ذلك، ما يمنح التفسير السببي لتأثيره تأييدًا قويًا. فتكون الزيادة المقدرة في المعدل الوسطي للتحول الديمقراطي في الأجل القريب 038. للتظاهرة الواحدة، بينما يزداد منسوب توازن الديمقراطية في الأجل البعيد بمقدار 475. للتظاهرة الواحدة. ولا تستجيب هذه النتيجة بالكامل لضوابط الصلاحية المطبقة في الملحق (ج)[13]، ما يؤكد وفق أدلة منهجية أن التعبئة الشعبية إبان الموجة الثالثة أدت دورًا أشد تأثيرًا بالنسبة إلى الحصيلة النهائية مما اعترف به منظرو «براديغم الانتقال» بدايةً.

الجدول (5-1): التعبئة الشعبية

	الأجل القريب			
	عام	طفرات	ردات	الأجل البعيد
تظاهرات سلمية	***038.	***039.	-.001	***475.
	(.009)	(.007)	(.006)	(.142)
أعمال شغب	-.010	-.004	-.007	-.129
	(.010)	(.007)	(.007)	(.124)
إضرابات	*-.043	-.019	-.024	-.541
	(.026)	(.019)	(.016)	(.332)

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 3795؛ عدد البلدان = 165 بلدًا؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة بالنسبة إلى البلد الواحد = 23.0 سنة.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. كما تشمل النماذج كافةً تأخيرين للمتغير التابع والمُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) بوصفها ضوابط. وقد أخرت المتغيرات المُفسِّرة كلها في الجدول سنة واحدة.

---

(13) هذه النتيجة غير حساسة أيضًا لاستثناء انحرافين قويين للغاية نسبيًا: بوليفيا في عام 1980 والأرجنتين في عام 1983. وبشكل أكثر إقناعًا، فإن هذه النتيجة تبقى قائمة حتى عندما يُستخدم الجذر التربيعي لعدد التظاهرات بديلًا.

مع ذلك، فإنّي لا ألحظ تأثيرات متجانسة لجميع أشكال التعبئة الشعبية. فأعمال الشغب (أي الصدامات العنيفة المتضمنة استخدامًا للقوة المادية) لم تمارس أي تأثير على التحول الديمقراطي. كما أن الإضرابات (الموجهة إلى سياسات الحكومة الوطنية أو سلطتها) لم تمارس أي تأثير، على الرغم من أن تأثيرها العام سالب وذو دلالة هامشية. إذًا، لا أجد أدلة منهجية لمصلحة دور خاص يؤديه العمال من خلال تنظيم نشاط إضرابي، على الرغم من أن تأثير التظاهرات ينسجم مع المقاربة الأشمل لتراث «القوى الاجتماعية» في تفسير التحول الديمقراطي[14]. علاوة على ذلك، يبدو أن أشكالًا من التعبئة الشعبية لم تعمل كمحفزات للارتدادات نحو الأوتوقراطية، هذا إن جارينا تحليل برميو[15] المتبصر لتجارب أميركا اللاتينية في سبعينيات القرن العشرين.

فهل سلميّة التظاهرات المناهضة للحكومات حاسمة، أم أننا نشاهد ببساطة شكلًا من أشكال النضال الشعبي الذي يعمل على نطاق واسع بما يكفي لإبطال الأنظمة الأوتوقراطية؟ وحقيقة أن أعمال الشغب العنيفة لا تأثير لها تصب في مصلحة التفسير السابق، لكن الافتقار إلى أثرٍ ينجم عن النشاط الإضرابي السلمي يصب في خدمة التفسير الأخير. وسيتمثل الاختبار الآخر لأيهما هو التفسير الصحيح في تطبيق مقياس مباشر للنضالات الشعبية العنفية وتحديدًا النزاع المسلح الداخلي. في النتيجة، ثمة أفكار نظرية، وحتى بعض الأدلة التجريبية الضعيفة، على وجود صلة موجبة بين حدوث حرب أهلية والتحول الديمقراطي. ويشير أحد الاقتراحات إلى أن أطراف النزاع الأهلي يمكن أن تختار اللجوء إلى الشعب كمُحكِّم؛ فتُجري انتخابات وتسلم قواها إلى حكومة منتخبة ديمقراطيًا كآلية لحسم الصراع[16]. ينسجم الرأي السابق مع

---

(14) يُنظر: Foweraker and Landman, *Citizenship Rights and Social Movements*, and Collier, *Paths toward Democracy*.

(15) Bermeo, *Ordinary People in Extraordinary Times*.

(16) Leonard Wantchekon and Zvika Neeman, «A Theory of Post-Civil War Democratization,» *Journal of Theoretical Politics*, vol. 14, no. 4 (2002); Leonard Wantchekon, «The Paradox of 'Warlord' Democracy: A Theoretical Investigation,» *American Political Science Review*, vol. 98, no. 1 (2004), and =

ما لاحظه ليونارد وانتشيكون[17] من أن 40 في المئة تقريبًا من جميع الحروب الأهلية التي جرت بين عامي 1945 و1993 أحدثت تحسنًا في منسوب الديمقراطية. وعلى المنوال ذاته يقرر برميو[18]، وبتقدير تقريبي، أن نصف ما أُسس في الأقل من ديمقراطيات بعد عام 1945 ولا يزال قائمًا «إما ظهر في أعقاب حرب، أو كوسيلة لإنهاء حرب ناشبة». وفيما تقترح هذه الدراسات تأثيرًا موجبًا **لإنهاء** حرب أهلية، فإن آلية مختلفة ترى أن النزاعات المسلحة نفسها ولنفسها تساعد في حل مشكلات العمل الجماعي في أثناء محاولات (أو التهديد بمحاولات) إطاحة نظام سلطوي[19]. ويوحي ما سبق بتأثير موجب حتى **لاندلاع** حرب أهلية.

أفحص في الجدول (5-2) التأثير المحوِّل ديمقراطيًا للحرب الداخلية، مُعرَّفةً هنا بوصفها نزاعًا بين الحكومة ومجموعات المعارضة الداخلية مُوقعًا ما لا يقل عن خمسة وعشرين قتيلًا في المعارك[20]. وتُبيِّن النتائج أنه بينما يظهر تأثير سالب، في الردات تحديدًا، لنزاع أهلي جارٍ من هذا الصنف خلال العامين السابقين، فما من تأثير دال سواء على إنهاء الحرب أو اندلاعها في العام السابق. بعبارة أخرى، ما من تأييد لتخمينات عاصم أوغلو وروبنسون[21] ولا لتخمينات وانتشيكون[22] في ما يخص فترة الموجة الثالثة. ويدعم هذا بدوره الاعتقاد بأن تأثير التظاهرات لا ينجم عن واقع أنها شكل من التعبئة الشعبية فحسب، بل عن حقيقة أن طبيعتها سلمية أيضًا.

Margareta Sollenberg, «From Bullets to Ballots: Using the People as Arbitrators to Settle Civil Wars,» = in: M. Oberg and K. Strom (eds.), *Resources, Governance, and Civil Conflict* (London: Routledge, 2008).

يُنظر: Wood: *Forging Democracy from Below*, and «An Insurgent Path to Democracy».

(17) Wantchekon, p. 17.

(18) Nancy Bermeo, «What the Democratization Literature Says-or Doesn't Say-about Postwar Democratization,» *Global Governance*, vol. 9 (2003), p. 159.

(19) Acemoglu and Robinson, *Economic Origins of Dictatorship*.

(20) Nils Petter Gleditsch [et al.], «Armed Conflict, 1946-2001: A New Dataset,» *Journal of Peace Research*, vol. 39, no. 5 (2002).

(21) Acemoglu and Robinson, *Economic Origins of Dictatorship*.

(22) Wantchekon, «The Paradox of 'Warlord' Democracy».

الجدول (5-2): النزاع الداخلي المسلح

	الأجل القريب			
	عام	طفرات	ردات	الأجل البعيد
النزاعات الأهلية:				
استمرار في ز - 2	*-.083	-.016	**-.068	*-.996
	(.048)	(.033)	(.031)	(.583)
اندلاع في ز - 1	.100	.087	.012	1.19
	(.091)	(.061)	(.062)	(1.10)
انتهاء في ز - 1	-.053	-.028	-.024	-.627
	(.108)	(.075)	(.065)	(1.30)

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 3450؛ عدد البلدان = 155 بلدًا؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة بالنسبة إلى البلد الواحد = 22.3 سنة.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. وتستخدم النماذج كافة تغيرًا سنويًا في مستوى الديمقراطية بوصفه المتغير التابع، وتشمل تأخيرين لمستوى الديمقراطية والمُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1) بوصفها ضوابط.

لِمَ تفضي التظاهرات السلمية إلى التحول الديمقراطي؟

لكن لِمَ؟ لِمَ ترسّخ التظاهراتُ السلميةُ التحول الديمقراطي، ولِمَ سلميتها حاسمة؟ يمكن العثور على المحاولة الأحفل بالآمال لمعالجة هذه الأسئلة، إلى جانب ما يتصل بها من أدلة دراسة الحالة، في عمل كورت شوك عن «الثورات غير المسلحة»[23]. يكمن التفسير الرئيس تبعًا لشوك[24] في ما

(23) يوثق تومبسون (Thompson) أدلة من دراسة الحالة من خمس عشرة «ثورة ديمقراطية» في آسيا وأوروبا الشرقية. إلّا أن قوة حجته تكمن في الأوصاف التفصيلية للأحداث والشروط التي تحدث الانتفاضات بموجبها وخصائصها، يُنظر: Marc Thompson, *Democratic Revolutions: Asia and Eastern Europe* (London: Routledge, 2004).

وبخلاف عمل شوك، فإن تومبسون لا يطور رواية متسقة للكيفية التي يساعد الحراك الشعبي بها في قلب الأنظمة الاستبدادية، يُنظر: Schock, *Unarmed Insurrections*.

(24) Schock, pp. 40-44.

أطلق عليه لي سميثي ولستر كرتز[25] اسم «مفارقة القمع» (paradox of repression)، وتقول: قد يتواصل احتجاج غير مسلح ويمكن أن يقوى حتى في وجه ما تقابله به الدولة من قوة متوحشة. وثمة أسباب عديدة وراء ظهور هذه القوة الدافعة؛ فالاحتجاجات اللاعنفية لا تتطلب تقنية أو معدات خاصة، كما لا تعتمد بشكل حاسم على اللياقة البدنية لمنفذيها. وبذلك فإنها «إمكان يتيح مشاركة نشطة إلى أقصى درجة في الكفاح لأكبر عدد ممكن من السكان»[26]. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للقمع القاسي لمتظاهرين سلميين أثرٌ مُعبِّئٌ عبر نشر مشاعر مظلومية أشخاص أبرياء، وحتى استشهادهم. كما يمكن أيضًا أن توسّع انقسامات أو حتى تُحدثها داخل النخبة عبر ما تُحدثه من تشكك في شرعية النظام، لتنجم عنها أعمال تمرد وانشقاقات داخل القوى العسكرية والأمنية حين تُؤمر بإطلاق النار على أناس أبرياء. وأخيرًا، يزيد الاحتجاج غير المسلح من احتمالات تدخل طرف ثالث مثل الحركات الاجتماعية المرحلية والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية، عبر إبراز حقيقة أن هذا النظام القائم يستند إلى القوة المادية أكثر من استناده إلى القبول الطوعي. وهذا بدوره يمكن أن يعبئ المزيد من الناشطين للانضمام إلى هذه القضية غير المسلحة.

أما الأساليب العنيفة فتختلف بحدة في هذه الأوجه كافة. فالثورة المسلحة تتطلب سلاحًا، كما «أنها اقتصرت تاريخيًا على شباب ذكور لائقين بدنيًا ومعبئين أيديولوجيًا أو مرتزقة»[27]. وتاليًا، فإن نسبة مَنْ يمكن أن ينخرطوا في تمرد مسلح محدودة مقارنةً بثورة سلمية. علاوة على ذلك، فإن استخدام العنف في وجه النظام هو منازلة الحكومة في ميدانها الخاص، حيث يرجح أن يكون المحتجون هم الطرف الأضعف. كما أنه يبرر استخدام الدولة القمعَ باسم

(25) Lee Smithey and Lester Kurtz, «'We Have Bare Hands': Nonviolent Social Movements in the Soviet Block,» in: S. Zunes, L. Kurtz and S. B. Asher, eds., *Nonviolent Social Movements: A Geographical Perspective* (Malden; Oxford: Blackwell, 1999).

(26) Schock, p. 40.

(27) Ibid., p. 40.

«القانون والنظام» و«الأمن القومي». أخيرًا، يمكن أن يبعد العنفُ مؤيدين محتملين من السكان، ويزيد من تماسك نخب النظام عبر خلق عدو مشترك، ويؤدي إلى استقطاب الأطراف الثالثة[28].

تساعد هذه الديناميات جميعها أيضًا في تفسير الفارق بين الأوضاع التي تظهر فيها التعبئة السلمية والأوضاع الأخرى التي لا تظهر فيها، على الرغم من أن التضاد بينها أقل حدة. فعبر إثارة أعداد ضخمة من الناس، وعبر تسريع الانقسامات داخل النخب، وتعبئة الأطراف الثالثة ضد النظام، فإن احتمال الوصول إلى حصيلة دافعة نحو التحول الديمقراطي يغدو أكبر عقب تظاهرات سلمية.

لكن لِمَ إذًا تذعن الأنظمة السلطوية في بعض الأحيان لمطالب المحتجين بينما لا تستجيب لها في أحيان أخرى؟ يؤكد شوك[29] من جهة سمات داخلية للحركة الاحتجاجية - مثل كونها غير مركزية لكنها مع ذلك منسَّقة في منظمة مظلة - يمكن أن تسهل ثباتها في مواجهة القمع. ومن جهة أخرى، وبفرض أن هذا الثبات قد أصبح ساري المفعول، فإن السمة الحاسمة هي ما إذا كانت المقاومة قادرة على «استغلال علاقات تبعية الدولة». هنا، وإن اختلفت اللغة المفاهيمية، فإن شوك يشارك تصور هاغارد وكاوفمان لـ«الصفقات السلطوية» التي نوقشت في الفصل **الثالث**:

> في أي مجتمع من المجتمعات تعتمد الدولة بشكل مباشر على شرائح من سكانها كي تحكمهم. وإن أيًا من هذه الشرائح، مثل أفراد الجيش أو عناصر الشرطة أو الموظفين الإداريين أو عمال منشآت الطاقة أو العاملين في النقل أو الاتصالات أو التجارة وغيرها من القطاعات الرئيسة، رفض تنفيذ واجباته، أو هدد برفض تنفيذها، فإن سلطة الدولة تضعف إلى حد بعيد[30].

---

(28) Ibid., p. 44.

(29) Ibid., pp. 49-52, and 143-144.

(30) Ibid., p. 53.

يضيف شوك[31] إلى مجموعات الدعم الداخلية هذه «علاقات تبعية غير مباشرة» محتملة يمكن أن يستبقيها النظام مع قوى طرف ثالث على المسرح الدولي. فيكون الافتراض الرئيس، في كلا المثالين، أن الدولة السلطوية تستمد الدعم بشكل صريح أو مضمر من بعض الجماعات أو مجموعات الفاعلين، وأن سحب هذا الدعم يقوض بقاء النظام وينعش آمال التحول الديمقراطي.

مرة أخرى، يبدو منصفًا افتراض أن يكون احتمال ظهور هذه الآلية أضعف في ظل غياب تعبئة شعبية. إجمالًا يحاج شوك[32] في أن «الثورات غير المسلحة»، مجسدة في مجموعة كبيرة من الأنشطة اللاعنفية (أقيس منها انطلاق تظاهرات سلمية فحسب)، يمكن أن تؤدي إلى التحول الديمقراطي عبر استبقائها الاحتجاج في مواجهة القمع، لتُفرِّخ بذلك الانقسامات داخل النخب وتحرك دعم الأطراف الثالثة وتبث الفوضى في غيرها من ركائز تأييد النظام.

أما دراسات الحالة التي زودت شوك بالأدلة المؤيدة لهذه الافتراضات فهي التحولات السياسية في الفيليبين في ثمانينيات القرن العشرين، وفي جنوب أفريقيا أواخر الثمانينيات من القرن ذاته ومطلع تسعينياته، وكذلك الانتقال إلى الديمقراطية في نيبال وتايلاند في مطلع تسعينيات القرن العشرين. وكما يبين الشكل (5-1)، فإن ثلاثًا من هذه الحالات تلائم بشكل جيد جدًا معيار المسار؛ فقد احتل الانتقال في الفيليبين، الذي جرى خلال بضعة أعوام، المرتبة 13 في عام 1984 ثم المرتبة 19 في عام 1986 ثم المرتبة 11 في عام 1987[33]. أما

---

(31) Ibid.

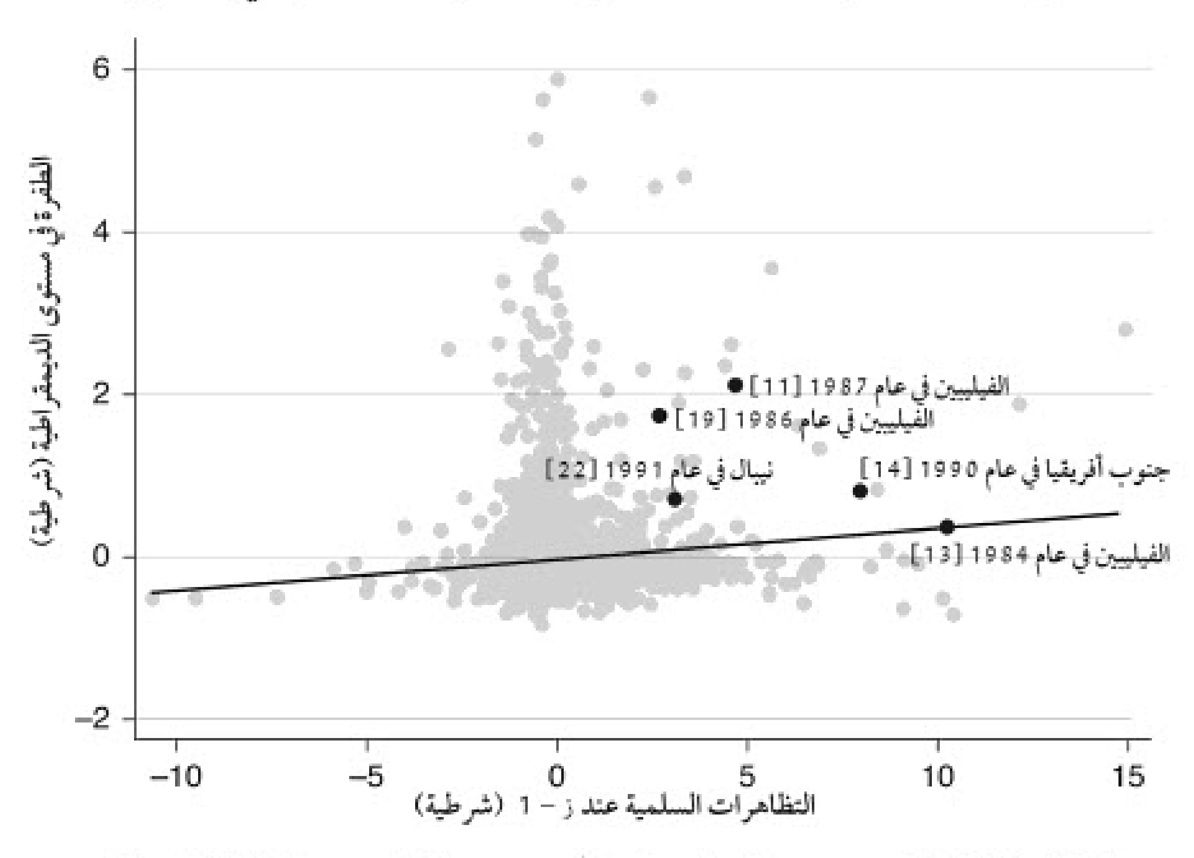
(32) Ibid.

(33) لم تُجرَ انتخابات نزيهة أو يُوافَق على الدستور في الفيليبين حتى عام 1987، على الرغم من إجبار ماركوس على التخلي عن الحكم في شباط/ فبراير من عام 1986 ومن ثم تسليم السلطة إلى كورازون آكينو. علاوة على ذلك، فإن انتخابات حاسمة كانت قد أجريت في عام 1984 وفيها دفعت المعارضة بقائمة موحدة لمرشحيها للمرة الأولى، يُنظر على سبيل المثال في: Marc Thompson, *The Anti-Marcos Struggle: Personalistic Rule and Democratic Transition in the Philippines* (New Haven; London: Yale University Press, 1995).

وإنسجامًا مع هذا، فإن فريدوم هاوس وبوليتي تعتبران أن الانتقال الفيليبيني حدث بشكل متدرج خلال هذه السنوات المتعاقبة (مع نقلة كبرى طرأت عامي 1986-1987).

جنوب أفريقيا فقد احتلت المرتبة 14 في عام 1990، بينما احتلت نيبال المرتبة 22 في عام 1991 من بين جميع السنوات القطرية الـ 3795 في عينتي التقديرية. أما الحالة التي لم تلائم فكانت تايلاند في عام 1992، حيث كان الرجوع إلى الديمقراطية أسرع من أن يظهر في العام ذاته الذي تحرك فيه الشعب ضد الدكتاتورية العسكرية المنصَّبة في العام السابق. ونظرًا إلى أنني أفرضُ فاصلًا زمنيًا مدته عام واحد في تقديراتي لتأثير التعبئة الشعبية، فإني لن أدخل تايلاند في ما يأتي من أدلة مؤيدة مستمدة من دراسات الحالة.

الشكل (5-1): دراسات حالة لتأثير التظاهرات السلمية في الطفرات



ملاحظة: هذا الشكل هو رسم بياني انحداري (أو متغير مضاف) جزئي للعلاقة الشرطية بين عدد التظاهرات السلمية، مؤخَّرةً سنة واحدة، والطفرات (ن = 3795). والأرقام بين معقوفين هي رتبة كل حالة من الحالات من حيث معيار المسار.

الفيليبين

كما أسلفنا في الفصل الثالث، كان اغتيال ماركوس خصمَه السياسي الأساسي، بنينيو آكينو، عقب عودته إلى البلاد من منفاه في الولايات المتحدة في

شهر آب/ أغسطس 1983 الحدث الذي حرَّك بدايةً حراكًا شعبيًا ضخمًا في الفيليبين. يكتب شوك[34]: «وقف مئات الآلاف من الناس في أرتال لإلقاء النظرة الأخيرة على آكينو في تابوته المفتوح، واحتشد ما يقارب مليوني شخص من جميع الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية ليشهدوا مراسم جنازته». وابتداءً من شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته، نُظمتْ تظاهرات أسبوعية مناهضة لماركوس في منطقة ماكاتي للأعمال التجارية، لكن مسيرات حرية، سُميت «برلمانات الشوارع»، جرت أيضًا بشكل غير منتظم، شاركت فيها منظمات للعمال والفلاحين والطلبة وجماعات المرأة وحقوق الإنسان وحشود من فقراء المدن. واستؤنفت في كانون الثاني/ يناير 1984 خاصية تنظيمية مميزة أخرى سُميتْ «welgang bayan»، أو «الإضراب الشعبي»، استندت إلى إضراب عمالي عام لكنه كان أكثر شمولًا؛ «إذ أغلقت المتاجر كافةً أبوابها وتوقفت وسائل النقل العامة جميعها، وأنشأ أعضاء في تجمعات حواجز لتعطيل حركة السيارات الخاصة»[35]. وقد نُظمتْ أمثال هذه الإضرابات واسعة النطاق في مناسبات عديدة خلال عام 1984، وعلى صعيد حرج في شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1985 على وجه خاص[36]. وبحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من ذاك العام، كانت الاحتجاجات الشعبية قد نزعت عن ماركوس كل شرعية تقريبًا. فقرر، في مسعى منه لتدعيم حكمه، الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة في 7 شباط/ فبراير 1986 (وكان من المقرر إجراؤها في الأصل في عام 1987).

تبين لاحقًا أن هذا القرار كان مسمارًا أخيرًا دُقَّ في نعش نظام ماركوس؛ إذ تمكنتْ المرشحة الأساسية للمعارضة، كورازون آكينو، من إعلان فوزها في التصويت، مدعومة من الكنيسة الكاثوليكية ذات النفوذ ومن منظمة لمراقبة الانتخابات تدعى نامفريل (NAMFREL). وبما أن مفوضية الانتخابات الرسمية التي تسيطر عليها الدولة قد أعلنت فوز ماركوس، فإن مسؤولية الفصل في النزاع أُحيلتْ على البرلمان الذي تسيطر عليه، بالمثل، الدولة أيضًا. وفي 16

---

(34) Schock, p. 73.

(35) Ibid., p. 75.

(36) Ibid., pp. 67 and 83.

شباط/ فبراير، وفيما وافق البرلمان على نصر ماركوس المزور، قادتْ آكينو مسيرة مشي فيها ما يقارب مليونَي شخص، وفيها نسبت الفوز إليها ونددت بماركوس. كما أعلنتْ حملة عصيانات لاعنفية متجددة تنطلق في 26 شباط/ فبراير، بعد يوم واحد من الموعد المقرر لتنصيب ماركوس، تتضمن إضرابًا عامًا ومقاطعة لجميع المصارف والمنابر الإعلامية التي يسيطر عليها أزلام ماركوس، إضافة إلى الامتناع عن دفع فواتير الخدمات العامة.

غير أن الحملة أُحبطتْ بفعل محاولة انقلاب عسكري فاشلة قام بها وزيران من حكومة ماركوس: الجنرالان خوان بونس إنريل وفيديل راموس. وعند انكشاف مؤامرتهما الانقلابية في 22 شباط/ فبراير، تمترسا داخل معسكرين للجيش بالقرب من مانيلا وأعلنا انشقاقهما عن حكومة ماركوس وتأييدهما آكينو. وحينئذ حضَّ مطران مانيلا سن (Sin)، الذي كان جاهر بمعارضته النظام مُذ فُرض قانون الأحكام العرفية في عام 1972، الشعبَ على دعم العصيان، فدفع عشرات الآلاف من المؤيدين إلى تطويق المعسكرين وحماية متمردي الجيش بأجسادهم. وهذا ما حال بشكل فاعل دون محاولة ماركوس سحق العصيان بالوسائل العسكرية. وبحلول يوم 25 شباط/ فبراير كان المدنيون بمئات الآلاف يحتشدون خارج معسكرَي الجيش، في وقت كانت آكينو قد شكّلت فيه حكومة موازية لإبطال حكم ماركوس. وفي غضون ذلك سحبت إدارة الرئيس الأميركي ريغان، صديق ماركوس المقرب، دعمها لحكمه رسميًا. فغادر البلاد في اليوم التالي[37].

كل مقوم من المقومات الأساسية لنظرية شوك عن الكيفية التي يمكن تعبئة شعبية وفقها إسقاط أنظمة سلطوية، موجود في مكانه في حالة الفيليبين. فمن البيّن أن الأنشطة الاحتجاجية حركت أعدادًا كبيرة من الناس، ومن جُلّ شرائح المجتمع؛ الأمر الذي فاقم الانقسامات داخل النخب ولا سيما الانقسام بين نخب رجال الأعمال المحسوبين على النظام وغير المحسوبين، وداخل الجيش (وهذا ما يوضحه كشف عصيان إنريل - راموس). أخيرًا استُثمرت هذه

(37) Ibid., pp. 77-79.

الأنشطة الاحتجاجية بعمق في علاقات تبعية الدولة سواء داخل البلاد أم خارجها؛ فالإضرابات والمقاطعة قوضت الاقتصاد الانكماشي أصلًا، وزعزعت مناخ الأعمال التجارية، وتسببت في النهاية بعمليات هروب ضخمة لرؤوس الأموال. وما لا يقل عن ذلك أهمية أن هذه الأنشطة الاحتجاجية حفزت في نهاية المطاف على سحب الولايات المتحدة دعمها لماركوس[38].

جنوب أفريقيا

حُكمتْ جنوب أفريقيا منذ استقلالها في عام 1910 بمبادئ الفصل العنصري التي وُحدتْ لاحقًا بموجب نظام الأبارتهايد (apartheid)، الذي ينكر الحقوق السياسية والحريات المدنية لأغلبية سكان البلاد السود. إلا أن سلسلة نضالات شعبية طوال ثمانينيات القرن العشرين، كانت قد اندلعت ردًا على إطلاق نار كثيف في سويتو في عام 1976، دفعت هذا النظام السلطوي إلى نهايته أخيرًا. ثمة ثلاث منظمات مظلة عُدتْ عمومًا مصادر قدَّمت قيادات لهذه الانتفاضة: الجبهة الديمقراطية الموحدة (UDF) التي كانت قد أُطلقتْ في عام 1983 لمعارضة اقتراح دستوري جديد من جانب الحكومة؛ ومؤتمر اتحادات النقابات المهنية لجنوب أفريقيا (COSATU) الذي كان قد شُكِّل في عام 1985 ردًا على إعلان لحالة طوارئ أدت إلى تصعيد قمع العمال؛ وبالطبع المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) الذي كان قد أُسس في عام 1912 ثم حُظر في عام 1960، والذي قدَّم على الرغم من ذلك قاعدة دعم سرية في أحداث لم يكشف الغطاء عنها إلى أن رُفع القمع في عام 1990[39].

استندت حركات المقاومة الجنوب أفريقية إلى مجموعة واسعة من الأعمال اللاعنفية (وبعض الأعمال العنفية، كما سنرى) في معارضتها النظام. وفي هذا السياق يمكن تحديد موجتين من الاحتجاجات. الأولى التي لم تنجح في الأجل القريب، بلغت ذروتها في إعلانين لحالة الطوارئ في عامي 1985

(38) Ibid., pp. 88-90.

(39) Ibid., pp. 57-59, 64 and 67-68.

و1986. أما الموجة الثانية فظهرت في عام 1989، وهي ما يمنح جنوب أفريقيا مكانتها كحالة مسار في تحليلاتي. في أثناء الموجة الأولى، نظَّمتْ الجبهة الديمقراطية الموحدة سلسلة أعمال، كالامتناع عن دفع إيجارات المساكن ونفقات الخدمات والمدارس ومنافذ التجارة المحلية، فضلًا عن تنظيم تظاهرات ضخمة، بينما نظَّم مؤتمر اتحادات النقابات المهنية لجنوب أفريقيا، خلا الإضرابات العمالية، أعمال «تجنُّب» (stayaways)، حيث «يمكث العمال والطلاب في بيوتهم تأييدًا منهم لمجموعة متنوعة من المطالب الاقتصادية والسياسية»[40]. وعندما غذَّتْ حالة الطوارئ الأولى في عام 1985 الانتفاضة وأدتْ أيضًا إلى سفك دماء وأعمال شغب، فُرضتْ حالة طوارئ ثانية على صعيد وطني وبفاعلية أشد في عام 1986، فأنهى ذلك التظاهرات لكنه لم يُنه أعمال التجنُّب والامتناع عن دفع الإيجارات والمقاطعة من جانب المستهلكين[41]. كما نظَّم ناشطو الجبهة الديمقراطية الموحدة المعتقلون إضرابًا عن الطعام شمل أكثر من 600 شخص في شباط/ فبراير 1989، أدى في نهاية المطاف إلى إطلاق سراحهم، على الرغم من أن الجبهة كانت قد حُظرتْ في عام 1988[42]. أطلق هذا الحدث شرارة الموجة الثانية من الاحتجاجات في طول البلاد وعرضها، والتي أُطلقَ عليها اسم «حملة التحدي الجديدة»، و«ضمتْ بصورة جمعية مئات الآلاف من المتظاهرين فعطلت بفاعلية حالة الطوارئ»[43].

إلى جانب إضراب عام نُظِّم في شهر آب/ أغسطس من العام ذاته، فإن «تعطيل التجارة في بريتوريا وجوهانسبورغ ودوربان وإيست لندن بشكل أساسي، وشل الصناعة بشكل صارم في وسترن كاب»[44]، شَكَّلا إرهاصًا لبداية

(40) Ibid., pp. 61 and 65.

(41) Ibid., pp. 62-63, and Robert Price, *The Apartheid State in Crisis: Political Transformation in South Africa, 1975-1990* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1991), pp. 266-267.

(42) Schock, p. 63.

(43) Stephen Zunes, «The Role of Non-violent Action in the Downfall of Apartheid,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 37, no. 1 (1999), p. 159.

(44) Ibid., p. 156.

نهاية النظام السلطوي. وبعد تنحي بيتر و. بوتا (P. W. Botha) إثر سكتة دماغية، انتُخب فردريك و. دوكليرك (F. W. de Klerk) أولًا زعيمًا جديدًا للحزب الوطني في شباط/ فبراير 1989، ثم رئيسًا للدولة في أيلول/ سبتمبر[45]. وأعلن دوكليرك رفع حالة الطوارئ مطلع شهر شباط/ فبراير 1990، كما رُفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي والجبهة الديمقراطية الموحدة، وأُطلقَ سراح المعتقلين السياسيين ومن ضمنهم نلسون مانديلا. شكّل ما سبق نقطة انطلاق لمفاوضات مديدة بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة، أدت في نهاية المطاف إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة مع عمليات تصويت شاملة في عام 1994[46].

إذًا فإن عام 1990، العام الذي دخلت فيه جنوب أفريقيا تناتجي الإحصائية بوصفها حالة مسار، ليس عام انتقال مكتمل إلى الديمقراطية بل عام الانفتاح السياسي الجزئي (أي «اللبرلة» في لغة براديغم الانتقال القديمة). وتاليًا، فإن ما يجدر ذكره بالنسبة إلى الاستراتيجية المتدرجة لقياس الديمقراطية هو أنني أوظف آليات شوك التي لا تزال ذات سطوة كاملة في حالة جنوب أفريقيا.

من الواضح أن الانتفاضة الشعبية في جنوب أفريقيا حركت قطاعات سكانية كبيرة، ويعود ذلك في شطره الأكبر إلى قدرتها على إدامة الأنشطة الاحتجاجية في ظل القمع الشديد، وتوليد دعم كبير من أطراف ثالثة من داخل جنوب أفريقيا وخارجها، في مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة. كما عجّلتْ أيضًا انقسامات داخل النخب وأهمها الانقسام داخل الحكومة بين أنصار الدولة الأمنية («securocrats») المتشددين و«الإصلاحيين من أنصار التعاون الدولي» المعتدلين[47]. فقد ضمت المجموعة الأولى، المرتبطة بقوة بالرئيس بوتا، كادرًا بشريًا داخل الوكالات الأمنية الكبرى، وظهرت بوصفها الهيئة الحكومية الأقوى بعد حالة الطوارئ الثانية في عام 1986. وكان على الضفة الأخرى موظفون

---

(45) Wood, *Forging Democracy from Below*, p. 180.

(46) Schock, pp. 56 and 68.

(47) Ibid., pp. 68 and 89.

كبار مرتبطون بسياسة اقتصادية وعلاقات خارجية، سياسة وعلاقات بدأتا تريان في المفاوضات وفي إصلاح ديمقراطي أكثر جذرية سبيلًا وحيدًا للخروج من مأزق الحكومة. وهكذا فقد كان انتخاب فردريك دوكليرك الذي وقف في صف الإصلاحيين مؤذنًا «بصعود الإصلاحيين من أنصار التعاون الدولي على حساب أنصار الدولة الأمنية»[48]. وأخيرًا قوّضت التعبئة الشعبية شرعية دولة جنوب أفريقيا وأنصار الدولة الأمنية عبر استغلالها بشكل مباشر لاعتماد نظام الفصل العنصري على العمالة السوداء، لكن بشكل غير مباشر أيضًا عبر إعادة تفعيل الدعم الدولي للعقوبات الاقتصادية[49].

نيبال

كان الانتقال إلى الديمقراطية في نيبال أسرع إنجازًا مقارنة بنظيرتيها الفيليبين وجنوب أفريقيا. فإثر ديمقراطية قصيرة شهدتها في أواخر خمسينيات القرن العشرين، حُكمت نيبال ابتداءً من عام 1960 بنظام ملكي مطلق مع وجود زخارف تحسينية لما سُمي نظام البانشايات (Panchayat) وهيئات استشارية على مستويات مختلفة، إلّا أن القصر الملكي كان يسيطر عليها بالكامل[50]. اتخذ مسار الحركة المؤيدة للديمقراطية في البلاد اتجاهًا جديدًا منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين عندما شكّل حزب المؤتمر النيبالي، الذي انتشر كتنظيم سري على الرغم من حظره بموجب الدستور، تحالفًا مع أحزاب شيوعية عدة في البلاد؛ فاستهلت حركة القوى هذه ثورة منظمة غير مسلحة ضد الملكية ونظام البانشايات التابع لها في 18 شباط/ فبراير 1990.

---

(48) Price, pp. 252 and 257-276.

(49) Schock, pp. 85-87.

فكما بينت إليزابيث وود (Elisabeth Wood) بصورة مقنعة وبالاستناد إلى بيانات مستمدة من مقابلات موسّعة، أدى ذلك إلى سحب نخبة الأعمال والاقتصاد في جنوب أفريقيا أيضًا تأييدها للنظام، وفي المقابل بدأت هذه النخبة في دفع الحكام من الحزب الوطني وقتها إلى الشروع في إصلاحات ديمقراطية، يُنظر: Wood: *Forging Democracy from Below*, chaps. 6-7.

(50) Schock, pp. 121-122.

ضمَّت التظاهرة السلمية الأولى ما يقرب من عشرة آلاف شخص في العاصمة كتمندو وفي مدن أخرى عديدة حول البلاد، فقابلتها الشرطة بوحشية منفلتة، ما أدى إلى اعتقالات ووفيات وإصابات بجروح. فدُعي في اليوم التالي إلى إضراب شامل أدى إلى صدامات جديدة بين متظاهرين عُزّل وقوات الشرطة. وفي 25 شباط/فبراير اكتسحت البلاد موجة ثانية من التظاهرات «مستهلةً مرحلة رعب غير مسبوق في التاريخ النيبالي»؛ إذ اعتُقل نحو ألف محتج، وعُذِّب من ثم بعضهم، كما استخدمت الحكومة لصوصًا مدربين بغية مهاجمة المتظاهرين[51].

بعد هذه الأحداث «بدأ مستوى المشاركة ينخفض»، بحسب أحد المعلقين، إلّا أن الحركة المؤيدة للديمقراطية تحولت وقتذاك إلى تدابير احتجاجية أكثر سرية كبديل من التظاهرات[52]، كان أبرزها الإضرابات، لصعوبة أن يعاقب النظام الناس على ما لا يفعلونه في مقابل ما يفعلونه، وما سُمي «الإظلام»؛ إذ كانت الأنوار كافة تُطفأ بين الساعة السابعة والسابعة والنصف مساءً «في إشارة إلى التضامن مع الحركة والتأييد واسع النطاق لها»[53]. ومن خلال هذه الإجراءات وغيرها تدبرت الحركة المؤيدة للديمقراطية استعادة زخمها في سلسلة تظاهرات احتجاجية جديدة واسعة النطاق في مطلع شهر نيسان/ أبريل.

وسط «الإضرابات والتظاهرات المتواصلة» حاول الملك بيرندرا (Birendra) في 6 نيسان/ أبريل استرضاء الجماهير عبر إعفاء رئيس الوزراء من منصبه والتعهد بإجراء إصلاحات محدودة[54]. ردًا على ذلك تدفق الناس إلى شوارع كتمندو ومعظم المدن الرئيسة الأخرى في أضخم تظاهرات حدثت قط في البلاد فضمت مئات الآلاف من البشر. وفيما استمر إطلاق النار والعنف من حين إلى آخر، واصل المتظاهرون سلميتهم في معظم الأحوال. وقبل منتصف

---

(51) Ibid., p. 124.

(52) Ramjee Parajulee, *The Democratic Transition in Nepal* (Lanham: Rowman and Littlefield, 2000), p. 87.

(53) Schock, p. 124.

(54) Parajulee, p. 90.

ليل اليوم نفسه بقليل أصدر الملك بلاغًا بُثَّ عبر الإذاعة النيبالية برفع الحظر عن الأحزاب السياسية[55]. وفي غضون أيام بدأ الملك مفاوضات مع المعارضة أدت إلى تشكيل حكومةٍ موقتة جديدة وحل نظام البانشايات وإنشاء نظام تعديلات دستورية[56]. وأُعلن في تشرين الثاني/ نوفمبر دستور جديد قَيَّد سلطات الملك بنظام برلماني، تبعته انتخابات برلمانية، عُدَّت حرة ونزيهة عمومًا، في عام 1991[57].

مجددًا، كانت جميع آليات ربط التعبئة الشعبية بالتحول الديمقراطي حاضرة في الحالة النيبالية؛ إذ من البيّن أن القوى المؤيدة للديمقراطية استطاعت الإبقاء على حملتها في وجه القمع، وكل ما فعله «القمع العنيف للمتظاهرين العُزّل هو تصعيد المشاعر المعادية للحكومة»[58]. كما دقت الانتفاضة الشعبية إسفينًا بين الإصلاحيين الأكثر ليبرالية والأطراف المحافظة المتشددة داخل النظام؛ فاستقال وزير الخارجية المنتمي إلى الإصلاحيين من الحكومة في أواخر آذار/ مارس. ويرجع جانب من سبب هذه الاستقالة إلى استخدام النظام القمع العنيف، فأجري في مطلع نيسان/ أبريل تعديل وزاري لتطهير الحكومة من الوزراء المعتدلين. كما شجب أعضاء في مجلس البانشايات الوطني (National Panchyat) (البرلمان الخالي من الأحزاب) استخدام العنف، ما دل على حدوث صدع آخر داخل النخبة[59]. وبعبارة شوك: «شكَّل العمل السياسي للجماهير وارتداد النخبة توليفة ذات قوة بالغة في إسقاط النظام، إلى حد أن النظام قُلِب على الرغم من أن الجيش بقي على ولائه له طوال الأزمة»[60].

ما لا يقل أهمية عما سبق أن التمرد الشعبي الأعزل أوهن ما له شأن بعلاقات تبعية النظام الحرجة. وأبرز ما حدث في هذا الصدد محليًا هو سحب

(55) Schock, p. 125.

(56) Parajulee, pp. 93-94.

(57) Schock, p. 125, and Parajulee, pp. 105-116.

(58) Schock, p. 140.

(59) Parajulee, p. 89.

(60) Schock, p. 140.

موظفي الحكومة مثل المحامين والأطباء والممرضات وأساتذة الجامعات تأييدهم لها[61]. ودوليًا، استثمرت الحركة المؤيدة للديمقراطية بشكل واع اعتماد نيبال على المساعدات التنموية الخارجية. وفيما مثَّل القمع العنيفُ للمواطنين العُزّل انتهاكًا خطرًا لحقوق الإنسان، حرّكت الانتفاضة الشعبية تأييد أطراف ثالثة كالمنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية (Amnesty International) وآسيا ووتش (Asia Watch). وفي نهاية المطاف، دانت الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا «علنًا قمع الحكومة، وهددت بسحب المساعدات، وضغطت سرًا على الحكومة كي تفاوض الحركة المؤيدة للديمقراطية»[62].

ملخص

من الواضح أن نظرية شوك هذه وما قدمه من أدلة دراسة حالة لا تجيب عن الأسئلة كلها ذات الصلة بالسؤال لِمَ وكيف تؤثر التعبئة الشعبية في التحول الديمقراطي. كما تطرح نتائجي الإحصائية لغزًا مهمًا: لِمَ يبدو أن للتظاهرات وحدها، لا الإضرابات، تأثيرًا دالًا. فكما توثق بوضوح حالات الفيليبين وجنوب أفريقيا ونيبال، كان النشاط الإضرابي جزءًا حاسمًا من المقاومة الشعبية، وتحديدًا عندما يتوصل إلى قطع علاقات الأنظمة السلطوية التبعية. لا يميز شوك[63] بين النشاط التظاهري والنشاط الإضرابي بل يراهما جزءًا لا يتجزأ من ذخيرة العمل اللاعنفي. فإذًا لِمَ يؤثر عدد التظاهرات في نتائجي في

---

(61) Ibid., p. 136, and Parajulee, pp. 83-88.

(62) Schock, p. 137.

في مسح لعينة شملت مدى واسعًا من الناشطين المناصرين للديمقراطية وممثلي الحكومة في نيبال، يوثق باراجولي اعتقادًا معتَقاً على نطاق واسع يفيد أن البلدان المانحة، ولا سيما الولايات المتحدة وألمانيا، وكذلك منظمات حقوق الإنسان الدولية ووسائل الإعلام الدولية، مارست دورًا مهمًا في نجاح التحول النيبالي إلى الديمقراطية (Parajulee, chap. 6). ومع أن «الرابط الهندي»، الذي نتج معظمه من فرضها عقوبات على نيبال في عام 1989، كان أيضًا عاملًا دوليًا ذا شأن (Parajulee, chap. 5)، فإن التأثير الخارجي اتخذ مساره قبل انطلاق الانتفاضة الشعبية. وتاليًا، لا يمكن الاعتداد بنجاحها، قارن بـ: Schock, pp. 136-137.

(63) Schock, pp. 38-40.

الطفرات الديمقراطية بصرف النظر عن حجم النشاط الإضرابي؟ ولِمَ يبدو النشاط الإضرابي غير ذي صلة؟

لاحظنا في الفصل الثالث أن أحد المسالك الرئيسة التي تؤثر من خلالها الأزمات الاقتصادية في التحول الديمقراطي، بحسب هاغارد وكاوفمان[64]، هو تعبئة الاحتجاجات الشعبية. ويتماشى هذا الاقتراح فعليًا أيضًا مع كيفية اتساق دراسات الحالة عندهما مع نتائجي الإحصائية. والأزمات الاقتصادية الثلاث الموصوفة في الفصل الثالث (بمعزل عن الفيليبين: بوليفيا والأرجنتين والأورغواي)، إضافة إلى حالتَي البيرو في عام 1978 والبرازيل في عام 1985، هي جميعًا بين حالات المسار الخمس والعشرين الأبرز في ما يخص تأثير التظاهرات السلمية في الطفرات في دراستي. وكما يحاج هاغارد وكاوفمان بصورة مقنعة، فإن الأداء الاقتصادي الضعيف في هذه الحالات ساعد في حفز تعبئة الاحتجاجات ضد النظام، استنادًا إلى المظالم الاقتصادية بدايةً، لكنها تحولت في أثناء سيرها إلى أجندة احتجاجية من أجل قضايا أوسع في الحريات المدنية والحقوق السياسية[65]. لكنهما لا يميزان قط صراحةً بين الإضرابات والتظاهرات، وبذلك لا يساعدان في تفسير مسألة: لِمَ لا توجد صلة تربط الإضرابات بالتحول الديمقراطي في بياناتي؟

في ما عدا الفيليبين، فإن الحالات التي درسها هاغارد وكاوفمان مشمولة أيضًا في قائمة كوليير[66] لحالات «تحول ديمقراطي راهنة»؛ إذ اعتبرتْ أن «النشاط **العمالي** المؤيد للديمقراطية» ذو أهمية بالنسبة إلى الحصيلة. وإذ أضافت إلى قائمتها حالتَي البرتغال في عام 1967 وإسبانيا في عام 1978، مع مرتبتَي مسار تطابقان 6 و12 على التوالي، فقد بدا أن ثمة ظهوراً أكبر لأدلة دراسة الحالة في ما يخص الرابطة السببية بين التعبئة الشعبية والتحول الديمقراطي. لكن كولير تقصر اهتمامها مجددًا على التعبئة العمالية معتبرةً

(64) Stephan Haggard and Robert Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton: Princeton University Press, 1995).

(65) Ibid., pp. 60-64.

(66) Collier, p. 23.

الإضرابات «طليعة» تأثير التعبئة الشعبية في الديمقراطية[67]؛ الأمر الذي يشي بالحاجة إلى وصف للآليات التي تربط الاحتجاجات الشعبية بالتحول الديمقراطي تفسيرًا لمسألة: لِمَ لا ترتبط المشاركة في الإضرابات العمالية بالتحول الديمقراطي بصورة منتظمة[68].

ويبقى لغز آخر يخص الدور الذي يمارسه العنف. فكما لاحظنا أعلاه، يستهدف شوك[69] صراحةً تفسير أهمية الخاصية اللاعنفية لهذه الانتفاضات، وتميل نتائجي الإحصائية حول أعمال الشغب والنزاعات العنفية إلى تأكيد هذا الزعم. غير أن الحالة النيبالية وحدها، من بين الحالات الثلاث المدروسة، خلت من العنف الشعبي. ففي الفيليبين، كان الجناح المسلح في الحزب الشيوعي يشن حرب عصابات ثورية على النظام منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، وكان المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا منخرطًا في تمرد مسلح طوال عقود. وإذًا، هل كان التمرد غير المسلح هو بالفعل ما أسقط النظام السلطوي في هاتين الحالتين، أم أن الثورة المسلحة الموازية هي ما فعل ذلك بـ «تأثير محتمل لجناحها الراديكالي»؟

يحاج شوك في أن الاستراتيجية المسلحة للثوار الفيليبينيين ثبطت بفاعلية الحصول على تأييد واسع لوجودهم، بل على العكس من ذلك شجعت الولايات المتحدة على دعم نظام ماركوس[70]. واختلف حال الثورة غير المسلحة لهذين السببين؛ ذلك أنها عبأت دعمًا محفزًا من داخل البلاد وقوضت

---

(67) Ibid., p. 185.

(68) بصرف النظر عن النوعية الرديئة للبيانات، حيث يمكن بطبيعة الحال إلقاء اللوم دائمًا عليها، فإن التوقيت يمكن أن يكون في الأقل جزءًا من الإجابة. يمكن أن تبدو كل من حالة الفيليبين وجنوب أفريقيا موحيتين بأن التحرك العمالي سابق جزئيًا لتظاهرات أكثر اتساعًا لناشطين. وهذا النمط هو ما اكتشفه أيضًا جو فاوريكر وتود لاندمان في بياناتهما الأكثر تفصيلًا حول الحراك في إسبانيا وتشيلي والبرازيل والمكسيك. وانسجامًا مع هذه الفرضية: إذا أخرتُ متغير الإضراب لمدة عامين بدلًا من عام واحد، بحيث تسبق البيانات متغير التظاهرات، فإن معاملها يتحول موجبًا (مع أنه يبقى غير دال)، يُنظر: Foweraker and Landman, chap. 5.

(69) Schock, *Unarmed Insurrections*.

(70) Ibid., pp. 71 and 91.

في الوقت ذاته تأييد الولايات المتحدة للنظام من الخارج. علاوة على ذلك، لم يشكِّل المؤتمر الوطني الأفريقي قط تهديدًا عسكريًا حقيقيًا للدولة في حالة جنوب أفريقيا[71]. بيد أن شوك[72] يسلِّم بأنه من غير الممكن استبعاد أن يكون المتمردون المسلحون في الفيليبين وجنوب أفريقيا قد أدوا دورًا داعمًا في إسقاط النظام السلطوي، على الرغم من أنهم كانوا غير قادرين ظاهرًا على هزيمة النظام عسكريًا.

أما آخر الألغاز فيتعلق بالتوقيت؛ فباستثناء الحالة النيبالية، أبقت الحالات المدروسة على حملات التعبئة قائمة طوال سنين عديدة: ما يقرب من 30 شهرًا في حالة الفيليبين، ولأكثر من عقد من الزمان في حالة جنوب أفريقيا. فما هو تفسير هذه الفوارق؟ وكيف يمكن عملًا إحصائيًا عن هذا الموضوع مستقبلًا أن يجعل نتائجه مستجيبة أكثر لخصوصيات الفاصل الزمني لكل بلد؟

وإذ ذكرتُ توًّا هذه الألغاز المتبقية، فإن توليفة من مكتشفاتي الإحصائية مع الآليات السببية المعللة بأدلة دراسات حالة لدى شوك تمحض تأييدها حقًا لتفسيرٍ سببيٍّ للعلاقة بين التظاهرات السلمية والتحول الديمقراطي.

خلاصة

خلاصة القول، لقد توصلتُ في هذا الفصل إلى أدلة تجريبية لتأثير يفيد أن التظاهرات السلمية كانت محفِّزًا موجبًا إبان الموجة الثالثة. ذلك أن أدلة دراسة الحالة تدعم التصور القائل إنَّ ذلك حدث من خلال ازدياد احتمالات الانقسام بين المتشددين والمعتدلين في نخبة النظام الحاكم، وعبر توحيد قطاعات سكانية أكبر في المجتمع على احتجاج أكثر استدامة من خلال الاستفادة من

---

(71) Ibid., p. 66.

ما يجدر ذكره أيضًا أني أستخدم – وفق مقياس النزاعات الأهلية – المقاومة المسلحة (يُنظر الملحق (أ)) التي انتهت في عام 1989 بجنوب أفريقيا، أي في العام السابق على الانفتاح السياسي.

(72) Ibid., pp. 158-160.

مفارقة القمع، وكذلك عبر استغلال علاقات التبعية الاقتصادية للدولة وغيرها من أشكال علاقات التبعية. بيد أنني لم أجد تأييدًا منهجيًا للصلة بين أعمال الشغب أو الإضرابات أو النزاعات المسلحة والتحول الديمقراطي. فثمة قوة فاعلة من الأسفل عندما تكون سلميةً.

الفصل السادس

الهزات الخارجية المنشأ وأنماط أنظمة الحكم السلطوية: الطوارئ المؤسساتية

كان إيلاء اهتمام متزايد لأصناف مختلفة من السلطوية واحدًا من أحدث الانعطافات في حقل دراسات التحول الديمقراطي المقارنة؛ إذ توجد أدبيات متنامية حول ديناميات الأشكال المختلفة من الأوتوقراطيات بما فيها أنظمة الحكم «الهجينة» (hybrid) الواقعة في المنطقة الرمادية بين الديمقراطية والأوتوقراطية[1]. وسأساهم عبر هذا الفصل في هذه النصوص المعرفية بأن أفحص مدى ما للأنظمة السلطوية المختلفة من استعدادات متباينة للتحول الديمقراطي بأنفسها ومن أنفسها واستجابةً لهزات مَنشؤها خارجي على حد سواء. وبما أن السمات المؤسساتية المختلفة هي ما يميز بين أصناف أنظمة الحكم المختلفة، فإني تاليًا سأستكشف طارئ التحول الديمقراطي المؤسساتي. إلا أنّي، وبخلاف معظم الدراسات السابقة، لن أعنى بالتكوينات المؤسساتية التي تميز بين الديمقراطيات مثل أشكال الحكومات والنظم الانتخابية[2]، أو غيرهما من مؤسسات تقاسم السلطة[3]، بل سأركز بدلًا من ذلك على تبعات المؤسسات السلطوية وهي موضوع مهمل في هذا الحقل[4].

---

(1) Barbara Geddes: «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?,» in: *Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999), and *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics* (Ann Arbor: Michigan University Press, 2003); Larry Diamond, «Thinking about Hybrid Regimes,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002); Steven Levitsky and Lucan Way, «The Rise of Competitive Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), and Andreas Schedler: «The Nested Game of Democratization by Elections,» *International Political Science Review*, vol. 23, no. 1 (2002); «The Menu of Manipulation,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), and «The Logic of Electoral Authoritarianism,» in: Andreas Schedler (ed.), *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition* (Boulder; London: Lynne Rienner, 2006).

(2) يُنظر، على سبيل المثال، في: Torsten Persson and Guido Tabellini, *The Economic Effects of Constitutions* (Cambridge: MIT Press, 2003), and José Antonio Cheibub, *Presidentialism, Parliamentarism, and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

(3) Pippa Norris, *Driving Democracy: Do Power-Sharing Institutions Work?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

(4) Richard Snyder and James Mahoney, «The Missing Variable: Institutions and the Study of =

سأتخذ في هذا الفصل مقاربة استنباطية أكثر مما ساد الفصول السابقة من انتقائية نظرية. وستكون معالجة غيدس[5] المبتكرة لمنطق الأنظمة العسكرية وأنظمة الحزب الواحد والدكتاتوريات الشخصانية[6] نقطة انطلاقي النظرية. وسأستخرج بدايةً توقعات في ما يخص الكيفية التي تؤثر بها أنماط الأنظمة السلطوية في التحول الديمقراطي، وكيف تستجيب هذه الأنظمة لهزات ذات منشأ خارجي، وبذا أوسّعُ المحاجة ليشمل أنظمة حكمٍ سلطوية أخرى كانت غيدس قد أغفلتها. ثم سأقدم استراتيجيتي التقديرية، لأتبعها بالنتائج. وسأختم بعرض مضامين النظرية ومناقشة بعض ما يتبقى من ألغاز.

أنماط أنظمة الحكم السلطوية والتحول الديمقراطي

إن التقسيم الثلاثي المُحكَم لأنواع أنظمة الحكم السلطوية إلى نظام الحكم العسكري ونظام حكم الحزب الواحد ونظام الحكم الشخصاني (المشخصن) (فضلًا عن أنظمة الحكم المكونة من مزيج من هذه الأنواع) يبدو تقسيمًا غير مكتمل ومبالغًا في تبسيطه في بعض المعاني، وهذا ما كنت ناقشته في مواضع أخرى مع أكسل هادينيوس[7] وغيدس[8]. **أولًا**: كانت غيدس قد استثنتْ نمطين مهمين من أنماط أنظمة الحكم السلطوية: الملَكيات[9] والأوتوقراطيات المتعددة

= Regime Change,» *Comparative Politics*, vol. 32, no. 1 (1999).

(5) Geddes: «What Do We Know about Democratization,» and *Paradigms and Sand Castles*.

(6) يوجد إطار نظري أكثر راهنية لفهم الأنظمة السلطوية، لن أعالجه في هذا الفصل، في أعمال غاندي وبشيفورسكي: Jennifer Gandhi and Adam Przeworski: «Cooperation, Cooptation, and Rebellion under Dictatorship,» *Economics and Politics*, vol. 18, no. 1 (2006), and «Authoritarian Institutions and the Survival of Autocrats,» *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 11 (2007).

ويُنظر أيضًا: Jennifer Gandhi, *Political Institutions under Dictatorship* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

والسبب الأكثر أهمية لهذه الإحالة هو أنهما يزعمان بشكل رئيس تفسير ظهور تركيبات مؤسساتية مختلفة في ظل الأوتوقراطية، وليس تأثيرها اللاحق على التحول الديمقراطي.

(7) Axel Hadenius and Jan Teorell, «Pathways from Autgoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 1 (2007).

(8) Geddes, «What Do We Know about Democratization».

(9) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies* (Albany: State University of New York Press, 1999).

الأحزاب التي يُشار إليها غالبًا باسم الأنظمة «السلطوية التنافسية»(10) أو الأنظمة «السلطوية الانتخابية»(11). **ثانيًا**: لا تميّز غيدس بين أنظمة الحزب الواحد بحق (حيث لا وجود للاعتراف بالمعارضة) وأنظمة الحزب «المسيطر» أو «المهيمن» (حيث يحكم حزب واحد لكنه يفسح بعض المجال أمام المعارضة). **أخيرًا**: أتفق مع بروكر في التأكيد على أن النظام الشخصاني ليس من أنواع الأنظمة في حد ذاته، بل هو «سمة ثانوية أو تكميلية لنظام»(12). بعبارة أخرى، يمكن أي نوع من الأنظمة العسكرية أو أنظمة الحزب الواحد أو الأنظمة الملكية أن يبدي قدرًا يكبر أو يصغر من تركيز السلطة بين يدي زعيم مفرد.

اتساقًا مع مظان النقد الثلاثة هذه، سأعوِّل هنا على تصنيف هادينيوس وتيوريل(13) لأنماط أنظمة الحكم السلطوية؛ هذا التصنيف الذي يميّز بين الأوتوقراطيات الملكية والأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، كما يأخذ في الاعتبار درجة سيطرة الحزب الأكبر في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، وكذلك يعالج الشخصنة بوصفها سمة مستمرة حاضرة بقدر كبير أو قليل داخل أنماط الأنظمة كافة، فضلًا عن التمييز بين أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية. وإذًا، فأي توقعات يمكن استمدادها في ما يخص فئات الأنظمة المنقحة هذه؟

إن من مفاتيح فهم أنظمة الحكم العسكرية، وفق غيدس(14)، تبصر مفاده أن الضباط يفضِّلون بقاء الجيش ووحدته كمؤسسة على كل ما عداهما من قضايا، بما في ذلك هدف بقائهم في مناصبهم. وكنتيجة، تنخرط الفصائل داخل الجيش في لعبة تنسيق حيث يشكِّل فيها كلٌّ من الانخراط في السياسة والابتعاد عنها توازنات تديم ذاتها ما دامت الوحدة الداخلية مصانة. وهذا ما يجعل أنظمة

---

(10) Levitsky and Way, «The Rise of Competitive».

(11) Schedler: «The Menu of Manipulation,» and «The Logic of Electoral Authoritarianism».

(12) Paul Brooker, *Non-Democratic Regimes: Theory, Government, and Politics* (New York: St. Martin›s Press, 2000), p. 37.

(13) Hadenius and Teorell, «Pathways from Autgoritarianism».

(14) Geddes: «What Do We Know about Democratization,» and *Paradigms and Sand Castles*.

الحكم العسكرية معرضة جدًا للانقسامات الداخلية: فما دام ثمة «حياة بعد الديمقراطية» بالنسبة إلى الجيش كمؤسسة، فإن الضباط يفضلون العمل على لبرلة النظام والانسحاب إلى ثكناتهم حين تصبح الانقسامات الفصائلية حول السياسة أو الخلافة في القيادة شؤونًا مهددة. وبالتالي، فإن للأنظمة العسكرية آلية داخل بنيتها تجعل منها أكثر انقيادًا للتحول الديمقراطي. علاوة على ذلك، لعل للهزات ذات المنشأ الخارجي، التي قد تُحدث خصومات داخلية، تأثيراً واضحاً في ميل أنظمة الحكم العسكرية إلى أن تتحول ديمقراطيًا.

يتعارض هذا السيناريو بوضوح شديد مع منطق أنظمة الحزب الواحد، حيث يفضل كوادر الحزب، وفق غيدس[15]، البقاء في مناصبهم. ذلك أنه ليس لدى الفصائل المتناحرة داخل الحزب الحاكم ما يدفعها إلى القطيعة مع نظام الحكم، لأن اللعبة التي يؤدونها في مواجهة فصيل الأغلبية تقوم على حالة توازن وحيدة: تبقى جميع الفصائل موحدة وفي مناصبها. وهذا ما يجعل أنظمة حكم الحزب الواحد عصية على التهديد الناتج من الانقسامات الفصائلية، وبهذا فإن احتمالات تحويلها ديمقراطيًا أقل ومقاومتها للهزات الخارجية أشد.

يمكن استخراج اختلاف مماثل في التوقعات بين الأنظمة العسكرية وأنظمة الحزب الواحد من عمل بروس بوينو دي مسكيتا وآخرين[16] يتمثل في «نظرية نسبة المختارين» (selectorate theory). تبعًا لهذه النظرية، تحدّد سمتان جامعتان طبيعةَ نظام ما من أنظمة الحكم: حجم «الائتلاف الفائز» الخاص به - أي مجموعة الناس مِمَّنْ يكون تأييدهم أساسيًا كي يبقى النظام القائم في السلطة - و«نسبته من المختارين»؛ أي مجموعة الأشخاص ذوي الخصائص اللازمة مؤسساتيًا كي يكونوا جزءًا من الائتلاف الفائز. وعضوية الحزب في أنظمة الحزب الواحد تكون حصرية عمومًا، على الرغم من تساهل المعايير الرسمية المؤهلة للعضوية. بعبارة أخرى، تملك أنظمة الحزب الواحد عمومًا

---

(15) Ibid.

(16) Bruce Bueno de Mesquita [et al.], *The Logic of Political Survival* (Cambridge: MIT Press, 2003).

ائتلافات فائزة صغيرة إذا ما قورنت بنسبتها من المختارين[17]. ويعني هذا، وفق نظرية نسبة المختارين، أن للدكتاتور الحاكم أن يعوِّل على حس قوي بالولاء بين مؤيديه أو مؤيديها، لأن ثمة احتمالاً كبيراً لأن يُقصَوا من الائتلاف الفائز الحالي في حال أُسقط التحالف القائم في المستقبل. وبناء عليه، يصبح الانشقاق عن النظام الحاكم محفوفاً بالمخاطر[18]. مقابل ذلك، في أنظمة الحكم العسكرية، فعلى الرغم مما يمكن أن يكون عليه ائتلاف الفائزين من صغر في حجمه، كذلك تكون قليلةً نسبة المختارين التي تتكوَّن عادةً من سلك الضباط ضمن القوات المسلحة فحسب[19]. ما يعني ضمنًا أن ولاء أعضاء المجموعة العسكرية الحاكمة (junta) أضعف بشكل معتبر، ذلك أن ثمة احتمالاً أكبر لأن يكونوا قادرين على تشكيل ائتلاف بديل يخلع الائتلاف القائم. وتاليًا، تصبح الانشقاقات أكثر احتمالًا. وبافتراض أن الانشقاقات تدفع إلى التحول الديمقراطي وأن الهزات ذات المنشأ الخارجي محفزٌ مهم للانشقاق، فإن احتمالات التحول الديمقراطي في أنظمة الحكم العسكرية تكون أكبر، خصوصًا عند مواجهتها أزمات ذات منشأ خارجي.

يمكنني أن أستخلص توقعَين نظريَين واضحيَن من هذه التفسيرات:

الفرضية 1 أ : احتمالات التحول الديمقراطي في الأنظمة العسكرية أكبر من احتمالات التحول الديمقراطي في أنظمة الحزب الواحد.

الفرضية 1 ب : احتمالات التحول الديمقراطي في الأنظمة العسكرية استجابةً لهزات خارجية المنشأ أكبر من احتمالات التحول الديمقراطي في أنظمة الحزب الواحد استجابة لتلك الهزات.

---

(17) Ibid., pp. 52-53 and 70.

(18) Ibid., pp. 65-68.

(19) Ibid., pp. 51-52 and 71.

التوقع الأخير هذا مُصاغ بأشد وضوح ممكن في ما يخص أثر الأداء الاقتصادي في وصف غيدس له: «تكون الحكومات العسكرية أشد هشاشة أمام التراجعات الاقتصادية من سواها من الأنظمة السلطوية لاحتمال أن يسرّع الأداء الاقتصادي الضعيف الانقسامات داخل السلك العسكري أو يزيدها سوءًا. في المتوسط، لا يمكن الحكومات العسكرية أن تحتمل إلا قدرًا معتدلًا من الأخبار الاقتصادية السيئة، بينما تكون حكومات الحزب الواحد منيعة بشكل ملحوظ على الأداء الاقتصادي الكارثي»[20]. مع ذلك، يمكن بسهولة توسيع المنطق ذاته ليشمل أنواعًا أخرى من الهزات ذات المنشأ الخارجي مثل الاحتجاجات الشعبية والضغط الدولي من أجل الإصلاح[21].

لا يمكنني التعويل بعد الآن على نظرية غيدس[22] بشكل مباشر بغية الوصول إلى توقعات بالنسبة إلى الأنظمة الملكية، لأن الأنظمة الملكية ليست في عداد ما درسته من أنماط الأنظمة. ويصح أن المرء ربما يستهويه في بدء الأمر استدلال مؤدّاه أن الأنظمة الملكية لا بد من أن تعمل وفق منطق مشابه لمنطق «الدكتاتوريات الشخصانية» (بحسب مصطلحات غيدس). مع ذلك، فإن الأنظمة الملكية، بخلاف معظم الدكتاتوريات الشخصانية، قد أرست قواعد

---

(20) Geddes, «What Do We Know about Democratization,» p. 135.

(21) بيد أن رونالد ونتروب (Ronald Wintrobe) يصل إلى النبوءة المعاكسة تمامًا بالنسبة إلى الأنظمة «الدمى» التي تكون الأنظمة العسكرية نوعًا متفرعًا منها: Roland Wintrobe, «The Tinpot and the Totalitarian: An Economic Theory of Dictatorship,» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 3 (1990),

في نظرية ونتروب هذه تملك السلطة أداتين: قمع مناوئيها وإعادة توزيع الريوع في مقابل الولاء. ويحاج ونتروب في أن هاتين الأداتين مترابطتان بصورة عكسية في الأنظمة الدمى: فبما أن الدكتاتور يدّعي الحد الأدنى الضروري من السلطة للبقاء في منصبه، يمكنه أن يخفض حجم القمع بينما يرتفع مستوى الولاء، والعكس بالعكس. ولأن التحسن في الاقتصاد ينحو إلى أن يزيد من منسوب الولاء الشعبي للنظام، يجدر توقع أن تعقبه زيادة في مستوى القمع في الأنظمة الدمى. وتقول النبوءة التالية إن احتمالات تحول الأنظمة العسكرية ديمقراطيًا استجابة لتراجع الاقتصاد أقل. إلا أن بياناتي لا تفضي إلى هذه النبوءة كما سيتضح أدناه.

(22) Geddes: «What Do We Know about Democratization,» and *Paradigms and Sand Castles*.

لاستخلاف القيادة. وكما بيّن مايكل هيرب[23] في وصفه الآسر للملكيات في الشرق الأوسط، يمكن هذه القواعد أن تحول حتى دون فرط «الشخصنة» عبر الركون إلى توافق العائلة الملكية في انتقاء الخلف في القيادة، ومن خلال توزيع أعلى المناصب في الدولة بين عدد من أفراد الأسرة، وبهذا يقيم هؤلاء مصادر سلطتهم رقيبًا على الأهواء المطلقة للحاكم.

أود بدلًا من ذلك، وعلى نحو غير متوقَّع ربما، الإشارة إلى آليتين تجعلان أنظمة الحكم الملكية تعمل بطريقة أكثر شبهًا بالدكتاتوريات العسكرية. الآلية الأولى هي التماثل في حجوم قواعد تأييدهما. فكما أشار بوينو دي مسكيتا[24] وآخرون، تشبه الأنظمة الملكية الأنظمةَ العسكرية ليس في أن لكليهما ائتلافات فائزة صغيرة فحسب، بل في أن لكليهما نسبة مختارين ضئيلة أيضًا؛ إذ تتكوَّن نسبة المختارين في الملكيات من الأسرة الملكية أساسًا. ونتيجة لذلك، علينا توقع المزيد من النزعة الفصائلية والانشقاقات عن أنظمة الحكم الملكية، بما يشبه أنظمة الحكم العسكرية. أما أنظمة الحزب الواحد، في المقابل، فينبغي أن تكون أكثر مهارة في أن تضم إليها الضغط الذي تمارسه قوى المعارضة المحتملة من أجل الإصلاح.

والآلية الثانية، وكما علمتنا تجربة الملكيات الدستورية في الغرب، هي أنه يمكن فعلًا أن توجد «حياة بعد الديمقراطية» للملكية كمؤسسة (وللجيش بالقدر نفسه). فحقيقة أن الملك يمكن أن يحصل على سلطات طقسية (احتفالية) وشعبية وهيبة حتى بعد تنازله عن حقه الحصري في الحكم، لا بد من أن تيسر إصلاحًا ديمقراطيًا متدرجًا. صاغ هيرب هذه الحقيقة بشكل جيد مرة أخرى بقوله:

> إنها لفضيلة اختصت بها الملكية - بالنسبة إلى اللبرلة المتدرجة - أن الملوك لا يدَّعون مناصبهم بفضل تفويض شعبي... وُلِد الملوك للسلطة، ولم يُنتخبوا لها. فيستطيع الملوك أن يسمحوا بإجراء انتخابات حرة وأن يمنحوا

---

(23) Herb, *All in the Family.*

(24) Bueno de Mesquita [et al.], pp. 51 and 70-71.

الناس صوتًا في تسيير الحكومة من دون التنازل عن عروشهم، أو عن جميع ما وافقهم من سلطات. في المقابل، تدّعي أصناف أخرى من الحكام السلطويين الحديثين تفويضًا شعبيًا لأن تحكم؛ فالانتخابات المعبرة عن إرادة شعب ستهدد سلطتهم[25].

أتوقع لهذه الأسباب المذكورة أن تعمل أنظمة الحكم الملكية على نحو مشابه لعمل أنظمة الحكم العسكرية، الأمر الذي يؤدي إلى الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية 2 أ : احتمالات التحول الديمقراطي في الأنظمة الملكية أرجح من احتمالات التحول الديمقراطي في أنظمة الحزب الواحد.

الفرضية 2 ب : احتمالات التحول الديمقراطي في الأنظمة الملكية استجابةً لهزات تنشأ خارجها أرجح من احتمالات التحول الديمقراطي في أنظمة حزب واحد في ظل الهزات نفسها.

وبالعودة أخيرًا إلى الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، فإن ما يسود من نظريات استنباطية عن الأنظمة السلطوية ذو نفع محدود. فغيدس[26] لا تعالج الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب بصفتها نمطًا منفصلًا من أنظمة الحكم، ويميل بوينو دي مسكيتا وآخرون[27] إلى مناقشة هذه الأنظمة ملحَقةً بنظم الحزب الواحد، ويستخدمون أحيانًا عبارة «نُظم انتخابية زائفة» للإشارة إلى الأخيرة. وضمنًا، لا تصدر تنبوءات واضحة عن هذه النظريات في ما يتعلق بالأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب.

مع ذلك، وبالاستناد إلى أدبيات أوسع، يمكنني الإشارة إلى سببين لتوقع أن تختلف الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب عن أنظمة الحزب الواحد. أولًا:

---

(25) Herb, p. 263.

(26) Ibid., and Geddes, *Paradigms and Sand Castles*.

(27) Bueno de Mesquita [et al.], p. 53.

يمكننا توقع أن تكون الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب متيقظة للضغوط من أجل التحول الديمقراطي للأسباب ذاتها التي يُتوقع أن تكون النخب في الديمقراطيات الراسخة متيقظة لمطالب الإصلاح: تريد التمسك بالسلطة وتحاول تاليًا إرضاء تفضيلات ناخبيها[28]. لكن، ونظرًا إلى وجود تحايل انتخابي يتوسط الصلة بين تفضيلات الناخبين ونتائج الانتخابات، تكون هذه الصلة إذًا أشد ضعفًا في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب[29]، فلا بد من أن تكون هذه الاستجابة ذات طبيعة مخفَّفة أكثر مقارنةً بالأوضاع الديمقراطية الراسخة.

وإذ تتنبأ الآلية الثانية بالحصيلة نفسها، فإنها تعترف بالطبيعة السلطوية لهذه الأنظمة. فالديناميات الداخلية للأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، وفق هذا المنطق، تعمل كـ «لعبة متداخلة» (neasted game)، يعمد فيها أصحاب المناصب والمعارضة في آن إلى «قياس قِواهم في حلبة الانتخابات» و«يتصارعون على القواعد الأساسية التي تشكِّل هذه الحلبة»[30]. والسباق الانتخابي (بالنسبة إلى الأصوات) في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب ينبني إلى حد بعيد عبر اكتسابه صيتًا في توفير فعال للمنافع، وهو سباق تكون للحزب الحاكم فيه اليد العليا، بطبيعة الحال، عبر تحكمه بموارد الدولة[31]. أما مشاغل ما بعد السباق فيتركز معظمها على قضايا حوكمة الانتخابات مثل إنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات وبناء إجراءات للتقاضي في النزاعات التالية للانتخابات[32] وإصلاح نظام الانتخابات التي تزوَّر عادةً لمصلحة الحزب الحاكم[33].

---

(28) يُنظر على سبيل المثال: Allan Drazen, *Political Economy in Macroeconomics* (Princeton: Princeton University Press, 2000), pp. 77-90.

(29) Schedler, «The Logic of Electoral Authoritarianism,» p. 8.

(30) Schedler, «The Nested Game of Democratization,» p. 110.

(31) Ellen Lust-Okar, «Elections under Authoritarianism: Preliminary Lessons from Jordan,» *Democratization*, vol.13, no. 3 (2006); Beatrice Magaloni, *Voting for Autocracy: Hegemonic Party Survival and Its Demise in Mexico* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), and Kenneth Greene, *Why Dominant Parties Lose: Mexico's Democratization in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

(32) Todd Eisenstadt, *Courting Democracy in Mexico: Party Strategies and Electoral Institutions* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), and Magaloni, Voting for Autocracy.

(33) Alberto Diaz-Cayeros and Beatriz Magaloni, «Party Dominance and the Logic of =

تُحدث لعبة شد الحبل بين الحزب الحاكم والمعارضة في حلبات المنازلة هذه خللًا في توازن الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب. ففيما يُثقِّل الحزب الحاكم كفة السيطرة السلطوية، تدفع المعارضة النظام نحو المزيد من التحول الديمقراطي[34]. بيد أن ثمة عاملين يرجحان احتمال أن تكون المعارضة المنتصر الأخير في هذا السباق. العامل الأول هو ما ناقشه جوي لانغستون[35] وبياتريس ماغالوني[36] من أن فرصة التنافس في الانتخابات تحت راية حزب بديل تزيد في احتمالات الانشقاق عن الائتلاف الحاكم عند مقارنته بأنظمة الحزب الواحد. فكلما عظمت المنافع المرتجاة من هذه الانشقاقات، ازداد الاهتزاز في توازن الحزب الواحد[37]، إذ تبقى جميع الفئات المتناحرة في مكانها. بعبارة أخرى، احتمالات أن تعاني أوتوقراطيات متعددة الأحزاب من تصدعات داخل النخبة الحاكمة أرجح من احتمالات أنظمة الحزب الواحد، وهو شرط كان نوقش مطولًا لمصلحة التحول الديمقراطي[38].

يصبح هذا السيناريو أكثر ترجيحًا عندما تضاف هزات خارجية المنشأ لتهدد التأييد الانتخابي. وتستنزف النكسات الاقتصادية أو العقوبات المفروضة

Electoral Design in Mexico's Transition to Democracy,» *Journal of Theoretical Politics*, vol. 13, no. 3 = (2001); Marsha Pripstein Posusney, «Multi-Party Elections in the Arab World: Institutional Engineering and Oppositional Strategies,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 4 (2002); Shaheen Mozaffar and Richard Vengroff, «A Whole Systems' Approach to the Choice of Electoral Rules in Democratizing Countries: Senegal in Comparative Perspective,» *Electoral Studies*, vol. 21, no. 4 (2002), and Ellen Lust-Okar and Amaney Ahmad Jamal, «Rulers and Rules: Reassessing the Influence of Regime Type on Electoral Law Formation,» *Comparative Political Studies*, vol. 35, no. 3 (2002).

(34) Schedler, «The Nested Game of Democratization».

(35) Joy Langston, «Elite Ruptures: When Do Ruling Parties Split?» in: Schedler (ed.), *Electoral Authoritarianism*.

(36) Beatrice Magaloni: *Voting for Autocracy*, and «Credible Power-Sharing and the Longevity of Authoritarian Rule,» *Comparative Political Studies*, vol. 41, nos. 4-5 (2008).

(37) Geddes: «What Do We Know about Democratization,» and *Paradigms and Sand Castles*.

(38) Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1986).

من الخارج موارد النظام المكرَّسة لشراء الناخبين[39]. كما تغذي التعبئة الشعبية من جانب المعارضة الانقسامات داخل النخبة[40]. وما يفوق ذلك كله أهمية، أن الاحتجاجات السلمية تنحو إلى أن تدق إسفينًا أكثر عمقًا بين المتشددين والمعتدلين الذين ينزع التباين في ما بينهم حول السياسة إلى أن يدور حول تفضيلات متباعدة للقمع[41].

العامل الثاني هو أن الطريق البديلة المفتوحة أمام نخب الحزب الحاكم في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب - كي تنافس تحت راية حزب بديل - هي طريق محفوفة بالمخاطر بطبيعة الحال، لأنها ترى في تصويت الناخبين لحزب معارض صغير هدرًا لأصواتهم[42]. لهذا، فإن أمام أحزاب المعارضة الكثير مما تكسبه من توحّدها إن رامت الإبقاء على فرصة حقيقية للتنافس مع الحزب الحاكم. بدوره، يُعدُّ وئام المعارضة هذا حاسمًا بالنسبة إلى فرص التغيير الديمقراطي للنظام[43]. وبالتالي، فإن هذا العامل الثاني هو ما يجعل احتمالات التحول الديمقراطي في الأوتوقراطيات متعددة الأحزاب أرجح؛ إذ يرجح احتمالات توحد المعارضة.

يمكن هاتين الديناميتين التوأمين، الانشقاق عن الحزب الحاكم وتوحد المعارضة، بحسب فان دي فالي[44]، أن تعيدا تقوية ذاتيهما من خلال تحولهما إلى «لعبة تقلّب»، لعبة تؤثر فيها الحسابات الاستراتيجية لأصحاب المناصب

---

(39) Magaloni, «Credible Power-Sharing».

قارن بـ: Greene, *Why Dominant Parties Lose*.

(40) Eisenstadt, *Courting Democracy in Mexico*.

(41) Kurt Schock, *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies* (Minneapolis; London: University of Minnesota Press, 2005).

(42) Magaloni, *Voting for Autocracy*.

(43) Michael Bratton and Nicholas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), and Marc Morjé Howard and Philip G. Roessler, «Liberalizing Electoral Outcomes in Competitive Authoritarian Regimes,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 2 (2006).

(44) Nicolas Van de Walle, «Tipping Games: When Do Opposition Parties Coalesce?» in: Schedler (ed.), *Electoral Authoritarianism*.

في النظام المتصلة بعوائد الانشقاق على ترجيح تماسك المعارضة، والعكس صحيح. وهذا ما يستلزم أيضًا أن يكون سلوك الفاعلين داخل الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب مقيدًا إلى حد بعيد بـ«تصوراتهم عن قابلية النظام للحياة»[45]. وما من شك في أن هذه التصورات تتأثر أيضًا بالهزات ذات المنشأ الخارجي من قبيل النكسات الاقتصادية والتعبئة الشعبية والضغط الخارجي.

إذًا، ومقارنة بأنظمة الحزب الواحد التي تكون الفئات الأقلية فيها متشابكة ضمن توازن مستقر من ولاء باق منها للنظام، فإن الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب أكثر استجابة للضغط من أجل التحول الديمقراطي. ومن هذا نخلص إلى التوقعين الآتيين:

الفرضية 3 أ : احتمالات التحول الديمقراطي في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب أرجح من احتمالات التحول الديمقراطي في أنظمة الحزب الواحد.

الفرضية 3 ب : احتمالات التحول الديمقراطي في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب استجابة لهزات ذات منشأ خارجي أرجح من احتمالات التحول الديمقراطي في أنظمة الحزب الواحد.

علاوة على ذلك، لا بد من أن ينجم عن هذا الاختلاف **في النوع** بين أوتوقراطية الحزب الواحد والأوتوقراطية المتعددة الأحزاب اختلاف **في الدرجة**. وتحديدًا، كلما اشتدت هيمنة أحد الأحزاب في أوتوقراطية متعددة الأحزاب، اشتد تماثل سلوكها لسلوك أنظمة الحزب الواحد. وبالتالي، يمكنني أيضًا أن أستخلص مجموعة رابعة من المضامين من نظريتي في أنماط الأنظمة السلطوية:

---

(45) Ibid., p. 86.

الفرضية 4 أ : في مجموعة الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، يتدنى الميل إلى التحول الديمقراطي ربطًا بالحجم النسبي للحزب الأكبر.

الفرضية 4 ب : في مجموعة الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، يتدنى الميل إلى التحول الديمقراطي استجابةً للهزات ذات المنشأ الخارجي ربطًا بالحجم النسبي للحزب الأكبر.

استراتيجية التقييم

ستُفحص في هذا الفصل الفرضيات المطوَّرة أعلاه فيما تُثبّت مجموعة المُحدِّدات المقومة آنفًا كاملة. يتضمن ذلك عينة تقديرية ستتألف في أحسن الأحوال من 3647 عملية رصد صالحة في 165 بلدًا في العالم من عام 1972 إلى عام 2005[46]. وسيُقاس المتغير التابع، كما قيس قبلًا، بوصفه تغيرًا سنويًا في متوسط النقاط على مقياسي فريدوم هاوس وبوليتي (بعد تحويلهما إلى سلم يتدرج من 0 إلى 10 درجات). وأزعم أن هذه الطريقة في تحديد المتغير التابع تتسق مع التوقعات النظرية. فما تنبئ به نماذج أنماط الأنظمة السلطوية المطوَّرة أعلاه أن استجابات الأنظمة السلطوية من شتى الأنماط تتضمن تعديلات صغيرة في قواعد اللعبة، لا الطرق التي تنقذ هذه الأنظمة بها نفسها فحسب فتتحول إلى «ديمقراطيات».

كما توجد أيضًا أسباب منهجية لاختياري متغيرًا مستقلًا متدرجًا، على ما حاججتُ في الفصل الأول، لأنني بذلك أتجنب فرض قيمة اعتباطية بقدر يكبر أو يقل لعتبة تُعدّ الأنظمة عندها «ديمقراطيةً». غير أن ما يثير المفارقة أنّي لا أستطيع تجنب هذه العقبة في ما يخص المتغير المستقل الأساسي: نمذجة أنماط الأنظمة السلطوية. وإذ هو تصنيف لأنظمة **سلطوية**، فإننا في حاجة إلى تمييز هذه العائلة

(46) السبب في أنّي أفقد عامًا واحدًا مقارنةً بالتحليلات السابقة هو أن البيانات عن الأنظمة السلطوية المجموعة في عمل هادينيوس وتيوريل تتوقف في عام 2005: Hadenius and Teorell, «Pathways from Autgoritarianism».

السلطوية الواسعة عن نظيرتها الديمقراطية. ولهذا أهمية خاصة في ما يتعلق بالأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب نظرًا إلى أن الخاصية الوحيدة التي تجعل هذه الأنظمة مختلفة عن «الديمقراطيات» (بوصفها نمطًا من الأنظمة مستقلاً بذاته) هي عتبة ما تقع في مكان ما على سلم متدرج للديمقراطية. وبغية خفض العشوائية إلى حدها الأدنى في تعيين هذه العتبة، فإننا في عمل هادينيوس وتيوريل[47]، قدَّرنا حدًا قاطعًا وسطيًا يفصل الديمقراطية عن الأوتوقراطية في خمسة مقاييس تصنيفية معروفة: مقاييس بشيفورسكي وآخرين، ماينوارنغ وآخرين ورايك[48] إلى جانب العتبات المصنِّفة للديمقراطية الخاصة بفريدوم هاوس وبوليتي. تقع هذه العتبة التقديرية عند 7.5 على سلم ديمقراطية يتدرج بين 0 و10 درجات.

بعد ذلك، أركن إلى تصنيف للأنظمة الواقعة تحت حد القطع هذا يفذلكها كما يأتي: أوتوقراطيات ملكية وأوتوقراطيات عسكرية وأوتوقراطيات حزب واحد وأوتوقراطيات متعددة الأحزاب[49]، تصنيف كان اعتُمد في عمل هادينيوس وتيوريل[50]. وقد اخترتُ في هذا الفصل أن أركز على الأنماط الصرف من أجل البساطة، على الرغم من وجود أنماط لأنظمة مزيج (amalgams)، أبرزها الملكيات المتعددة الأحزاب والأنظمة العسكرية المتعددة الأحزاب والأنظمة العسكرية بحزب واحد. وإذ أنظر إلى المؤسسات الملكية

---

(47) Ibid.

(48) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Scott Mainwaring, Daniel Brinks and Anibal Perez-Linan, «Classifying Political Regimes in Latin America, 1945-1999,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1 (2001), and Gary Reich, «Categorizing Political Regimes: New Data for Old Problems,» *Democratization*, vol. 9 (2002).

(49) من أجل تفصيلات عن قواعد ترميز هذه التصنيفات ومصادره يُنظر في: Hadenius and Teorell, «Pathways from Autgoritarianism».

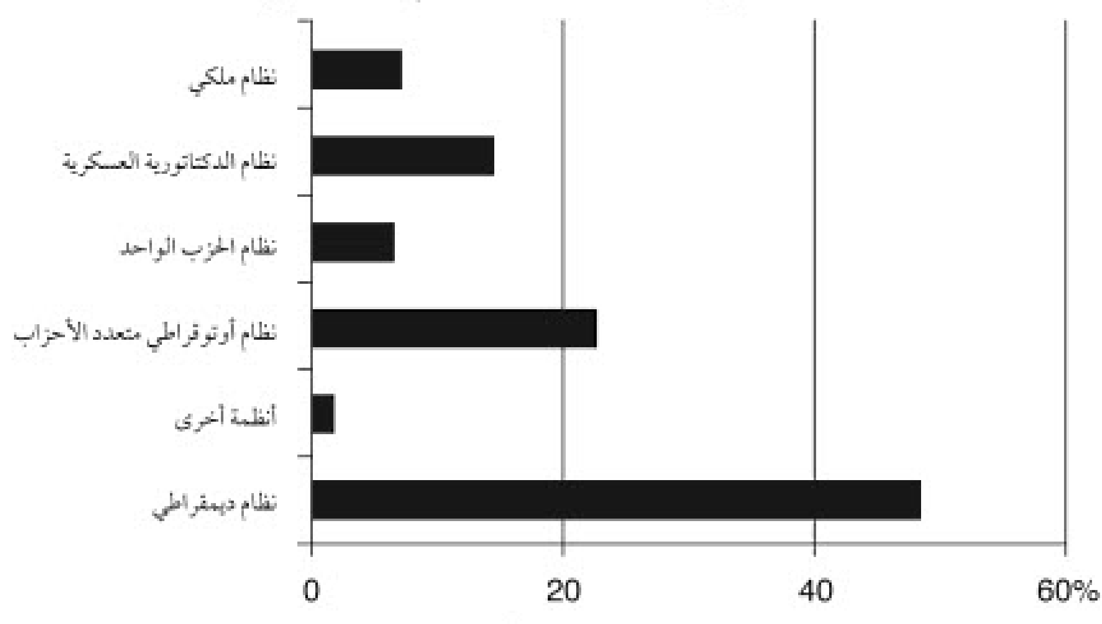
وكتاب الرموز في موقعي الإلكتروني على الرابط: www.svet.lu.se/documents/JTE_autoregimecodebook2.pdf.

ويوجد صنف أساسي خامس من الأنظمة السلطوية في التصنيف النمطي يُسمى نظام اللاأحزاب، يتميز في أن الانتخابات تُجرى من أجل الفوز بأعلى المناصب في الدولة إلا أن المشاركة فيها متاحة لمرشحين أفراد فحسب، لا للأحزاب السياسية. لكن ما من أنظمة من هذا الصنف في عينتي التقديرية بسبب نقص البيانات.

(50) Hadenius and Teorell, «Pathways from Autgoritarianism».

والعسكرية في هذه الأنظمة المزيج على أنها أكثر أساسية من بنية المنظومة الحزبية، فإنّي بالنتيجة عالجتُ جميع الأنظمة الملكية المزيج بوصفها أنظمة ملكية، وجميع الأنظمة العسكرية المزيج بوصفها أنظمة عسكرية. ويصف الشكل (6-1) توزع التصنيف الناتج لأنماط الأنظمة، بما فيها أنظمة تخطت معايير العتبة 7.5 فأدرجت بالنتيجة تحت اسم «ديمقراطيات». وكما هو ظاهر في العينة التقديرية التي أملك بيانات بشأن مُحدِّداتها الأخرى، فإن نمط الأنظمة السلطوية الأكثر شيوعًا هو الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، إذ تشكِّل 21 في المئة من عمليات الرصد السنوية للبلد، تليها الأنظمة العسكرية التي تشكِّل 16 في المئة. وبغض النظر عن الفئة الصغيرة المتبقية من أنظمة سلطوية «أخرى»، والتي تشكِّل أقل من 2 في المئة من العينة التقديرية، فإن نمط الأنظمة السلطوية الأقل شيوعًا خلال هذه الفترة هو نمط الأنظمة الملكية (7 في المئة) ثم نمط أنظمة الحزب الواحد (6 في المئة)[51].

الشكل (6-1): توزع أنماط أنظمة الحكم بين عامي 1972 و2005



ملاحظة: يصور هذا الشكل نسبة السنوات القُطرية مصنفة في كل واحدة من فئات الأنظمة في العينة التقديرية المكونة من 3657 سنة قُطرية.

---

(51) يغيِّب هذا التوزيع بعض التيارات المهمة بطبيعة الحال، وأهمها هي نشوء الديمقراطيات والأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، وسقوط الأنظمة العسكرية وأنظمة الحزب الواحد مع الزمن، يُنظر في: Ibid.

باتباع الاستراتيجية المبسوطة في الفصل السابق، سأثبِّتُ المستويات السابقة للديمقراطية وسأرجِئ متغيرات النظام عامًا واحدًا عند امتحان آثار أنماط الأنظمة[52]. إضافة إلى ما سبق، سأثبِّتُ «الديمقراطيات» بوصفها نمط نظام مستقلًا بذاته وذلك لسببين: لحمايتها من التحيز في انتقاء العينة، ولإقحامها في طرائق عمل هذه الأنظمة مقارنةً بالأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب. وبغية امتحان الفرضيتين 4 أ و 4 ب، سأُدخل درجة هيمنة الحزب الواحد، مقيسةً بوصفها الحجم الفئوي للحزب الأكبر في البرلمان، ضمن فئتَي الأنظمة المتعددة الأحزاب والديمقراطيات. ومن ثم سأضبط أيضًا خاصية ثانوية للأنظمة: درجة «الشخصنة»، مقيسةً بوصفها متوسط دورة التقلب في المناصب التنفيذية يُحسب طوال فترات حكم النظام جميعًا[53].

سأوظف مفهوم «هزات ذات منشأ خارجي» بالتركيز على ثلاثة أنماط من الأحداث ناقشتها غيدس بشكل واضح[54]: الاحتجاجات الشعبية والأزمات الاقتصادية والتدخل الخارجي (ينظر الملحق (أ) للحصول على تفصيلات في شأن المقياس المعتمد). فأقيس الأولى من حيث عدد التظاهرات السلمية، وأقيس الثانية من حيث معدلات النمو، بعد أن أظهرتُ في الفصول السابقة تأثيرهما في التحول الديمقراطي. وسيكون مقياسي للتدخل الخارجي، مقتفيًا

(52) غير أن ثمة شرَكاً محتملاً مُتضمَّن في هذا الإجراء يتعلق بأنماط الأنظمة وتلح الحاجة إلى معالجته. فإذ يتفاوت المستوى المتوسط للديمقراطية بدرجات كبيرة بين أنماط الأنظمة، يُنظر في: Ibid.، فإن ثمة مجازفة في أن ما قد تلتقطه هذه النماذج التمثيلية للأنظمة هو ببساطة الأثر المرحلي لبلدان تدخل أو تخرج من فئات محددة من فئات الأنظمة. إلا أن ما أود التقاطه هو أي أثر يتجاوز ذلك، بمعنى أنه «يبقى» داخل صنف بعينه من الأنظمة. وبغية إنجاز ذلك فإني حين أختبر أثر أنماط الأنظمة مؤخرة سنة واحدة في الجدول (6-2) أدناه، أثبِّتُ أيضًا سلسلة متغيرات وهمية تدل ما إذا دخل بلد ما أو خرج من كل نمط من أنماط الأنظمة خلال العام الجاري. وبتحديد أكبر، يوجد أحد عشر أنموذجًا تمثيليًا للانتقال، أنموذجان تمثيليان لكل نمط من أنماط الأنظمة، ويُستخدم أنموذج تمثيلي واحد كفئة مرجعية. ولتسهيل عملية العرض، لم أظهر المعاملات الخاصة بتمثيلات الانتقال الوهمية هذه في الجدول.

(53) يُنظر، مرة أخرى: Ibid.

(54) Geddes, «What Do We Know about Democratization,» p. 131.

خطوات غيدس[55]، هو «مؤشر التدخل الخارجي» الوارد في الفصل الرابع ومؤشرات ما إذا كان البلد المعني قد تعرَّض لتدخل عسكري معادٍ و/أو فُرضت عليه عقوبات اقتصادية من بلد ديمقراطي.

تلبي المقاييسُ الثلاثة جميعًا شرطًا إحصائيًا لأن تُؤوَّل كـ «هزات» بالنسبة إلى نظام حكومة وطنية: تتباين داخل البلدان عبر الزمن أكثر من تباينها عبر البلدان عند نقطة بعينها من الزمن[56]. وثمة، في الآن ذاته، حاجة إلى إيلاء مشكلة استراتيجية الانتباه، مشكلة يمكنها أن تخل بقدرتي على تقدير عواقب هذه الهزات بشكل سليم. تقدم هذه المشكلة نفسها في ارتباطها بالتعبئة الشعبية والتدخل الأجنبي، وكلاهما فعل يقوم به فاعلون يُفترض أنهم غائيون. وإلى الحد الذي يفكر فاعلو عالم الواقع أولئك فيه استراتيجيًا، يمكن توقع أن يزن هؤلاء التكلفة في مقابل الفائدة المنتظَرة قبل أن يقرروا الشروع في العمل ضد نظام بعينه. ويمكن لهذا أن يثير مشكلتين لبياناتي؛ المشكلة الأولى: أن ما يمكن أن يكون ذا أهمية ليس الأعمال المنفذة فعليًا بل **التهديد** بتنفيذ هذه الأعمال. وهذه من حيث الأساس هي الطريقة التي افترَضَت نظرياتُ الألعاب النظرية في التحول الديمقراطي، التي اقترحها بواش وعاصم أوغلو وروبنسون[57]، أن الثورات الشعبية تعمل وفقها، لكنها اقتُرحت أيضًا في ما يخص القرار بفرض عقوبات اقتصادية على بلد أجنبي[58]. وبما أنني لا أرصد إلا أعمال التعبئة الشعبية والتدخل الأجنبي التي كانت قد وقعت بالفعل، يمكنني إذًا أن أقلل من أهمية هذه الظواهر في السياسات الواقعية.

---

(55) Barbara Geddes, «The Effect of Foreign Pressure on the Collapse of Authoritarian Regimes,» Paper Presented at Annual Meeting of the American Political Science Association, Boston, 2002.

(56) بصورة أكثر تحديدًا، فإن معدلات الانحراف المعياري داخل كل بلد وعبره بالنسبة إلى هذه المتغيرات الثلاثة هي 1.87 (تظاهرات) و2.08 (نمو) و3.50 (تدخل أجنبي).

(57) Carles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), and Daron Acemoglu and James Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

(58) Dean Lacy and Emerson Niou, «A Theory of Economic Sanctions and Issue Linkage: The Roles of Preferences, Information, and Threats,» *Journal of Politics*, vol. 66, no. 1 (2004).

المشكلة الثانية: بقدر ما يواجه الفاعلون المنخرطون اختلافات بين أنماط الأنظمة تماثل ما افتُرض منها في هذا الفصل، يمكنهم أن يحللوا هذه التصورات قبل أن يقرروا القيام بالعمل. ما سيعني على سبيل المثال أنَّ كلًا من التعبئة الشعبية والتدخل الأجنبي ما هما إلا أدوات للضغط ندر أن استُخدمت ضد أنظمة الحزب الواحد، ومرد ذلك الاعتقاد بأن هذه الأنظمة أقل هشاشة. في النتيجة، فإن المعلومات الوصفية في الجدول (6-1) تمد فكرة هذا الحدس الاستراتيجي بشيء من التأييد. ويمكن ترجمة الأرقام بوصفها تواترًا تحدث فيه كل واحدة من الهزات الخارجية المنشأ عبر مختلف أنماط الأنظمة. ومن الواضح أنَّ التظاهرات السلمية والتدخل الأجنبي هما الإجراءان الأكثر شيوعًا في مواجهة الأوتوقراطيات العسكرية والأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب مقارنةً بأنظمة الحزب الواحد. ومن جانب آخر، تبدو صدمات الأداء الاقتصادي وقد ضربت جميع أنماط الأنظمة بالتواتر نفسه تقريبًا (مشاراً إليها في عمود «Abs (النمو)»)[59].

الجدول (6-1): توزع الهزات الخارجية المنشأ عبر أنماط الأنظمة

	التظاهرات السلمية	Abs (النمو)	مؤشر التدخل الخارجي
نظام ملكي	.098	.046	(1).005
نظام عسكري	.655	.044	(21).043
نظام الحزب الواحد	.401	.052	(4).018
نظام متعدد الأحزاب	.814	.038	(18).027
نظام ديمقراطي	.609	.034	(16).011
أنظمة أخرى	1.28	.051	(5).120
عدد عمليات الرصد	3658	3658	3035

ملاحظة: الخانات هي متوسطات قيم المؤشرات ذات الصلة عبر أنماط الأنظمة، باستثناء الأرقام الموضوعة بين قوسين بالنسبة إلى مؤشر الضغط الخارجي، والتي تشير إلى العدد المطلق للتدخلات العسكرية العدائية و/أو ما اتُّخذ من عقوبات اقتصادية. وقد أُدخلت في هذا الجدول عمليات الرصد في العينة التقديرية فحسب والمشمولة بالجدول (6-3) أدناه.

(59) بغية معالجة الطفرات والردات الاقتصادية على نحو متماثل، فقد أخذتُ في الجدول (6-1) القيمة المطلقة لمعدلات النمو السنوي.

يمكن أن يعني ذلك أن ما نُفذ فعلًا من أعمال تعبئة شعبية وتدخل أجنبي ضد أنظمة حزب واحد هي عينة خاضعة للمراقبة، إن جاز التعبير، لا تضم إلا أحداثًا ذات احتمالات نجاح متوقع مرتفعة بشكل غير مألوف. نتيجة لذلك، يمكن التقليل من قيمة اختلافات التأثيرات عبر أنماط الأنظمة. وتستفحل هذه المشكلة في حالات التدخل الأجنبي نظرًا إلى الندرة الشديدة في وقوع هذه الأحداث. على العموم، تقتصر الأمثلة على تدخلات أجنبية جرت ضد أنظمة الحزب الواحد على أربعة تدخلات فقط في عينتي التقديرية، في حين استهدف تدخل **واحد** فقط نظامًا ملكيًا. لذا يجب أن يكون واضحًا من البداية أننا لا نستطيع انتظار تقديرات شديدة الدقة لكيفية تفاوت تبعات التدخلات الأجنبية بحسب أنماط الأنظمة.

وإذ أضع هذه المحاذير في ذهني، ستكون مقاربتي لنمذجة آثار الهزات الخارجية المنشأ متمثلة في دمج مفردات التفاعل (المضاعفة) بين كل هزة خارجية المنشأ والنماذج التمثيلية للنظام[60]. وتلتقط مفردات التفاعل هذه الاختلاف في التأثير لمتغير هزة بعينها وفئة النظام المهملة. فنظرًا إلى أن حقل تقديراتي النظرية يتعارض مع أنظمة الحزب الواحد، سأستعملها في كل موضع وآن بوصفها فئة نظام مهملة. كما أستدخل أيضًا أثر تفاعل بين كل متغير لهزة خارجية المنشأ على التوالي، ومنسوب الديمقراطية عند ز-1 [61]، وذلك بغية التهيؤ لإمكان توقع أن يكون لمتغيرات الهزات الخارجية تأثيرٌ متفاوتٌ يعتمد على منسوب الديمقراطية في البلد الذي تجري فيه هذه الهزات. وأخيرًا أفحص الفرضية 4 ب بإضافة أثر تفاعل آخر (أي حجم الحزب الأكبر)؛ وستؤيَّد هذه الفرضية إن وجدنا الاختلاف النسبي (الدال إحصائيًا) نفسه في آثار الهزات الخارجية بين نظامين متعددي الأحزاب يهيمن عليهما تقريبًا حزب واحد، كما نجده بين الأنظمة المتعددة الأحزاب وأنظمة الحزب الواحد.

---

(60) نظرًا إلى أن النماذج التمثيلية للانتقال - اللازمة لضبط التأثير المؤخر لأنماط الأنظمة بشكل تناسبي (يُنظر الهامش 52 ص 210) - تستهلك في ذاتها مقادير كبيرة من التباين الزمني في المتغير التابع، فسأمتنع عن تأخير أنماط الأنظمة زمنيًا عند اختبارها بالنسبة إلى آثار محتملة. وهكذا فإن الهزات تحدث في ز-1، إلا أننا هنا نفترض أنها اختُبرت عند ز فحسب، أي عند قياس أنماط الأنظمة.

(61) هي ذي إذًا الاستراتيجية البديلة لتقدير التأثيرات المختلفة في الحركة ابتعادًا عن الديمقراطية أو اقترابًا منها والتي أشيرَ إليها في الملحق (ج).

نتائج تجريبية

أفحص في الجدول (6-2) الاستعداد العام للتحول الديمقراطي لدى أنماط أنظمة مختلفة، حينما أُثبتُ جميع المُحدِّدات المفحوصة لكن بصرف النظر عن تعرضها لهزات. وهذا التشكيل مكافئ للتشكيل المستخدم في الفصول السابقة، مع نتائج تُقدّم بشكل منفصل بالنسبة إلى التأثير العام على التحول الديمقراطي والتأثيرات البعيدة الأجل. فإذا كانت أنظمة الحزب الواحد هي الفئة المرجعية، فإن معاملات أنماط الأنظمة الأخرى تُلتَقط بفارق الاستعداد للتحول الديمقراطي بين هذا النمط المحدد وأنظمة الحزب الواحد. وكما يظهر، يوجد بعض التأييد للفرضية 1 أ: الدكتاتوريات العسكرية أكثر عُرضة للتحول الديمقراطي من أنظمة الحزب الواحد. ويكون هذا الفارق في الاستعداد للتحول الديمقراطي دالّا إحصائيًا عندما تُؤخذ الطفرات فحسب في الاعتبار لكنه لا يصمد بالنسبة إلى الردات. بعبارة أخرى، فيما تكون الدكتاتوريات العسكرية عُرضة لأن تتقدم صعودًا على سلم الديمقراطية أكثر من أنظمة الحزب الواحد، فإنها لا تحوز استعدادًا أكبر للحفاظ على ما حققته سابقًا من مستوى للديمقراطية. علاوة على ذلك، لا يختلف استعداد الملكيات للتحول الديمقراطي اختلافًا دالًا في أي حال عن استعداد أنظمة الحزب الواحد. لذا ما من تأييد للفرضية 2 أ.

الجدول (6-2): أنماط أنظمة الحكم السلطوية

	الأجل القريب			الأجل البعيد
	عام	طفرات	ردات	
أنماط الأنظمة:				
نظام ملكي	-.050	-.019	-.031	-.393
	(.051)	(.039)	(.038)	(.399)
نظام دكتاتوري عسكري	.038	**.077	.039	.299
	(.039)	(.037)	(.031)	(.304)
نظام أوتوقراطي متعدد الأحزاب	**.186	***.167	.019	***1.46
	(.078)	(.064)	(.044)	(.511)

يتبع

تابع

نظام ديمقراطي	.547***	.294***	.253***	4.29***
	(.116)	(.088)	(.061)	(.537)
أنظمة أخرى	.091	.201**	-.110	.712
	(.101)	(.088)	(.071)	(.790)
متوسط دورة التقلب	.150**	.182***	-.033	1.18**
	(.064)	(.049)	(.039)	(.503)
حجم الحزب الأكبر	.112	.028	.084**	.882
	(.070)	(.058)	(.035)	(.573)

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

عدد عمليات الرصد = 3647؛ عدد البلدان = 165 بلدًا؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة بالنسبة إلى كل بلد = 22.1 سنة.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. كذلك تشمل النماذج كافة تأخيرين للمتغير التابع، والمُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1)، والتمثيلات الوهمية لتحول النظام بوصفها ضوابط. وقد عوملت أنظمة الحزب الواحد بوصفها فئة مرجعية لنمط النظام. كما أُخرت جميع المتغيرات في الجدول سنة واحدة.

إن الفارق الجوهري الأكبر بين أنماط الأنظمة هو الفارق بين الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب وأنظمة الحزب الواحد. ففي المتوسط، تزيد نقاط الديمقراطية في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب بـ 186 نقطة (.186) عن أنظمة الحزب الواحد، مع الإبقاء على المُحدِّدات الأخرى ثابتةً. ويعادل هذا اختلافًا في مستوى التوازن بعيد الأجل للديمقراطية بمقدار 1.46. ومن الواضح أن هذا الفارق بين الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب وأنظمة الحزب الواحد محكوم بالتأثير في الطفرات[62]. وإذًا فإن احتمالات أن تُحسِّن أوتوقراطيات متعددة الأحزاب مستوى ديمقراطيتها أكبر من احتمالات تحسين أنظمة الحزب الواحد لمستواها، لكنهما تتشاطران الاستعداد ذاته لاستدامة إنجازاتهما الديمقراطية. لكن الحجم النسبي للحزب الأكبر في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب يؤثِّر بشكل دالٍ في الردات فحسب، ويكون تأثيره موجبًا.

---

(62) يصمد هذا التأثير أيضًا لاستبعاد انحرافين قويين نسبيًا: الأورغواي في عام 1985 ولبنان في عام 2005.

وتاليًا فإن ثمة نزوعاً بين الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب إلى أن تَحول هيمنة الحزب الواحد دون نزع التحول الديمقراطي، وهو أمر لم تتنبأ به نظريتي. بعبارة أخرى، بينما يوجد تأييد واضح للفرضية 3 أ، ما من تأييد للفرضية 4 أ.

إذًا يوجد استعداد متأصل بين الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب لأن تتحول ديمقراطيًا مقارنةً بنظم الحزب الواحد المغلقة. وتستجيب هذه النتيجة لكل ما أجريته من اختبارات التحقق من الصلاحية في الملحق (ج)[63] ما خلا اختبار واحد. وإذ تُعد هذه النتيجة مؤشرَ صلاحية إضافيًا، فهي ما توصَّل إليه براونلي[64] أيضًا، على الرغم من استناده إلى مخطط مختلف في تصنيف الأنظمة السلطوية. علاوة على ذلك، أجد أن دورة تقلب متوسطة في المناصب التنفيذية، وهي خاصية نظام مساعِدة يُقصد منها التقاط (عكس) درجة الشخصنة، ترتبط بشكل موجب بالتحول الديمقراطي. بعبارة أخرى، احتمالات التحول الديمقراطي في الأنظمة المشخصنة هي احتمالات ضعيفة كما هو متوقع، لكن استعداد الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب لأن تميل إلى التحول الديمقراطي يبقى قائمًا بغض النظر عن هذا النزوع. وما هو جدير بالإشارة أيضًا أن داخلية المنشأ (endogeneity) لا يمكنها تفسير استعداد الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب للتحول الديمقراطي، كما اقترحت جينيفر غاندي وإيلين لَست – أوكَر[65]، ذلك أنّي أُثبّتُ مستوى الديمقراطية السابق وأقيس أنماط الأنظمة السلطوية في الزمن ز – 1 فحسب.

أتحول الآن إلى مسألة ما إذا كانت التباينات المؤسسية بين الأوتوقراطيات تُنبئ أيضًا باستعدادات مختلفة للتحول الديمقراطي استجابة لهزات ذات منشأ خارجي. والنتائج بالنسبة إلى كل هزة، وأنا ما زلتُ أستخدم أنظمة الحزب الواحد كفئة مرجعية، ترد في الجدول (6–3) في عمودين لكل منها مع أو من دون تثبيت التأثير الشرطي لحجم الحزب الأكبر في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب.

---

(63) الاستثناء الوحيد هو أن هذا التأثير لا يصمد أمام سجل فريدوم هاوس للحريات المدنية.

(64) Jason Brownlee, «Portents of Pluralism: How Hybrid Regimes Affects Democratic Transitions,» *American Journal of Political Science*, vol. 53, no. 2 (2009).

(65) Jennifer Gandhi and Ellen Lust-Okar, «"Elections under Authoritarianism,» in: *Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 2009), p. 416.

الجدول (6-3): التأثير العارض للهزات الخارجية المنشأ

الهزة الخارجية	التظاهرات السلمية		النمو		مؤشر التدخل الخارجي	
أنماط الأنظمة:	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
نظام ملكي	-.029	-.023	-.014	-.011	-.099	-.098
	(.064)	(.064)	(.063)	(.064)	(.073)	(.074)
نظام دكتاتوري عسكري	-.064	-.062	-.064	-.061	-.031	-.030
	(.058)	(.058)	(.056)	(.056)	(.057)	(.057)
نظام أوتوقراطي متعدد الأحزاب	.769***	.736***	.898***	.956***	.940***	.936***
	(.120)	(.118)	(.117)	(.119)	(.137)	(.137)
نظام ديمقراطي	1.57***	1.55***	1.87***	1.92***	1.87***	1.87***
	(.174)	(.172)	(.166)	(.168)	(.202)	(.202)
أنظمة أخرى	.485***	.487***	.541***	.541***	.490***	.490***
	(.131)	(.131)	(.122)	(.122)	(.139)	(.139)
هزة	.064***	.061***	-2.02***	-2.08***	.452	.458
	(.017)	(.017)	(.604)	(.602)	(.337)	(.337)
هزة × مستوى الديمقراطية	-.034***	-.033***	1.06***	1.08***	-.381***	-.387***
	(.004)	(.005)	(.207)	(.203)	(.068)	(.070)
تفاعلات أنماط الأنظمة: نظام ملكي × هزة	-.095	-.097	-1.13	-1.13	2.06***	2.08***
	(.078)	(.078)	(.714)	(.719)	(.743)	(.743)

يتبع

تابع

نظام عسكري × هزة	.034	.031	.991	.990	-.066	-.057
	(.026)	(.026)	(.805)	(.803)	(.422)	(.425)
نظام متعدد الأحزاب × هزة	.146***	.207***	-2.93***	-5.91***	1.45***	1.78***
	(.027)	(.030)	(1.06)	(1.36)	(.501)	(.839)
نظام ديمقراطي × هزة	.242***	.290***	-7.89***	-1.77***	2.72***	3.01***
	(.038)	(.038)	(1.64)	(1.81)	(.634)	(.919)
أنظمة أخرى × هزة	.083**	.079**	-2.92*	-2.94*	.830*	.842*
	(.036)	(.036)	(1.59)	(1.59)	(.471)	(.473)
متوسط دورة التقلب	.492***	.492***	.495***	.501***	.473***	.471***
	(.081)	(.081)	(.083)	(.083)	(.083)	(.083)
حجم الحزب الأكبر	-.189**	-.128	-.206**	-.295***	-.257**	-.251**
	(.093)	(.092)	(.093)	(.100)	(.117)	(.116)
هزة × حجم الحزب الأكبر		-.119***		4.99***		-.564
		(.039)		(1.44)		(1.21)
عدد عمليات الرصد	3638	3638	3638	3638	3035	3035
عدد البلدان	165	165	165	165	159	159

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية مصححة في جدول البيانات وموضوعة بين قوسين. وتشمل النماذج كافةً تأخيرين لمستوى الديمقراطية وكذلك المُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1) بوصفها ضوابط. وقد أُخرت متغيرات الهزات الخارجية سنة واحدة.

إذًا، وبدءًا من التعبئة الشعبية، يبيّن الأنموذج (1) أن تأثير التظاهرات السلمية في أنظمة الحزب الواحد بدرجة صفر في منسوب الديمقراطية (عند الزمن ز – 1) هو 064. ودال إحصائيًا. لكن هذا التأثير يتضاءل بينما يصعد بلد ما سلم الديمقراطية وفق ما يشير إليه تأثير التفاعل الدال لكن السالب مع مستوى الديمقراطية عند ز – 1. وما إن يُثبَّت هذا التأثير الشرطي، حتى يبرز اختلاف وحيد عبر أنماط الأنظمة السلطوية ليكون مرة أخرى بين أنظمة الحزب الواحد والأنظمة المتعددة الأحزاب، وليبين أن الأخيرة أكثر تجاوبًا مع التظاهرات السلمية من الأولى، ما ينسجم مع التوقعات النظرية في الفرضية 3 ب[66]. لكن ما من اختلاف دال إحصائيًا بين أنظمة الحزب الواحد من جانب، والدكتاتوريات العسكرية أو الملكيات من جانب ثانٍ في استعدادها لأن تتأثر بالتظاهرات السلمية. بعبارة أخرى، ما من تأييد للفرضية 1 ب ولا للفرضية 2 ب.

يمثل الشكل (6–2) التفاعل المعقد بين المستوى الابتدائي للديمقراطية ونمط النظام وتأثيرات التظاهرات السلمية. ونظرًا إلى تأثير التفاعل السالب مع مستوى الديمقراطية عند ز – 1، فإن منحنيات أنماط الأنظمة كافةً تصل مداها الأقصى في النظام الأكثر سلطوية ومن ثم تتراجع نحو قيم سالبة أكثر، بينما يرتفع مستوى الديمقراطية السابق. لكن معدل التحول الديمقراطي في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، وعلى المستويات كافة، يتأثر بصورة دالة على نحو موجب أكثر مقارنةً بأنظمة الحزب الواحد. وبينما يقع خط الملكيات أسفل خط أنظمة الحزب الواحد بشكل ثابت، وهذا بدوره يقع أسفل خط الدكتاتوريات العسكرية بقليل، لم يثبت قط أن الاختلافات بين أنواع الأنظمة هذه دالةٌ إحصائيًا[67].

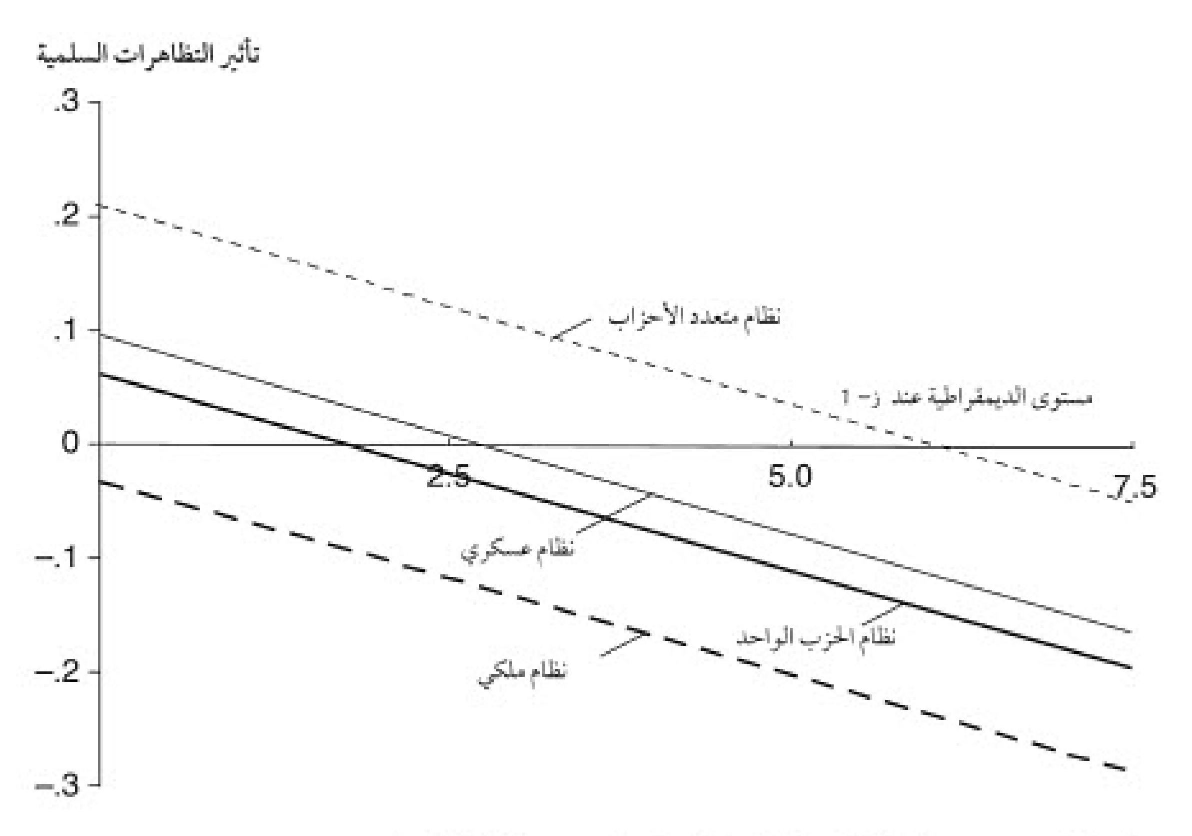
---

(66) تصمد هذه الحصيلة لاستبعاد أربع انحرافات مُصدِّقة قوية نسبيًا (تركيا في عام 1980 والصين في عام 1989 والأورغواي في عام 1985 وإندونيسيا في عام 1999) كما تصمد لاستبعاد انحراف مُكذِّب واحد (هنغاريا في عام 1989).

(67) بين الأنظمة في أقصى اليمين من هذا الشكل، سيبدو للوهلة الأولى كما لو أن أنظمة الحزب الواحد أكثر هشاشة أمام التظاهرات السلمية. إلا أن هذه النتيجة هي اصطناع سببه الاستكمال الخارجي (extrapolation) الذي يتجاوز المدى التجريبي لبياناتي، إذ لا توجد فعليًا سنوات لنظام الحزب الواحد في مستوى أعلى من 4.08 (عند ز – 1).

بالعودة إلى الجدول (6-3)، يقدم الأنموذج (3) نتائج مشابهة للغاية في ما يخص الأداء الاقتصادي. فكما يتبين، فإن أثر النمو في أنظمة الحزب الواحد السلطوية بالكامل سالب، وهذا يتسق مع ما توصلنا إليه في الفصل الثالث من أن الأزمات الاقتصادية في الأنظمة السلطوية تحفز التحول الديمقراطي. وأثر التفاعل الموجب والدال إحصائيًا بين النمو ومستوى الديمقراطية عند ز - 1 يعني أن النمو يُحدث تحولًا ديمقراطيًا أكثر كلما كان المستوى الابتدائي للديمقراطية أعلى. وما له أهمية أكبر لغاياتنا الحالية أنَّ الأنظمة المتعددة الأحزاب أكثر هشاشة أمام الأزمات الاقتصادية من أنظمة الحزب الواحد؛ إذ يوجد، تبعًا لتوقعات الفرضية 3 ب، فارق ضخم ودال إحصائيًا بين تأثير الأداء الاقتصادي في أنظمة الحزب الواحد والأنظمة المتعددة الأحزاب.

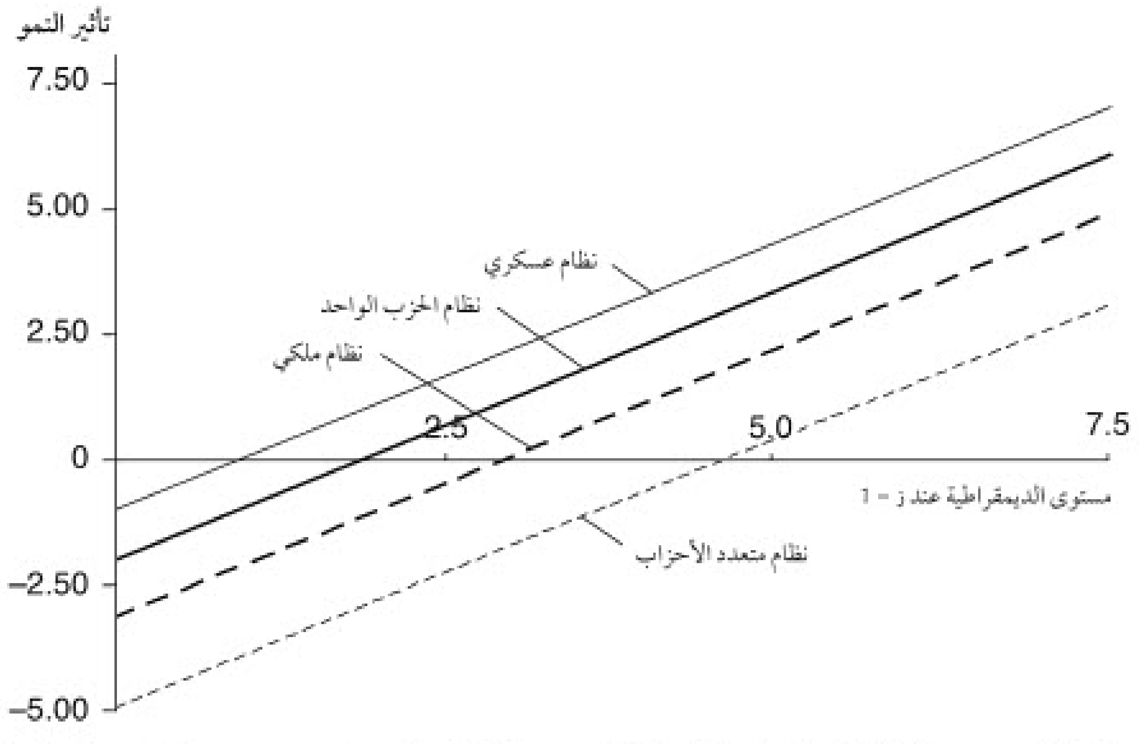
الشكل (6-2): التأثيرات العارضة للتظاهرات السلمية



ملاحظة: يصور هذا الشكل الزيادة المتوقعة في معدل التظاهرات عقب تغير وحدة في عدد التظاهرات السلمية، ومشروطة بمستوى الديمقراطية عند ز - 1 ونمط النظام السلطوي (ن = 3638). والتقديرات كافة مستمدة من الأنموذج (1) في الجدول (6-3).

سأستخدم مرة أخرى عرضًا بيانيًا لأسوق تعقيدات هذه النماذج الدينامية. فكما يظهر في الشكل (6–3)، تستجيب أنماط الأنظمة السلطوية لصدمات النمو الاقتصادي بصور مختلفة. فبالنسبة إلى أنظمة الحزب الواحد، يكون التأثير عند مستوى الديمقراطية صفر 2.02– ودال إحصائيًا. وإذ يزداد هذا التأثير بارتفاع مستويات الديمقراطية، فذلك يعني أن الأداء الاقتصادي لم يكن له قط أي تأثير دال إحصائيًا على التحول الديمقراطي بالنسبة إلى معظم أنظمة الحزب الواحد (وهذه تملك معدلًا وسطيًا لمستواها السابق للديمقراطية عند 1.6). لكن الحال تختلف على نحو صارخ عند مستويات مماثلة من الديمقراطية في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب: هنا يكون للنمو أثر سالب، ما يعني أن الأزمة الاقتصادية تحفز التحولَ الديمقراطي. وتقع الملَكيات والأنظمة العسكرية أسفل وأعلى أنظمة الحزب الواحد على التوالي، على الرغم من أن الاختلاف بينهما غير دال إحصائيًا (فما من تأييد للفرضية 1 ب ولا للفرضية 2 ب).

الشكل (6–3): تأثيرات النمو العارضة



ملاحظة: يصور هذا الشكل الزيادة المتوقعة في معدل التظاهرات عقب تغير بنسبة 100 في المئة في معدل النمو، مشروطة بمستوى الديمقراطية عند ز – 1 ونمط النظام السلطوي (ن = 3638). وهذه التقديرات كافة مستمدة من الأنموذج (3) في الجدول (6–3).

بالعودة إلى النتائج الخاصة بالتدخلات الأجنبية في الأنموذج (5) من الجدول (6-3)، لا نجد تأثيرًا أساسيًا دالًا في أنظمة الحزب الواحد عند مستوى صفر من الديمقراطية. تتسق هذه الحصيلة، إلى جانب أثر التفاعل الدال لكن المُعيَّن بصورة معكوسة مع مستوى الديمقراطية، بالفعل مع النتيجة المستخلصة من الفصل الرابع، والتي تشير إلى أن التدخلات الأجنبية لا تملك تأثيرًا وسطيًا في التحول الديمقراطي. وبينما يبدو أن ثمة أثر تفاعل موجب بالنسبة إلى الملَكيات (ما يؤيد الفرضية 2 ب)، فإن هذا التأثير يتوقف على ملكية وحيدة تأثرت بتدخل أجنبي في عينتي التقديرية: الأردن، المملكة التي أظهرت تحسنًا ضئيلًا في درجة ديمقراطيتها في عام 1991، وهو العام التالي لفرض الحصار الاقتصادي في حرب الخليج. وبالتالي يتضح أن هذه النتيجة ليست صالحة. بيد أني مرة أخرى أجد أن للتدخلات الأجنبية تأثيرًا أقوى بشكل دال في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب منه في أنظمة الحزب الواحد، ما يمنح الفرضية 3 ب تأييدًا إضافيًا. وهذه نتيجة جديرة بالاهتمام في ضوء القيود على البيانات التي أعاقت اختباراتي للتحقق في ما يخص تدخل أجنبي ذُكر سابقًا[68]. لكن ما يجدر تكراره هنا هو أن أربع حالات فقط من حالات التدخل الأجنبي كانت موجهة إلى أنظمة حزب واحد في عينتي التقديرية (مُشاراً إليها في الجدول (6-1) أعلاه)[69]. وبالتالي، ما من أدلة تجريبية مُحكمة تُظاهر هذه النتيجة.

أخيرًا، أتحوَّلُ إلى التأثير الشرطي لحجم الحزب الأكبر في الأنظمة المتعددة الأحزاب لاختبار الفرضية 4 ب. وكي أوجز، فإن التوقع يقول إن لكل هزة ذات منشأ خارجي تأثيراً في التحول الديمقراطي وإن هذا التأثير مشروط بالمدى الذي «يهيمن» فيه حزب مفرد واحد على أوتوقراطية متعددة الأحزاب. وكما يظهر للعيان، فإن هذا التوقع وارد في الجدول (6-3) في ما يخص التظاهرات السلمية (الأنموذج 2) والنمو الاقتصادي (الأنموذج 4)، لكن ليس في ما يخص التدخلات الأجنبية (الأنموذج 6). وبناء عليه، فإن الاستعداد

(68) كذلك يصمد هذا التأثير لاستبعاد انحراف واحد قوي للغاية: تايلاند في عام 1976.

(69) هذه الحالات هي العقوبات الاقتصادية ضد الصين في عامي 1989 و1991 وضد مالاوي في عام 1992 وتدخل عسكري أجنبي ضد زامبيا في عام 1977.

للتحول الديمقراطي ينخفض بمعيّة حجم الحزب الأكبر في البرلمان، على الرغم من أن النظم المتعددة الأحزاب عُرضة للتحول الديمقراطي استجابة للتظاهرات أكثر من أنظمة الحزب الواحد. وللتمثيل نقول إن التأثير المحوِّل ديمقراطيًا لوحدة ازدياد في مؤشر التعبئة الشعبية في أوتوقراطية متعددة الأحزاب متوسطة يكون 032. عند الدرجة 4.96 في مستوى ديمقراطية (عند ز - 1) وحيث يسيطر الحزب الأكبر على 60 في المئة من مقاعد البرلمان، مقارنةً بـ009. في منظومة يشكِّل الحزب الأكبر فيها ما نسبته 80 في المئة من المقاعد (حيث لا يكون التأثير الأخير دالًا إحصائيًا). وعلى نحو مماثل، يدل التفاعل الموجب بين حجم الحزب الأكبر والنمو في الأنموذج (4) على أن زيادة هيمنة حزب واحد في الأنظمة المتعددة الأحزاب يؤدي إلى زيادة مرونتها أمام الهزات الخارجية في ما يخص أداءها الاقتصادي. وبناء عليه، فإني أجد تأييدًا للفرضية 4 ب في اثنين من ثلاث هزات تحققت منها.

خلاصة

سألخص الآن ما توصلت إليه في ما يخص فحوص فرضياتي الأربع المركَّبة حول الكيفية التي تؤثر بها الأنظمة السلطوية المختلفة على التحول الديمقراطي بأشكال متباينة. ففي ما يتعلق بالفرضية 1 أ، يوجد اختلاف دال في استعداد أنظمة عسكرية بذاتها للتحول الديمقراطي مقارنةً بحكم الحزب الواحد، على الرغم من أن ذلك يسري على الازدياد في نقاط الديمقراطية فحسب (أي الطفرات). لكني لم أجد في أي من الأمثلة أن الأنظمة العسكرية عُرضة أكثر للتحول الديمقراطي استجابةً لهزات خارجية من أنظمة الحزب الواحد. وبناء عليه، فإن الفرضية 1 ب تُرفض برمتها. والعلة المُفسِّرة لهذا التنبؤ المخفق مفتوحة أمام التأويل؛ إذ يمكن أن يكون تفسير غيدس[70] النظري للاختلافات في الديناميات الداخلية بين أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية لا يزال صحيحًا بقدر ما ينصرف الانتباه إلى النظر في استعداد هذه

---

(70) Geddes: «What Do We Know about Democratization,» and *Paradigms and Sand Castles*.

الأنظمة لأن تتصدع داخليًا؛ أو من حيث سطوة معيار الولاء كما في نظرية نسبة المختارين (selectorate theory) لدى مسكيتا وآخرين[71]. بيد أن هذه الانقسامات لا تكون مدفوعةً بالضرورة بفعل هزات خارجية، فلا يسري ذلك على الحالات المستقصاة تجريبيًا هنا في الأقل.

يجدر إخضاع هذه التأويلات لبحث إضافي في دراسات الحالة مستقبلًا بغية تحليلها بطريقة أكثر منهجيةً. واقع الحال أن أقوى حالتَي مسار بالنسبة إلى تأثير الأنظمة العسكرية في الطفرات في الجدول (6-2) هما الانتقال الديمقراطي في تشيلي في عام 1989 وفي تركيا في عام 1983 (صُنفتا في المرتبتين 1 و8 من حيث معيار المسار). فتقارير دراسة الحالة لدى هاغارد وكاوفمان[72] تصور أن نظامي بينوشيه وإفرن العسكريين «انسحبا في الوقت المناسب». وكان كلا النظامين قد شهد أزمة أداء اقتصادي قبل ذلك بسنوات عدة، وعلى الرغم من أن الانتقال التشيلي لم يخل من تعبئة شعبية، فإن دورة الاحتجاجات بلغت ذروتها قبل الانتقال بسنوات عديدة[73]. وبهذا فإن تشيلي وتركيا حالتان ممتازتان لدراسة الأسباب التي يمكن أن تجعل الأنظمة العسكرية أكثر عُرضة للتحول الديمقراطي من أنظمة الحزب الواحد، على الرغم من غياب هزات خارجية المنشأ[74].

لا أجد استعدادًا أقوى وأدل للتحول الديمقراطي بين الملَكيات مقارنةً

---

(71) Bueno de Mesquita [et al.], *The Logic of Political.*

(72) Stephan Haggard and Robert Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton: Princeton University Press, 1995), chap. 3.

(73) Joe Foweraker and Todd Landman, *Citizenship Rights and Social Movements: A Comparative and Statistical Analysis* (Oxford: Oxford University Press, 1997), chap. 5.

(74) يحاجّ هاغارد وكاوفمان في أن ما ميّز تشيلي وتركيا (وإلى جانبهما كوريا الجنوبية) من دكتاتوريات عسكرية أخرى كان دمج السلطتين العسكرية والسياسية وتخصصاً أكبر في الأدوار العسكرية، وببساطة طول الأمد في السلطة. وإذًا، وبطرائق شتى، كانت لهذه الأنظمة قاعدة سلطة أكثر مأسسة مع قابلية أشد لاحتواء الانقسامات الداخلية ، يُنظر: Haggard and Kaufman, p. 42.

فإن صحت هذه الحجة، فقد تحتم بالضرورة حدوث تقسيمات فرعية دقيقة لخصائص متنوعة للنظام داخل فئة الدكتاتوريات العسكرية.

بأنظمة الحزب الواحد. علاوة على ذلك، ليست الملَكيات، وبالقدر ذاته الأنظمة العسكرية، عُرضة لأن تتحول ديمقراطيًا بدرجة أكبر مما تكون عليه أنظمة الحزب الواحد عند مواجهتها هزات تأتي من خارجها (باستثناء التدخلات الأجنبية وحالة الأردن في عام 1991). بعبارة أخرى، الفرضيتان 2 أ و 2 ب مرفوضتان. وربما تفسر ندرة البيانات جزءًا من هذه النتائج غير المنتظمة إلى حد ما بالنسبة إلى الملَكيات. فكل ما بين يدي من مشاهدات في عينتي التقديرية هو 259 مشاهدة من 14 نظام ملكي، ما يعكس بطبيعة الحال حقيقة أن هذه الأنظمة أصبحت نادرة نسبيًا في العالم الحديث. وبغية تقدير إمكانات التحول الديمقراطي في الملَكيات بصورة أشمل مستقبلًا، ثمة حاجة إلى سلاسل زمنية تاريخية أطول.

تجد الفرضيتان 3 أ و3 ب التأييد الأكبر في بياناتي. فمدى التحول الديمقراطي في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب أوسع من مدى التحول الديمقراطي في أنظمة الحزب الواحد، سواء بأنفسها ومن أنفسها أم استجابة لاحتجاج شعبي أو أداء اقتصادي قصير الأمد. وتتسع هذه النتيجة لتشمل حتى التدخلات الخارجية، بيد أن تأثير الأخيرة يتوقف على عدد ضئيل من المشاهدات بالنسبة إلى أنظمة الحزب الواحد. علاوة على ذلك، ثمة نزعة مماثلة في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب؛ فكلما كانت سيطرة حزب «مهيمن» واحد في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب أكبر، كان تحولها الديمقراطي استجابة للتظاهرات السلمية والنمو أقل (ما يوفر تأييدًا للفرضية 4 ب، من دون الفرضية 4 أ).

تبدو هذه الحصيلة مخالفة لنزعة الشك في انتخابات الأنظمة السلطوية؛ إذ يعتقد جيسون براونلي[75] على سبيل المثال أن الانتخابات «أعراضٌ» لتغير النظام «وليست مسببات». علاوة على ذلك، تحاج لست - أوكر[76] في أن

(75) Jason Brownlee, *Authoritarianism in the Age of Democratization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 10.

(76) Lust-Okar, p. 486.

«الانتخابات يُحتمل أن تساعد في بقاء النظام السلطوي أكثر مما تساعد في تعزيز الديمقراطية»، ويعتقد غاندي[77] أن الانتخابات المتعددة الأحزاب في الأوتوقراطيات «لن تعبد الطريق نحو الديمقراطية»[78]. وبما أن الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب تختلف عن أنماط الأنظمة السلطوية الأخرى بفضل الطبيعة شبه التنافسية لانتخاباتها، فإن نتائجي ستبدو في المقابل أكثر انسجامًا مع نظرية التعلم المؤسسي للتحول الديمقراطي لدى ستافان ليندبرغ على سبيل المثال[79].

بيد أن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل النظري والتجريبي لتحليل الآليات الأكثر تخصصًا التي يحدث هذا التأثير وفقها. وكما سبقت الإشارة، فإن النماذج النظرية لدى غيدس وبوينو دي مسكيتا وآخرين[80] تقدم مساعدة ضئيلة الشأن في هذا الصدد، ذلك أنها لا تميز حتى بين أوتوقراطيات الحزب الواحد والأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب. في المقابل، طوَّرتُ في القسم النظري أعلاه طريقتين ممكنتين لفهم هذه الأنظمة، تستند الأولى إلى «الاستجابية» للمصوّتين، والأخرى إلى «الانشقاقات» داخل النظام السلطوي. وما من طريقة لديّ لتمييز هذين الأنموذجين بشكل مباشر في البيانات. غير أن ما يجدر ذكره هنا أن الفئة الاسمية «ديمقراطيات» (أي الأنظمة التي تخطت عتبة 7.5 التقديرية على سلم الديمقراطية) في الجدول (6-2) تُبدي استعدادًا أقوى لأن تتحول ديمقراطيًا مما تبديه الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب. علاوة على

(77) Gandhi, p. 188.

(78) Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (2002), p. 8 and 15.

(79) كذلك أجد أدلة أكثر مباشرة لمصلحة فرضية ليندبرغ (يُنظر Staffan Lindberg, *Democracy and Elections in Africa* (Baltimore: John Hopkins University Press, 2006), في نص نُشر مؤخرًا، في الأقل بقدر ما ينصب الاهتمام على سلاسل طويلة من انتخابات متعددة الأحزاب والمظهر الانتخابي للديمقراطية: Jan Teorell and Axel Hadenius, «Elections as Levers of Democratization: A Global Inquiry,» in: Staffan Lindberg (ed.), *Democratization by Elections: A New Mode of Transition* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2009).

(80) Geddes: «What Do We Know about Democratization,» and *Paradigms and Sand Castles*, and Bueno de Mesquita [et al.], *The Logic of Political*.

ذلك، فإن نمطًا متسقًا في الجدول (6-3) يفيد أن الديمقراطيات تستجيب للتظاهرات السلمية والنكسات الاقتصادية والتدخلات الأجنبية بصورة مشابهة لتلك التي تستجيب بها الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب، بيد أن استجابتها تكون أشد اتساقًا. وإذًا فإن الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب تبدو كأنها تسلك سلوك نُسخ ناصلة اللون عن نظيراتها الأكثر اكتمالًا: «الديمقراطيات».

لو لم تكن الحال كذلك لكنت نحّيتُ بشيء من اليقين آلية «الاستجابية للمصوّتين»، لأنها آلية تعمل عملها في بلدان «ديمقراطية» بشكل كامل وفق النظرية. غير أني لست في موقع مَنْ يرفض آلية «الانشقاقات» أيضًا؛ إذ يمكن فعل التنافس على أصوات المقترعين أن يقتصر على إطلاق عملية ضغط على أصحاب المناصب حال وصول المنافسة إلى عتبة معينة. ومن دون هذه العتبة يمكن تعليل السلوك المتوقع بالصراع الاستراتيجي بين النظام والمعارضة. بعبارة أخرى، تتسق نتائجي مع هاتين الآليتين. إضافة إلى ذلك، لا يوجد تضارب بين هاتين الآليتين في أي حال من الأحوال. فتهديد الانشقاقات يشكل دافعًا مرجحًا لأن تكون الأنظمة الحاكمة أكثر استجابة لمطالب إصلاحية. واستنادًا إلى توازن القوة بين قوى النظام الحاكم وقوى المعارضة، يمكن هذه الإصلاحات أن تحفز بدورها، أكثر مما تمنع، انشقاقات إضافية عبر جعل انتصار المعارضة أكثر ترجيحًا. وإذًا ثمة منطق تصاعدي محتمل لديناميات الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب.

الفصل السابع

خلاصات

عادت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي التي اكتسحت العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين بتغيرات عميقة على ملايين البشر حول العالم. وبصرف النظر عما إذا كانت الديمقراطية تفضي إلى حصائل قيّمة أخرى مثل النمو والسلم والازدهار، فأن نحظى بنظام حكم ديمقراطي هو في ذاته ولذاته تحسن في نوعية حياة معظم المواطنين. فالديمقراطيات، بفضل طبيعتها ذاتها، تُضايق وتسجن الناس لتعبيرهم عن آراء سياسية معارضة للحكومة أقل مما تفعله الأوتوقراطيات. كما أنها، وبفضل طبيعتها ذاتها أيضًا، تُجرّم المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لانتقادها الحكام الحاليين أقل مما تفعله الأوتوقراطيات. والسلطة السياسية في الديمقراطيات منوطة بمَنْ فازوا في انتخابات حرة ونزيهة، لا بمَنْ خلفوا غيرهم وراثة، أو بتهديد فوهات البنادق، أو ببساطة نتيجة افتقاد الخيار الحر عند صندوق الاقتراع. ونظرًا إلى أن الديمقراطيات تملك سمات تجعلها بحكم طبيعتها ديمقراطيات، فليست هذه السمات حصائل مستقلة، بل هي مزايا أخلاقية مُفضَّلة بقوة في ذاتها ولذاتها.

كيف تنشأ الديمقراطية إذًا كنظام مُفضَّل للحكم؟ ما هي مُحدِّدات التحول الديمقراطي؟ لقد حاولت في هذا الكتاب الإجابة عن هذين السؤالين من خلال توليفة من نوعين من الأدلة التجريبية: تحليل إحصائي لعينة موسَّعة من 165 بلدًا حول العالم للفترة بين عامي 1972 و2006، يقيس التحول الديمقراطي بوصفه تغيرًا في متوسط تقييمات فريدوم هاوس ونقاط بوليتي، ودراسة الحالة لعينة مصغرة تعمل على تسع حلقات من التحول الديمقراطي حدثت في الأرجنتين وبوليفيا وهنغاريا ونيبال والبيرو والفيليبين وجنوب أفريقيا وتركيا والأورغواي. وسألخص في هذا الفصل الختامي نتائجي وأناقش مضامينها.

ملخص النتائج

يمكن تلخيص الحصائل الكبرى لهذا الاستقصاء التجريبي كما يأتي:

1 - ارتبطت نسبة المسلمين من السكان سلبًا بالازدياد والانخفاض (وإن كان أقل حدة) في التحول الديمقراطي. ما يعني أنه أعاق الطفرات وحفّز الردّات على حد سواء إبان الموجة الثالثة.

2 - ارتبطت الأزمات الاقتصادية والتظاهرات السلمية وانتشار الديمقراطية في الجوار والمنظمات الإقليمية الديمقراطية بشدة بازدياد موجب في مستوى الديمقراطية (طفرات).

3 - وعلى العكس مما سبق، فإن البلدان الكبيرة جغرافيًا وتلك التي تعتمد اقتصاداتها بشكل واسع على صادراتها النفطية أو على التبادل التجاري مع الخارج، كانت احتمالات أن تشهد زيادةً في مستواها من الديمقراطية أقل بشكل دال.

4 - كذلك مثّل التحديث الاجتماعي - الاقتصادي، مقيسًا على نطاق واسع بوصفه المتلازمة التي تشمل ضمنًا التصنيع والتمدين والتعليم وتحسن ظروف المعيشة وانتشار وسائل الإعلام والدخل القومي، عائقًا أمام ازدياد مستوى الديمقراطية (الطفرات). وكذا كان حال التحرر من تدخل الدولة في الاقتصاد. بعبارة أخرى، حالَ التحديثُ والحرية الاقتصادية دون نزع التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة.

5 - لم يرتبط الجذر الاستعماري والأكثرية الدينية غير المسلمة وقياس التوزع الإثنولغوي والديني ووفرة الموارد الطبيعية مثل المعادن، والتضخم والتفاوت الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة ومخصصات المحافظ وانتشار الديمقراطية إقليميًا وعالميًا والتدخل العسكري الأجنبي والعقوبات الاقتصادية وكذلك أعمال الشغب والحرب الأهلية المسلحة، بقوة، بالتحول الديمقراطي في أثناء الموجة الثالثة.

6 – يخفق الكثير من اختبارات العينة الموسعة للآليات المُفسِّرة. فالتأثير السالب للحجم الجغرافي قابل للاستبدال بالحجم السكاني، لكنه لا يعود إلى العزلة الجغرافية (حال البلد كجزيرة). والتأثير السالب لحجم تبادل تجاري كبير لا يُفسَّر بشركاء تجاريين محددين، مثل الاقتصادات الرأسمالية المركزية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) أو القوتين السلطويتين المهيمنتين في النظام الدولي (الاتحاد السوفياتي/ روسيا والصين). علاوة على ذلك، لا تؤثر البلدان المتحولة ديمقراطيًا في التحول الديمقراطي لدى جيرانها من خلال انتشار الأزمات الاقتصادية أو الاحتجاجات الشعبية أو عبر توظيف الضغط من داخل المنظمات الدولية الإقليمية المشتركة.

7 – مع ذلك، فإن بعض اختبارات العينة الموسَّعة يلقي بعض الضوء على الآليات المُفسِّرة. ففيما لا يمكن تعليل التأثير السالب للسكان المسلمين بتبعية المرأة، فإن هذا التأثير يقتصر على جزء بعينه من العالم: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتاليًا، فإن «الفجوة المسلمة» تبدو في جُلها «فجوة عربية». علاوة على ذلك، لا يعود أثر التحديث الاجتماعي – الاقتصادي إلى التفاوت في الدخل، كما أنه ليس مدفوعًا برأس المال البشري أو البنية الاقتصادية (التصنيع، مثلًا) بل بفعل انتشار وسائل الإعلام. وبناء عليه، فإن احتمالات نزع التحول الديمقراطي في بلدان غنية تكون أقل، ليس لأنها على قدر من الثراء، بل لأنها تقدِّم نفاذًا واسعًا إلى وسائل الإعلام، مثل النفاذ عبر الإذاعات وأقنية التلفاز والصحف مثلًا.

8 – شهدت حالات بوليفيا في عام 1982 والأرجنتين في عام 1983 والأورغواي في عام 1985 والفيليبين في عام 1986 جميعًا زيادة كبيرة في مستوى ديمقراطيتها. وكانت هذه الزيادة قد فُسِّرت جيدًا نسبيًا على أنها من أثر معاناة هذه البلدان أزمات انكماش اقتصادي؛ ما يعني أن هذه الحالات تلائم معيار «حالة المسار» لهذا المُحدِّد الجزئي. كذلك تؤيد الحالات حجة هاغارد وكاوفمان[1] في أن الأزمات الاقتصادية تدفع إلى التحول الديمقراطي

---

(1) Stephan Haggard and Robert Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* =

من خلال تشجيع قطاع الأعمال على الخروج من الصفقة السلطوية وتعبئة القطاعات الشعبية والانشقاقات الداخلية ضمن نخب النظام الحاكم؛ لتبدو تاليًا آلية حسنة التأسيس في تفسير تأثير الأزمات الاقتصادية المحوِّل ديمقراطيًا.

9 - بالمعنى ذاته، فإن حالات الفيليبين بين عامي 1984 و1987 وجنوب أفريقيا في عام 1990 ونيبال في عام 1991 هي «حالات مسار» بالنسبة إلى أثر التظاهرات السلمية. وهذا ما يؤيد النظرية المستمدة من شوك[2] والقائلة إن الانتفاضات الشعبية السلمية تشجع التحول الديمقراطي أكثر مما تفعل العنفية منها، إذ تُعبئ أعدادًا أكبر من الناس وتسرِّع مرة أخرى الانقسامات داخل النخب وتُضر باقتصاد الدولة وعلاقاتها التبعية الأخرى في داخل البلاد وخارجها على حد سواء.

10 - أما حجة بيفهاوس[3] في أن المنظمات الإقليمية الديمقراطية يمكن أن تعزز الديمقراطية من خلال الضغط على دولها الأعضاء، فيؤكدها دور مجلس أوروبا في حالة مسار تركيا في عام 1983، ومنظمة الدول الأميركية في حالة مسار البيرو في عام 2000 (والأخيرة حالة قليلة الملاءمة بعض الشيء). لكن تأييدًا لآلية مماثلة عملت في حالة هنغاريا في عامي 1989 و1990 من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو في حالة منظمة الدول الأميركية في البيرو في عام 1993، هو تأييد أكثر تكلفًا. علاوة على ذلك، لا تأييد للآليتين الأخريين اللتين طرحهما بيفهاوس: تأثيرَا الرضوخ والشرعنة.

11 - يُظهر تحليل العينة الموسَّعة المستند إلى تصنيف أنماط الأنظمة السلطوية في عمل تيوريل وهادينيوس[4] أن الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب

(Princeton: Princeton University Press, 1995). =

(2) Kurt Schock, *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies* (Minneapolis; London: University of Minnesota Press, 2005).

(3) Jon Pevehouse, *Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(4) Jan Teorell and Axel Hadenius, «Determinants of Democratization: Taking Stock of the =

كانت، بأنفسها ومن أنفسها، عُرضة أكثر للتحول الديمقراطي من دكتاتوريات الحزب الواحد إبان الموجة الثالثة للديمقراطية. وينطبق هذا التأثير، في معظمه، على أرجحية أن تتحرك هذه الأنظمة نحو مستويات أعلى من الديمقراطية (طفرات). كما كانت الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب عُرضة أكثر للتحول الديمقراطي استجابةً لهزات خارجية المنشأ، مثل الأزمات الاقتصادية والتعبئة الشعبية و(بحدة أقل) التدخل الأجنبي. هذه الأدلة تؤيد نظرية تشخّص طرائق العمل الداخلية لأنظمة أوتوقراطية على أنها لعبة بمستويين بين الفرقاء في الحكم والمعارضة[5]، وتشدد على أهمية الانتخابات في تسريع الانشقاقات داخل نخب النظام الحاكم في مقابل توحد المعارضة[6].

12 - أخيرًا، كانت الأنظمة العسكرية أكثر عُرضة بذاتها أيضًا للسير نحو الديمقراطية (طفرات) من أنظمة الحزب الواحد، لكن تحركها هذا لم يكن استجابةً لهزات خارجية المنشأ. ولم تتميز المَلكيات إحصائيًا من أنظمة الحزب الواحد - باستثناء حالة واحدة غير صالحة (تأثير التدخلات الأجنبية) - لا في ما يخص نزعتها بنفسها ومن نفسها لأن تتحول ديمقراطيًا، ولا في استجابتها لهزات خارجية.

الأداء المُفسِّر

لُخصت قائمة المُحدِّدات التي ارتبطت، وفق أدلتي الإحصائية، بقوة بالتحول الديمقراطي في أثناء الموجة الثالثة في الشكل (7-1). وأعود الآن إلى

Large-N Evidence,» in: Dirk Berg-Schlosser (ed.), *Democratization: The State of the Art* (Opladen; Farmington Hills, [MI]: B. Budrich, 2007). =

(5) Andreas Schedler, «The Nested Game of Democratization by Elections,» *International Political Science Review*, vol. 23, no. 1 (2002).

(6) Joy Langston, «Elite Ruptures: When Do Ruling Parties Split?» and Nicolas van de Walle, «Tipping Games: When Do Opposition Parties Coalesce,» in: Andreas Schedler (ed.), *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition* (Boulder; London: Lynne Rienner, 2006), and Beatrice Magaloni: *Voting for Autocracy: Hegemonic Party Survival and its Demise in Mexico* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), and «Credible Power-Sharing and the Longevity of Authoritarian Rule,» *Comparative Political Studies*, vol. 41, nos. 4-5 (2008).

السؤال: كيف ستُفسّر هذه المُحدِّدات كلها، مأخوذة جملةً، حدوث التحول الديمقراطي؟ وسأحصر الانتباه في تلك المُحدِّدات التي رُصدتْ في عينتي التقديرية الكاملة. وبغية مقارنة الأداء المُفسَّر في الأجلين القريب والبعيد، أستخدم التمييز السابق ذاته للآفاق الزمنية. فمن أجل تقدير الأداء القريب الأجل، أقارن ببساطة التنبؤات الناتجة من أنموذجي خلال فترة عام واحد بالتغير السنوي الفعلي في مستوى الديمقراطية. وبهدف تقييم الأداء البعيد الأجل، عليّ في المقابل مقارنة المستوى الفعلي للديمقراطية في عام بعينه بمستوى للديمقراطية كان ليتحقق لو أُتيح للمتغيرات كافة أن تمارس تأثيراتها البعيدة الأجل كاملة.

الشكل (7-1): ملخص النتائج الإحصائية الصامدة

	محفّزات	معوّقات
طفرات	أزمة اقتصادية الانتشار في الجوار المنظمات الإقليمية التظاهرات السلمية نظام أوتوقراطي متعدد الأحزاب	السكان المسلمون الحجم [المساحة] النفط حجم التبادل التجاري
ردات	السكان المسلمون	التحديث الاجتماعي - الاقتصادي الحرية الاقتصادية

ملاحظة: تشمل التحليلات الإحصائية المُحدِّدات الآتية أيضًا والتي لا تملك أثرًا صامدًا: الجذر الاستعماري والطوائف الدينية غير المسلمة والتوزع الإثنولغوي والديني والتضخم والاعتماد على الموارد الطبيعية مثل المعادن والتفاوت الاقتصادي وتدفقات رؤوس الأموال الدولية والانتشار الإقليمي والعالمي والتدخلات الأجنبية وأعمال الشغب والإضرابات والنزاعات الأهلية.

يمكن المرء أن يفكر في هذه الحال الأخيرة بوصفها مستوى توازن بعيد الأجل للديمقراطية إليه يتجه بلد ما. وإذًا فالسؤال عن الأداء المُفسَّر البعيد الأجل يعود إلى كم هو كل بلد من البلدان، وفي عام بعينه، بعيدٌ عن هذا المستوى بعيد الأجل لتوازن الديمقراطية[7].

---

(7) يستحق بعض الرواد الذين استخدموا هذه المقاربة الإحصائية الذكر هنا. فبارو يحسب التنبؤات بالديمقراطية بعيدة الأجل بالنسبة إلى كل بلد لكن من دون إيراد المقاييس البعيدة الأجل: Robert =

لقد أحصيت مؤشرَي مطابقة من أجل تقييم الأداء المُفسِّر. الأول هو التباين المُفسَّر الاعتيادي معدلًا لمصلحة درجات الحرية[8]. والثاني هو الخطأ المعياري للارتداد (المعروف أيضًا باسم الجذر الوسطي للخطأ التربيعي). إنه ببساطة الانحراف المعياري لما تبقى، أي الجزء غير المُفسَّر من المتغير التابع. ويعبَّر عنه بوحدة القياس ذاتها كمتغير تابع تكون قيمة حده الأدنى هي الصفر في إشارة إلى مطابقة تامة، لكنه بخلاف الجذر التربيعي يفتقد حدًا أعلى مُعايرًا. ولتيسير تأويله، أقارنه بالتباين الفعلي في المتغير التابع[9]، وأُحصي ما يُسمى تقليصًا في تباين خطأ التنبؤ الذي يقيس مقدار التحسن في قدرتنا على توقع المتغير التابع من خلال معرفة ما تحرزه مُحدِّداتنا من نقاط (يُنظر المحلق (ب)).

إن مؤشري المطابقة هذين معروضان في الجدول (7-1). ومن السهولة بمكان التحقق من أن الأداء التنبؤي للأنموذج القريب الأجل متدنٍ. ويبلغ الجذر التربيعي للأنموذج كاملًا في معادلة قريب الأجل العامة 6.0 في المئة من التباين المُفسَّر، أو تقليص خطأ التنبؤ 3.1 في المئة. وما يلفت الانتباه هو وجود اختلاف كبير في الأداء المُفسِّر للطفرات في مقابل الردات. ففيما يبلغ التباين المفسر في الطفرات 9 في المئة تقريبًا من التباين المفسر في أحسن الأحوال، فإن الرقم المقابل بالنسبة إلى الردات يكون دون 3 في المئة. ومرة أخرى تكون هذه النتائج متماثلة عند رؤيتها من منظور التقليص في خطأ التنبؤ.

= Barro, «Determinants of Democracy,» *Journal of Political Economy*, vol. 107, no. 6, pt. 2 (1999).

أما لوندريغان وبول، في المقابل، فيوردان مقاييس التأثير البعيد الأجل لكن دون أن يحسبا مستويات توازن الديمقراطية. ولا يقوِّم أي منهما الأداء التنبوئي بعيد الأجل، يُنظر: John Londregan and Keith Poole, «Does High Income Promote Democracy?,» *World Politics*, vol. 49 (1996).

(8) ما تجدر ملاحظته هنا هو أني إذ أضع التغير السنوي لمؤشر الديمقراطية على الجانب الأيسر من المعادلات، فإني بذلك أتجنب تضخم الجذر التربيعي عبر التباين السكوني المشترك بين كل من مستوى الديمقراطية وقيمها المؤخَّرة (وهي مشكلة عامة في تحليلات الانحدار باستخدام البيانات التي يمكن أن تنقل، في صورة أخرى، مستويات تباين مفسَّر ستتجاوز 90 في المئة لهذا السبب البسيط وحده).

(9) في عينة تقديرية من 3795 مشاهدة، يكون الانحراف المعياري للتغير في مستوى الديمقراطية 711. و525. للطفرات و450. للردات و3.32 لمستوى الديمقراطية.

بعبارة أخرى، ثمة أداء ضعيف في الأنموذج في كلا المثالين، على الرغم من أنه يؤدي أداءً أفضل في تفسير الحركة القريبة الأجل صعودًا على سلم الديمقراطية من أدائه في تفسير حركة التقهقر. والسبب الأكثر ترجيحًا وراء هذا الاختلاف هو ما أجده من ترتيب أوسع لعوامل مُفسِّرة ذات صلة بالطفرات، مثل الأزمات الاقتصادية وانتشار الديمقراطية في الجوار والمنظمات الإقليمية والتعبئة الشعبية.

بيد أن ما يفوق ذلك أهمية أن الصورة تتغير جذريًا عبر النظر في القوة المُفسِّرة في الأجل البعيد. ففي الأنموذج الكامل يبلغ الجذر التربيعي حده الأقصى بعيد الأجل 57.8 في المئة من التباين المُفسَّر، أو تقليص في خطأ التنبؤ قدره 35.0 في المئة. ما يعني أن المستوى الفعلي للديمقراطية في المعدل يقترب كثيرًا من مستوى توازنها بعيد الأجل الذي يحدَّد عبر المتغيرات المُفسِّرة.

الجدول (7-1): الأداء المُفسِّر

	الأجل القريب						الأجل البعيد	
	عام		طفرات		ردات			
	RPE	R^2	RPE	R^2	RPE	R^2	RPE	R^2
الأنموذج الارتدادي التلقائي الصرف	.024	.012	.048	.024	.000	.000	–	–
الأنموذج الكامل	.060	.031	.093	.047	.029	.015	.578	.350
من دون محددات اجتماعية	.057	.029	.088	.045	.024	.012	.533	.317
من دون محددات اقتصادية	.060	.030	.089	.046	.024	.012	.551	.330

يتبع

تابع

من دون محددات دولية	.050	.025	.081	.041	.027	.014	.468	.271
من دون تعبئة شعبية	.056	.028	.082	.042	.028	.014	.628	.390

عدد عمليات الرصد = 3795؛ عدد البلدان = 165 بلدًا؛ متوسط عدد السنوات الملاحَظة بالنسبة إلى البلد الواحد = 23.0 سنة.

ملاحظة: يشير الاختصار التربيعي R^2 إلى التباين المفسَّر المُعدَّل من أجل درجات الحرية، ويشير الاختصار RPE إلى تقليص التباين في الخطأ المتوقع (reduction in prediction error variance). ويشمل الأنموذج الارتدادي التلقائي الصرف تأخيرين فقط للمتغير التابع. ويضيف الأنموذج الكامل جميع المُحدِّدات في الجداول (2-1) و(3-1) و(4-1) و(5-1). وتحذف النماذج الأربعة الإضافية، مجموعة واحدة في كل مرة، المُحدِّدات في الجداول (2-1) (المُحدِّدات الاجتماعية) و(3-1) (المُحدِّدات الاقتصادية) و(4-1) (المُحدِّدات الدولية) و(5-1) (التعبئة الشعبية).

يشدد أودونيل وشميتر[10] وغيرهما من أنصار المقاربة الاستراتيجية أو «براديغم الانتقال» بقوة على أن الحقيقة القائلة إن هذه المُحدِّدات تؤدي أداءً ضعيفًا جدًا في تفسير التحول الديمقراطي في الأجل القريب هي حقيقة تنسجم مع اللايقين وانعدام قابلية التنبؤ. وبما أنه لا يمكن التنبؤ بتغيرات قريبة الأجل في الديمقراطية حتى باستعمال النماذج الإحصائية الأكثر شمولًا، وفق هذه الحجة، فلا بد من وجود حيز للفعل من جانب النخبة الاستراتيجية أو سواها من لاعبين رئيسيين في البلدان قيد الدرس. ويبدو ذلك مؤيدًا أيضًا لحجة عرضها بشيفورسكي وآخرون[11]، تقول إن حدوث الانتقال إلى الديمقرطية يبدو وليد المصادفة، على الرغم من أن نتائجي تشير إلى أن تفسير الطفرات، مع أنه من مستوى متدنٍ، أسهل من تفسير الردات. لكن ما يمكن أن يبدو غير قابل للتنبؤ وخاطئ في الأجل القريب يصبح مستقِرًا وقابلًا للتنبؤ في الأجل البعيد. بعبارة أخرى، عندما نتصوره وفق أفق زمني أطول، لا يكون التطور الديمقراطي غير قابل للتنبؤ بقدر ما تؤكده وجهات النظر الإرادوية أو وجهات

(10) Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1986).

(11) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 137.

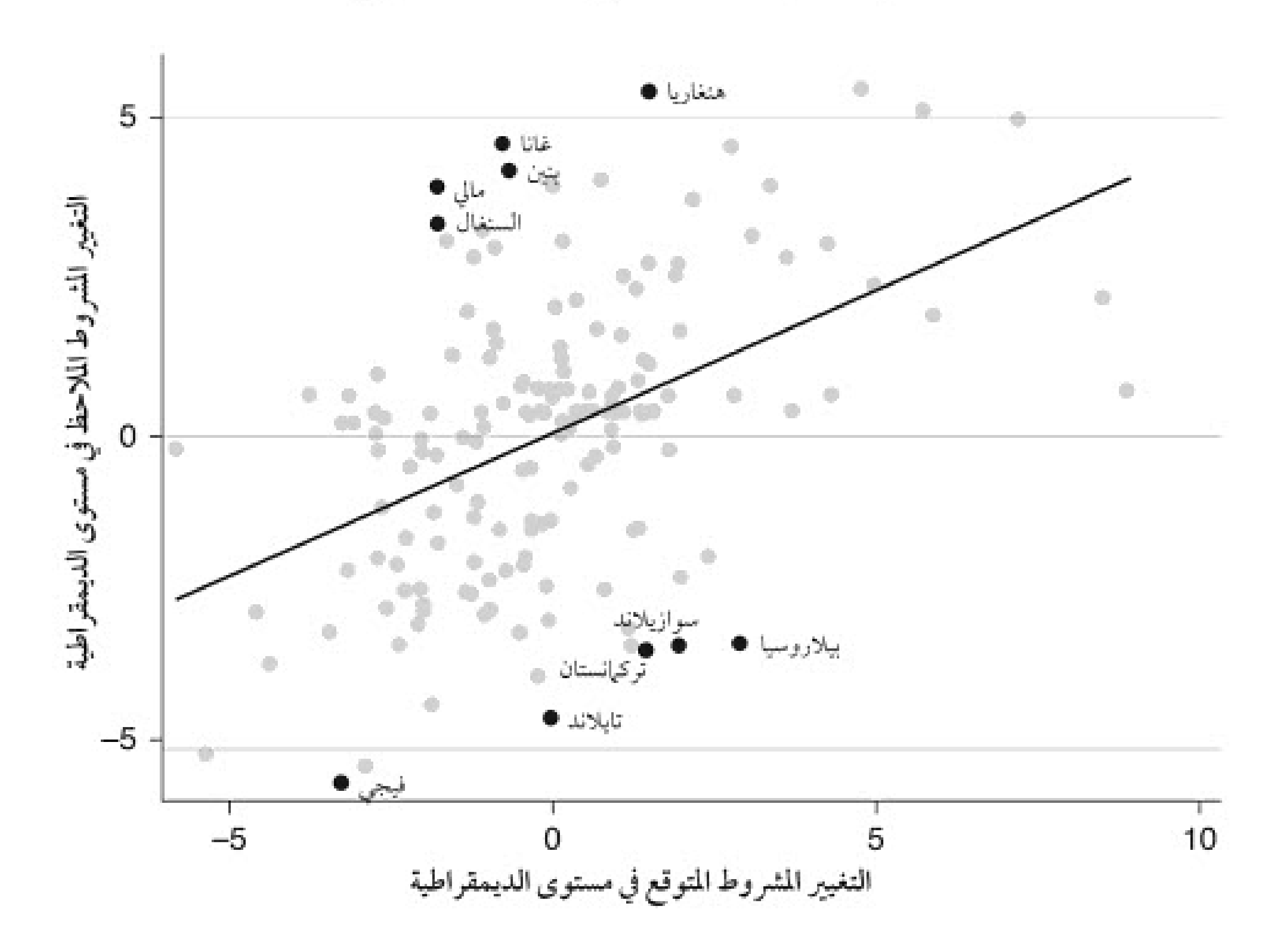
النظر «الاستراتيجية» المقودة بالصدفة. فالحال عكس ذلك؛ إذ تعمل المقاربة البنيوية للتحول الديمقراطي بشكل جيد نسبيًا في هذا المنظور الزمني. حقيقة الأمر أن أودونيل وشميتر كانا يعيان الأمر جيدًا فلم ينكرا «التأثير السببي بعيد الأجل لعوامل 'بنيوية' (تشمل عوامل تتصل بالاقتصاد الكلي، والنظام العالمي والطبقة الاجتماعية)». فتأكيداتهما في ما يخص المُحدِّدات اللابنيوية للانتقال الديمقراطي معنية بالديناميات قريبة الأجل فحسب[12].

فهل توجد مجموعة معينة من المُحدِّدات المسؤولة عن هذا النمط؟ تعالج الصفوف الأربعة الدنيا من الجدول (7-1) هذا السؤال وفق تجميع موضوعاتي لمُحدِّدات أثبتُّها في فصول سابقة. وفي كل صف تُحذف من الأنموذج واحدة من مجموعات المتغيرات. فتشير، عندها، مؤشرات المطابقة الناتجة إلى أهمية هذه المجموعة بالنسبة إلى الأداء المُفسِّر الإجمالي (فكلما تدنت المطابقة عند حذف مجموعة ما كانت أهميتها التفسيرية الإجمالية أكبر). ويوجد بعض الاختلافات بين هذه المجموعات؛ إذ تبدو المُحدِّدات الدولية عمومًا أقوى مُنبئات التحول الديمقراطي، إلّا أن على المرء أن يضع في ذهنه حينئذٍ أن هذه المُحدِّدات تعتمد الاعتماد كله على تمثيلات (بالنسبة إلى الانتشار في الجوار والمنظمات الإقليمية) قريبةٍ جدًا من المتغير التابع نفسه. وتبدو العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحلية ذات شأن ضئيل، فيما تشغل التعبئة الشعبية - في معادلة الأجل القريب في الأقل - موقعًا وسطًا في مكان ما. بيد أن الاختلافات هذه ضئيلة جدًا في المجمل، إذ تعكس حقيقة أن مجموعات المتغيرات كافة تتشاطر قدرًا مهمًا من التباين تبتدئ به. ومن ثم، لا تسمح هذه النتائج بالخلوص إلى أي خلاصة جازمة في ما يتعلق بالسؤال عن أي أنواع المُحدِّدات يفوق الأخرى أهمية، مع استثناء وحيد للأهمية الضئيلة للتعبئة الشعبية في فهم التحول الديمقراطي بعيد الأجل. لكن ما تتيح هذه النتائج استخلاصه هو الآتي: بينما تفسر نماذجي شيئًا ضئيلًا من الديناميات

(12) O'Donnell and Schmitter, pp. 4-5.

قريبة الأجل، فإنها أفضل حالًا في تفسير تغير النظام خلال فترة زمنية طويلة بصورة ملحوظة.

الشكل (7-2)
التغير الملاحَظ في مقابل التغير المتوقع البعيد الأجل في الديمقراطية



ملاحظة: هذا الشكل هو رسم بياني انحداري (أو متغير مضاف) جزئي للعلاقة بين التغير بعيد الأجل الملاحَظ والمتوقَّع في مستوى الديمقراطية بين العامين الأول والأخير من الرصد، بعد أخذ مستوى الديمقراطية في السنة الأولى من الرصد في الاعتبار (ن = 163). تكون قيمة معامل الانحدار 430.، وتكون قيمة الترابط الجزئي 443.. وقد أبرزت البلدان العشرة ذات القدر الأكبر من البواقي بكتابة أسمائها.

يؤكد الشكل (7-2) هذه الحصيلة بحدة أكبر؛ وفيه حددتُ موضع مقدار ما رُصد من تغير في مستوى الديمقراطية من البداية وصولًا إلى العام الأخير من الرصد في مقابل المستوى المتوقع لتوازن الديمقراطية بعيد الأجل منذ

العام الأول للرصد بالنسبة إلى كل بلد، بعد أخذ المستوى الابتدائي للديمقراطية في الاعتبار[13]. ومع تباين الإطار الزمني بين بلد وآخر، مغطّى بمعدل 22.4 عامًا من الرصد، يمثل نصف بلدان العينة التقديرية ما يزيد على 28 عامًا من التغير. ويكون الارتباط الجزئي بين الاثنين 443. ويكون الجذر التربيعي المعدل للأنموذج كاملًا، بما فيه المستوى الابتدائي للديمقراطية، 40.1 في المئة. وهناك بطبيعة الحال استثناءات لهذه المطابقة الجيدة نسبيًا بين توقعات أطول أمدًا والتغير: فقد أبرزتُ الحالات العشر الأشد انحرافًا. وكما يبدو للعيان، فإن قلة قليلة من هذه الحالات أفريقية، تشمل حالات مغالية في التحصيل (مثل غانا ومالي وبنين والسنغال) وحالات مقصِّرة في التحصيل (مثل سوازيلاند). وكان التحول الديمقراطي في هنغاريا غير متوقع نسبيًا أيضًا حين النظر إليه من زاوية متطلباته الأساسية في بداية فترة رصدي لهذا البلد في عام 1974، فيما كان يجب أن تكون الديمقراطية في بيلاروسيا وتركمانستان أفضل حالًا بكثير مما حصل فعليًا وفق توقعات بعيدة الأجل. ويمكنني مع ذلك أن أستنتج أن العلاقة الكلية بين التنبؤات البعيدة الأجل والتغير الفعلي أفضل بكثير من الأداء المُفسِّر قريب الأجل.

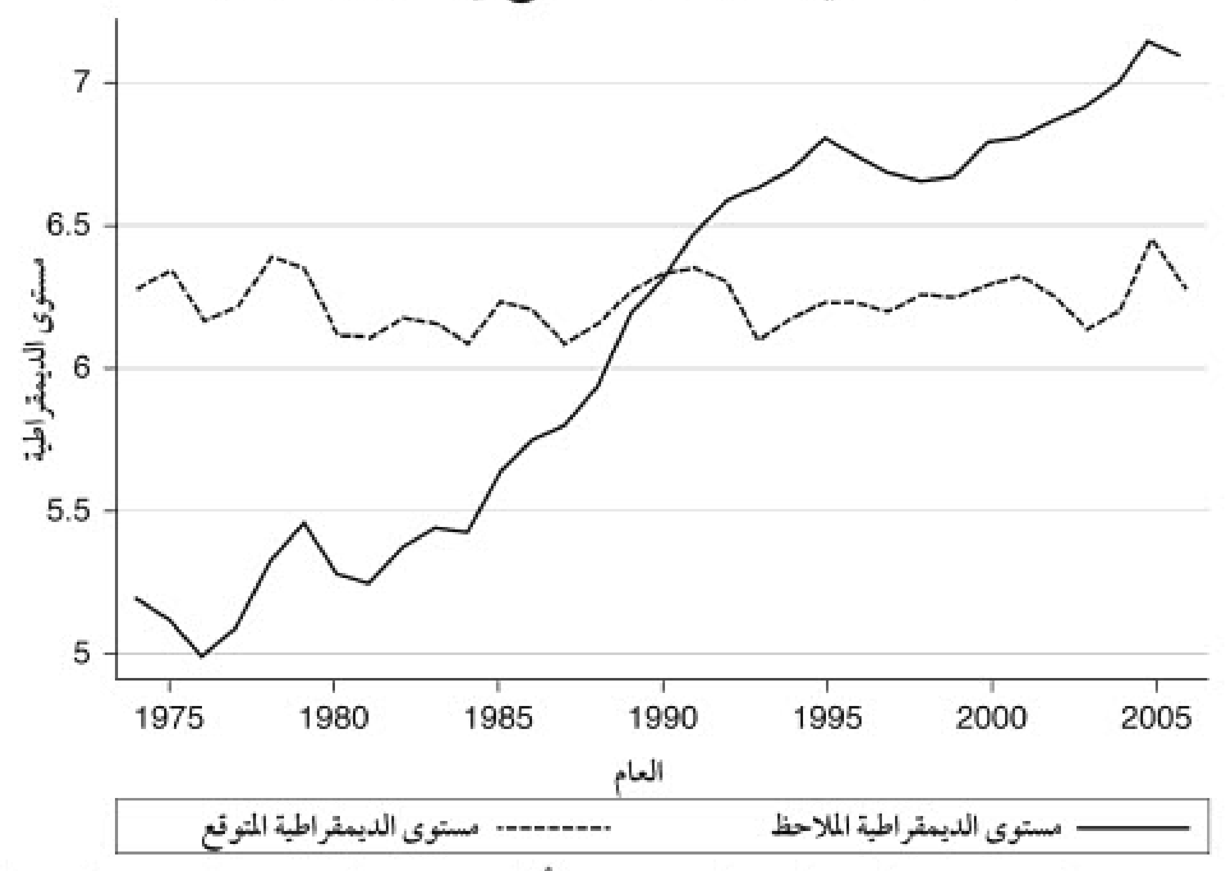
وآخر طريقة لتمثيل هذا النمط مصوَّرة في الشكل (7-3). فبدلًا من مقارنة مطابقةِ مستوى البلد بين التغير بعيد الأجل في الديمقراطية، المرصود منه والمتوقع، أنظر هنا في المدى الذي يمكن فيه تفسير الميل الكلي في الديمقراطية بالإحالة على مُحدّداتي. وهكذا فإن الخط المتصل يعكس ببساطة الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي (وإن كان بالنسبة إلى العينة الفرعية من عمليات الرصد التي أملك بيانات صحيحة حول عواملها المُفسِّرة كافة). فإلى أي حد يمكن تعليل هذا الميل بمُحدِّدات التحول الديمقراطي؟

---

(13) إن السبب في إدراج 163 بلدًا فقط في الشكل (7-2)، على الرغم من وجود 165 بلدًا في عينتي التقديرية، هو أن بلدين يظهران بالنسبة إلى سنة واحدة فحسب: جيبوتي وطاجيكستان. وتاليًا ما من تغير بعيد الأجل يمكن حسابه بالنسبة إلى هذين البلدين.

الشكل (7-3)

الاتجاه الملاحَظ في مقابل الاتجاه المتوقع في مستوى الديمقراطية



ملاحظة: يستند هذا الرسم البياني إلى 3795 سنة قُطرية في عينتي التقديرية. والمستوى الملاحَظ هو ببساطة متوسط الديمقراطية؛ أما المستوى المتوقع فهو القيمة المتوقعة للديمقراطية حال اعتبار المحدِّدات كافة ثابتة عند قيمتها المتوسطة.

لمعالجة هذا السؤال يُظهر الخط المتقطع الميل العالمي الذي كان ليحدث خلال العقود الثلاثة الأخيرة لو بقيت المحدِّدات كافة ثابتة في متوسطاتها الخاصة بها (لكن أستثني منها المستويات المتباطئة والمتوسط العالمي للديمقراطية لإمكان تنبؤها بالميول الكلية بسهولة). وكما هو بيّن بوضوح، ما كان ليظهر ميل مرئي في مستوى الديمقراطية في هذا السيناريو المضاد للواقع. بعبارة أخرى، تعرض مُحدِّداتي مرة أخرى قابلية ملحوظة لتعليل تطورات بعيدة الأجل.

نحو نظرية متكاملة في التحول الديمقراطي؟

ما هي المضامين النظرية لهذه الحصائل؟ تؤكد نتائجي الأهمية المستمرة لثلاثة أنواع من التراث الفكري المكتوب سادت حقل دراسات التحول

الديمقراطي المقارنة: المقاربة البنيوية التي استهلها ليبست[14]، والمقاربة الاستراتيجية التي رادها روستو[15] وأودونيل وشميت[16]، وتراث القوى الاجتماعية الذي أصّله مور[17]. فإن كانت للشروط البنيوية أهميتها، ولا سيما في الأجل البعيد، فإن لفاعلي النخب أهميتهم أيضًا، في الأجل القريب خاصة. إضافة إلى ذلك، فإن لجمهرات المواطنين ذاتها أهميتها عندما تكون قادرة على تنظيم تمردات سلمية على النظام.

كما أُشير في الفصل الأول، فقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة مقاربة رابعة لتفسير التحول الديمقراطي، تستند إلى نماذج نظرية الألعاب الصورية في الاقتصاد[18]. تتمثل الميزة النظرية الرئيسة لهذه المقاربة الجديدة في دمجها أنواع التراث المكتوب الثلاثة السابقة من خلال تقديم شروط بنيوية تفسّر تفضيلات وأفعال المواطنين العاديين («القوى الاجتماعية»)، لتؤثر بدورها في الخيارات الاستراتيجية التي تصنعها النخب السياسية. وتاليًا، فإن حقيقة أن نتائجي تؤكد التفسيرات الثلاثة السابقة والمتباينة نظريًا للتحول الديمقراطي إنما تقوّي خصوبة المقاربة الاقتصادية لمصلحة مزيد من الدمج النظري في المستقبل.

لكن ليس جميع النماذج الاقتصادية للتحول الديمقراطي مناسباً لهذه المهمة على قدم المساواة. فقراءتي تقول إنَّ المقاربة الواعدة أكثر من غيرها حتى تاريخه بالنسبة إلى هذا الدمج النظري هي عمل بواش[19]. فلنتذكر هنا أن بواش ينمذج انتقال الأنظمة في إطار نظرية الألعاب [أو المباراة]، حيث يمكن

---

(14) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (1959).

(15) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule*.

(16) Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2 (1970), and O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule*.

(17) Barrington Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of Modern World* (Boston: Beacon Press, 1966).

(18) Carles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), and Daron Acemoglu and James Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

(19) Boix, *Democracy and Redistribution*.

ألّا يختار الأغنياء القمع، في أي حالة تحدث فيها الديمقراطية، أو يختاروا القمع بتكلفة معينة، ويرد عليهم الفقراء الذين يمكنهم أن يختاروا إما الثورة ضد النظام وإما الخضوع. يفترض بواش بطريقة مشابهة لما فعله عاصم أوغلو وروبنسون[20] أن الفاعلين إنما تشغلهم مداخيلهم فحسب؛ وتكون هذه المداخيل أكبر بسبب المعدلات الضريبية بالنسبة إلى الأغنياء في ظل نظام أوتوقراطي، وأكبر بالنسبة إلى الفقراء في ظل الديمقراطية. لكن الفقراء غير متيقنين من أرجحية استخدام الأغنياء القمع، ما يعارض أنموذج عاصم أوغلو وروبنسون بمعلومات مُكملة.

يتفق عدد من التنبؤات الناتجة من هذا الأنموذج مع ما توصلتُ إليه من نتائج هذا الكتاب. بداية، يُنتظر من التعبئة الشعبية أن تزيد من احتمالات التحول الديمقراطي عبر رفعها تكلفة القمع على الأغنياء[21]؛ كما تتسق العلة الكامنة وراء هذا التنبؤ أيضًا مع «مفارقة القمع» كما أُوجزت في الفصل الخامس. ويرتبط صغر المساحة الجغرافية ارتباطًا موجبًا بالتحول الديمقراطي لأنه يزيد من حركة رأس المال بتقليص ما يجب قطعه من مسافات مادية بغية الوصول إلى بلد آخر، وبذا يجعل الأغنياء في وضع أفضل في ظل الديمقراطية[22]. علاوة على ذلك، فإن اقتصادًا تهيمن عليه وفرة الموارد الطبيعية، كالنفط، أو اقتصادًا تتحكم به الدولة بقوة، يرفع من الميزات الخصوصية للأصول؛ وهذا يضر بالديمقراطية إذ يجعل الأغنياء في وضع أفضل نسبيًا في ظل الدكتاتورية[23].

يضاف إلى ذلك أن إدراك الفقراء احتمال أن يستخدم الأغنياء القمع يمكن أن يساعد في تفسير حصيلتين مما توصلت إليه. تخص الأولى الطبيعة الخاطئة ظاهرًا لتغيرات قريبة الأجل في مستوى الديمقراطية مقارنة بمستويات توازن بعيدة الأجل قابلة للتنبؤ. فمن خلال حثّ المواطنين على تحديث اعتقاداتهم

(20) Acemoglu and Robinson, *Economic Origins of Dictatorship.*

(21) Boix, pp. 44-46.

(22) Ibid., pp. 41-44.

(23) Ibid., pp. 42-43.

في ما يخص احتمالات أن تكون لطرائق فعل مختلفة عواقب مختلفة، ستكون لأحداث سياسية قصيرة الأمد عواقب غير قابلة للتنبؤ أكثر من القوى الأشد بطءًا في حركتها؛ تلك القوى التي تصوغ توزيع الدخل أو درجة الميزات الخصوصية للأصول. وتخص الثانية آثار الانتشار: فوجود لايقين معلوماتي يساعد في تفسير لِمَ يمكن لأحداث وقعت في بلد مجاور أن تقود الفاعلين المحليين إلى إعادة تقييم فرص وصولهم إلى أهدافهم في ضوء خبرات جديدة لفاعلين مماثلين في الخارج[24]؛ وبعبارة أخرى، ينسجم اللايقين المعلوماتي مع الانتشار الديمقراطي عبر المحاكاة.

من الواضح أن أنموذج بواش لا يستطيع تفسير نتائجي كلها، كما لا تتسق جميع نتائجي مع تنبؤاته. فلا يوجد على سبيل المثال دور مستقل تمارسه النكسات الاقتصادية في هذا الأنموذج، كما لا يسهل أن تُدرج فيه خاصية من خاصيات المنظمات الإقليمية مثل الضغط الذي تمارسه. ويفتقر أنموذج بواش أيضًا إلى آلية سببية صالحة تفسر التأثير السالب لنسبة المسلمين المئوية من السكان وللتبعية التجارية[25]. وثمة تنبؤ أكثر جوهرية، ذُكر في الفصل الثالث، لا يتجسد في بياناتي، هو أثر التفاوت الاقتصادي. وتنبؤ آخر هو الحصيلة القائلة إن أثر التحديث الاجتماعي - الاقتصادي لا تُسببه جوانب من الميزات الخصوصية للأصول.

علاوة على ما سبق، ثمة خاصية ذات شأن للنماذج الاقتصادية يلزم إدراجها في الأيام المقبلة، هي طبيعة «الصفقة السلطوية»، بلغة هاغارد وكاوفمان[26]، أو «علاقات تبعية» النظام الحاكم، بلغة شوك[27]. فالمشترك بين التصورين هو افتراض أن الأنظمة السلطوية تشكّل استنادًا إلى مجموعات دعم

---

(24) Ibid., p. 29.

(25) Ibid., pp. 142-143.

لكن بواش يذكر أن تأثير التجارة يعتمد على ما إذا كان العمل الماهر أو غير الماهر هو قطاع الوفرة في الاقتصاد، إلا أن هذه الآلية تعمل من خلال أثرها على إعادة توزيع الدخل فحسب.

(26) Haggard and Kaufman, *The Political Economy of Democratic*.

(27) Schock, *Unarmed Insurrections*.

معينة، وأن هذه الأنظمة تتضرر إما حين تنشق هذه المجموعات عن النظام أو عندما تنتشر النزاعات في ما بينها. وبما أن طبيعة مجموعات الدعم هذه تتباين بتباين أنماط الأنظمة، يمكن المرء أن يرى مسارات مختلفة نحو الديمقراطية من جذور سلطوية مختلفة. وبناء عليه، يجدر بالمقاربات الاقتصادية التي تستهدف مستقبلًا تفسير التحول الديمقراطي أن تحد من اهتمامها بقضايا إعادة توزيع الدخل ومن أهمية التفاوت في المداخيل؛ إذ تحتاج بدلًا من ذلك إلى أن تُفصِّل فهمها للنزعة السلطوية بغية تعرُّف الركائز المؤسسية لمختلف أصناف الأوتوقراطيات. وما يفوق ذلك كله أهمية هو وجوب تبني الآلية الثرية للنماذج الصوريّة التي طُوِّرت من أجل فهم السياسات الانتخابية في الديمقراطيات بغية فهم طرائق عمل السياسات الانتخابية في الأوتوقراطيات، وهو ما توضحه المحاولات الواعدة من جانب كل من ماغالوني وغرين[28].

تتقاطع أيضًا الآليات التي اقترحها هاغارد وكاوفمان وشوك[29] بطرائق مهمة أخرى يمكن أن تجيزها المقاربات التكاملية المستقبلية. والصلة الأشد وضوحًا في ما بينها بطبيعة الحال هي أن التعبئة الشعبية تشكل جزءًا من آلية الأزمة الاقتصادية لدى هاغارد وكاوفمان[30]. وعلى الرغم من أن ذلك يوحي بأن النكسات الاقتصادية هي باعث مهم للسخط الشعبي، يجب عدم التغاضي عن إمكان أن يسير سهم السببية في الاتجاه المعاكس؛ أي إن الاقتصاد بدوره يمكن أن يتضرر حين تتحرك قطاعات كبيرة من السكان ضد النظام. كما توجد خاصية أخرى مشتركة تتمثل في كون كلا النكسات الاقتصادية والتعبئة الشعبية يؤثر في التحول الديمقراطي من طريق توسيع الانقسامات داخل النظام بين المتشددين والمعتدلين، وفق ما حاجّ فيه أصلًا أودونيل وشميتر[31]. بيد أن ثمة اختلافاً حول ما الذي يدق الإسفين في هذا الصدع. ففيما تتعلق البذرة

(28) Magaloni, *Voting for Autocracy,* and Kenneth Greene, *Why Dominant Parties Lose: Mexico's Democratization in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

(29) Haggard and Kaufman, *The Political Economy of Democratic,* and Schock, *Unarmed Insurrections.*

(30) Haggard and Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions.*

(31) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule.*

الاقتصادية للنزاعات بالمكافآت المادية أو بالصراع على أي سياسة تعود بحماية أفضل لهذه المكافآت، فإن تمزق النخبة المتولّد عن الاحتجاج الشعبي يكون أكثر أخلاقيةً في طبيعته. وفي نهاية المطاف، يرتبط هذا التمزق بمشروعية نظام يطلق النار على شعبه.

تعمل الآليات المستكشفة في دراسات الحالة في هذا الكتاب أيضًا على تسليط الضوء على التفاعل المعقَّد بين العوامل المحرِّكة المحلية وتلك الدولية للتحول الديمقراطي. فتدفق السببية، في ما يخص تأثير المنظمات الإقليمية، يسري بطبيعة الحال من النظام الدولي إلى السياسات الداخلية لنظام الحكم. بيد أن للأزمات الاقتصادية مُحدِّداتها الدولية أيضًا، وتم تبيان ذلك بوضوح في ما استُقصي من حالات في أميركا اللاتينية والفيليبين لأن مشكلاتها الاقتصادية تولَّدت عن أزمات المديونية العالمية. وبتعقب مجرى السببية رجوعًا في هذه الطريق، يمكن المرء أن يصل إلى استنتاج أن جميع مُحدِّدات الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي كانت أساسًا دولية في طبيعتها[32]. بيد أن هذا التوصيف يفتقد خاصية أساسية أخرى لهذه الترابط السببي، أطلق عليها بيتر غورفيتش[33] اسم «معكوس الصورة الثانية»: وهو ما للقوى المحلية بدورها من تأثير في العلاقات الدولية. ولم يكن ذلك واضحًا في أي مكان قدر وضوحه في حالة التعبئة الشعبية. ففي الحالة الفيليبينية، كان سحب الولايات المتحدة دعمها لماركوس استجابة مباشرة لسلسلة احتجاجات مستمرة متصاعدة ضد نظامه وللانقلاب العسكري المحبَط الذي وقع في إثرها. وفي جنوب أفريقيا، غيَّر العصيان غير المسلح المواقف الدولية تجاه نظام الفصل العنصري وحفز بشكل مباشر فرض عقوبات عليه. وجرت الأمور على المنوال ذاته في نيبال؛ إذ كان وقف المساعدات التنموية الدولية إحدى تبعات الانتفاضة الشعبية هناك. بعبارة

(32) Paul Drake, «The International Causes of Democratization, 1974-1990,» in: Paul Drake and Mathew McCubbins (eds.), *The Origins of Liberty: Political and Economic Liberalization in the Modern World* (Princeton: Princeton University Press, 1998).

(33) Peter Gourevitch: «The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics,» *International Organization*, vol. 32, no. 4 (1978), and «Domestic Politics and International Relations,» in: W. Carlsnaes, T. Risse and B. Simmons (eds.), *Handbook of International Relations* (London: Sage, 2002).

أخرى، تصوغ المُحدِّدات الدولية والمحلية للتحول الديمقراطي كل منهما الأخرى باستمرار. وبكلمات لورنس وايتهد: «سيتضمن جُلُّ التحليلات قدرًا من تشابك العنصرين كليهما، على الرغم من أن الحال سيكون مشتملاً دائمًا على عوامل محلية صرف وأخرى دولية حصرًا»[34].

دروس مستفادة من أجل الدراسة المستقبلية للتحول الديمقراطي

تتمتع الدراسات المقارنة للتحول الديمقراطي بأصل عريق في العلوم الاجتماعية، متخطية التخوم التخصصية الفاصلة بين علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية، ومتجاوزة الانقسام المنهجي بين المقاربتين «الكمية» و«الكيفية». وتقترح هذه الدراسة، بمعزل عن الحاجة إلى الدمج النظري، بضعة دروس منهجية من أجل مستقبل هذا الحقل المعرفي.

أولًا: يستحق الخلاف حول أيهما يفوق الآخر أهمية في صوغ التحول الديمقراطي، القوى الدولية أم المحلية، المزيد من الاهتمام. فنظرًا إلى أن لمعظم المُحدِّدات المحلية سوابق دولية كما لها من تداعيات أيضًا، ثمة فائدة كبيرة نجنيها عندما نكون أكثر احتراسًا في فض جانبي القسمة محلي/دولي في الجهد المستقبلي لتفسير التحول الديمقراطي. علاوة على ذلك، يجب أن تفحص دراسات الانتشار الديمقراطي والتأثير المحتمل للمنظمات الدولية، بحرص أشد، أسس استراتيجياتهما المتقاربة. وبتحديد أدق، تلح الحاجة إلى إجراء دراسات حالة لتبيان أن الانتشار الديمقراطي أو الضغط الدولي ناجعان بالفعل في الممارسة في الحالات التي مُثِّلتْ إحصائيًا.

ويلزم فوق ذلك جعل دراسات العينة الموسَّعة في التحول الديمقراطي حساسة أكثر لفترات التباطؤ السببية الخاصة بكل بلد؛ وهذه ليست مسألة منهجية فحسب بل هي مسألة نظرية أيضًا. فالانكماش الاقتصادي في بعض

---

(34) Lawrence Whitehead, «Three International Dimensions of Democratization,» in: Lawrence Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas* (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. 24.

البلدان مثلًا يمكن أن يستمر لسنوات قبل أن يتأذى منه النظام، إلّا أن تراجعات اقتصادية طارئة في بلدان أخرى هو كل ما يلزم لتميل كفة الميزان لمصلحة المعارضة. فما الذي يفسر هذه التباينات وكيف يمكن مواءمتها مع النماذج الإحصائية لبيانات سلاسل زمنية عابرة للقطاعات بالنسبة إلى عينة أكبر من البلدان؟ والشيء بالشيء يُذكر، فقد حاولتُ في هذا الكتاب تقييم الأداء المُفسِّر في منظور قريب الأجل جدًا (سنوي) وبعيد الأجل جدًا. فكيف يمكن تقويم الأداء التفسيري متوسط الأجل لنماذج التحول الديمقراطي؟

يجدر أيضًا بالجيل المقبل من دراسات العينة الموسَّعة أن يأخذ مشكلة نقص البيانات بجدية أكبر، وأن يأخذ، بالتبعية، الانحياز غير المقصود في انتقاء العينة. ولأذكّر أني استطعت في هذه الدراسة تغطية 165 بلدًا من إجمالي 196 بلدًا مستقلًا توجد في العالم في أكثر من نقطة زمنية واحدة خلال فترة الرصد 1972-2006. إضافة إلى ذلك، اعتمدتُ على لوغاريتمات حسابية متعددة طورها غاري كينغ[35] وآخرون بغية امتحان صلاحية نتائجي الخاصة بواحد وثلاثين بلدًا استثنيتها بسبب نقص البيانات. لكن يفضَّل مستقبلًا جمع بيانات حقيقية أكثر منها افتراضية تخص هذه البلدان. وتلحُّ اعتبارات أخرى ذات أولوية في جمع البيانات على ضرورة جمع بيانات سنوية عن الفئات الدينية والإثنولغوية لتجاوز اختبار متانة هذه المُحدِّدات بناءً على ثوابت البلد، ولتصحيح سلسلة المقاييس الوحيدة لدى بانكس[36] حول أحداث التعبئة الشعبية التي تُستمد اليوم من روايات عامة تبثها وسائل الإعلام فحسب (يُنظر الملحق (أ)).

يُنصح أن تعمد دراسات العينة المُصغَّرة للتحول الديمقراطي إلى انتقاء البلدان التي تريد دراستها مستقبلًا عبر استخدام أكثر تفصيلًا لما توصلت إليه سابقًا بيانات ونتائج دراسات الحالة الموسَّعة. فبهذه الطريقة وحدها يمكن

(35) Gary King [et al.], «Analyzing Incomplete Political Science Data: An Alternative Algorithm for Multiple Imputation,» *American Political Science Review*, vol. 95, no. 1 (2001).

(36) Arthur Banks, *Cross-National Time-Series Data Archive* (Jerusalem: Databanks International, 2009).

توليفة دراسة الحالة والعمل الإحصائي أن تتخطى كونها مجرد حاصل مجموع أجزائها. وقد صُمم معيار «حالات المسار» خدمة لهذا الهدف المُحدد بعد أن طوَّرتُه بالاستناد إلى عمل غيرينغ وسيرايت[37]. لكن بطبيعة الحال ينبغي مستقبلًا تصور معايير أخرى لانتقاء الحالات من عداد بيانات العينة الموسَّعة، وعلى سبيل المثال إدخال معايير لحالات متماثلة من أجل المقارنة بينها لاختيار حالات يكون **غياب** حدث ما فيها مثل التحول الديمقراطي هو الحصيلة الأولية للتفسير، أو اختيار حالات لفحص التأثير **المشترك** لمُحدِّدات بعينها.

أخيرًا، على الرغم من أن دراسات الحالة الكيفية تحوز عمومًا أفضلية على دراسات الحالة الموسَّعة حين يُراد كشف العمليات الذهنية والظواهر المعرفية، فإن المجموعة المتوفرة من أعمال دراسة الحالة عن التحول الديمقراطي لم تستطع استثمار هذه الميزة النسبية بالكامل. وعلى نحو أكثر تحديدًا، نحتاج إلى معرفة المزيد عن البعد السكاني للتحول الديمقراطي: كيف يشهده الفاعلون الرئيسيون أنفسهم من منظور ذاتي؟ كما سيكون لهذه شأن في ما يخص فحص الافتراضات الحاسمة المتعلقة بنوعيّة المعلومات وعملية صياغة التفضيلات في المقاربة الاقتصادية لتفسير التحول الديمقراطي التي أشير إليها أعلاه؛ وتلح الحاجة إليها أيضًا بغية فحص تعميمات عشوائية، أمثال تلك التعميمات الصادرة عن تيلي: «حدث التحول الديمقراطي إجمالًا نتيجة نضالات... كان قلة من المشاركين فيها، إن كان ثمة، يحاولون بوعي إنشاء مؤسسات ديمقراطية»[38].

دروس مستفادة من أجل تعزيز الديمقراطية

أعطى المجتمع الدولي المانح للمساعدات أولوية متزايدة لهدف تعزيز الديمقراطية في البلدان النامية منذ نهاية الحرب الباردة. فهل يمكن فعل ذلك؟ إن كان الجواب نعم، فكيف؟ ما هي الاستراتيجيات الأكثر كفاءة لتعزيز التحول

---

(37) John Gerring and Jason Seawright, «Techniques for Choosing Cases,» in: John Gerring, *Case Study Research: Principles and Practices* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

(38) Charles Tilly, *Contention and Democracy in Europe, 1650-2000* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 9.

الديمقراطي خارج الحدود؟ لقد ارتكز معظم ما أُنتج من أدبيات في شأن تعزيز التحول الديمقراطي على دراسات حالة وتقييمات مشاريع فردية[39]، باستثناء مشروع بارز واحد يمثله عمل فينكل وآخرين[40]. لذا يجب الاعتراف حالاً بأن الدراسة الحالية لم تُعدّ بهدف تقييم حظوظ تعزيز الديمقراطية. لكن لأنصار الديمقراطية أن يخرجوا بدروس مما توصلتُ إليه من نتائج.

أولًا: يمكن التفكير في تعزيز الديمقراطية أساسًا كشكل من أشكال المساعدات التنموية في تمكين الفاعل، وفق ما جادل ستيفن فينكل وآخرون. ويحاج فينكل وآخرون في أن «المساعدات الموجهة من أجل الديمقراطية تعمل كي تُعلّم وتُمكّن المقترعين، وتدعم الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية، وشبكات مناصرة المرأة، وتقوّي جماعات حقوق الإنسان فتبني بذلك 'مقومات من أجل الإصلاح'»[41]. وما توصلت إليه من أن التحول الديمقراطي في منظور قريب الأجل لا تُحتمه عوامل بنيوية، يتعارض مع هامش ضروري يناور فيه الفاعلون المحليون هؤلاء. ما يعني ضمنًا أن تعزيز الديمقراطية يمكن أن يدفع ضريبة مستحقة. وستكون قدرة الفاعلين المجتمعيين على تعبئة احتجاجات لاعنفية ضد النظام القائم سمة أساسية لتركيز الموارد حول هذا الهدف. وستُثبتْ هذه الاستراتيجية عائديتها عند استغلال الانقسامات بين المعتدلين والمتشددين داخل النظام، وعندما يُكتشف أن تكتيكات التعبئة تضر بمرتكزات النظام المادية وسواها من قواعد دعمه.

يجب أن يكون تأييد إجراء انتخابات متعددة الأحزاب أولوية سياسية كبرى، على الرغم من مزاعم تدعو إلى العكس[42]. فوفق نظريتي وما توصلت

---

(39) Andrew Green and Richard Kohl, «Challenges of Evaluating Democracy Assistance: Perspectives from the Donor Side,» *Democratization*, vol. 14, no. 1 (2007).

(40) Steven Finkel, Anibal Perez-Linan and Mitchell Seligson, «The Effects of U. S. Foreign Assistance on Democracy Building, 1990-2003,» *World Politics*, vol. 59 (April 2007).

(41) Ibid., p. 410.

(42) يُنظر، على سبيل المثال: Roland Paris, *At War's End: Building Peace after Civil Conflict* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
وقارن بـ: Thomas Carothers, «How Democracies Emerge: The Sequencing Fallacy,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 1 (2007).

إليه من نتائج، يمكن حتى انتخابات غير قانونية ومزورة أن تطلق عنان قوى تُوهن مع الزمن قبضة النظام القائم على السلطة فتجعل الظروف مواتية أكثر لمصلحة المعارضة. هذه هي الحال، ولا سيَّما عندما يواجه النظام هزات خارجية المنشأ من قبيل أزمات اقتصادية أو تعبئة شعبية سلمية.

لا أجد نزوعًا عامًا إلى أن يعزز التدخل العسكري الخارجي الديمقراطية في البلد المستهدف به، ويسري الأمر ذاته على فرض عقوبات اقتصادية أيضًا. إذًا يبدو مرجَّحًا أن استعمال القوة ليس استراتيجية يوصي باعتمادها مؤيدو الديمقراطية.

إن ما يصون تقدمًا ديمقراطيًا كان قد تحقق سلفًا هو استراتيجية ترفع نسبة وصول الناس إلى وسائل الإعلام الجماهيري إلى حدها الأقصى. ويشمل هذا الوصول الإذاعات وأقنية التلفاز والصحف على حد سواء. فرفع الرقابة عن الإعلام والحصول على قسط من حرية الصحافة هما الترياق ضد انقلاب عسكري سلطوي. وتبعًا لما توصلتُ إليه من نتائج، فإن تعزيز التنمية الاقتصادية في ظل الأنظمة السلطوية ليس بالاستراتيجية التي يُنصح بها لتعزيز الديمقراطية. والتحول الديمقراطي أولًا لا يُحفَّز بالنمو بل بأزمات اقتصادية قصيرة الأمد. والتنمية طويلة الأمد ثانيًا لا تؤثر في حظوظ التحول الديمقراطي بل تؤثر في استدامة إصلاحات ديمقراطية كانت شُرِّعتْ في وقت سابق.

يقترح ما سبق مفاضلة ممكنة في الأجل القريب في الأقل بين أهداف السياسة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي من جانب، وتشجيع الديمقراطية من جانب آخر؛ إذ لم تستطع دراسات العينة الموسَّعة البرهنة على وجود تأثير مُحوِّل ديمقراطيًا موجب وصامد للمساعدات التنموية[43]. كما تقترح نتائجي

---

(43) Michael Bratton and Nicholas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); Arthur Goldsmith, «Donors, Dictators and Democrats in Africa,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 39, no. 3 (2001); Stephen Knack, «Does Foreign Aid Promote Democracy?,» *International Studies Quarterly*, vol. 48 (2004), and Thad Dunning, «Conditioning the Effects of Aide: Cold War Politics, Donor Credibility, and Democracy in Africa,» *International Organization*, vol. 58 (2006).

قارن بـ: Joseph Wright, «How Foreign Aid Can Foster Democratization in Authoritarian Regimes,» *American Journal of Political Science*, vol. 53, no. 3 (2009).

تفسيرًا لما قد تكون الحال؛ فإذ يمكن جزءًا من المساعدات الأجنبية - ذاك الذي يرمي إلى تشجيع الديمقراطية تحديدًا - أن يكون فاعلًا، فإن حصة الأسد، تلك التي تخصَّص للمساعدات التنموية، يمكن أن تعوق التحول الديمقراطي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي في الأنظمة السلطوية.

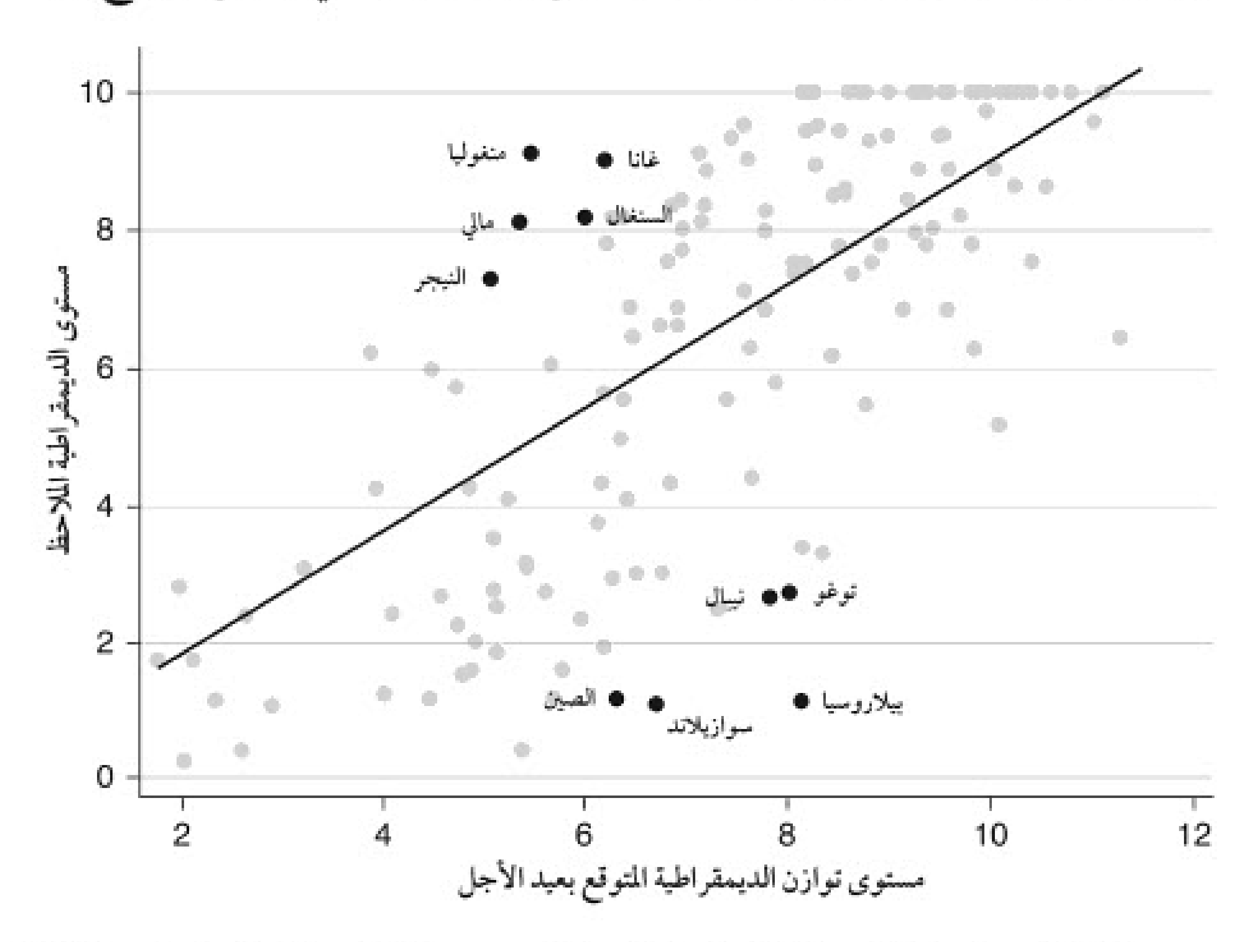
دروس مستفادة من أجل مستقبل التحول الديمقراطي

ما لا يمكن إنكاره هو أن صوغ التنبؤات ليس أقوى ما في العلوم الاجتماعية من فروع. وبالتالي، ثمة أسباب وجيهة للحذر عند محاولة التنبؤ بمستقبل الديمقراطية في العالم. أولًا، وكما برهن هذا الكتاب، فقد أدت حتى أكثر النماذج الإحصائية اتساعًا وشمولًا أداءً ضعيفًا كئيبًا في محاولة التنبؤ بالتطور قريب الأجل للديمقراطية أثناء الموجة الثالثة. وما من أسباب تدعو إلى الشك في أن الحال ستكون كذلك في ما يتعلق بتطورات مستقبلية أيضًا. إضافة إلى ذلك، فإن صياغة أي تنبؤات قريبة الأجل تستلزم منطلقًا لها وجود معلومات موثوقة حول الحال المستقبلي للمنبئات، أي لمُحدِّدات التحول الديمقراطي. لكن مرة أخرى يصعب أن تكون الحال كذلك. فما الذي سيحدث بالنسبة إلى اقتصاد العالم مستقبلًا؟ وفي أي بلدان ستتمكن المعارضة من تجاوز مشكلات العمل الجماعي وتُطلق عصيانًا لاعنفيًا واسع النطاق وقادراً على إيقاع الضرر بالنظام القائم؟ طالما يفتقر علماء الاجتماع إلى أجوبة يركنون إليها ردًا على هذه الأسئلة، فعليهم الإحجام عن صوغ تنبؤات قريبة الأجل حول التحول الديمقراطي.

بيد أن التنبؤات بعيدة الأجل أكثر موثوقية دون شك. لقد عينتُ بيانيًا في الشكل (7-4) مستوى الديمقراطية الملاحظ لبلدان في مقابل ما هو متوقع من مستوى جارٍ بعيد الأجل لتوازن الديمقراطية عندما تُدرج المُحدِّدات كافة. فقد أُدرجت هنا البلدان الـ165 كلها في عينتي التقديرية في العام الأخير للرصد. وكما يظهر، ثمة علاقة خطية قوية بين مستويي الديمقراطية المتوقع والملاحظ.

الشكل (7-4)

الملاحَظ من مستويات التوازن البعيدة الأجل للديمقراطية في مقابل المتوقَّع منها



ملاحظة: يستند هذا الرسم البياني إلى العام الأخير من عملية الرصد لكل واحد من البلدان الـ165 في عينتي التقديرية. وتكون قيمة معامل الميل 1.06 وقيمة الترابط 76.، وقد أُبرزت البلدان العشرة ذات القدر الأكبر من البواقي بكتابة أسمائها.

بالتالي، فقد توافق معظم بلدان العينة بشكل جيد جدًا مع تنبؤاتهم بعيدة الأجل. بيد أن ما يثير قدرًا مماثلًا من الاهتمام هي تلك البلدان التي جنحت عن هذه العلاقة العامة. وتتخذ هذه مظهرين: بلدان مُقصِّرة في تحصيلها، وهي البلدان التي وصلت إلى مستويات تقل كثيرًا عما أنبأت عنه شروطها البنيوية المسبقة، وبلدان مغالية في تحصيلها، وهي البلدان التي فاقت التوقعات. وللإشارة، فقد شدَّدتُ على الحالات الخمس الأشد جنوحًا في كل مجموعة، وهي الحالات التي كان لها توقع بعيد الأجل في عامي التقديري النهائي، أي في عام 2006. ومن بين البلدان المقصرة في تحصيلها، نجد حالة منغوليا الاستثنائية، لكن نجد أيضًا قصص النجاح الأفريقية في مالي والسنغال وغانا.

وبذلك تكون هذه البلدان «ديمقراطيات جانحة»: «بلدان ضربت ظاهريًا عرض الحائط بالتكهنات وتحولت ديمقراطيًا ضمن بيئة بنيوية غير مؤاتية»[44]. ويمكننا أن نعلم من تاريخ هذه البلدان ما الظروف، خارج متناول نماذجنا البنيوية، التي ساعدتها في «ترجيح الاحتمالات» والوصول إلى مستويات عالية من الديمقراطية، على نحو غير متوقع[45]. لكن ما سبق يعني أيضًا أن مستقبلها غير مضمون. فمستوى توازن الديمقراطية بعيد الأجل في هذه البلدان يمارس جذبًا باتجاه تنامي نزعة سلطوية.

ونجد في مجموعة البلدان المقصرة في التحصيل من جانب آخر أمثلة بارزة هي بيلاروسيا وسوازيلاند وتوغو ونيبال والصين. فإذا ثبتت صحة تنبؤاتي بعيدة الأجل عن قوى التحول الديمقراطي، ستشهد هذه البلدان أضخم ما يمكن رؤيته من حركات باتجاه الديمقراطية في المستقبل.

الصين بطبيعة الحال هي البلد الذي كان ليؤثر التأثير الأعمق في النظام العالمي لو تحولت ديمقراطيًا. فما الذي يمكن أن يحول الصين ديمقراطيًا؟ تبعًا لنتائجي لن يكون النمو الاقتصادي المستدام حافزًا للتحول الديمقراطي في هذا البلد، بخلاف ما نادى به منظرو التحديث التقليديون وباحثون أحدث عهدًا في ما يخص حالة الصين الفريدة[46]. بدلًا من ذلك، علينا توقع حدوث تقدم ديمقراطي في ما لو بدأ معدل النمو الصيني المؤثّر بالانخفاض متحولًا ربما إلى انكماش اقتصادي عند لحظة معينة. يمكن أن يكون هذا أيضًا شرارة انتفاضة شعبية سلمية تنجح، بخلاف احتجاجات ميدان تيانانمن من الفاشلة في عام 1989، في دعم فرصة الوصول إلى دوائر خارج دائرة الطلبة في بيجين عبر تحشيد قطاعات كبيرة من السكان العاملين في الأرياف. وثمة ظرفان آخران

(44) Renske Doorenspleet and Petr Koopecky, «Against the Odds: Deviant Cases of Democratization,» *Democratization*, vol. 15, no. 4 (2008), p. 698.

(45) Renske Doorenspleet and Cas Mudde, «Upping the Odds: Deviant Democracies and Theories of Democratization,» *Democratization*, vol. 15, no. 4 (2008)

(46) Henry Rowen, «When Will the Chinese People Be Free?,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3 (2007).

مواتيان للتحول الديمقراطي في هذا البلد هما أن الاقتصاد الصيني لا يعتمد كثيرًا على التجارة وأن جيران الصين بلدان أكثر ديمقراطية منها.

لكن لا ضمانة لتفاؤل مغالٍ بمستقبل الديمقراطية في الصين. فالصين بلد كبير وقوي عسكريًا ولن يسهل الضغط عليه لمصلحة التحول الديمقراطي من الخارج. وهذا ما يوضحه الشكل (7-4) أيضًا؛ فالمستوى المتوقع لتوازن الديمقراطية بعيد الأجل في الصين يعلو بقليل فقط منتصف المسافة نحو ديمقراطية «كاملة» في معناها الأساسي (التنبؤ عند 6.29). بيد أن هذا التنبؤ يتغاضى عن حقيقة أن النظام في الصين هو نظام مُمأسسٌ من خلال حكم الحزب الواحد. وكما تبين هذه الدراسة، فإن هذا الشكل من الأوتوقراطية هو الأعصى على التحول الديمقراطي سواء لذاته أم من ذاته أم استجابة لهزات خارجية المنشأ ممكنة مستقبلًا.

ملحق (أ)

تعريفات البيانات والمتغيرات

يستند تحليل العينة الموسَّعة في هذه الدراسة إلى قاعدة بيانات لسلاسل زمنية مقطعية مستعرضة تغطي 196 بلدًا في العالم تبدأ في عام 1972 وتنتهي في عام 2006. وتشمل هذه العينة جميع بلدان العالم المعترَف بها من الأمم المتحدة خلال هذه الفترة إضافة إلى تايوان، لكنها تستثني بلدانًا يقل عدد سكانها عن 100,000 نسمة ولا تظهر بيانات عن ناتجها الإجمالي المحلي في مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي (لتخرج بذلك منها أندورا وليختنشتاين وموناكو وناورو وسان مارينو وتوفالو). أما في ما يتعلق ببلدان اندمجت أو انقسمت خلال فترة الرصد، فقد اتبعت المعايير المُطبَّقة في تيوريل وآخرين[1]. وهذا يعني، بالنسبة إلى بلدان انقسمت، أنّي عالجتُ إثيوبيا بوصفها حالة منفصلة بعد انفصال إريتريا عنها، وروسيا بوصفها حالة منفصلة أيضًا عن الاتحاد السوفياتي، وصربيا ومونتينيغرو بوصفها حالة منفصلة عن جمهورية يوغسلافيا، وجمهوريتي التشيك والسلوفاك كحالتين منفصلتين عن تشيكوسلوفاكيا (لكنني عالجت إندونيسيا بوصفها الحالة نفسها بعد انفصال تيمور الشرقية عنها).

لكن، ونظرًا إلى النقص في البيانات، فإن العينة التقديرية الأعم المستخدمة

(1) Jan Teorell [et al.], «The Quality of Government Dataset, Version 17 June 09,» University of Gothenburg, Quality of Government Institute, 2009, at: www.qog.pol.gu.se.

في هذا الكتاب (عدا أنموذج الافتراضات المتعددة الرقم 7 في الجدول (ملحق ج-1)) تتألف من 165 بلدًا. وفي ما يأتي أسماء واحدٍ وثلاثين بلدًا غير مشمولٍ في العينة التقديرية: أفغانستان، كوبا، إريتريا في عام 1993، ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، العراق، كيريباتي، كوريا الشمالية، لاوس، ليبيا، جزر مارشال، موريتانيا، ميكرونيزيا، ميانمار، باولو، ساوتومي وبرينسيبي، صربيا ومونتينيغرو، الصومال، تايوان، تيمور الشرقية، فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية، الاتحاد السوفياتي، أوزبكستان، فانوتو، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، الجمهورية اليمنية، جمهورية يوغسلافيا الشعبية.

وفي ما يلي تعريفات المتغيرات والمصادر المستخدَمة بترتيب تقريبي بحسب ورودها في الكتاب:

الديمقراطية: يُحسب المقياس المتدرج لفريدوم هاوس[2] بأخذ معدل تصنيفات من 1 إلى 7 **للحقوق السياسة والحريات المدنية**، ثم تحويل ونقل هذا السلم ليتدرج من 0 إلى 10. أما المقياس المتدرج من بوليتي فهو سجل نقاط بوليتي الموحَّد والمنقَّح[3] محوَّلًا ليتدرج من 0 إلى 10. ومن ثم يوجد متوسط هذين المقياسين المتدرجين في مؤشر موحَّد يتدرج من 0 إلى 10. وقد حسبتُ القيم المبدَّدة بإرجاع معدل مؤشر فريدوم هاوس وبوليتي إلى سجل نقاط فريدوم هاوس الذي يحوز تغطية للبلدان تفضل تغطية بوليتي.

الجذر الاستعماري: لقد استخدمتُ متغيرات وهمية في ما يخص بلداناً كانت مستعمرات غربية سابقة ما وراء البحار. وبناء عليه، اتبعتُ ممارسات برنارد وآخرين[4] في التركيز حصرًا على شكل بعينه من الإرث

(2) Freedom House, *Freedom of the World* (Washington: Freedom House, 2009), at: http://www.freedomhouse.org.

(3) Monty Marshall and Keith Jagger, «Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2007,» George Mason University, Center for Global Peace, 2009, at: www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm.

(4) Michael Bernard, Christopher Reenock and Timothy Nordstrom, «The Legacy of Western Overseas Colonialism on Democratic Survival,» *International Studies Quarterly*, vol. 48 (2004).

الاستعماري (الاستعمار الغربي ما وراء البحار)، وعبر إقصاء مجموعة المستعمرات البريطانية أيضًا (بما فيها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا وإسرائيل). وكل بلد رُمِّز كمستعمَرةٍ هو بلد استُعمر بعد عام 1700. وفي حال تعدّد القوى المستعمِرة، أُخذتْ الأخيرة منها في الاعتبار إن دام استعمارها عشرة أعوام فما فوق.

لقد رُمِّزتْ بشكل منفصل خمس قوى استعمارية، استنادًا إلى **الموسوعة البريطانية** و**أطلس تاريخ العالم**[5]: **البريطانية** (أنتيغوا وبربودا، الباهاماس، البحرين، بنغلادش، باربادوس، بيليز، بوتان، بوتسوانا، بروناي، قبرص، دومينيكا، مصر، إريتريا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غويانا، الهند، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، كيريباتي، الكويت، ليسوتو، مالاوي، ماليزيا، المالديف، موريشيوس، ميانمار، ناميبيا، نيجيريا، اليمن الشمالي، عُمان، باكستان، قطر، الجمهورية اليمنية، ساموا، سيشل وتونغا، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اليمن الجنوبي، سريلانكا، سانت كيتس ونيفيس، سانتا لوتشيا، سانت فنسنت، الغرينادين، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، زامبيا، زيمبابوي)؛ **الإسبانية** (الأرجنتين، بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، غويانا الاستوائية، إلسلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، البيرو، الأورغواي، فنزويلا)؛ **الفرنسية** (الجزائر، بنين، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، ساحل العاج، جزر القمر، جيبوتي، غابون، غويانا، هاييتي، لاوس، لبنان، المغرب، مدغشقر، مالي، موريتانيا، النيجر، جمهورية الكونغو، السنغال، سورية، توغو، تونس، فيتنام، فيتنام الشمالية، فيتنام الجنوبية)؛ **البرتغالية** (أنغولا، البرازيل، الرأس الأخضر، غينيا بيساو، الموزمبيق، ساوتومي وبرينسيبي)؛ **الهولندية/ البلجيكية/ الإيطالية** (بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إندونيسيا، ليبيا، رواندا،

---

(5) *Encyclopedia Britannica and Atlas till världshistorien* (Stockholm: Svenska bokförlaget, 1963).

الصومال، سورينام). وقد استُثنِيَت الفئة الاستعمارية الباقية من جذر **فرنسي- بريطاني/ أسترالي/ أميركي** (جزر مارشال، ميكرونيزيا، بالاو، الفيليبين، بابوا غينيا الجديدة، فانواتو) نظرًا إلى وجود قيود على البيانات (شُملت ثلاثة بلدان فقط بالعينة التقديرية).

الطوائف الدينية (religious denomination): جُمعت البيانات عن الطوائف الدينية من ديفيد باريت وآخرين[6]. وهذه البيانات هي تقدير لفئات السكان في عام 1970 وهي: الكاثوليك، البروتستانت، الأرثوذكس، مسيحيون آخرون، المسلمون، الهندوس، البوذيون، طوائف أخرى (تشمل أدياناً شرق آسيوية متنوعة واليهود) واللادينيين.

قياس التوزع (fractionalization): استخدمتُ بيانات حول **قياس التوزع الإثنولغوي والديني** جمعها ألبرتو آليسينا وآخرون[7]، إضافة إلى بيانات مصنَّفة في عمل تيوريل وآخرين[8]، وتعكس هذه البيانات احتمال أن يكون شخصان انتُقيا عشوائيًا من السكان مُنتميَين إلى جماعتين مختلفتين. وتُسند أرقام التوزع الإثنولغوية إلى 650 جماعة إثنية منفصلة (تُعرف الإثنية بحدود عرقية أو لغوية)، فيما تستند الأرقام الخاصة بالفئات الدينية إلى 294 دينًا مختلفًا. وقد تعاملتُ مع هذه الأرقام بوصفها ثوابت طوال الفترة من عام 1972 إلى عام 2006، على الرغم من أن البيانات المُقدَّرة تتعلق بسنة واحدة فقط لأي بلد بعينه (من تسعينيات القرن العشرين أو نحو عام 2000 في معظم الأمثلة). وإني أتفق مع آليسينا وآخرين في زعمهم أن التعامل مع هذه الأرقام كثوابت «يبدو افتراضًا معقولًا في أفق 30 عامًا»[9]، على الرغم

---

(6) David B. Barrett, George Thomas Kurian and Todd M. Johnson, *World Christian Encyclopedia: A Comparative Survey of Churches and Religion in the Modern World*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2001).

(7) Alberto Alesina [et al.], «Fractionalization,» *Journal of Economic Growth*, vol. 8 (2003).

(8) Teorell [et al.], «The Quality of Government Dataset».

(9) Alesina [et al.], p. 160.

مما قد يجلبه ذلك بطبيعة الحال من تشويه لتطورات الواقع ومشكلات تتصل بالتطور الداخلي في هذه البلدان.

الحجم [المساحة]: استقيتُ سجلات المساحة بالمقياس الألفي من الكيلومترات المربعة من بانكس[10]. وفي الفصل الثاني استخدمتُ سجلات السكان وفق بيانات أوردها بانكس أيضًا. أما سجل الكثافة السكانية فهو ببساطة حاصل قسمة عدد السكان على المساحة.

معدل تعليم الإناث نسبة إلى الذكور: مَقيسًا بوصفه متوسطًا إجماليًا لانتساب الإناث إلى المدارس الثانوية بالنسبة إلى الذكور، مع بيانات مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) في عام 2009[11]. وقد مُلئتْ عمليات الرصد الشاغرة بتقديرات سنوية خطية (بلدًا بلدًا).

النساء في البرلمان: هي حصص النساء من عضوية الهيئات التشريعية مُعبَّرًا عنها بكسور. والمصدر الأصلي لبياناتها هو عمل ميلاندر[12]، مع بيانات مُستقاة من تيوريل وآخرين[13].

الجزيرة: بحسب بيانات التجاور المباشر لدى دوغلاس ستينيت وآخرين[14]، يُعرف بلد ما بأنه جزيرة إذا لم يملك حدودًا برية أو نهرية مع بلد آخر. وتوجد ثلاثة استثناءات من هذا التعريف الإجرائي لكنها تُسمى جُزرًا على الرغم من ذلك: المملكة المتحدة وإيرلندا وإندونيسيا.

التحديث الاجتماعي - الاقتصادي: إن المؤشرات المدمجة في هذا الدليل هي: (1) **التصنيع** مَقيسًا بوصفه الناتج الصافي للقطاع اللازراعي مُعبَّرًا

---

(10) Arthur Banks, *Cross-National Time-Series Data Archive* (Jerusalem: Databanks International, 2009).

(11) World Development Indicators (WDI), World Development Indicators Database Online, World Bank Group, at: http://publications.worldbank.org/WDI/.

(12) Erick Melander, «Gender Equality and Intrastate Armed Conflict,» *International Studies Quarterly*, vol. 49, no. 4 (2005).

(13) Teorell [et al.], «The Quality of Government Dataset».

(14) Douglas Stinnett [et al.], «The Correlates of War (COW) project Direct Contiguity Data. Version 3.0,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 19, no. 2 (2002).

عنه بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ (2) **التعليم** مَقيسًا بوصفه معدل الانتساب الإجمالي إلى المدارس الثانوية؛ (3) **التمدين** مَقيسًا بوصفه نسبة سكان الحواضر من السكان جملةً؛ (4) **العمر المتوقع** عند الولادة (مَقيسًا بالسنوات)؛ (5) نظير **وفيات الأطفال الرضع** (بالنسبة إلى كل 1000 من المواليد الأحياء)؛ (6) سجلات **حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي** مُعبَّرًا عنها بالدولار الأميركي الجاري (لإيصال الشمول إلى حده الأقصى)؛ (7) عدد **الإذاعات** بالنسبة إلى الفرد؛ (8) عدد **أجهزة التلفاز** بالنسبة إلى الفرد؛ و(9) تداول **الصحف** بالنسبة إلى الفرد. ومصدر المؤشرات من (1) إلى (6) هو مؤشرات التنمية العالمية في عام 2009[15]، ومصدر المؤشرات من (7) إلى (9) هو بانكس[16]. وقد استخدمتُ توليدًا خطيًا، بلدًا بلدًا، لملء الأعوام الشاغرة في ما يخص الانتساب إلى المدارس الثانوية والعمر المتوقع ووفيات الأطفال. وقد استُخدم معدل الانتساب إلى المدارس الثانوية لكونه يمتلك الصلة الأقوى بمؤشرات بارو ولي[17] «لمتوسط سنوات التعليم الابتدائي من مجمل السكان»، مع تغطية أشمل للبلدان.

وحُمولات العوامل المُكوِّنة الرئيسة لهذه المؤشرات التسعة هي (ن = 3269):

التصنيع	.83
التعليم	.91
التمدين	.84
متوسط العمر المتوقع	.92

(15) World Development Indicators (WDI), World Development Indicators Database Online.

(16) Banks, *Cross-National Time-Series*.

(17) Robert Barro and Jong-Wha Lee, «International Data on Educational Attainment: Updates and Implications,» *Oxford Economic Papers*, vol. 53, no. 3 (2001).

نظير وفيات الأطفال	.90
حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي	.94
الإذاعات	.81
قنوات التلفاز	.89
الصحف	.78

إن معدل القيمة الذاتية (eigenvalue) لهذا البعد الأول هو 6.80 مُفسّرًا 75.5 في المئة من تباين المؤشرات عبر الزمن والمكان. أما معدل القيمة الذاتية للمُكوِّن الثاني فهو 68. فقط، ويدعم بقوة أحادية البعد. وتتشابه حُمولات العوامل بقوة إذا حُسبت في أي عام معطى في مقابل تجميعها طوال الأعوام كافة. ويُحسب دليل التحديث الاجتماعي - الاقتصادي هذا بأخذ درجات العامل للحل المجمع أعلاه، ومن ثم استخدام حساب خط الانحدار للمؤشرات التسعة جميعًا بوصفها انحدارات.

وبصرف النظر عن الحجة النظرية المعروضة في هذا النص، يوجد سببان فنيان وراء بناء نتائجي على هذا المقياس الموجز بدلًا من أحد أجزائه المكوِّنة أو بعضها، وهو ما كان مقاربة سائدة في هذا الحقل. **أولًا**: لا بد من أن دليلي يحوز موثوقية تتسع لأي من مكوِّناته الفرعية، ما دام يستند إلى مؤشرات متعددة. **ثانيًا**: للمؤشرات المستخدمة كافةً مرتكزات في أدبيات التحديث. لكنها تُدخل مقادير ضخمة من الترابط بين متغيرات مستقلة ضمن معامل الانحدار متى أُدخلت بشكل منفصل في معادلة انحدار (كما في الجدول (3-4)). فأتجنب ذلك في أنموذجي التقديري العام عبر إدراج الدليل الموجز فحسب.

وعند تقسيم هذا الدليل إلى مكوِّناته في الفصل الثالث، تكون **مؤشرات الصحة** دليلاً عاملاً لمتوسط العمر المتوقع ووفيات الأطفال، فيما يكون مقياس **انتشار وسائل الإعلام** دليلاً عاملاً لعدد الإذاعات وقنوات التلفزيون وتوزيع الصحف بالنسبة إلى الفرد.

الأداء الاقتصادي: أستخدمُ، مُتبعًا خطى غاسيوروفسكي[18]، مقياسين لقياس الأداء الاقتصادي قريب الأجل (يرتكز كلاهما على مؤشرات التنمية العالمية لعام 2009[19]): الأزمات الانكماشية مَقيسةً كمعدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد بكسور، والأزمات التضخمية مَقيسةً كمعدل تضخم سنوي (استنادًا إلى المعدل الاسمي للناتج المحلي الإجمالي) بكسور أيضًا. ويرتبط مقياس التضخم هذا عند 99. بالمقياس المرتكز على مؤشر سعر المستهلك إلّا أنه يحوز تغطية أوسع للبلد. وبناءً على هذين المؤشرَين، أُحصي في الفصل الرابع مقياسَين للأداء الاقتصادي في البلدان المتجاورة: متوسط مستوى نموها ومتوسط مستوى التضخم فيها.

الوقود والمعادن: اقتفاءً لخطى روس[20]، فإن الوقود هو القيمة التصديرية لموارد الطاقة المرتكزة على المعادن (البترول والغاز الطبيعي والفحم)، والمعادن هي القيمة التصديرية للخامات والمعادن، ويُعبَّر عن كليهما بكسور في الناتج المحلي الإجمالي، بالاستناد إلى بيانات من مؤشرات التنمية العالمية في عام 2009[21]. وعلى خطى روس أيضًا[22]، استبدلتُ هذه القيم بالنسبة إلى سنغافورة، لكونها ميناء نقل لا يملك موارد طبيعية خاصة به، بـ001.، لكنّي بخلاف روس لم أستبدل قيم ترينيداد وتوباغو التي تملك فعليًا مخزونًا من الوقود والمعادن. في المقابل، استبدلتُ قيمة الوقود بالنسبة إلى جزر الباهاماس بـ 001. لأن للباهاماس شبه كبير بسنغافورة، مجرد ميناء نقل للنفط والغاز الطبيعي. وقد عوضتُ القيم المفقودة بحساب خطي سنوي (بلدًا بلدًا).

(18) Mark Gasiorowski, «Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis,» *American Political Science Review*, vol. 89, no. 4 (1995).

(19) World Development Indicators (WDI), World Development Indicators Database Online.

(20) Michael Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53 (April 2001).

(21) World Development Indicators (WDI), World Development Indicators Database Online.

(22) Ross, p. 358.

التفاوت في الدخل: يُقاس كمعاملات جيني (Gini)، ويُعبَّر عن هذه بكسور، وهي مستقاة من غالبريث وكوم[23] مع بيانات أوردها تيوريل وآخرون[24]. يقدر جيمس غالبريث وهيونسوب كوم[25] معاملات جيني هذه عبر معادلة تُرجَع فيها قاعدة البيانات ذات النوعية العالية لدى داينڠر وسكواير[26] إلى مقياس لتفاوت الأجور الصناعية، ومعدل العمالة الصناعية بالنسبة إلى السكان، وثلاثة نماذج تمثيلية لمصادر بيانات المقاييس المعتمدة لدى داينڠر وسكواير (الدخل في مقابل الإنفاق، والضرائب الإجمالية مقابل الضرائب الصافية، والأسرة كوحدة تحليل في مقابل الشخص كوحدة تحليل). وبالتغاضي عن تقديم تغطية مؤيدة بقوة، يحاج غالبريث وكوم[27] في أن هذا المقياس لتفاوت الدخل المقدَّر يثمر نتائج عبر البلدان وعبر الزمن على نحو أفضل.

الحرية الاقتصادية: تُقاس عبر المؤشر العالمي (مترابط الحلقات) للحرية الاقتصادية[28] (Economic Freedom of the World Index) المستعمل من معهد فريزر (Fraser Institute) مع بيانات وردت في عمل تيوريل وآخرين[29]. وقد استُبدلت عمليات الرصد المفقودة لفاصل زمني من خمسة أعوام بحسابات سنوية خطية (بلدًا بلدًا). يحوي المؤشر واحداً وعشرين مكوِّنًا صُمِّمت لتُطابق انسجام الإجراءات والسياسات المؤسسية مع الحرية الاقتصادية في خمسة ميادين رئيسة: حجم الحكومة، والبنية القانونية وحماية حق الملكية، والوصول إلى عملة ذات قوة شرائية، وحرية التبادل التجاري دوليًا، وقوانين

(23) James Galbraith and Hyunsub Kum, «Inequality and Economic Growth: A Global View Based on Measures of Pay,» *CESifo Economic Studies*, vol. 49, no. 4 (2003).

(24) Teorell [et al.], «The Quality of Government Dataset».

(25) Galbraith and Kum, «Inequality and Economic Growth».

(26) Klaus Deininger and Lyn Squire, «A New Data Set Measuring Income Inequality,» *World Bank Economic Review*, vol. 10, no. 3 (1996).

(27) Galbraith and Kum, «Inequality and Economic Growth».

(28) James Gwartney and Robert Lawson, *Economic Freedom of the World: 2006 Annual Report* (Vancouver: Fraser Institute, 2006).

(29) Teorell [et al.], «The Quality of Government Dataset».

الائتمان والعمل والأعمال. ويتدرج المؤشر من 0 إلى 10، فتطابق الدرجة 0 «أدنى حرية اقتصادية» وتقابل 10 «أعلى حرية اقتصادية».

عدد الانقلابات العسكرية الناجحة: وفق قياس بانكس[30] له هو: «عدد التغيرات اللادستورية أو التغيرات بالقوة في النخبة الحكومية العليا و/ أو سيطرتها الفاعلة على هيكل السلطة للأمة في عام بعينه... ولا تُحسب الانقلابات غير الناجحة».

حجم التبادل التجاري: يُعرَّف بأنه «إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات مَقيسًا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي»، ويُعبَّر عنه بوصفه جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي (مع بيانات من مؤشرات التنمية العالمية لعام 2009)[31]. وقد ثبَّتُّ في الفصل الرابع حجم التجارة البينية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والاتحاد السوفياتي/ روسيا، ببيانات من غليدتش[32].

تدفقات رأس المال الدولي: اقتفاءً لخطى لي وروفني[33]، يُقاس الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه قيمة التدفقات الصافية سنويًا للاستثمار الأجنبي المباشر كفئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، والمحافظ الاستثمارية بوصفها قيمة التدفقات الصافية سنويًا للمحافظ الاستثمارية كفئة من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء التزامات تنشأ عن احتياطي الهيئات الأجنبية). ويُقاس كلاهما اعتمادًا على بيانات من مؤشرات التنمية العالمية (2009)[34].

---

(30) Banks, *Cross-National Time-Series*.

(31) World Development Indicators (WDI), World Development Indicators Database Online.

(32) Kristian Skrede Gleditsch, «Expanded Trade and GDP Data,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, no. 5 (2002).

(33) Quan Li and Rafael Reuveny: «Economic Globalization and Democracy: An Empirical Analysis,» *British Journal of Political Science*, vol. 33 (2003), and *Democracy and Economic Openness in an Interconnected System: Complex Transformations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

(34) World Development Indicators (WDI), World Development Indicators Database Online.

تأثيرات الانتشار: أستعملُ هنا ثلاثة نماذج تمثيلية بالنسبة إلى تأثيرات الانتشار. وهي تتألف من متوسط نقاط مؤشر الديمقراطية الموحَّد محسوبة في ثلاثة مستويات مكانية مختلفة. والمستوى الأشد قربًا هو مستوى البلدان المتجاورة. وتُعرَّف بأنها بلدان مفصول بعضها عن بعض بحدود برية أو نهرية، أو بـ400 ميل في الماء أو أقل، باستخدام بيانات التجاور المباشر عند ستينيت وآخرين[35]. والسبب وراء اعتبار مسافة التتاخم المائي 400 ميل هو أنها مسافة الحد الأقصى التي يمكن لمنطقتين اقتصاديتين حصريتين من 200 ميل أن تتقاطعا عندها[36]. وينشئ هذا المعيار العدد الأقصى من الدول المتتاخمة في النظام العالمي لكنه يترك نيوزيلندا وآيسلندا من دون أي بلدان مجاورة محددة في أي زمن. أما البلدان التي لا جيران لها في عام بعينه فتكون عند النقطة 0؛ وللتعويض أُدخلَ متغير وهمي يساوي نقطة واحدة لهذه البلدان، ويساوي 0 بالنسبة إلى البلدان الأخرى كافة. وما بعد الجيران المتتاخمين، أفحص أيضًا ما إذا كانت تأثيرات الانتشار تعمل على المستوى الإقليمي (تُعرّف الأقاليم أدناه) والمستوى العالمي. ويُحسب كلا المقياسين سنويًا كمتوسطين.

المنظمات الإقليمية: سيرًا على خطى بيفهاوس[37]، أحسُبُ الدرجة المتوسطة للديمقراطية في البلدان المنتمية إلى المنظمة الإقليمية ذاتها. وبالنسبة إلى البلدان المنتمية إلى أكثر من منظمة إقليمية واحدة، تُدخَل الدرجة الخاصة بالمنظمة الإقليمية الأكثر ديمقراطية فحسب. أما درجة البلدان التي لا تنتمي إلى أي منظمة إقليمية في عام معين فهي 0؛ وللتعويض يُدخَل متغير وهمي يساوي درجة واحدة لهذه البلدان، ويساوي 0 بالنسبة إلى البلدان الأخرى كافة. يقدم عمل بيفهاوس وآخرين[38] بيانات حول عضوية

---

(35) Stinnett [et al.], «The Correlates of War».

(36) Ibid., p. 62.

(37) Jon Pevehouse, *Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(38) Jon Pevehouse, Timothy Nordstrom and Kevin Warnke, «The Correlates of War 2. International Governmental Organizations Data Version 2.0,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 21 (2004).

المنظمات الإقليمية. وبالسير مرة أخرى على خطى بيفهاوس[39]، أدخلتُ المنظمات داخل الإقليم الواحد السياسية منها و/أو الاقتصادية و/أو العسكرية فحسب، مستثنيًا بذلك المنظمات البين-إقليمية والمؤسسات المالية الدولية وكذلك المنظمات الثقافية والتقنية والبيئية. كما أضفتُ عددًا صغيرًا من منظمات، علاوة على ما اشتملت عليه قائمة بيفهاوس للمنظمات الإقليمية الموجودة حتى عام 1992، شُكِّلَتْ في ما بعد (تحديدًا رابطة دول الكاريبي، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الكاريبي (CFATF)، والمجموعة الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، والمجموعة الاقتصادية والمالية لوسط أفريقيا (CEMAC)، ومؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية المستدامة (CAMSDE)، ومجموعة الثلاث، واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)، ورؤى واستراتيجيات حوض بحر البلطيق 2010 (VASAB))، بالنسبة إلى عدد إجمالي من ثلاث وستين منظمة إقليمية دولية.

دليل التدخل الأجنبي: أستخدم ما قدمه بيكرينغ وبيسيني[40] من بيانات سنوية حول تدخلات عسكرية عدائية جرت بين عامي 1972 و1996، إضافة إلى البيانات حول العقوبات الاقتصادية التي فُرضت بين عامي 1978 و2000 مصدرها هوفباور وآخرون[41] وقدَّمها دان كوكس وكوبر دروري[42]. وأشيرُ إلى عقوبات اقتصادية فرضتها دول ديمقراطية، أي بلدان تحقق 6 نقاط في الأقل وفق مقياس بوليتي؛ بما يكافئ تعريفها الإجرائي لدى بيكرينغ وبيسيني.

(39) Pevehouse, *Democracy from Above*, pp. 49-50 and 67-70.

(40) Jeffrey Pickering and Mark Peceny, «Forging Democracy at Gunpoint,» *International Studies Quarterly*, vol. 50 (2006).

(41) Gary Clyde Hufbauer [et al.], *Economic Sanctions Reconsidered*, 3rd ed. (Washington: Peterson Institute for International Economics, 2009).

(42) Dan Cox and Cooper Drury, «Democratic Sanctions: Connecting the Democratic Peace to Economic Sanctions,» *Journal of Peace Research*, vol. 43, no. 6 (2006).

التعبئة الشعبية: أستخدم بيانات عمل بانكس[43] حول عدد **التظاهرات** سنويًا مُعرَّفة بأنها «أي تجمعات سلمية لِما لا يقل عن 100 شخص لغاية أولى تتمثل في إظهار أو إعلان معارضتهم لسياسات حكومية أو لسلطة، ويستثنى منها تظاهرات تناهض بطبيعتها صراحةً حكومة أو سلطة أجنبية»؛ **أعمال الشغب** تعرَّف بأنها «أي تظاهرات عنفية أو صدامات يشترك فيها أكثر من 100 مواطن وتتضمن استعمالًا للقوة المادية»؛ **والإضرابات** تُعرَّف بأنها «أي امتناع لـ 1000 شخص فما فوق من العاملين في القطاع الصناعي أو القطاع الخدمي عن العمل الذي يشمل أكثر من موظف واحد ويستهدف سياسات الحكومة الوطنية أو سلطاتها». واستنادًا إلى هذه المؤشرات، أحسب في الفصل الرابع ثلاثة مقاييس للتعبئة الشعبية في البلدان المتجاورة: المعدل الوسطي لعدد التظاهرات وأعمال الشغب والإضرابات.

الأرقام الواردة جميعًا «مستمدة من الملفات اليومية لصحيفة **نيويورك تايمز**»، بحسب بانكس[44]. ويمكن هذه أن تكون مصدرًا للتحيز، إذ يُعرف عن التغطيات الصحفية لأحداث احتجاجية مبالغتها في تقدير هذه الأحداث إن وقعت على مقربة جغرافية منها، وبخسها أحداثًا ذات وطأة أقل حقها من الاهتمام. لكنّي أعتقد أن التحيز الجغرافي المحتمل في دراستي هذه يضفي على اختباراتي لمتغيرات التعبئة صبغةً محافظة نظرًا إلى أن تباين المتغير التابع أضأل في الغرب. علاوة على ذلك، ثمة حقيقة أن ضآلة التغطية الإعلامية لاحتجاجات صغيرة الحجم قد تبدو مشكلة هينة من زاوية نظرية، ذلك أن للمرء أن يحاجج في أن أحداثًا واسعة النطاق فحسب هي ما يخلق فرصة التأثير في تغير النظام[45].

---

(43) Banks, Cross-*National Time-Series.*

(44) Ibid.

(45) من أجل التوصل إلى الخلاصة ذاتها، يُنظر: Jay Ulfelder, «Contentious Collective Action and Breakdown of Authoritarian Regimes,» *International Political Science Review*, vol. 26, no. 3 (2005), p. 321.

النزاع الأهلي: هو صراع بين حكومة دولة ما ومجموعات معارضة داخلية يكبد ما لا يقل عن خمسة وعشرين قتيلًا سنويًا جراء المعارك مع وجود أو عدم وجود تدخل من دول أخرى. والمصدر الأصلي لها هو قاعدة بيانات النزاعات المسلحة في برنامج بيانات النزاعات الموحَّد التابع لجامعة أبسالا/ معهد بحوث السلام في أوسلو (UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset) أوردها غليدتش وآخرون[46]، مع بيانات وردت في عمل تيوريل وآخرين[47].

أنماط الأنظمة السلطوية: استُمدت البيانات حول أنماط الأنظمة السلطوية من عمل هادينيوس وتيوريل[48]، ويستند معظمها إلى بيانات حدَّثها بانكس ونقّحها. ويرتكز هذا التصنيف للأنظمة السلطوية على تمييز بين ثلاثة أساليب في الحفاظ على السلطة السياسية: الاستخلاف بالوراثة (داخل السلالة)، ويتعلق بالأنظمة **الملكية**؛ الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية أو التهديد باستعمالها، ويتعلق بالأنظمة **العسكرية**؛ والانتخابات الشعبية، ويشير إلى الأنظمة القائمة على الانتخابات. ويميز هادينيوس وتيوريل داخل الأنظمة القائمة على الانتخابات بين أنظمة **لاحزبية** (وما من عمليات رصد لها في عينتي التقديرية)، وأنظمة **الحزب الواحد** (حيث جميع الأحزاب محظورة ما عدا حزب واحد)، و«أنظمة تعتمد تعددية حزبية مقيدة»، اصطُلح في هذا الكتاب على تسميتها **بالأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب** (حيث تُجاز أحزاب متعددة لكن المنظومة تقصر عن بلوغ وصف ديمقراطية). ويُشار إلى صنف فرعي من الأنظمة العسكرية بـ «الأنظمة الثورية»، وفيها تكون حركة ثورية قد استولت على السلطة بوسائل عسكرية. كما يُشار أيضًا إلى أصناف ثانوية عديدة من أنظمة

(46) Nils Petter Gleditsch [et al.], «Armed Conflict, 1946-2001: A New Dataset,» *Journal of Peace Research*, vol. 39, no. 5 (2002).

(47) Teorell [et al.], «The Quality of Government Dataset».

(48) Axel Hadenius and Jan Teorell, «Pathways from Autgoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 1 (2007).

عُوملت هنا تحت مُسمى **أُخرى**: أنظمة «ثيوقراطية» وأنظمة «انتقالية» وأنظمة «حرب أهلية» وأنظمة «احتلال» أجنبي وفئة ما تبقى. ويُرسم الخط الفاصل بين الديمقراطيات والأوتوقراطيات عند النقطة 7.5 باستخدام متوسط مقياسَي فريدوم هاوس وبوليتي. وقد اختيرت قيمة العتبة هذه من خلال تقدير حد فاصل أوسط يفصل الديمقراطية عن الأوتوقراطية في خمسة مقاييس تصنيفية معروفة للديمقراطية: مقياس بشيفورسكي وآخرون، ومقياس ماينوارنغ وآخرون، ومقياس رايك[49] (Reich)، إضافة إلى العتبتين التصنيفيتَين الخاصتَين بفريدوم هاوس وبوليتي. وتضبط النماذج التمثيلية الموقتة الاثنا عشر حركة الدخول إلى ما وُصف أعلاه من أصناف ستة مُولِّدة للأنظمة، والخروج منها. علاوة على ذلك، فإن **حجم الحزب الأكبر** يقيس أكبر عدد من مقاعد الحزب مُقسّمًا على العدد الكلي لمقاعد المجالس التشريعية في الأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب. أخيرًا، يضبط **متوسط دورة التقلب في المناصب التنفيذية** العدد الكلي للتغيرات في المناصب التنفيذية الرئيسة خلال دورة النظام مُقسَّمًا على سنوات مدة دورة النظام. وقد يكون المنصب التنفيذي الفاعل هو الرئيس أو رئيس الوزراء أو قائد الحزب الحاكم أو الملك أو المجلس العسكري الحاكم أو شخص ما آخر يعمل من وراء شخصيات سياسية صورية.

التأثيرات الإقليمية: للتحقق من صلاحية نتائجي أدخلتُ متغيرات وهمية لست «مناطق» من العالم: أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، الغرب، أفريقيا جنوب الصحراء.

(49) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Scott Mainwaring, Daniel Brinks and Anibal Perez-Linan, «Classifying Political Regimes in Latin America, 1945-1999,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1 (2001), and Gary Reich, «Categorizing Political Regimes: New Data for Old Problems,» *Democratization*, vol. 9 (2002).

ملحق (ب)

الأنموذج الإحصائي

ليكن $D_{i,t}$ مؤشر الديمقراطية لبلد ما هو i في زمن ما هو t. من ثم أُمثِّلُ $D_{i,t} - D_{i,t-1}$، أو اختصارًا ΔD_i، كدالة لـ x، متّجه لمتغيرات مُفسِّرة. ويتباين معظم هذه المتغيرات عبر الزمن، في أي حالة أكون قد أخرتُها سنة واحدة كامتحان جزئي من تحيز داخلي المنشأ. إضافة إلى ذلك، أُثبتُ المستويات السابقة للديمقراطية، $D_{i,t-1 \ldots q}$، أي $D_{i,t}$ مؤخرة إلى الحد الأقصى q من السنوات.

توجد أسباب كثيرة لإدخال قيم مؤخرة على المتغير التابع. فأولًا: وكما ناقشتُ في هذا الكتاب، يمكن أن يعمل متغير تابع مؤخر في ذاته كعامل مُفسِّر. ثانيًا: يساعد إدخال قيم مؤخرة على المتغير التابع في الأنموذج في تثبيت احتمال تحيز داخلي المنشأ، أي سببية تتوجه في سيرها من الديمقراطية إلى المتغيرات المُفسرة بدلًا من العكس. وتأخير المتغيرات المُفسِّرة هو مجرد خطوة أولى نحو هذا التثبيت. وبإدخال قيم مؤخرة لـ D_i على الجانب الأيمن من المعادلة، يضمن الأنموذج أيضًا أن تُثبت أي تأثيرات لـ D_i على x_i تظهر سابقة على t − q. فعلى سبيل المثال، فإن إدخال $D_{i,t-1}$ يُبطل أي آثار يقتضيها المسار $D_{i,t} \leftarrow D_{i,t-1} \leftarrow D_{i,t-2} \rightarrow x_{i,t-1}$[1]. وبعمومية أكبر، بما أن المتغيرات التابعة المؤخرة تعمل كمقياس مركب من جميع العوامل المساهمة في مستوى

---

(1) يُنظر على سبيل المثال: Steven Finkel, *Causal Analysis with Panel Data* (Thousand Oaks: Sage Publications, 1995), pp. 24-31.

الديمقراطية وصولًا إلى الزمن t − q، فإن إدخالها يعمل كأنموذج تمثيلي يُثبِّت مُحدِّدات ممكنة أخرى ليست مشمولة في الأنموذج. ثالثًا وأخيرًا: يساعد تأخير المتغير التابع في تثبيت الترابط المتسلسل في حد الخطأ[2] (error term).

في المحصلة، ينتج من هذا الأنموذج:

المعادلة (1)
$$D_{i,t} - D_{i,t-1} = \sum_{\lambda=1}^{q} \phi\lambda D_{i,t-\lambda} + x_{i,t-1}\beta + \varepsilon_{i,t},$$

حيث $\phi\lambda$ ومتجه β يحتويان ما يجب تقديره من معايير (parameters) التأثير القريب الأجل، و$\varepsilon_{i,t}$ هو حد الخطأ. ويتبدى أن قيمتين مؤخرتين من قيم المتغير التابع لازمتان لتخليصه من بقايا الترابط التلقائي (autocorrelation) في بياناتي[3]. بعبارة أخرى، q = 2 في التحليلات الواردة هنا.

يوجد عدد من المشكلات الإحصائية المتضمَّنة في تقدير الأخطاء المعيارية في بيانات المقطع العرضي للسلاسل الزمنية (time-series cross-section)، على الرغم من أن طريقة المربعات الصغرى السائدة (ordinary least squares) يجب أن تنتج تقديرات متسقة لـ β، وأبرز هذه المشكلات هي مشكلة الترابط التلقائي التسلسلي والمكاني وكذلك مشكلة اختلاف التباين في جدول البيانات[4] (panel heteroscedasticity). لقد ثبَّتُّ المشكلة الأولى بتثبيت قيم مؤخرة للمتغير التابع، كما ذكرت سابقًا، ومن خلال أخطاء معيارية مُصوّبة في جدول البيانات (panel corrected standard errors) بالنسبة إلى المشكلتين الثانية والثالثة، وفق توصية بيك وكاتز[5]. وتقديراتي المقدَّمة يجب أن تخطئ على

(2) Nathaniel Beck and Jonathan Katz, «Nuisance vs. Substance: Specifying and Estimating Time-Series Cross-Section Models,» *Political Analysis*, vol. 6, no. 1 (1996).

(3) إن القيمة المُقدرة لمعامل الترابط التلقائي ρ من الاختبار المضاعف لدى لاغرانج (Lagrange) الذي يوصي به بيك وكاتز هي 092. ودالة إحصائيًا عندما يُدخَل تأخير واحد فقط لمؤشر الديمقراطية على عينة تقديراتي (n=3795). ومع تأخيرين ρ =.048 وغير دالة إحصائيًا، يُنظر: Ibid., p. 9.

(4) Nathaniel Beck and Jonathan Katz, «What To Do (and Not To Do) with Time-Series Cross-Section Data,» *American Political Science Review*, vol. 89, no. 3 (1995).

(5) Ibid., and Beck and Jonathan Katz, «Nuisance vs. Substance».

الجانب الثابت، لأني مثلتُ أيضًا الاعتماد المكاني (spatial dependence) بشكل مباشر بتثبيت تأثيرات الانتشار.

بالنسبة إلى كل مُحدِّد من المُحدِّدات في x، أختبرُ منهجيًا حساسية التقديرات في β لعمليات رصد فاعلة صارمة نسبيًا. وأقوم بذلك، مُتبعًا جون فوكس[6]، بحساب $dfbetas_{i,t}$[7]، مُعرفًا بأنه $(\beta-\beta_{-i,-t})/se(\beta_{-i,-t})$ حيث $\beta_{-i,-t}$ هي تقدير لـ β نتج حين حُذفت مشاهدة i,t^{th}. وعندها أرسم بيانيًا هذا المقياس في مقابل ترتيب درجات $dfbetas_{i,t}$ كلها (عند نهايتي طرفي الترتيب آخذًا في الاعتبار الانحراف الفاعل المؤكّد والانحراف الفاعل النافي)[8]. ويُشار إلى الطرفية (extremeness) النسبية بمنحدر حادٍ يستوي بشدة بعد عدد قليل من عمليات الرصد. أما غياب انحرافات نسبية فعلى العكس ظاهر في رسم بياني مستوٍ (smooth) حيث تحدث كل عملية رصد إضافية مستوى تأثير يتناقص بمعدل ثابت.

يوجد تباين ملحوظ بين المُحدِّدات في x في ما يخص قابليتها للتغير عبر الزمن. فبعض المُحدِّدات ذات طبيعة حدثية (event-like)، لها تباينات داخل البلد الواحد تفوق كثيرًا التباينات العابرة للبلدان (مثل النمو، التضخم، التظاهرات، أعمال الشغب والإضرابات). علاوة على ذلك، تمكنتُ في بعض الحالات من استحداث تباين عابر للزمن بإدخال التغير «المؤخر» سنويًا في المتغير (الانتشار في الجوار والمنظمات الإقليمية). لكن معظم المُحدِّدات في x تدخل المعادلة التقديرية في مستويات فحسب. وهذا ما ينطبق بوضوح على ثوابت البلد (الإرث الاستعماري والدين والفئات الاجتماعية)، لكنه يسري

---

(6) John Fox, *Regression Diagnostics* (Newbury Park: Sage Publications, 1991), p. 19.

(7) *dfbetas* هو أحد المقاييس التي تقيس التأثير الذي تُحدثه كل مشاهدة أو عملية رصد؛ وهو أكثر هذه المقاييس مباشرة، إذ يشير إلى الفارق الحادث بين كل معامل من المعاملات عند إدراج ملاحظة أو مشاهدة وعند استبعادها. (المترجم)

(8) بالنسبة إلى المُحدِّدات التي هي ثوابت بلد، فقد قمتُ بالإجراء ذاته بحساب *dfbetas* مستوى البلد، يُنظر: Samprit Chatterjee and Ali Hadi, *Sensitivity Analysis in Linear Regression* (New York: John Wiley, 1988), p. 200.

أيضًا على حشد من مُحدِّدات أخرى تتغير خلال الزمن ببطء حيث تتباين من بلد إلى آخر أكثر من تباينها داخل البلدان عبر الزمن (الحجم والتحديث الاجتماعي - الاقتصادي والوقود والمعادن وحجم التبادل التجاري ومستويات الديمقراطية إقليميًا وعالميًا).

ما من خطأ متأصل في محاولة تفسير تغيرات (في مستوى الديمقراطية) من خلال مستويات (في معظم المُحدِّدات)، على الرغم مما يستلزمه ذلك من حضور مسبق في أذهاننا عند تأويل النتائج. ويتلخص كل شيء في النهاية بما يريد المرء إعلانه من مزاعم حول واقع مضاد. فعندما تسود تباينات عابرة للبلدان، يمكن المرء غالبًا أن يبني استدلالات من النوع «إذا زاد التماثل بين البلد أ والبلد ب في هذه النقطة، فإن التغير المتوقع في مستوى ديمقراطيته سيكون أكبر بكذا وكذا» (أي الإجراء المعياري العامل في التحليلات القطاعية كافة). ومن جانب آخر، عندما يبرز التباين داخل البلد الواحد إلى الواجهة، يمكن المرء أن يضيف استدلالات من النوع «إذا بقي البلد أ مماثلًا لنفسه كثيرًا في الزمن t، فإن المعدل المتوقع لتحوله الديمقراطي سيكون أقل بكذا وكذا». وإذ لا خلل منطقيًا في الاستدلال الأول، إلَّا أني أفضّلُ عمومًا الاستدلال الأخير عليه. علاوة على ذلك، وكما بيّنتُ من خلال إدخال آثار ثابتة في اختبار الصلاحية في الملحق (ج)، فإن معظم نتائجي تنطبق حتى عندما تكون مرتكزةً على تباينات داخل البلد الواحد فحسب.

ترتبط بقضية الثبات الزمني هذه قضية الترتيب السببي بين المُحدِّدات. وبقدر ما تكون مُحدِّدات مسبَّبَةً بمُحدِّدات أخرى، فإني أُدخلُ انحيازًا في تقدير المسبِّبات بتثبيت المسبَّبات. بعبارة أخرى، وددتُ أن أقدِّرَ على نحو مثالي التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمُحدِّدات في x. لكن، ونظرًا إلى الافتقار إلى نظرية ملائمة حول العلاقة بين المُحدِّدات، فقد أحجمتُ عن ذلك. والأحكام التي يمكن إصدارها حول هذه القضية يمكن صوغها من خلال خاصيَّتين من خواص البيانات هما الأولوية التاريخية والثبات في الزمن؛ إذ يمكن المرء أن يحاجج في أن مُحدِّدات مثل الجذر الكولونيالي سابقة تاريخيًا

على حجم التبادل التجاري خلال السنة الأخيرة مثلًا؛ أو حريٌّ بمُحدِّدات ذات طبيعة حدثية مثل التظاهرات السلمية أن تكون مسبِّباتٍ لا مسبَّباتٍ لخاصية بطيئة الحركة مثل التحديث الاجتماعي - الاقتصادي.

ومن البيِّن كما يبدو أن إدخال متغير تابع مؤخر في نماذجي قد وضع هذه الأحكام موضع شك. والسبب في ذلك، كما سبق القول، أن إدخال متغيرات تابعة مؤخرة يعمل كتثبيت مركب **لجميع** العوامل المؤثرة في مستوى الديمقراطية وصولًا إلى الزمن q – t. وإذًا ما أقدّرهُ من المعادلة (1) عن الجذر الاستعماري في الجانب الأيمن ليس تأثيرًا غير متوسَّط لهذا الحدث التاريخي على المعدل الحالي للتحول الديمقراطي. هذا التأثير غير المتوسَّط التاريخي مُلتقط سلفًا عبر المتغير التابع المؤخر. وإذًا فإن ما يتبقى مما يجب تقديره بالنسبة إلى متغير تاريخي هو **إرث** محتمل لجذر استعماري بقي بطريقة ما (منظماتيًا، مؤسسيًا، ثقافيًا، إلى غير ذلك) في البلد قيد الدرس ليمكنه بذلك أن يمارس تأثيرًا سببيًا في الحاضر. إلّا أن ما يتضمه ذلك هو أني لا أستطيع استخدام الأسبقية التاريخية لتحديد الترتيب السببي للمتغيرات المفسِّرة؛ إذ ببساطة لا أستطيع تقرير ما إذا كان الإرث الاستعماري قد حافظ على نفسه بطريقة تجعله سابقاً على حجم التبادل التجاري مثلًا، أو سالفًا له. ويسري الأمر ذاته على معيار الثبات في الزمن. فنظرًا إلى أن كل المتغيرات في المعادلة (1) قابلة لأن تمارس تأثيرها خلال سنة واحدة فقط (من 1 – t إلى t)، فإن ثباتها في الزمن - يُحسب، كقاعدة، خلال عدد كبير من السنوات المتتالية - ليس برهانًا ملزمًا بالضرورة على ترتيبها السببي النسبي.

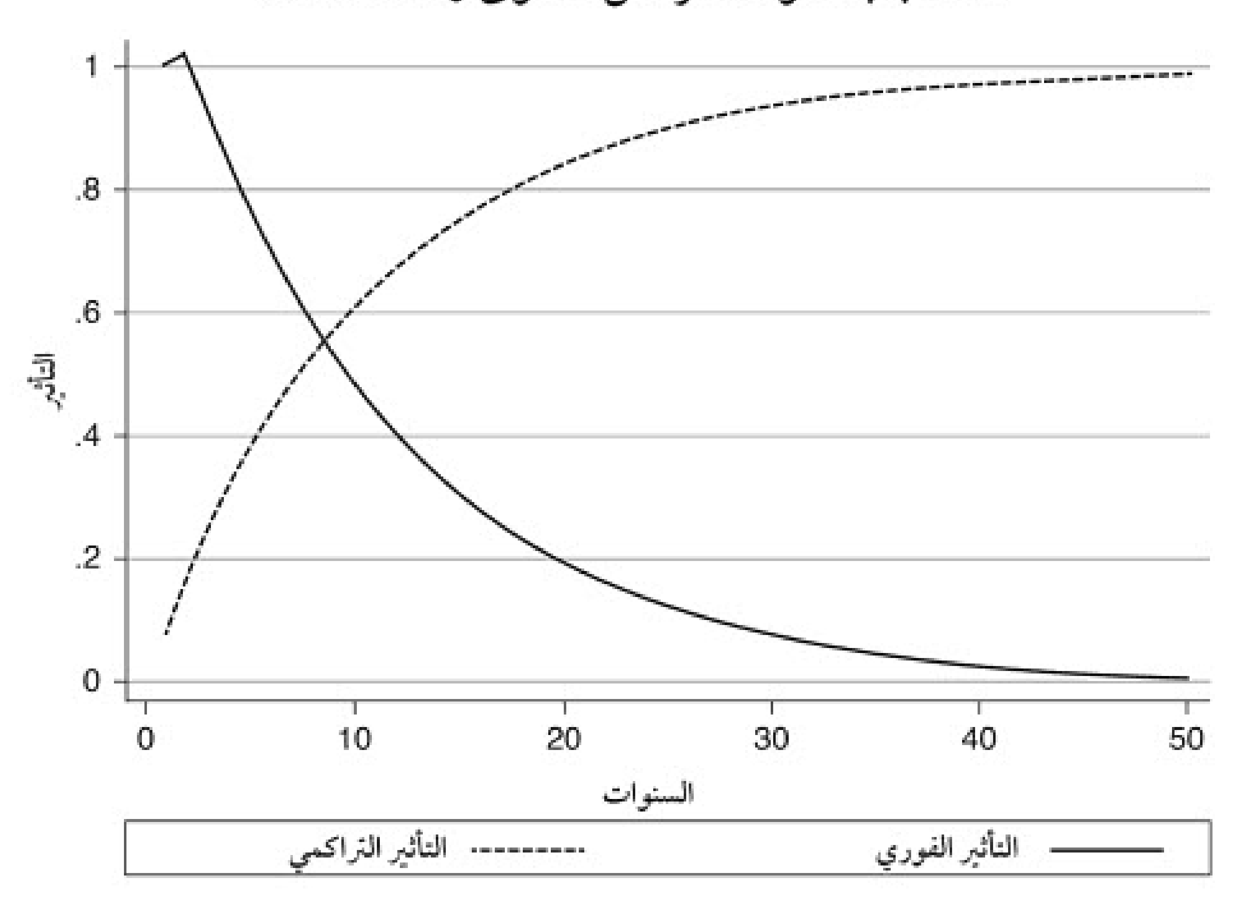
والاستثناء الوحيد من غياب ترتيب سببي بين المتغيرات يحدث، بطبيعة الحال، حين أختبرُ الآليات، حيث أفحص حجة نظرية تقول إن تأثير مُحدِّدٍ معين يجب أن يتوسطه متغير آخر.

وبغية قياس الأداء بعيد الأجل لنماذجي، أوظفُ واقعة أن القيم المؤخرة للمتغير التابع تبدل بدورها الطريقة التي تؤثر بها متغيراتنا العينينة x في الديمقراطية عبر الزمن. فإذا افترض المرء زيادة مستدامة مقدارها وحدة واحدة في الزمن t في

واحد من هذه المتغيرات المُفسِّرة، وليكن x_j، فإن ما يطرأ من تأثير فوري خلال العام اللاحق t + 1 هو بطبيعة الحال معامل β المطابق قريب الأجل، أي β_j. لكن وباعتبار القيمة المؤخرة الأولى للمتغير التابع، فإن أثر المقدار $(1 + \phi_1) \times \beta_j$ سيكون حادثاً خلال العام t + 2. وفي العام الذي يليه (أي العام t + 3) ستؤثر قيمتان مؤخرتان للمتغير التابع في النتيجة التي تبلغ الآن $[(1+\phi_1)^2 + \phi_2] \times \beta_j$ وهكذا دواليك. وستغدو النتيجة أثرًا متلاشيًا يغادر المنظومة ببطء.

الشكل (ملحق ب–1)

الاستجابة المتوقعة لهزة من مستوى وحدة مستدامة



ملاحظة: تستند عمليات المحاكاة إلى قيم المقياس لـ018. و098.– بالنسبة إلى التأخيرين الأول والثاني للمتغير التابع في العينة التقديرية (ن = 3795).

يرسم الخط المتصل في الشكل (ملحق ب – 1) هذا التأثير المتلاشي حين يحاكي فترة زمنية عبر 50 سنة من تقديرات المقياس لمتغيرين تابعين مؤخرين في أنموذجي. وعلى العكس من ذلك، يُظهر الخط المتقطع التأثير المتراكم لزيادة وحدة مستدامة (للسلاسة، عُبِّر عنها ككسر للمعامل بعيد

الأجل θ، يُنظر أدناه). ووفق هذه التقديرات، يظهر ما نسبته 36 في المئة من التعديل العائد إلى التوازن خلال فترة من خمسة أعوام، ويظهر 60 في المئة تقريبًا خلال فترة من 10 أعوام، ونحو 84 في المئة خلال 20 سنة. ولا يبلغ التعديل نسبة 99 في المئة إلّا بعد 50 سنة. وبذلك يمكنني أن أستنتج أن التأثيرات بعيدة الأجل كاملة في نماذجي تستغرق ما يقارب 50 عامًا كي تظهر[9].

وبغية الحصول على تقديرات بعيدة الأجل لكل مُحدِّد من المُحدِّدات، أتوقعُ سلوك المعاملات قريبة الأجل وفق هذا المنطق بينما يمضي t إلى اللانهاية. وما دامت شروط السكون الاعتيادية ملباة (أي إن معادلة الخواص لـ $\phi 1 \ldots n$ تقع خارج دائرة جذور الوحدة)[10]، يمكن المرء أن يحسب مضاعفات التأثير بعيد الأجل وفق الصيغة

المعادلة (2) $\theta = -\beta/\phi^*$

حيث تُقدَّر $\phi^* = \sum_{\lambda=1}^{q} \phi\lambda$ و β و $\phi_{1\ldots q}$ عبر المعادلة (1).

وبما أن θ هي نسبة معاملات، فما من صيغة عامة لتباينها الدقيق. لكن يمكن الحصول على صيغة تقريبية لعينة كبيرة باتباع غونار باردسن[11] وفق المعادلة الآتية:

المعادلة (3) $\text{var}(\theta) \simeq (\phi^*)^{-2}[\text{var}(\beta) + \theta^2 var(\phi^*) + 2\theta cov(\beta,\phi^*)]$

حيث تُصحح التباينات والتغايرات في حالتي في جدول البيانات[12].

---

(9) أُجريت الحسابات ببرمجة المعاملات بالنسبة إلى تأخيرات المتغير التابع في أنموذج تقريبي بمعادلة تلقائية الانحدار بشكل صرف، ومن ثم اصطناع الإجابة المتوقعة لوحدة تغير واحدة عند الزمن ز=0 (t=0) فيما ز يسير من 0 إلى 50.

(10) يُنظر على سبيل المثال في: William Greene, *Econometric Analysis* (Upper Saddle River: Prentice-Hall, 1997), p. 829.

(11) Gunnar Bardsen, «Estimation of Long Run Coefficients in Error Correction Models,» *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, vol. 51, no. 2 (1989).

(12) لقد حُسبت هذه التقديرات عبر أوامر xtpcse وnlcom من نسخة ستاتا (Stata10.0).

وبغية تقويم الأداء التنبؤي بعيد الأجل أسيرُ كما يأتي؛ يرتكز ما نُوقش أعلاه من إسقاطات بعيدة الأجل على تصور عن توازن سكوني، يتعين بمتجه x للمتغيرات المفسِّرة، والذي تتجه كل منظومة نحوه. ويمكن المرء أن يفكر في توازن كهذا لجهة حالةٍ انقطع أي نزوع متأصل فيها عن الوجود، أي كمستوى مُقدَّر للديمقراطية كان لينشأ في الأجل البعيد لو بقيت المتغيرات المُفسِّرة كافة ثابتة عند قيمها الحالية. فيمكن المرء في السياق الحالي أن يحسب مستوى التوازن بعيد الأجل للديمقراطية بالنسبة إلى كل بلد من البلدان وفي كل عام بوصفه:

$$D^*_{i,t} = x_{i,t}\theta \qquad \text{(4) المعادلة}$$

ومن ثم أخفض، ببساطة، المستوى الفعلي للديمقرطية بالنسبة إلى كل بلد وإلى كل عام إلى مستوى التوازن بعيد الأجل المُسقَط هذا، ثم أقيّم ملاءمة الأنموذج.

وهذا التقليص في تباين خطأ متوقع يُحسب على النحو الآتي:

$$RPE = (s_y - \sigma)/s_y \qquad \text{(5) المعادلة}$$

حيث s_y هو الانحراف المعياري للمتغير التابع ($\Delta D_{i,t}$، $\Delta D+_{i,t}$، $\Delta D-_{i,t}$، $D_{i,t}$، اعتمادًا على ما هو الأنموذج المقوَّم)، وσ هو الخطأ المعياري للانحدار.

أخيرًا ثمة سؤال: كيف نفصل التأثير في الحركة اقترابًا من الديمقراطية في مقابل التأثير في الحركة ابتعادًا عنها؟ يكون هذا الفصل واضحًا باستخدام مقياس ثنائي للديمقراطية لأن التغير يمكن أن يظهر في اتجاه واحد فقط ابتداءً من نقطة انطلاق محددة. وبقصر عينة البلدان على بلدان كانت سلطوية في الزمن t-1 (أو ز-1)، فإن النتائج المتولدة ترتبط بالتأثير في الانتقال نحو الديمقراطية. وعلى المنوال ذاته، عندما تُبنى النتائج على بلدان كانت ديمقراطية في الزمن t-1، فإن التقديرات ترتبط بالانتقال نحو الأوتوقراطية، أو بالعكس، نحو استمرار الديمقراطية. لكن الأمور لا تكون على هذا النحو من البساطة عند استخدام مقياس متدرج للديمقراطية، ذلك أن نقاط الانطلاق (مستوى

الديمقراطية عند الزمن $t - 1$) واتجاه التغير يمكن أن يتفاوتا. فهل على المرء أن يُنمذج المدى الذي تكون فيه لمُحدِّداتٍ مختلفة آثارٌ مختلفة عند نقاط انطلاق مختلفة، أم المدى الذي تكون فيه لهذه المُحدِّدات آثار مختلفة في اتجاهات تغير مختلفة؟ الإجابة المثالية بطبيعة الحال أنَّ كلا المطلبين واجب، لكنّي أتّخذ في هذا الكتاب المقاربة الأبسط بحصر اهتمامي بالمطلب الثاني[13]. صوريًا، وسيرًا على خطى عاصم أغلو وآخرين[14]، يعني ذلك أنّي بمعزل عن المعادلة رقم (1)، أستعمل

المعادلة (6)
$$D^{+}_{i,t} - D_{i,t-1} = \sum_{\lambda=1}^{q} \phi^{+}_{\lambda} D_{i,t-\lambda} + x_{i,t-1}\beta^{+} + \varepsilon^{+}_{i,t}$$

للحركة باتجاه الطرف الديمقراطي من السلم المتدرج، أو الطفرات، و

المعادلة (7)
$$D^{-}_{i,t} - D_{i,t-1} = \sum_{\lambda=1}^{q} \phi^{-}_{\lambda} D_{i,t-\lambda} + x_{i,t-1}\beta^{-} + \varepsilon^{-}_{i,t}$$

للحركة باتجاه الطرف السلطوي من السلم المتدرج أو الردات، حيث

$$D^{+}_{i,t} = \max\{D_{i,t,}\ D_{i,t-1}\} \text{ and } D-_{i,t} = \min\{D_{i,t,}\ D_{i,t-1}\}$$

وهذا يعني من حيث الأساس أنّي أميز حالات $\Delta D_i > 0$ (طفرات) من حالات $\Delta D_i < 0$ (ردات). وعندما تُنمذَج الأولى، فإنّي ببساطة أضبطُ كل حالات الطفرات على الدرجة صفر، والعكس بالعكس.

والهدف من هذه الممارسة هو مقارنة β (من المعادلة 1) مع β^{+} وβ^{-}.

(13) تُختبر النظرية الثقافية في عمل هادينيوس وتيوريل باستخدام المقاربة الأولى، أي عبر فصل التأثيرات السببية المختلفة في مستويات ابتدائية مختلفة من الديمقراطية. لكنها ستكون استراتيجية مستعصية للغاية مع هذا العدد الكبير جدًا من المُحدِّدات المختبَرة هنا، تقتضي أساسًا أن يُقدَّر تأثير تفاعلي واحد لكل متغير تفسيري. وقد استعملتُ استراتيجية التقدير هذه في الفصل السادس حيث أمكنني التركيز على مجموعة أكثر تقييدًا من العوامل المفسِّرة، يُنظر: Axel Hadenius and Jan Teorell, «Cultural and Economic Prerequisites of Democracy: Reassessing Recent Evidence,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 39, no. 4 (2005).

(14) Daron Acemoglu [et al.]. «Reevaluating the Modernization Hypothesis,» Working Papers Series; 07-23, MIT, Department of Economics, 2007.

ونظرًا إلى إمكان أن تكون كل واحدة من مجموعات المعاملات الثلاث هذه أكبر بشكل دالٍ من الصفر أو أصغر بشكل دال من الصفر أو مختلفة بشكل غير دال عن الصفر؛ فثمة نظريًا $3^3=27$ تركيبة نظرية يجب أن نلحظها لكل متغير. لكن، بعض هذه التركيبات مستحيل منطقيًا، وبعضها غير مرجح بشدة تجريبيًا، ما يعني أن بمقدوري التركيز على ثلاثة سيناريوات عامة. في الأول تكون $\beta = 0$، أي ما من أثر دال إحصائيًا عند اعتبار كلا الطفرات والردات. وبمعزل عن الحصيلة الصفرية العامة $(\beta^+= 0;\ \beta^- = 0)$، فإن ذلك يترك الإمكان مفتوحًا أمام وجود تأثير في الطفرات من دون أن يكون مؤثرًا في الردات $(\beta^+ \neq 0;\ \beta^- = 0)$، أو مؤثر في الردات من دون تأثير في الطفرات $(\beta^+= 0;\ \beta^- \neq 0)$، أو حتى أن يكون للمُحدِّد المعني تأثير في ردات وطفرات أُشرتْ بشكل متساوٍ $(\beta^+>0;\ \beta^-<0)$ أو $(\beta^+<0;\ \beta^->0)$. وفي السيناريو الثاني، حيث $\beta > 0$، فإن الحصائل الأكثر ترجيحًا هي تأثير في كل من $\beta^+>0;\ \beta^->0$ أو تأثير إما $\beta^+>0;\ \beta^- = 0$ وإما $\beta^+ = 0;\ \beta^->0$. ويكون الأمر معكوسًا في السيناريو الثالث، حيث $\beta<0$، فالحصائل الأكثر ترجيحًا هي نفسها $(\beta^+<0;\ \beta^-<0,\ \beta^+<0;\ \beta^- = 0$ أو $\beta^+ = 0;\ \beta^-<0)$. لكن عليّ أيضًا أن آخذ في الاعتبار عدم ظهور تأثير ملموس سواء في الطفرات أم الردات $(\beta^+=0;\ \beta^-=0)$، على الرغم من كون β موجبة أو سالبة. والسبب وراء ذلك أن ما تقتضيه المعادلتان (4) و(5) أساسًا هو أني أقصر التباين على المتغير التابع. ويؤدي هذا إلى النزوع الإحصائي المعروف بدفع المعاملات إلى الصفر. وفي حال ظهر ذلك، فإن تأويلي المفضل له هو أن هذا المُحدِّد المعني يؤثر في كل من الطفرات والردات، إلّا أن مقادير هذه التأثيرات أكبر من أن تظهر ملموسة إحصائيًا في العينة الكاملة.

ملحق (ج)

اختبارات الصلاحية

لقد أجريتُ عددًا من اختبارات الصلاحية بمعزل عن النتائج العامة الواردة في نص الكتاب. ويعرض الجدول (ملحق ج – 1) نتائج امتحانات لمُحدِّدات وردت في نص الكتاب بغية الحصول على تأثيرات دالة إحصائيًا لا تعتمد على انحرافات قصوى لمتغير بعينه (كتلك المشخصة بواسطة *dfbetas*، يُنظر ملحق (ب) أعلاه). فيُلغي الاختبار الأول عشر عمليات رصد تمارس تأثيرًا متطرفًا على الأداء الشامل للأنموذج، كذاك المشخص عبر *Cook's D* و*dffits*[1].

كما أقصي في الاختبار الثاني كل البلدان الغربية من العينة التقديرية. ولأن معظم (وإن ليس كل) هذه البلدان كان قد تحول ديمقراطيًا قبل الموجة الثالثة، فثمة خشية مما قد يطرأ على النتائج من انحراف إن شُملت في العينة.

في الثالث، أُثبِتُ ستة «أقاليم» في العالم هي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، الغرب، أفريقيا جنوب الصحراء. وأسمّي هذا أنموذج «التأثيرات الثابتة للإقليم» (*region-fixed effects*)، ما دام يعني أن أي مُحدِّدات

---

(1) John Fox, *Regression Diagnostics* (Newbury Park: Sage Publications, 1991), p. 30.

بصرف النظر عن أداة التشخيص المستعمَلة، فإن هذه المشاهدات هي هاييتي في عام 1991 وسوريتام في عام 1980 وتركيا في عام 1980 وتايلاند في عام 1976 وإندونيسيا في عام 1999 وتايلاند في عام 2006 ونيكاراغوا في عامي 1989 و1990 وغامبيا في عام 1994 واليونان في عام 1974.

للتحول الديمقراطي تخص الإقليم مما تغاضت عنه نماذجنا هي مُحدِّدات مثبّتة في النتيجة. بعبارة أخرى، إنه يفسح في المجال أمام المتغيرات المُفسِّرة لتؤثر فحسب في التحول الديمقراطي في مناطق العالم (وعبر الزمن).

ويتضمن الاختبار الرابع إضافة التأثيرات الثابتة للعام (*year-fixed effects*) (متغير وهمي لكل عام في عينة التقديرات ما عدا واحد). ويقوم هذا الاختبار أساسًا بوظيفة التحقق من قابلية الأخطاء المعيارية المصححة في جدول البيانات (*panel-corrected standard errors*) لأن تصح بالنسبة إلى ترابط تلقائي مكاني، ذلك أن التأثيرات الثابتة للعام تضبط أي خصائص غير ملاحَظة هي في الآن ذاته خصائص مشتركة بين البلدان كافة في عام بعينه.

الجدول (ملحق ج – 1): اختبارات الصلاحية

	(1) حذف الانحرافات القصوى	(2) حذف البلدان الغربية	(3) التأثيرات الإقليمية الثابتة	(4) التأثيرات السنوية الثابتة	(5) التأثيرات الوطنية الثابتة	(6) التأثيرات السنوية والوطنية الثابتة	(7) إسناد القيمة الناقصة	(8) الحقوق السياسية بحسب فريدوم هاوس	(9) الحريات المدنية بحسب فريدوم هاوس	(10) مقياس بوليتي
السكان المسلمون (عام)	-.174**	-.206**	-.103	-.214**	–	–	-.297***	-.307***	-.259***	-.267***
	(.055)	(.081)	(.095)	(.069)			(.088)	(.100)	(.093)	(.081)
حجم (طفرات)	-.015***	.060***	-.013**	-.014***	.080	.123	-.047***	-.014**	-.010	-.026***
	(.005)	(.018)	(.006)	(.005)	(.359)	(.359)	(.006)	(.006)	(.007)	(.009)
التحديث الاجتماعي الاقتصادي (طفرات)	.045***	.060***	.065***	.057***	.102**	.037	.065***	.095***	.085***	.057***
	(.013)	(.018)	(.017)	(.014)	(.046)	(.054)	(.012)	(.023)	(.017)	(.016)
النمو (طفرات)	-.530***	-.060***	-.522***	-.614***	-.486***	-.572***	-.349***	-.549**	-.233	-.809***
	(.198)	(.018)	(.194)	(.189)	(.186)	(.190)	(.158)	(.256)	(.222)	(.282)
الوقود (طفرات)	-.189**	.060***	-.177**	-.169**	-.012	.100	-.143	-.318***	-.218**	-.136
	(.074)	(.018)	(.078)	(.070)	(.172)	(.175)	(.087)	(.107)	(.103)	(.105)

يتبع

تابع

حجم التبادل التجاري (طفرات)	-.081**	.060***	-.076**	-.066**	-.054	-.012	-.071*	-.93**	-.053	-.085
	(.036)	(.018)	(.037)	(.031)	(.058)	(.059)	(.036)	(.047)	(.038)	(.058)
التحول الديمقراطي في البلدان المجاورة (طفرات)	.073***	.060***	.076***	.071***	.075***	.067***	.055**	.037*	.009	.093***
	(.024)	(.018)	(.024)	(.025)	(.023)	(.023)	(.023)	(.022)	(.023)	(.035)
المستوى السابق للديمقراطية في المنظمات الإقليمية (طفرات)	.035***	.060***	.032***	.036***	.024*	.028**	.030***	.032***	.024***	.039***
	(.007)	(.018)	(.007)	(.007)	(.014)	(.014)	(.009)	(.009)	(.008)	(.011)
التظاهرات السلمية (طفرات)	.029***	.060***	.040***	.041***	.040***	.042***	.056***	.040***	.021***	.045***
	(.007)	(.018)	(.007)	(.007)	(.007)	(.007)	(.009)	(.010)	(.008)	(.009)
عدد عمليات الرصد	3785	3073	3795	3795	3828	3828	5554	3801	3801	3375
عدد البلدان	165	141	165	165	169	169	196	165	165	144
متوسط عدد السنين بالنسبة إلى البلد الواحد	22.9	21.8	23.0	23.0	22.6	22.6	28.3	23.0	23.0	23.4

يتبع

تابع

الحرية الاقتصادية (ردات)	***.050	***.047	***.041	***.046	***.058	***.056	.015	**.055	***.048	***.048
	(.014)	(.018)	(.014)	(.018)	(.016)	(.016)	(.012)	(.022)	(.016)	(.017)
عدد عمليات الرصد	2820	2138	2827	2827	2844	2844	5554	2828	2828	2702
عدد البلدان	119	95	119	119	120	120	196	119	119	113
متوسط عدد السنين بالنسبة إلى البلد الواحد	23.7	22.5	23.8	23.8	23.7	23.7	28.3	23.8	23.8	23.9
نظام أوتوقراطي متعدد الأحزاب (طفرات)	***.166	**.164	***.170	**.171	**.191	***.207	***.320	***.293	.010	***.288
	(.063)	(.073)	(.062)	(.068)	(.077)	(.078)	(.064)	(.073)	(.070)	(.089)
عدد عمليات الرصد	3638	2948	3647	3647	3678	3678	5554	3653	3653	3248
عدد البلدان	165	141	165	165	169	169	196	165	165	144
متوسط عدد السنين بالنسبة إلى البلد الواحد	22.0	2.9	22.1	22.1	21.8	21.8	28.3	22.1	22.1	22.6

* دال عند المستوى 10.، ** دال عند المستوى 05.، *** دال عند المستوى 01.

ملاحظة: الخانات هي معاملات انحدار غير معايَرة مع أخطاء معيارية موضوعة بين قوسين. والأخطاء المعيارية مصححة في جدول البيانات في النماذج كافة ما عدا الأنموذج (2)، وفيه يُصحح اختلاف التباين فحسب على الجدول، والنماذج من (4) إلى (6) وفيها تورد الأخطاء المعيارية وفق طريقة المربعات الصغرى السائدة. وتشمل النماذج كافة تأخيرين للمتغير التابع والمُحدِّدات في الجداول (1-2) و(1-3) و(1-4) و(1-5) بوصفها ضوابط.

وثمة اختبار مماثل في صرامته في الأنموذج الخامس، يقصر الأنموذج على تفسير التباين داخل البلد الواحد عبر الزمن (التأثيرات الثابتة للبلد). ما يعني بطبيعة الحال أنّي أسقط كل المتغيرات التي لا تتباين عبر الزمن (بل عبر البلدان فحسب) مثل نسبة المسلمين من السكان. وفي الأنموذج السادس، أُطبّقُ التأثيرات الثابتة للعام والبلد بصورة متزامنة.

في السابع، أحاول تدارك مشكلة نقص البيانات التي يسببها ترقيع بيانات المتغيرات المُفسِّرة. وأقوم بذلك عبر حساب متعدد، وهو أساسًا تقنية يُستخدم فيها جميع ما لا تفتقده البيانات من معلومات لملء الأجزاء المفقودة، مع الاعتراف في الآن ذاته باللايقين التقديري الذي يلازم هذا المسعى[2]. وكما يبدو، يتمخض عن ذلك زيادة في حجم العينة التقديرية تقارب 50 في المئة، تتركنا أمام عمليات رصد صالحة تخص 31 بلدًا إضافيًا، أي البلدان الـ 196 كافة في كل الأعوام التي يتوافر لها بيانات عن الديمقراطية لدى فريدوم هاوس بعد عام واحد من استقلالها.

تقسم الاختبارات الثلاثة الأخيرة متغيراتي التابعة إلى ثلاثة عناصر مكوِّنة هي مقياسي فريدوم هاوس للحقوق السياسية والحريات السياسية، وسلّم نقاط بوليتي الموحَّد والمنقَّح.

(2) أحصيتُ خمس قواعد بيانات باستخدام آميليا فيو 2 (Amelia View II). وحصلتُ على التقديرات الراجعة باستخدام برنامج MI الخاص بستاتا (Stata) والذي طوره كينيث شيف (Kenneth Scheve). وجميع البرمجيات متاحة على موقع غاري كينغ (Gary King) على الرابط الآتي، شوهد في 24/5/2007: http://gking.harvard.edu/Amelia/.

ملحق (د)

معيار المسار

يعرِّف غيرينغ وسيرايت **حالة المسار** بأنها «حالة يمكن فيها عزل التأثير السببي لعامل واحد عن عوامل مربكة أخرى»، ويقترحان معيارين لكيفية تمييز مثل هذه الحالة: (1) إنها «ليست انحرافًا أقصىً»، (2) «إن أثرها على الحصيلة... يتأثر بقوة بالمتغير النظري موضع الاهتمام... آخذًا في الاعتبار العوامل الأخرى كافة»[1] . وبلغة إجرائية، يتضمن المعيار الأخير حالة قريبة من سطح الانحدار (لها بواقٍ ضئيلة) عندما يُدرَج المتغير السببي قيد النظر في الأنموذج، لكنها بعيدة عن سطح الانحدار (لها بواقٍ كبيرة) عندما لا تكون مثبتة.

إلا أني أخالف غيرينغ وسيرايت الرأي في ما يخص المعيار الأول وأضيفُ معيارًا جديدًا بدلًا منه، على الرغم من أنّي أجد مقاربتهما واعدة. إذ لم يقدِّم غيرينغ وسيرايت حججاً جوهرية في ما يتعلق بالسؤال: كيف يجب ألّا تكون حالة مسار انحرافًا (أو انحرافًا أقصى في الأقل). يمكن المرء بطبيعة الحال أن يحاجج في أن ثمة بعضاً من قيمة عامة في دراسة حالة مفسرة بأنموذج سببيٍّ شامل. لكنها لا ترتبط مباشرة بقضية ما إذا كان متغير سببي **محدد** يعمل كمتغير مفترض أم لا. وبهذا يمكن تصور حالة حيث ثمة آلية

---

(1) John Gerring and Jason Seawright, «Techniques for Choosing Cases,» in: John Gerring, *Case Study Research: Principles and Practices* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), pp. 122 and 126.

مخصوصة واحدة قوية وقائمة، لكن حيث لا تزال المحصلة غير مفسرة بشكل كامل (أي حالة ببواقٍ كبيرة). ولهذا السبب لا أعالج قضية الانحرافات في معايير انتقاء الحالة؛ إذ يوجد بدلًا من ذلك معيار آخر يقتضي الإضافة: إن الحالة قيد السؤال تختبر بالفعل الحصيلة التي يجب تفسيرها. فتعقب الآليات المسببة للتحول الديمقراطي على سبيل المثال يخلق معنى باهتًا إن لم تكن الحالة قد تحولت ديمقراطيًا قط. ولسوء الحظ، غفل غيرينغ وسيرايت عن هذا الجانب الخطير من جوانب الكيفية التي ننتقي وفقها حالة مسار جيدة[2].

أقترح تعديلًا طفيفًا على معيار حالة المسار عند غيرينغ وسيرايت[3]، على الرغم من إمكان تصور سبل بديلة لإدراج الفكرة الثالثة هذه، تعديلاً يأخذ في الاعتبار: أن نضرب ببساطة مقياس المسار بالقدر المطلق للتغير في درجة الديمقراطية بالنسبة إلى ذلك العام نفسه. فتكون حالة مسار ما من الناحية الصورية، هي حالة ترفع الدالة الآتية إلى أقصى حد لها

$$\text{Pathway} = |Res_{reduced} - Res_{full}| \times |\Delta D|, \text{ if} |Res_{reduced}| > |Res_{full}| \quad (8)$$ المعادلة (8)

حيث Res_{full} هي بواقي «الأنموذج الكامل» (أي الأنموذج المشتمل على جميع المتغيرات ذات الصلة)، و $Res_{reduced}$ هي بواقي «الأنموذج المقلص» (أي الأنموذج المشتمل على جميع المتغيرات ما عدا المتغير الذي نريد استكشاف مساره السببي)، و ΔD هي التغير في درجة الديمقراطية بالنسبة إلى كل عام معطى. وبالنتيجة، فإن حالة المسار هي حالة يساهم فيها العامل السببي قيد الدراسة بفعل جذبه الحالة نحو سطح الانحدار، وفيها تظهر طفرات أو ردات كبيرة في مستوى الديمقراطية.

(2) لكن غيرينغ وسيرايت – في معالجة غير رسمية لكيفية انتقاء حالات مسار بعوامل سببية ثنائية – يدرجان هذا المعيار الثالث بالنظر في الحالات التي تكون فيها Y قد اختبرت الحصيلة: Ibid., p. 124.

(3) Ibid., p. 127.

المراجع

Acemoglu, Daron and James A. Robinson. *Economic Origins of Dictatorship and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson and James A. Robinson. «The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation.» *American Economic Review*. vol. 91, no. 5 (2001), pp. 1,369-1,401

_______. «Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern Income Distribution.» *Quarterly Journal of Econometrics*. vol. 118 (2002), pp. 1,231-1,294

Acemoglu, Daron [et al.]. «From Education to Democracy.» *American Economic Review*. vol. 95, no. 2 (2005), pp. 44-49.

_______. «Income and Democracy.» *American Economic Review*. vol. 98, no. 3 (2008), pp. 808-842.

_______. «Reevaluating the Modernization Hypothesis.» Working Papers Series; 07-23, MIT, Department of Economics, 2007.

Alesina, Alberto and Enrico Spolaore. «On the Number and Size of Nations.» *Quarterly Journal of Economics*. vol. 112 (1997), pp. 1,027-1,1056.

_______ [et al.]. «Fractionalization.» *Journal of Economic Growth*. vol. 8 (2003), pp. 155-194.

Alexander, Gerard. *The Sources of Democratic Consolidation*. Ithaca; London: Cornell University Press, 2002.

Anckar, Dag. «Why Are Small Island States Democracies?.» *Round Table*. vol. 365 (2002), pp. 375-390.

_______ and Carsten Anckar. «Size, Insularity and Democracy.» *Scandinavian Political Studies*. vol. 18, no. 4 (1995), pp. 211-229.

Annual Review of Political Science. Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999.

_______. Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 2006.

_______. Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 2009.

Armony, Ariel. *The Dubious Link: Civic Engagement and Democratization*. Stanford: Stanford University Press, 2004.

Ash, Timothy Garton. *We the People: The Revolution of '89*. London: Granta Books, 1990.

Atlas till världshistorien. Stockholm: Svenska bokförlaget, 1963.

Banks, Arthur. *Cross-National Time-Series Data Archive*. Jerusalem: Databanks International, 2009.

Bardsen, Gunnar. «Estimation of Long Run Coefficients in Error Correction Models.» *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*. vol. 51, no. 2 (1989), pp. 345-350.

Barrett, David B., George Thomas Kurian and Todd M. Johnson. *World Christian Encyclopedia: A Comparative Survey of Churches and Religion in the Modern World*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2001.

Barro, Robert. «Determinants of Democracy.» *Journal of Political Economy*. vol. 107, no. 6, pt. 2 (1999), S158-183

_______. *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study*. Cambridge: MIT Press, 1997.

_______ and Jong-Wha Lee. «International Data on Educational Attainment: Updates and Implications.» *Oxford Economic Papers*. vol. 53, no. 3 (2001), pp. 541-563.

Beck, Nathaniel and Jonathan Katz. «Nuisance vs. Substance: Specifying and Estimating Time-Series Cross-Section Models.» *Political Analysis*. vol. 6, no. 1 (1996), pp. 1-36.

_______. «What To Do (and Not To Do) with Time-Series Cross-Section Data.» *American Political Science Review*. vol. 89, no. 3 (1995), pp. 634-647.

Beissinger, Mark. «A New Look at Ethnicity and Democratization.» *Journal of Democracy*. vol. 19, no. 3 (2008), pp. 85-97.

_______. «Structure and Examples in Modular Political Phenomena: Bulldozer/Ross/Orange/Tulip Revolutions.» *Perspectives on Politics*. vol. 5, no. 2 (2007), pp. 259-276.

Bellin, Eva. «Contingent Democrats: Industrialists, Labor, and Democratization in Late-Developing Countries.» *World Politics*. vol. 52 (January 2000), pp. 175-205.

Benhabib, Jess and Adam Przeworski. «The Political Economy of Redistribution under Democracy.» *Economic Theory*. vol. 29 (2005), pp. 271-290.

Berg-Schlosser, Dirk (ed.). *Democratization: The State of the Art*. Opladen; Framington Hills: Barbara Budrich Publishers, 2007.

Bermeo, Nancy. «Myths of *Modernization*: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions.» *Comparatives Politics*. vol. 29, no. 3 (1997), pp. 305-322.

_______. *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy*. Princeton: Princeton University Press, 2003.

_______. «What the Democratization Literature Says-or Doesn't Say-about Postwar Democratization.» *Global Governance*. vol. 9 (2003), pp. 159-177.

Bernard, Michael, Christopher Reenock and Timothy Nordstrom. «Economic Performance, Institutional Intermediation, and Democratic Survival.» *Journal of Politics*. vol. 63, no. 3 (2001), pp. 775-783.

_______. «Economic Performance and Survival in New Democracies: Is There a Honeymoon Effect?.» *Comparative Political Studies*. vol. 36, no. 4 (2003), pp. 404-431.

_______. «The Legacy of Western Overseas Colonialism on Democratic Survival.» *International Studies Quarterly*. vol. 48 (2004), pp. 225-250.

Boix, Carles. *Democracy and Redistribution*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

_______ and Susan Stockes. «Endogenous Democratization.» *World Politics*. vol. 55 (July 2003), pp. 815-849.

Bollen, Kenneth. «World System Position, Dependency, and Democracy: The Cross-National Evidence.» *American Sociological Review*. vol. 48 (August 1983), pp. 468-479.

_______ and Robert Jackman. «Income Inequality and Democratization Revisited: Comment on Muller.» *American Sociological Review*. vol. 50 (1995), pp. 438-457.

_______. «Political Democracy and the Size Distribution of Income.» *American Sociological Review*. vol. 60 (1985), pp. 983-989.

Brady, Henry and David Collier (eds.). *Rethinking Social Inquiry: Diverse Tools, Shared Standards*. Lanham: Rowman and Littlefield, 2004.

Bratton, Michael and Nicholas Van de Walle. *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Brinks, Daniel and Michael Coppedge. «Diffusion is No Illusion: Neighbor Emulation in the Third Wave of Democracy.» *Comparative Political Studies*. vol. 39, no. 4 (2006), pp. 463-489.

Brooker, Paul. *Non-Democratic Regimes: Theory, Government, and Politics*. New York: St. Martin›s Press, 2000.

Brownlee, Jason. «…And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 37, no. 3 (2002), pp. 35-63.

_______. *Authoritarianism in the Age of Democratization*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

_______. «Portents of Pluralism: How Hybrid Regimes Affects Democratic Transitions.» *American Journal of Political Science*. vol. 53, no. 2 (2009), pp. 515-532.

Brunk, Gregory, Gregory Caldeira and Michael Lewis-Beck. «Capitalism, Socialism, and Democracy: An Empirical Inquiry.» *European Journal of Political Research*. vol. 15 (1987), pp. 459-470.

Bueno de Mesquita, Bruce and George Downs. «Intervention and Democracy.» *International Organization*. vol. 60 (2006), pp. 627-649.

Bueno de Mesquita, Bruce [et al]. *The Logic of Political Survival*. Cambridge: MIT Press, 2003.

Bunce, Valery. «Comparative Democratization: Big and Bounded Generalizations.» *Comparative Political Studies*. vol. 33, nos. 6-7 (2000), pp. 703-734.

_______. «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience.» *World Politics*. vol. 55 (January 2003), pp. 167-192.

Burkhart, Ross. «Comparative Democracy and Income Distribution: Shape and Direction of Casual Arrow.» *Journal of Politics*. vol. 59, no. 1 (1997), pp. 148-164.

_______. «Economic Freedom and Democracy: Post-Cold War Tests.» *European Journal of Political Research*. vol. 37 (2000), pp. 237-253.

_______ and Michael Lewis-Beck. «Comparative Democracy: The Economic Development Thesis.» *American Political Science Review*. vol. 88, no. 4 (1994), pp. 903-910.

Cameron, Maxwell. «Latin American Autogolpes: Dangerous Undertows in the Third Wave of Democratization.» *Third World Quarterly*. vol. 19, no. 2 (1998), pp. 219-239.

Carlsnaes, W., T. Risse and B. Simmons (eds.). *Handbook of International Relations*. London: Sage, 2002.

Carothers, Thomas. «The End of the Transition Paradigm.» *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 1 (2002), pp. 5-21.

_______. «How Democracies Emerge: The Sequencing Fallacy.» *Journal of Democracy*. vol. 18, no. 1 (2007), pp. 12-27.

Casper, Gretchen and Michelle Taylor. *Negotiating Democracy: Transitions from Authoritarian Rule*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1996.

Chatterjee, Samprit and Ali Hadi. *Sensitivity Analysis in Linear Regression*. New York: John Wiley, 1988.

Chehabi, H. E. and J. Linz (eds.). *Sultanistic Regimes*. Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1998.

Cheibub, José Antonio. *Presidentialism, Parliamentarism, and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Chen, Baizhu and Yi Feng. «Economic Development and the Transition to Democracy: A Formal Model.» *Social Choice and Welfare*. vol. 16 (1999), pp. 1-16.

Clague, Christopher, Suzanne Gleason and Stephen Knack. «Determinants of Lasting Democracy in Poor Countries: Culture, Development, and Institutions.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*. vol. 573, no. 1 (2001), pp. 16-41.

Cohen, Youssef. *Radicals Reformers, and Reactionaries: The Prisoner's Dilemma and the Collapse of Democracy in Latin America*. Chicago; London: University of Chicago Press, 1994.

Collier, Ruth Berins. *Paths toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Colomer, Joseph. *Strategic Transitions: Game Theory and Democratization*. Baltimore; London: Johns Hopkins University Press, 2000.

Cooper, Andrew and Thomas Legler. «The OAS in Peru: A Model for the Future?.» *Journal of Democracy*. vol. 12, no. 4 (2001), pp. 123-136.

Coppedge, Michael. *Approaching Democracy: Research Methods in Comparative Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, [forthcoming].

_______. «Review of Adam Przeworski, Michael E. Alvarez, José Antonio Cheibub, and Fernando Limongi, *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990.» Studies in Comparative International Development*. vol. 38, no. 1 (Spring 2003), pp. 123-127.

_______ and Wolfgang Reinicke. «Measuring Polyarchy.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 25, no. 1 (1990), pp. 51-72.

Coulam, Robert and Richard Smith (eds.). *Advances in Information Processing in Organizations*. vol. 2. Santa Barbara: JAI Press, 1985.

Cox, Dan and Cooper Drury. «Democratic Sanctions: Connecting the Democratic Peace to Economic Sanctions.» *Journal of Peace Research*. vol. 43, no. 6 (2006), pp. 709-722.

Crescenzi, Mark. «Violence and Uncertainty in Transitions.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 43, no. 2 (1999), pp. 192-212.

Cutright, Phillips. «National Political Development: Measurement and Analysis.» *American Sociological Review*. vol. 28 (1963), pp. 253-264.

Dagi, Ishan. «Democratic Transition in Turkey, 1980-83: The Impact of European Diplomacy.» *Middle Eastern Studies*. vol. 32, no. 2 (1996), pp. 124-141.

Dahl, Robert. *Polyarchy*. New Haven: Yale University Press, 1971.

_______ and Edward Tufte. *Size and Democracy*. Stanford: Stanford University Press, 1973.

Deininger, Klaus and Lyn Squire. «A New Data Set Measuring Income Inequality.» *World Bank Economic Review*. vol. 10, no. 3 (1996), pp. 565-591.

Deutsch, Karl. «Social Mobilization and Political Development.» *American Political Science Review*. vol. 55, no. 3 (1961), pp. 493-514.

Diamond, Larry. *Developing Democracy Towards Consolidation*. Baltimore: John Hopkins University Press, 1999.

_______. «Thinking About Hybrid Regimes.» *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 2 (2002), pp. 21-35.

Diaz-Cayeros, Alberto and Beatriz Magaloni. «Party Dominance and the Logic of Electoral Design in Mexico's Transition to Democracy.» *Journal of Theoretical Politics*. vol. 13, no. 3 (2001), pp. 271-293.

Donno, Daniela and Bruce Russett. «Islam, Authoritarianism, and Female Empowerment: What Are the Linkages?.» *World Politics*. vol. 56 (July 2004), pp. 582-607.

Doorenspleet, Renske. *Democratic Transitions: Exploring the Structural Sources of the Fourth Wave*. Boulder; London: Lynne Rienner, 2005.

_______ and Cas Mudde. «Upping the Odds: Deviant Democracies and Theories of Democratization.» *Democratization*. vol. 15, no. 4 (2008), pp. 815-832.

Doorenspleet, Renske and Petr Koopecky. «Against the Odds: Deviant Cases of Democratization.» *Democratization*. vol. 15, no. 4 (2008), pp. 697-713.

Downing, Brain. *The Military Revolution and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Europe*. Princeton: Princeton University Press, 1992.

Drake, Paul and Mathew McCubbins (eds.). *The Origins of Liberty: Political and Economic Liberalization in the Modern World*. Princeton: Princeton University Press, 1998.

Drazen, Allan. *Political Economy in Macroeconomics*. Princeton: Princeton University Press, 2000.

Dunning, Thad. «Conditioning the Effects of Aide: Cold War Politics, Donor Credibility, and Democracy in Africa.» *International Organization*. vol. 58 (2006), pp. 409-423.

Dunning, Thad. *Crude Democracy: Natural Resources Wealth and Political Regimes*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Eisenstadt, Todd. *Courting Democracy in Mexico: Party Strategies and Electoral Institutions*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Elster, Jon. *Explaining Technical Change: A Case Study in the Philosophy of Science*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Epstein, David [et al.]. «Democratic Transitions.» *American Journal of Political Science*. vol. 50, no. 3 (2006), pp. 551-569.

Feng, Yi and Paul Zak. «The Determinants of Democratic Transitions.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 43, no. 2 (1999), pp. 162-177.

Finkel, Steven. *Causal Analysis with Panel Data*. Thousand Oaks: Sage Publications, 1995.

_______, Anibal Perez-Linan and Mitchell Seligson. «The Effects of U. S. Foreign Assistance on Democracy Building, 1990-2003.» *World Politics*. vol. 59 (April 2007), pp. 404-439.

Fish, Steven. «Democratization's Requisites: The Postcommunist Experience.» *Post-Soviet Affairs*. vol. 14, no. 3 (1998), pp. 212-247.

_______. «Islam and Authoritarianism.» *World Politics*. vol. 55 (October 2002), pp. 4-37.

_______ and Omar Choudhry. «Democratization and Economic Liberalization in the Postcommunist World.» *Comparative Political Studies*. vol. 40, no. 3 (2007), pp. 254-282.

Fish, Steven and Robin Brooks. «Does Diversity Hurt Democracy?.» *Journal of Democracy*. vol. 15, no. 1 (2004), pp. 154-166.

Foweraker, Joe and Todd Landman. *Citizenship Rights and Social Movements: A Comparative and Statistical Analysis*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

Fox, John. *Regression Diagnostics*. Newbury Park: Sage Publications, 1991.

Freedom House. *Freedom of the World*. Washington: Freedom House, 2009. At: http://www.freedomhouse.org.

Galbraith, James and Hyunsub Kum. «Inequality and Economic Growth: A Global View Based on Measures of Pay.» *CESifo Economic Studies*. vol. 49, no. 4 (2003), pp. 527-556.

Gandhi, Jennifer. *Political Institutions under Dictatorship*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Gandhi, Jennifer and Adam Przeworski. «Authoritarian Institutions and the Survival of Autocrats.» *Comparative Political Studies*. vol. 40, no. 11 (2007), pp. 1,279-1,301.

_______. «Cooperation, Cooptation, and Rebellion under Dictatorship.» *Economics and Politics*. vol. 18, no. 1 (2006), pp. 1-26.

Gasiorowski, Mark. «Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis.» *American Political Science Review*. vol. 89, no. 4 (1995), pp. 882-897.

_______. «Economic Dependence and Political Democracy: A Cross-National Study.» *Comparative Political Studies*. vol. 20, no. 4 (1988), pp. 489-515.

_______. «An Overview of Political Regime Dataset.» *Comparative Political Studies*. vol. 29, no. 4 (1996), pp. 469-483.

_______ and Timothy Power. «The Structural Determinants of Democratic Consolidation: Evidence from the Third World.» *Comparative Political Studies*. vol. 31, no. 6 (1998), pp. 740-741.

Gates, Scott and Brian Humes. *Games, Information, and Politics: Applying Game Theoretic Models to Political Science*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1997.

Geddes, Barbara. «The Effect of Foreign Pressure on the Collapse of Authoritarian Regimes.» Paper Presented at Annual Meeting of the American Political Science Association, Boston, 2002.

_______. *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics*. Ann Arbor: Michigan University Press, 2003.

George, Alexander and Andrew Bennet. *Case Studies and Theory Development in the Social Science*. Cambridge: MIT Press, 2005.

Gerring, John. *Case Study Research: Principles and Practices*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

_______. *Social Science Methodology: A Critical Framework*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Giavazzi, Francesco and Guido Tabellini. «Economic and Political Liberalizations.» *Journal of Monetary Economics*. vol. 52 (2005), pp. 1297-1330.

Gill, Graham. *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process*. London: MacMillan, 2000.

Glaeser, Edward, Giacomo Ponzetto and Andrei Shleifer. «Why Does Democracy Need Education?.» *Journal of Economic Growth*. vol. 12, no. 7 (2007), pp. 77-99.

Gleditsch, Kristian Skrede. «Expanded Trade and GDP Data.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 46, no. 5 (2002), pp. 712-724.

_______ and Michael Ward. «Diffusion and the International Context of Democratization.» *International Organization*. vol. 60 (2006), pp. 911-933.

Gleditsch, Nils Petter [et al.]. «Armed Conflict, 1946-2001: A New Dataset.» *Journal of Peace Research*. vol. 39, no. 5 (2002), pp. 615-637.

Goldsmith, Arthur. «Donors, Dictators and Democrats in Africa.» *Journal of Modern African Studies*. vol. 39, no. 3 (2001), pp. 411-436.

Gonick, Lev and Robert Rosh. «The Structural Constraints of the World Economy on National Political Development.» *Comparative Political Studies*. vol. 21, no. 2 (1988), pp. 171-199.

Gourevitch, Peter. «The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics.» *International Organization*. vol. 32, no. 4 (1978), pp. 881-911.

Gradstein, Mark and Branko Milanovic. «Does Liberté=Egalité? A Survey of the Empirical Links between Democracy and Inequality with Some Evidence on the Transition Economies.» *Journal of Economic Surveys*. vol. 18, no. 4 (2004), pp. 515-537.

Green, Andrew and Richard Kohl. «Challenges of Evaluating Democracy Assistance: Perspectives from the Donor Side.» *Democratization*. vol. 14, no. 1 (2007), pp. 151-165.

Greene, Kenneth. *Why Dominant Parties Lose: Mexico's Democratization in Comparative Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Greene, William. *Econometric Analysis*. Upper Saddle River: Prentice-Hall, 1997.

Grimm, Sonja. «External Democratization after War: Success and Failure.» *Democratization*. vol. 15, no. 3 (2008), pp. 525-549.

Gwartney, James and Robert Lawson. *Economic Freedom of the World: 2006 Annual Report*. Vancouver: Fraser Institute, 2006.

Hadenius, Axel. *Democracy and Development*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

_______ and Jan Teorell. «Assessing Alternative Indices of Democracy.» Concepts and Methods Working Papers; 6, IPSA, 2005. At: www.conceptsmethods.org/papers.php.

_______. «Cultural and Economic Prerequisites of Democracy: Reassessing Recent Evidence.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 39, no. 4 (2005), pp. 87-106.

_______. «Pathways from Authoritarianism.» *Journal of Democracy*. vol. 18, no. 1 (2007), pp. 143-156.

Haggard, Stephan and Robert Kaufman. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton: Princeton University Press, 1995.

_______. «The Political Economy of Democratic Transitions.» *Comparative Politics*. vol. 29, no. 3 (1997), pp. 263-283.

Hagopian, Frances and Scott Mainwaring (eds.). *The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances and Setbacks*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2005.

Helliwell, John. «Empirical Linkages between Democracy and Economic Growth.» *British Journal of Political Science*. vol. 24 (1994), pp. 225-248.

Heper, M. and A. Evin (eds.). *Politics in the Third Turkish Republic*. Boulder: Westview Press, 1994.

Herb, Michael. *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*. Albany: State University of New York Press, 1999.

Herbst, Jeffrey. *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control*. Princeton: Princeton University Press, 2004; 2000.

Hiscox, Michael and David Lake. «Democracy and the Size of States.» Unpublished Paper, Department of Political Science, University of California, San Diego, 2001.

Hofmann, Steven Ryan. «Islam and Democracy: Micro-Level Indications of Compatibility.» *Comparative Political Studies*. vol. 37, no. 6 (2004), pp. 652-676.

Horowitz, Donald. *Ethnic Group in Conflict*. Berkeley: University of California Press, 1985.

Howard, Marc Morjé and Philip G. Roessler. «Liberalizing Electoral Outcomes in Competitive Authoritarian Regimes.» *American Journal of Political Science*. vol. 50, no. 2 (2006), pp. 365-381.

Hufbauer, Gary Clyde [et al.]. *Economic Sanctions Reconsidered*. 3rd ed. Washington: Peterson Institute for International Economics, 2009.

Huntington, Samuel. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman; London: University of Oklahoma Press, 1991.

Inglehart, Roland. *Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies*. Princeton: Princeton University Press, 1997.

_______ and Christian Welzel. Modernization, *Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Karl, Terry Lynn and Philippe Schmitter. «Modes of Transition in Latin America, South and Eastern Europe.» *International Social Science Journal*. vol. 128 (1991), pp. 269-284.

King, Gary, Robert Keohane and Sidney Verba. *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*. Princeton: Princeton University Press, 1994.

_______ [et al.]. «Analyzing Incomplete Political Science Data: An Alternative Algorithm for Multiple Imputation.» *American Political Science Review*. vol. 95, no. 1 (2001), pp. 49-69.

Kitschelt, Herbert. «Political Regime Change: Structure and Process Driven Explanations?.» *American Political Science Review*. vol. 86, no. 4 (1992), pp. 1028-1034.

Knack, Stephen. «Does Foreign Aid Promote Democracy?.» *International Studies Quarterly*. vol. 48 (2004), pp. 251-266.

Kopecký, Petr and Cas Mudde. «Rethinking Civil Society.» *Democratization*. vol. 10, no. 3 (2003), pp. 1-14.

Kopstein, Jeffrey and David Reilly. «Geographic Diffusion and the Transformation of the Postcommunist World.» *World Politics*. vol. 53 (October 2000), pp. 1-37.

Kurzman, Charles. «Waves of Democratization.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 33, no. 1 (1998), pp. 42-64.

Lacy, Dean and Emerson Niou. «A Theory of Economic Sanctions and Issue Linkage: The Roles of Preferences, Information, and Threats.» *Journal of Politics*. vol. 66, no. 1 (2004), pp. 25-42.

Legler, Thomas. «Peru Then and Now: The Inter-American Democratic Charter and Peruvian Democratization.» *Canadian Foreign Policy*. vol. 10, no. 3 (2003), pp. 61-73.

_______, Sharon F. Lean and Dexter Boniface (eds.). *Promoting Democracy in the Americas*. Baltimore: John Hopkins University Press, 2007.

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society*. Glencoe: Free Press, 1958.

Levitsky, Steven and Lucan Way. «The Rise of Competitive Authoritarianism.» *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 2 (2002), pp. 51-65.

Levitt, Barry. «A Desultory Defense of Democracy: OAS Resolution 1080 and the Inter-American Democratic Charter.» *Latin American Politics and Society*. vol. 48, no. 3 (2006), pp. 93-123.

Li, Quan and Rafael Reuveny. *Democracy and Economic Openness in an Interconnected System: Complex Transformations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

_______. «Economic Globalization and Democracy: An Empirical Analysis.» *British Journal of Political Science*. vol. 33 (2003), pp. 29-54.

Lieberman, Evan. «Nested Analysis as a Mixed-Method Strategy for Comparative Research.» *American Political Science Review*. vol. 99, no. 3 (2005), pp. 435-452.

Lijphart, Arend. *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration*. New Haven: Yale University Press, 1977.

Lindberg, Staffan. *Democracy and Elections in Africa*. Baltimore: John Hopkins University Press, 2006.

_______ (ed.). *Democratization by Elections: A New Mode of Transition*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2009.

Linz, Juan. *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibrium*. Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1978.

Lipset, Seymour Martin. «The Social Requisites of Democracy Revisited.» *American Sociological Review*. vol. 59, no. 1 (1994), pp. 1-22.

_______. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Legitimacy.» *American Political Science Review*. vol. 53 (1959), pp. 69-105.

_______, Martin, Kyoung-Ryung Seong and John Charles Torres. «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy.» *International Social Science Journal*. vol. 45 (1993), pp. 155-175.

Londregan, John and Keith Poole. «Does High Income Promote Democracy?.» *World Politics*. vol. 49 (1996), pp. 1-30.

Luebbert, Gregory. *Liberalism, Fascism, or Social Democracy: Social Classes and the Political Origins of Regimes in Interwar Europe*. Oxford: Oxford University Press, 1991.

Lust-Okar, Ellen. «Elections under Authoritarianism: Preliminary Lessons from Jordan.» *Democratization*. vol.13, no. 3 (2006), pp. 456-471.

_______ and Amaney Ahmad Jamal. «Rulers and Rules: Reassessing the Influence of Regime Type on Electoral Law Formation.» *Comparative Political Studies*. vol. 35, no. 3 (2002), pp. 337-366.

MacMillan, John and Pablo Zoido. «How to Subvert Democracy: Montesinos in Peru.» *Journal of Economic Perspectives*. vol. 18, no. 4 (2004), pp. 69-92.

Magaloni, Beatrice. «Credible Power-Sharing and the Longevity of Authoritarian Rule.» *Comparative Political Studies*. vol. 41, nos. 4-5 (2008), pp. 715-741.

_______. *Voting for Autocracy: Hegemonic Party Survival and Its Demise in Mexico*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Mahoney, James and D. Rueschemeyer (eds.). *Comparative Historical Analysis in the Social Science*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Mainwaring, Scott and Anibal Perez-Linan. «Level of Development and Democracy: Latin America Exceptionalism, 1945-1996.» *Comparative Political Studies*. vol. 36, no. 9 (2003), pp. 1031-1067.

_______. «Why Regions of the World Are Important: Regional Specificities and Region-Wide Diffusion of Democracy.» Kellogg Institute Working Paper Series; 322, University of Notre Dame, October 2005.

Mainwaring, Scott, Daniel Brinks and Anibal Perez-Linan. «Classifying Political Regimes in Latin America, 1945-1999.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 36, no. 1 (2001), pp. 37-65.

Markoff, John. *Waves of Democracy: Social Movements and Political Change*. Thousand Oaks: Pine Forge Press, 1996.

Marks, Gary and Larry Diamond (eds.). *Reexamining Democracy: Essays in Honor of Seymour Martin Lipset*. Newbury Park: Sage Publications, 1992.

Marshall, Monty and Keith Jagger. «Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2007.» George Mason University, Center for Global Peace, 2009. At: www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm.

Mauceri, Philip. «Return of the Caudillo: Autocratic Democracy in Peru.» *Third World* Quarterly. vol. 18, no. 5 (1997), pp. 889-911.

McClintock, Cynthia. «The OAS in Peru: Room for Improvement.» *Journal of Democracy*. vol. 12, no. 4 (2001), pp. 137-140.

McFaul, Michael. «The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World.» *World Politics*. vol. 54 (2002), pp. 212-244.

Melander, Erick. «Gender Equality and Intrastate Armed Conflict.» *International Studies Quarterly*. vol. 49, no. 4 (2005), pp. 695-714.

Meltzer, Allan and Scott Richard. «A Rational Theory of the Size of Government.» *Journal of Political Economy*. vol. 89, no. 5 (1981), pp. 914-927.

Moore, Barrington. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of Modern World*. Boston: Beacon Press, 1966.

Moore, Mick. «Revenues, State Formation, and the Quality of Governance in Developing Countries.» *International Political Science Review*. vol. 25, no. 3 (2004), pp. 297-319.

Morton, Rebecca. *Methods and Models: A Guide to the Empirical Analysis of Formal Models in Political Science*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Mozaffar, Shaheen and Richard Vengroff. «A Whole Systems' Approach to the Choice of Electoral Rules in Democratizing Countries: Senegal in Comparative Perspective.» *Electoral Studies*. vol. 21, no. 4 (2002), pp. 601-616.

Muller, Edward. «Democracy, Economic Development, and Income Inequality.» *American Sociological Review*. vol. 53 (1988), pp. 50-68.

_______. «Economic Determinants of Democracy.» *American Sociological Review*. vol. 60 (1995), pp. 966-982.

_______. «Income Inequality and Democratization.» *American Sociological Review*. vol. 60 (1995), pp. 990-996.

Mulligan, Casey, Ricard Gil and Xavier Sala-i-Martin. «Do Democracies Have Different Public Policies than Nondemocracies?.» *Journal of Economic Perspectives*. vol. 18, no. 1 (2004), pp. 51-74.

Munck, Gerardo and Richard Snyder. «Debating the Direction of Comparative Politics.» *Comparative Political Studies*. vol. 40, no. 1 (2007), pp. 5-31.

_______ and Jay Verkuilen. «Conceptualizing and Measuring Democracy: Evaluating Alternative Indices.» *Comparative Political Studies*. vol. 35, no. 1 (2002), pp. 5-34.

Neubauer, Deane. «Some Conditions of Democracy.» *American Political Science Review*. vol. 61 (1967), pp. 1002-1009.

Nordlinger, Eric. *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments*. Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1977.

Norris, Pippa. *Driving Democracy: Do Power-Sharing Institutions Work?*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

_______ and Roland Inglehart. *Scared and Secular: Religion and Politics Worldwide*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

O'Donnell, Guillermo. «Democracy, Law, and Comparative Politics.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 36, no. 1 (2001), pp. 7-36.

_______. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley: Institute of International Studies, 1979.

_______ and Philippe Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1986.

_______ and Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy*. Baltimore; London: Johns Hopkins University Press, 1986.

_______ (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America*. Baltimore; London: Johns Hopkins University Press, 1986.

O'Loughlin, John [et al.]. «The Diffusion of Democracy, 1946-1994.» *Annals of the Association of American Geographers*. vol. 88, no. 4 (1998), pp. 545-574.

Oberg, M. and K. Strom (eds.). *Resources, Governance, and Civil Conflict*. London: Routledge, 2008.

Olsen, Marvin. «Multivariate Analysis of National Political Development.» *American Sociological Review*. vol. 35 (1968), pp. 699-712.

Parajulee, Ramjee. *The Democratic Transition in Nepal*. Lanham: Rowman and Littlefield, 2000.

Paris, Roland. *At War's End: Building Peace after Civil Conflict*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Paxton, Pamela. «Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship.» *American Sociological Review*. vol. 67 (April 2002), pp. 254-277.

Pearl, Judea. *Causality: Models, Reasoning, and Inference*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Perotti, Roberto. «Growth, Income Distribution, and Democracy: What the Data Say.» *Journal of Economic Growth*. vol. 1 (1996), pp. 149-187.

Persson, Torsten and Guido Tabellini. «Democratic Capital: The Nexus of Political and Economic Change.» *American Economic Journal*. vol. 1, no. 2 (2009), pp. 88-126.

_______. *The Economic Effects of Constitutions*. Cambridge: MIT Press, 2003.

Pevehouse, Jon. *Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Pevehouse, Jon, Timothy Nordstrom and Kevin Warnke. «The Correlates of War 2. International Governmental Organizations Data Version 2.0.» *Conflict Management and Peace Science*. vol. 21 (2004), pp. 101-119.

Pickering, Jeffrey and Emizet Kisangani. «Political, Economic, and Social Consequences of Foreign Military Intervention.» *Political Research Quarterly*. vol. 59, no. 3 (2006), pp. 363-376.

Pickering, Jeffrey and Mark Peceny. «Forging Democracy at Gunpoint.» *International Studies Quarterly*. vol. 50 (2006), pp. 539-559.

Plumper, Thomas and Vera Troeger. «Efficient Estimation of Time Invariant and Rarely Changing Variables in Panel Data Analysis with Unit Effects.» *Political Analysis*. vol. 15, no. 2 (2007), pp. 124-139.

Posusney, Marsha Pripstein. «Multi-Party Elections in the Arab World: Institutional Engineering and Oppositional Strategies.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 36, no. 4 (2002), pp. 34-62.

Price, Robert. *The Apartheid State in Crisis: Political Transformation in South Africa, 1975-1990*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1991.

Pridham, G. and T. Vanhanen (eds.). *Democratization in Eastern Europe: Domestic and International Perspective*. London; New York: Routledge, 1994.

Pridham, G., E. Herring and G. Sanford (eds.). *Building Democracy? The International Dimension of Democratization in Eastern Europe*. 2nd ed. London; Washington: Leicester University Press, 1997.

Przeworski, Adam. *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

_______. «Democracy as an Equilibrium.» *Public Choice*. vol. 123 (2005), pp. 253-273.

_______ [et al.]. *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Rabushka, Alvin and Kenneth Shepsle. *Politics of Plural Societies: A Theory of Democratic Instability*. Ohio: Merrill, 1972.

Randall, Vicky. «The Media and Democratization in the Third World.» *Third World Quarterly*. vol. 14, no. 3 (1993), pp. 625-646.

Reich, Gary. «Categorizing Political Regimes: New Data for Old Problems.» *Democratization*. vol. 9 (2002), pp. 1-24.

Remmer, Karen. «The Sustainability of Political Democracy: Lessons from South Africa.» *Comparative Political Studies*. vol. 29, no. 6 (1996), pp. 611-634.

Rigobon, Roberto and Dani Rodrik. «Rule of Law, Democracy, Openness, and Income.» *Economics of Transition*. vol. 13, no. 3 (2005), pp. 533-564.

Rose, Richard. «How Muslims View Democracy: Evidence from Central Asia.» *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 4 (2002), pp. 102-111.

Rosendorff, Peter. «Choosing Democracy.» *Economics and Politics*. vol. 13, no. 1 (2001), pp. 1-29.

Ross, Michael. «Does Oil Hinder Democracy?.» *World Politics*. vol. 53 (April 2001), pp. 325-361.

_______. «Does Taxation Lead to Representation?.» *British Journal of Political Science*. vol. 34 (2004), pp. 229-249.

_______. «Is Democracy Good for the Poor?.» *American Journal of Political Science*. vol. 50, no. 4 (2006), pp. 860-874.

_______. «Oil, Islam, and Women.» *American Political Science Review*. vol. 102, no. 1 (2008), pp. 107-123.

Rowen, Henry. «When Will the Chinese People Be Free?.» *Journal of Democracy*. vol. 18, no. 3 (2007), pp. 38-52.

Rudra, Nita. «Globalization and the Strengthening of Democracy in the Developing World.» *American Journal of Political Science*. vol. 49, no. 4 (2005), pp. 704-730.

Rueschemeyer, Dietrich, Evelyn Huber Stephens and John D. Stephens. *Capitalist Development and Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.

Rustow, Dankwart. «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model.» *Comparative Politics*. vol. 2 (1970), pp. 337-363.

_______ and K. Erickson (eds.). *Comparative Political Dynamics: Global Research Perspectives*. New York: Harper Collins, 1990.

Saxonberg, Steven. *The Fall: A Comparative Study of the End of Communism in Czechoslovakia, East Germany, Hungary and Poland*. Amsterdam: Harwood Academic, 2001.

Schedler, Andreas. «The Menu of Manipulation.» *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 2 (2002), pp. 36-50.

_______. «The Nested Game of Democratization by Elections.» *International Political Science Review*. vol. 23, no. 1 (2002), pp. 103-122.

_______. «What Is Democratic Consolidation?.» *Journal of Democracy*. vol. 9, no. 2 (1998), pp. 91-107.

_______ (ed.). *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition*. Boulder; London: Lynne Rienner, 2006.

Schock, Kurt. *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies*. Minneapolis; London: University of Minnesota Press, 2005.

Shin, Doh Chull. «On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research.» *World Politicism*. vol. 47 (1994), pp. 135-170.

Slater, Dan. «Revolutions, Crackdowns, and Quiescence: Communal Elites and Democratic Mobilization in Southeast Asia.» *American Journal of Sociology*. vol. 115, no. 1 (2009), pp. 203-254.

Snyder, Richard and James Mahoney. «The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change.» *Comparative Politics*. vol. 32, no. 1 (1999), pp. 103-122.

Starr, Harvey. «Democratic Dominoes: Diffusion Approaches to the Spread of Democracy in the International System.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 35, no. 2 (1991), pp. 356-381.

_______ and Christina Lindborg. «Democratic Dominoes Revisited the Hazards of Governmental Transitions, 1974-1996.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 47, no. 4 (2003), pp. 490-519.

Stepan, Alfred and Graeme Robertson. «An 'Arab' More than a 'Muslim' Electoral Gap.» *Journal of Democracy*. vol. 14, no. 3 (2003), pp. 30-44.

_______. «Arab, Not Muslim, Exceptionalism.» *Journal of Democracy*. vol. 15, no. 4 (2004), pp. 140-146.

Stinnett, Douglas [et al.]. «The Correlates of War (COW) project Direct Contiguity Data. Version 3.0.» *Conflict Management and Peace Science*. vol. 19, no. 2 (2002), pp. 59-67.

Sutter, Daniel. «The Transition from Authoritarian Rule: A Game Theoretic Approach.» *Journal of Theoretical Politics*. vol. 12, no. 1 (2000), pp. 67-89.

Swaminathan, Siddharth. «Time, Power, and Democratic Transitions.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 43, no. 2 (1999), pp. 178-191.

Teorell, Jan. «Political Participation and Three Theories of Democracy: A Research Inventory and Agenda.» *European Journal of Political Research*. vol. 45, no. 5 (2006), pp. 787-810.

_______ and Axel Hadenius. «Democracy without Democratic Values: A Rejoinder to Welzel and Inglehart.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 41, no. 3 (2006), pp. 95-111.

Teorell, Jan [et al.]. «The Quality of Government Dataset, Version 17 June 09.» University of Gothenburg, Quality of Government Institute, 2009. At: www.qog.pol.gu.se.

Tessler, Mark. «Do Islamic Orientations Influence Attitudes toward Democracy in the Arab World? Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria.» *International Journal of Comparative Sociology*. vol. 43, nos. 3-5 (2002), pp. 229-249.

_______. «Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientations on Attitudes toward Democracy in Four Arab Countries.» *Comparative Politics*. vol. 34, no. 3 (2002), pp. 337-354.

_______ and Eleanor Gao. «Gauging Arab Support for Democracy.» *Journal of Democracy*. vol. 16, no. 3 (2005), pp. 83-97.

Therborn, Goran. «The Rule of Capital and the Rise of Democracy.» *New Left Review*. vol. 1, no. 103 (1977), pp. 3-41.

Thompson, Marc. *The Anti-Marcos Struggle: Personalistic Rule and Democratic Transition in the Philippines*. New Haven; London: Yale University Press, 1995.

_______. *Democratic Revolutions: Asia and Eastern Europe*. London: Routledge, 2004.

Tilly, Charles. *Contention and Democracy in Europe, 1650-2000*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

_______. *Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Tucker, Joshua. «Enough! Electoral Fraud, Collective Action Problems, and Post-Communist Colored Revolution.» *Perspective on Politics*. vol. 5, no. 3 (2007), pp. 535-551.

Tulchin, Joseph S. and Bernice Romero (eds.). *The Consolidation of Democracy in Latin America*. Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1995.

Ulfelder, Jay. «Contentious Collective Action and Breakdown of Authoritarian Regimes.» *International Political Science Review*. vol. 26, no. 3 (2005), pp. 311-334.

Wantchekon, Leonard. «The Paradox of 'Warlord' Democracy: A Theoretical Investigation.» *American Political Science Review*. vol. 98, no. 1 (2004), pp. 17-33.

_______ and Zvika Neeman. «A Theory of Post-Civil War Democratization.» *Journal of Theoretical Politics*. vol. 14, no. 4 (2002), pp. 439-494.

Way, Lucan. «Authoritarian State Building and the Sources of Regime Competitiveness in the Fourth Wave: The Cases of Belarus, Moldova, Russia, and Ukraine.» *World Politics*. vol. 57 (January 2005), pp. 231-261.

Weingast, Barry. «The Political Foundations of Democracy and the Rule of Law.» *American Political Science Review*. vol. 91, no. 2 (1997), pp. 245-263.

Welzel, Christian and Ronald Inglehart. «Emancipative values and democracy: Response to Hadenius and Teorell.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 41, no. 3 (2006), pp. 74-94.

Whitehead, Lawrence (ed.). *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Winham, Gilbert. «Political Development and Lerner's Theory: Further Test of Causal Model.» *American Political Science Review*. vol. 64 (1970), pp. 810-818.

Wintrobe, Roland. *The Political Economy of Dictatorship*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

_______. «The Tinpot and the Totalitarian: An Economic Theory of Dictatorship.» *American Political Science Review*. vol. 84, no. 3 (1990), pp. 850-872.

Wood, Elisabeth Jean. *Forging Democracy from Below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

_______. «An Insurgent Path to Democracy: Popular Mobilization, Economic Interest, and Regime Transition in South Africa and El Salvador.» *Comparative Political Studies*. vol. 34, no. 8 (2001), pp. 862-888.

World Development Indicators (WDI). World Development Indicators Database Online. World Bank Group. At: http://publications.worldbank.org/WDI/.

Wright, Joseph. «How Foreign Aid Can Foster Democratization in Authoritarian Regimes.» *American Journal of Political Science*. vol. 53, no. 3 (2009), pp. 552-572.

Zak, Paul and Yi Feng. «A Dynamic Theory of the Transition to Democracy.» *Journal of Economic Behavior and Organization*. vol. 52 (2003), pp. 1-25.

Zunes, Stephen. «The Role of Non-violent Action in the Downfall of Apartheid.» *Journal of Modern African Studies*. vol. 37, no. 1 (1999), pp. 137-169.

_______, L. Kurtz and S. B. Asher (eds.). *Nonviolent Social Movements: A Geographical Perspective*. Malden; Oxford: Blackwell, 1999.

فهرس عام

-خ-

-د-

-غ-

-ف-

-ق-

-ك-

-ل-

-هـ-